من الفقير الى الله الغفور ...

هذا ما انعم الله تعالى على عبده الضعيف الفقير ...

هذا مما انعم الله تعالى على بلطفه
وانا افقر خلقه امين الدين محمد بن
سبط [illegible] الله فى كمال [illegible]
بن محمد [illegible]
عفى الله تعالى عنهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحد تاهت في موامي معرفته سابلة الأفهام
وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام كل ما خطر ببال ذوي الأفكار فحجاب عن حقيقته مستور وجميع ما تعقد عليه خناصر
الأنصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته على خاتم أنبيائه ومبلغ أنبائه محمد بن عبد
الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده وبعد فقد طلب مني بعض من أعتني بصلاح
حاله وأشفقه مما أسعفه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب رحمه الله
في النحو بعد قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه العامل في هذا الفن والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة و
البصيرة النقادة لا لأني أهل له وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع فإن جاء مرضيا
فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه وإلا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى المؤمل
لإرشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل **الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد** اعلم أن الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس
المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذي بالتاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كالعسل
والماء لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف تمر وضرب قيل إن اشتقاق الكلم والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في
النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعرة قال الله تعالى وتمت كلمت ربك الحسنى
والكلام في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال ضرب الأمير أي مضروبه و
الكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدرا على الصحيح إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما
وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان
مهملا أو لا أما إطلاقه على المفردات كقولك إن تكلم بكلمة كزيد أو بكلمات غير مركبة كزيد عمرو وكتب الأعراب كزيد ينكر هذا كلام
غير مفيد وأما إطلاقه على المهمل كقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى يطلق
على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعنى وعلى أكثر منه مفيدا كان أو لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ
والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال
كلام الله وقولهم قد استعمل الكلام استعمال المصدر نحو كلمته كلاما كما أعطى عطاء مع أنه في الأصل اسم للمعطى وهذا كما يحكى عنهم
عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك لحيتك وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من
وضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه
في المعنى الأول إنك واضعه إذ ليس جعلا أولا ولا إلى أو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لمعنى آخر مع قصد التواطؤ مثل أنك سميت

كما إذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى أنها موضوعة له من دون أن قصد التواطؤ بها في
محرفات العوام على هذا ليست ألفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن يحتاج إلى
قوله لمعنى إلا أن تعتبر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان أو مع قصد التواطؤ ولا يحتاج إلى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور
اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به أي يراد معنى المفعول قوله معنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء
كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان أو لا جزء له كمعنى نصر وضرب والمعنى المركب على هذا الذي
يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله إذا لم يكونا علمين وأما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا اللفظ المفرد الذي
لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل
المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي أن يخرج في الحدود ألفاظ بل الواجب استعمال المشهور
المتعارف منها لأن الحد للتبيين وله أن يقول إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال
إذن تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه أيضا الاعتراض بأن المركبات ليست موضوعة
على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست
بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لأن الموضوع للمعنى المفرد قد
يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأح الدال على السعال ونحو ذلك
وعن المحرف وعن المهمل لأنه دال أيضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات
كليم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى مركب نحو عبد الله وضرب زيد
غير علمين فإن قيل إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على
الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا
إن الجنس على ضربين أحدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا
أي كل الإنسان واللام بمعنى الاستغراق لأنه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق
مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل فيه احتمال عقلي كما في قوله
لئن أكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم ترد استغراق الجنس أيضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز
فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة إذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني أي ماهية الجنس من حيث
هي هي لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه فإن قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث قلنا
إنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة أو في حكمها كالمنسوب إلحاقا بالجوامد فيجوز
نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ ههنا وإن كان بمعنى الصفة أي ملفوظة بها كما ذكرنا إلا أن أصله
مصدر ويعتبر الأصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فإن قيل كان ينبغي أن
يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان وكذلك الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لأن مثل قولك قالا و
قالوا كاعطى ويرتدع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع أن كل واحد من الأولين كلمتان بخلاف الثاني إن
قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لأن الواضع لم يضع إلا المفردات أما المركبات فهي دلالة المستعمل بعد وضع

المفردات لا الى الواضع والجواب انا لانم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سما
وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون
اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل
على وزن مفعل وكذا الحال اسم المفعول والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم
التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على
الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع
وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال
المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو يدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة
وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والفا
التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت
كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة
في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولما عاملها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير
الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وبدوي وشتوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا
من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة للحوق التاء في ضربت فلا يوجب تغير البنية اذ لا تغير حركة اللام وسكونها
في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث
مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء
اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به
فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد
ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات
الطارئة مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة
وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو
ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذا الكلم المذكورة الجزآن المسموعان معا
وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة
الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تاتى
من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل
يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف
والجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء
الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا
عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة

كما يجيء في حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاني زيد وعمرو او في كونهما حكمين على
شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين ولو
قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر صرح او قدم اما على المعطوف
عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل وحرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان
يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد
منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اولا ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه
يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا
ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد واذا اريد بذلك اللفظ
معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد مجرد اللفظ في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض
من اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب
جر وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له ولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل
في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه
لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولهم الفعل لا
اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه
اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا نعرفه بوجه من الوجوه ككذلك
سبدآن احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض وهو المكنى بالمطلق عنه
فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني
الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد
منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها دلالة او لان ذاتها ذات دلالة
ويجوز ان يكون ان بتدل مبتدا محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله
لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال
هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني
الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل
هو الحد الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم انما قدم حد الكلمة
على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لو

الكلام على الكلمة توقفا المركب على جزئه ومعنى تضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على
كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزآ الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال
ازيد قائم او اقام زيد واحدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قائم او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ
او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال وفي الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر
عنه اهم ما يخبر عنه بذلك المخبر في الذكر واخص به قولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع
ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي
نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق
وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة
لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما
قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وكان على المص ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا
على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن احد المنصوبات في نحو ضربت عمرا
امامك ضربا شديدا فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان
على المص ان يقول بالاسناد الاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما
اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله
المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال وفي الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه
اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرط
لانها قيد في الجزاء والجزاء والشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الكلام و
الجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما
ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم
اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اثنين
كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربت وعن جميع الانواع الاربعة
الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل وحرف وحرف مع حرف و
ذلك لان احد جزآء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب
الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي
الثنائي بين ثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتجاوز ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل
مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل
لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو

جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون
كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اي لا
يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بعض
مع اي مع هذا الرابط   الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة   لم يقتصر على ما
تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي
تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولان المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت و
الا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر
قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي وقوله
في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير
في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع
الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها كذا في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار
كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم وجد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه كما
يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على
ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على
معنى ثابت في لفظ غيرها فعن صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين
التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما
قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل
والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه
الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على
المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام
المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم
عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير
لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنى من كلمة
هي فيها كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء
الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتا تضرب في خطاب
المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم تقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظة الابتداء سواء
الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة و
معنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء
نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن

الشئ باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بحسب شئ ليدل على
ان في ذلك الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم
والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحروف بالصفات وذلك بان يقال ان طويل مثلا في
جاني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول
فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بزيد فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل
وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم
النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر
في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع
لم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع
ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال
بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن
ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتحقيق
معنى قوله غير مقترن بيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اي على معنى
واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى
بوضعه له او لا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل
وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج
نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي
والحال والاستقبال ولذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدث كل واحد منهما
باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند عاملهما
لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا
مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسما الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الثاني كما يجئ في بابها ويدخل فيه المضارع
لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا مشترك
في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما وهو في اصل الوضع لاحد
الازمنة الثلثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا تدخل
الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى
او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى او
الفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان
او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن
بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم

الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ في الماضي او في المستقبل فان دلالته
على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم بقي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر بغير الحق
انه بمعنى المضي والبقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين واعلم ان تفسير قوله الازمنة
الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل
غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل
ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة
عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن
لا ليفيدا معناهما الذي هو الشئ المبهم وحدهما في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشئ المبهم
في نفسها الا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام والصلة
وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عُدّا من المعارف
وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف
الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنى رب بعدها بخلاف رب عند
من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكاف الاسمية والحرفية
صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم عامًا فرقا تحكميا لكن كم ثابت
اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث
المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو من
ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه
ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم
حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجوبا فاصل
مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط
فالمعنيان عارضان فيهما وان كان لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب الى من
تضرب ومن معنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي من تضرب اي أن أيًّا تضرب جميع اسماء الاستفهام والشرط
معنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بشئ مما مر و
بالكاف ورب وكم ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ و
تجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول
كل ما لم يدل على معنى فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة وكل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس جعل
المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود وكلية

مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير
مقترن اسم وقضية الخاصة ينعكس كلية ولا تطرد كليا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله نحو لام
التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا يدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء
في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختص لام التعريف بالاسم
لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله
في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنى وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف
بل هو اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر
انما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث وينقصوا من المضارع الذي
هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوا ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب
واما التنوين واختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه
ومه ودح وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رأيت احمد وابرهيم فليس للتنكير بل
هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد
فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فيقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به انمحضت
للتمكن وانما اختصت تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا
ولا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف
مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه نحو ومررت بكل قائما وسيجيء
ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الارجح
من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات و
لو كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليس عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هو في جمع المؤنث في مقابلة
النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في
جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في
النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس
فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون اذ هي اقوى واجلد بسبب
حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث
فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والباقية علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مع
مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه
عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا على تاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث معنى
الذي هو بنا قيل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط
لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع ونونه كالتنوين في

في غير المنصرف للضرورة لم تجد فالمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر
ويروى بيت امرء القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح
التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف والاظهر
والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة
لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في
القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمنافاته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم فلحوق التنوين من
المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن ولم يسمع
دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو منن في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد ويختص باسم الغالي
لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة
فقد حاول وبخلو ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيحرك
ما قبل التنوين تشبيها لها بالخفيفة او بكسر للساكنين كما في ... على ما يجيء في آخر الكتاب واما الحوق بالروي المقيد تشبيها له
بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن
لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة
اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع
راجع فيه الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول التعجب
منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت
في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا
عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى
والجمع ضم مفرد الى مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير
ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر لفظ
مضاعفا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد
اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله
تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم
لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل او متعرف كما في غلام زيد والتخصص والتعرف من خصائص
الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم
تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ولم يذكر المص
من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى
الافعال وعده بعضهم من خواصه واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر
المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل فالدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلق

الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحاج والبارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجي مثلهم
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في
قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في
المجلسين وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء
ولا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ
المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا
ان زيد مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد
هذا كما تقول مثلا لاحد الخفين وهو زوج الآخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي
لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا
يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا
غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يجانب في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في
المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن
هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل
معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا
بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول والحرف المقدر على الآخر كما يجيء وكذا
التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم و
يس قول مبني الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح تجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره
في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت
مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر في
باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه
كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسير المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو عجبي من ضرب
زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر هاهنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه
للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى
الحال او الاستقبال وانما ذكر في الحد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك
لان الاسم اما ان بني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية و
الاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثه واسماء حروف التهجي نحو الف با
تا ونحو زيد عمرو والاصوات نحو غاق وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل
فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج عنه
الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة
تعديدا ان شاء الله تعالى واما ان بني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته
الحرف او للفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض
الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه
اخص من الفصل بوجه وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص حد
تمام حد المعرب حكما من احكامه لا رتما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل
قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يجب لغة ومع
مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فاذا حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب موقوفة
على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المتكلم
للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل
بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن ونحوه جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته
اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في
احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاء قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا
اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان
الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد
يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف
المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف
آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما انتصبا على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله
الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح ليدل على المعاني المعتورة عليه
بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما وقوله المعتورة اي المتعاقبة في قوله
عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما
العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما
في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا
العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم
اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر
الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر سقط لاجل الاضافة
من غير انتقال الى شيء آخر واسقط لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء لتركبهما مع الاسم وهذا تغير في
الآخر وكذا في الف المثنى وياؤه وواو الجمع وياؤه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما
ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد
لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخرجت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخرج عن المفرد ثم ثنيته

وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال
ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين
فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان قال المصنف انما اخترت بهذا الحد و
هو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف
امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف
آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ايضا الاختلاف ايضا فهو امر
ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب اذا
ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة
اخرى وانقلاب حرف الى حرف والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف
بصفة لم يكن عليها فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما اتصف الدال بعد التركيب في حالة الرفع
فقد اختلف اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر
انتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فهي ثلث اختلافات مغاير بعضها
لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب
الاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر
اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب ابا الحرف
رددت عليه الواو المحذوفة دفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي
يزيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا وجعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتي التثنية
والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكما في نحو ذو مال
فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشيئين بعدما كانا لشيء واحد وينبغي ان تقدر كل واحدة من
الكسرتين في نحو المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلثة فيما كضمتي ملك مفردا وملك مجموعا
وكذا الفتحتان في نحو احمد وباحمد والياآن في المسلمين وبالمسلمين وان المسلين وبالمسلين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا
جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كما لا
وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة الى حركة او حرف الى حرف كما فهم المصنف فهي ايضا ثلث اختلافات
بحسب المتحولات تحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول
الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب
هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيدا اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول
تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال
الآخر من السكون الى الحركة كما فيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة لكان
الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره فان قال

اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف
قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على
ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء
في الطهر والحيض وضرب في الناس المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها
ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر
لان جعله لاحد المعنيين وضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاجله
والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدهما على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم
من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثمة احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير
اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل
المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صار كاحد حروف تلك الكلمة كما في
المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد
يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه
الدال على معنى في المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير كون الفعل
عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتلبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد
الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لا زمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى
التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف او الموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما خلا
ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرأ بسبب المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة
على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى
كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته اما من حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت
في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منهما ولم
يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى
والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد
وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها اجزاء الكلام بلا واسطة كغير المفعول
معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي
تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون
الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي
من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة
وحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة
والله لا افعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل

كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب
المقدر كما يجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه
العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب
للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ و
الخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات
فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما سبب كونها
فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي
هو كالجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار جزء من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي
للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة
عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر
لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيرد
النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه مكان
اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا
فلا ينفصل منهما كما لم ينفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني
وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيء فاصل
الجر ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط
احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مررت بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في
اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرا على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما
الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما اله
حاجة فيطلك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافا
للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل
كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما
تقدم في الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها
غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب الاصوات كخ وجه ودخ ودد لان الواضع لم يضعها الا ليستعمل
مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي كلست بكلم
ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظه لانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام

المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان الهمزة
ينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف واما قوله كتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا و
لو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلثة احرف لانك
لا تجد معربا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكافه
فعلم انه بنى لثبوت علته نحو يد ودم على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزمنا في ترافع المبتدأ والخبر
من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء
متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره
هو علامة كما مر ولو وجب ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه
متاخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب اليه ان يكون تابعا للمنسوب اليه
وعاله واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض
وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل يرفع
كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى
ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ
والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا
دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في
الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب
النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة
تقدم على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فسح عليهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى
لكان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة
وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم
كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم
المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في الغاية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل
على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها
موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا
فاطلب لبنائه علة كما يذكر في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما الاصوات
واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله
اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال لعلل كونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب

وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة

اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده

بحرص الياء ومحه الاشباع الحي تبنى من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك
لما كنت تاتى عقيب الحرف بلا فصل بعض حروف المد سمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد و
ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة
وهي بعض المد صارت حرف مد تاما واما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا
عن مكانيهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالته على
المعنى تامة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع للفتحة كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك
اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا ولما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو كجر الشئ اذ المكسور
تسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود
من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او
الحرف فسمى الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمى المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله
صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله
رحمه الله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد
والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما شابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى ولفظا كما في غلام
زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة
الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد
وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فرع عليها كما عرفت ثم
والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة
كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية
فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات
الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا قوله وانواعه رفع
ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف
فقال الرفع انتقال الآخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ولا
في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على
الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد
الموصوف العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى انما ثنى العامل لاحتياج قوله قبل وبحسب اختلاف العوامل الى
بيانه ومعنى التقوم هنا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالا
القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والآلة العامل
ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها

كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة
آلة والمتقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما
لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك
الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم
ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر
نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى
الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول
رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متلبس به كما ان نصب ان المقدرة
في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ في باب نواصب المضارع جاز
نصبها مطردا وكذا الجر بربّ المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو
الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام
لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة و
ليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى و
ان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى
بينها وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل بالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة غير المنصرف
بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى
وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا
تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة
فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها
الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعنى
الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيآن احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء
كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة
ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفى شئ من
المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد
اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والا
احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته المفرد بكون صيغته متغيرة
معربة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المخالفة الصيغ واستمرار طرده في آخره
حرف ليس صالحا لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا

مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو
الحال الضمير المستكن فيه والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسات بالضمة ومعنى الكلام همّا
مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مختلفين المجوّز عند المصنف قياسا الجواز فى النادر نحو ما والمجوز عمرا على ما يجئ
والثانى من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شئ واحد وهو الجمع بشرطين احدهما ان
يكون المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى
الحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر جرا لانه يجرى اصله اعنى جمع المذ
السالم على ما يجئ بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا
مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجئ فى بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام
احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا فى محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء
المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها
يحرك عينه ولامه نحو ابىّ الىّ وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لتشابه الحركة وانما اشترط اضافتها
الى غير ياء المتكلم لما يجئ ان المقطوع منها عن الاضافة تحرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على
ما يجئ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم فى اعراب هذه الاسماء اقوال
الاقرب عندى ان اللام فى اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام المعانى المتناوبة كالحركات وكذا
العين فى الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهى فى حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفى النصب والجر علم
الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمذهب
سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن
اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فى امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال
فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم
فى رد اللام فى الاضافة وايش الغرض من ردها اذ لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل
الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر فهلا تجعلها
مثلها فى كونها اعلاما على المعانى وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه انها اعراب تعتوره بالحركات والحروف
بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو هى علامة الرفع هو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال
الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المصنف
كلام سيبويه به وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال فى فوك وذو مال لبقاء المعرب
على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعى انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما فى يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت
الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع

كما فى قوله اذ نو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر
ويسوغ حذفه بلا اختلال الا فى الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب
واما هى فاما لام او عين فعل قوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو فى الظاهر على ما علم
كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب
عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات
الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى
اربعة ومن عينها فى الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فانه بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو
الاعراب كالتاء فى بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التى هى اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام البدل
منه هذا كلامه ويقال عليه اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح
للاعراب من سنخها كما اقتصر فى المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعنى علامة التثنية والجمع اذ هى
من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب
المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحرجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فرعا
للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث نولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل
حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا
من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات الاعراب بالحركات التى هى الاصل فى
الاعراب وبالحروف التى هى اقوى منها مع كونها فرعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلثة
كلا فى موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء
خلاف نحو يد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ والاب للابن وحصول ذلك بحال الاضافة
ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها
وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى
اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا
الواو فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم فى الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو جرى ظبى لانه علة
واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسب نحو ابنى وبنوى فكان لامها ليست
حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها لتكون الواو التى هى فيها اصل الرفع
الذى هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء فى الجر والفا فى النصب
لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسرة لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف فى المعرب بالحروف
التى هى اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التى قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة و
جعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه فى الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب
واما فى الباقيين فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المرأة والهن الشئ

المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف
ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم لحق بآخره الف ونون
ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا اذ لم يثبت كل في المفرد واما
قوله في كلت رجليها سلامى واحده فالالف محذوفة للضرورة كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى
ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ
هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من اثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل
مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان
يذكره وذلك ان معنى ثنايا لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثن
اذ ليس في المفرد معنى الاثنين فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالتثنية في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه و
كان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ
موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان
نحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر
ما توهم انه مفردها واما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخر
ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات واما اعرب هنا الآخر
المعنى لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة
الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا و
ضربوا واضربا واضربوا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما
ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي
الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع
والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي
الفضلات بخلاف الرفع وتركت فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها
واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو بقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان التسوية
لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر
ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح في الجمع للفرق وتحصل الاعتدال في المثنى لخفة الالف
بثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فمطاردة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف
المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة
فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وقيل الاعراب من هذه الحروف فضعف هذا القول و
قال ابو علي الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما

ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي وتقول
باي شي تعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع ع
قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما
ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذلك انما
يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف واما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج
الى حرف آخر تقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون
هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى
والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي
هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب
لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في ما قبل الالف و
الواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك
فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها
قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها
لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها
الاخير ويحصل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من
نفس الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة اما
نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالا على تمام الكلمة وانها غير مضافة
لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا
يشوبها من تلك المعاني شي واما سقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا سقط التنوين للبناء
في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين
وكذا سقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان
كان الحرف الاخير ساكنا فان قلت كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا
بعد الفتح لانها حروف معرضة للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف تخفيف
بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجي في التصريف
من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو اضرب ومن وكم بقي على حاله
وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات
وجاز الحذف كما يجي في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان
حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين الذي كان

المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح
جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة
فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلان بالنون عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض
من حركة البناء فقط وفيما قال نعدل الى حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من
الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين تقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين
في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة و
قال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع اليا
وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا
مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما موضوعان صيغة
مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب
المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى كونه مثنى
المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو بلا انه اشباه نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان نصا في المضمر
فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما ورايتما كلانا ورايتهما كلاكما وان جاز ايضا ان يقول
كلاهما جاني بعد ذكر تخصيص فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جيتما وكلانا جينا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو
موافق له معنى ولفظا كاثر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم
يتبع المثنى المعرب نحو جيتنا كلانا وجيتما كلاكما وجا كلاهما وكلاهما جاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا اذ لا يقال جاني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان
بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف
كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم تبدل التاء من اليا الا في اثنتين و
قال السيرافي هو من اليا لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا يؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو كما سيجي
الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث حمل اعرابها كاللام في كلا وانما جي بالف التانيث بعد التاء
ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من الواو
في المؤنث كاخت وبنت ولثناء لهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء في الوقف هاء واجاز يونس اخت و
بنت ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تنقلب للاعراب صار كانها ليست للتانيث فجاز
الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما
لزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان
المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الانس سوا قالوا
ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زايدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه توالي دائما

في الصحاح هكذا
في كلت رجليها سلامى
واحدة كلتاهما مقرونة بزايدة
اراد في احدى رجليها
صح صحاح

صحاح
السلاميات عظام الاصابع
قال ابو عبيد السلامى في
الاصل عظم يكون في فرسن
البعير

بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيا افاته وقال
تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفيهما ياء اذا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما في الثنتي واما الثنتان
فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت
كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا
يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين
او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده
نحو كلا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين اتت ثم قال وفجرنا خلالهما
والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم
ثبت مفرده ثم لحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو
موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اولي في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشرون ثلث واربع احادا
لعشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون
لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علية
وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف
او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه
المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل
فيه اولو وعشرون واخواته واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحده ذو قال
ولكني اريد به الذوينا التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي
رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا فحصر
الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر
اعرابه بحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان
تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين تستحيل في
كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في
الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره واعتلت حروفا اخرى همزة ولا يمكن تحريك الالف مع بقاء
الفا والثاني باب غلامي يعني كل معرب احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه
مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر
في قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع
الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الحقيقي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف
بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب
فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب

الزموا

بعد ذلك وجد واعمال الاعراب مشتغلا بحركة لا ثقة واحتمال الحرف حركتين مما القيس كانتا او ممتا ثلين مستحيل مرورة واما المستثقل اعرابه فشيآن يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليها نحو ظبي ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا يستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب واعلم ان مذهب النحاة ان غلامى مبنى على ما يجئ والمقصور من القاب المعرب والثانى ان كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءنى مسلمى والاصل مسلموى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين واولاهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف كذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب او ليهمل فى الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم فى مثل سيل وميتل لانه لم يبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل فى جمع ابيض بيض وفى فعل من الطيب طوبى واما المدغمة فى المتحركة فكانها متحركة لصيرورتهما مع المتحركة كحرف واحد فجوز سيل كهيام وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام فى الياء على احد الاوزان ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا ابقاء الضم على حاله فقالوا فى جمع الوى لى فثبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر فى جاءنى مسلمى واما فى حالة الجر والنصب والياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءنى صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما القطعة فى الاحوال الثلث فقد دخلت فى باب غلامى ولذا لم تفرد بالذكر وكان عليه ان يعد فى قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى فى نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وما الجاهم المص كارات لانه مدرج من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامنا ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجئ فى الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او فى بعض الاحوال دون بعض فما بقى من المعربات اعرابه ظاهر وهو قولى واللفظى فيما عداه

غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدى كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين

قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشئ الفلانى علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشئ ينبغى ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم فى اصطلاح الاصوليين ما يوجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان يقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين فى غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع فى غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم والعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل فى الحد الذى ذكره المص ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما الموث كسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك فقى قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو فى حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعنى اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ماخذ النحاة غير المنصرف اعنى قولهم سوى ما لا يدخله الكسر والتنوين فالسببين نحو ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ماخذ المص يكون ما دخله اللام او الاضافة ما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيرهم هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما فى احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعنى ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود فى حال الضرورة مع التنوين تابعا مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر فى الحذف لان التنوين حذف لا لمنع الصرف ايضا كما فى الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا التنصيص اول الامر على انهم لم يسقط الا لمشابهته الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشئ آخر فحذفوا معه صورة الكسر لا يدخل الفعل ولهذا لم يحذف نون العماد فى نحو ضربنى وانما لم يظهر اثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علما لموث لان النون فيهما ليس التمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلا يتبع الجر النصب على ان يمنع بهما واعربا باعراب المفرد اى جعل النون معقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة اضرب احدها وهو اقويها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما فى اسماء الافعال فمعنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى علة وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية وشابهه فى شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل فى البناء يتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم فى الاعراب
فلا يبنى منه الا الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثانيها وهو اضعفها ان لا يشابهه
لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا للاصل كان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا
اما الافادة فلاحتياج الفعل فى كونه كلاما الى الاسم واستغنا الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجى فى باب المصدر فلا يبنى
بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب الفاعل والمفعول
وهو خال منه بل يمنع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعرابية تتبعه الكسر تطفلا وهو التنوين
والكسر كما تقدم واما احتجه فى هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان
المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى
التكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية فى الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجى فلم يكتف بواحد منها الا اذا قامت مقام
اثنين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم حكم الفعل اولى من العكس
فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يجى فى اسم الفعل
معنى الاسم هو معنى الفعل وفى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على
الافعال فى المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقى حسب وهذا مطرد فى كل ما يعطى حكما لاجل
مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحروف الفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة
الاسم الحرف باحتياجه الى جزء كالموصولات والمضمرات والغايات او تضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما
يجى فى باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفى ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال
وذلك لتمكن الحرف ورسوخه فى البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحروف
اعطى حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجى فى بابه فظهر ان الاسم قد يشابه
الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انه حال
من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره اى يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا
والنون زائدة وقد لحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة فى آخر الاسم العلم سواء
كانت للالحاق كما فى ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية يمتنع من التاء كالف التانيث واذا عدم الالف والنون
سبب المشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فعدم الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا
من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل
الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اى الهمزة فى نحو حمراء فى باب
التانيث دون الالف فى نحو سكرى لكون الهمزة فى الاصل الفا والثانى كون همزة الالحاق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك
اثر الالف والنون فى نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست فى مقابلة حرف اصلى والف
الالحاق المقصورة وان كانت فى مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اى الالف المقصورة لا
المنقلبة عن علامة التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع

الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرفه كان مجهولا فى الاصل عندنا والعجمة فى كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن فى كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفى التانيث كما يجى بعد او فرع ما يزيدا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا
فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة
قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح كما فى
الذى فى باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف فى حال الجر مبنى على
الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبنى اى الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبنى فى حالة
واحدة فقط واختص البناء فى حالة الجر ليكون كالفعل المشابه فى التعرى من الجر **ويجوز صرفه للضرورة او التناسب**
مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى فى الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك
انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم صار الامر الى ان صرفوه فى الاختيار
ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائى ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل
منك وانكر غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد فى الاختيار نحو جائنى احمد وابرهيم ونحو ذلك واما الضرورة فلا خلاف فى جواز
صرفه فلا ينصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل فى الضرورة لان من مع مجرور
كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام فى الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف و
جوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما
يتبين ذلك عند الكلام فى تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله
فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى
اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود فى الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية
يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية ان ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا لامر
لتناسب المنصرف الذى يليه اى اغلالا فهو كقولهم هنانى الشئ ومرانى والاصل امرانى قوله قواريرا يعنى اذا نوى منونا
لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى
الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف واما صرف لتناسب اواخر الآى فى
هذه السور لان اواخر الآى كالقوافى تعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه السلام خير
المال سكة مابورة وفرس مامورة اى مؤمرة اى كثيرة النتاج وقال تعالى والنجم قال يس وقال يحيى الموافقة
قلى **وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث** اعلم ان الاكثر على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا
نظير له فى الآحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى القى رباعيته ورجل شناج اى طويل وحمار حزاب اى غليظ قصير
فشواد واما نحو التراقى والتغارى فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وسراحيل علمين فمنقول
عن الجمع وسيجى حكمه واما يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى ياءى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به

به وذلك لانهما اشارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف التى هو بدل من الاخرى ويآء النسب عارضة
لا يعتد بها فى الوزن نحو جالى وكالى فى المنسوب الى الجال وكال وكذا تهام بفتح التآء فى المنسوب الى التهم بمعنى
تهامة قال ارقنى الليلة برق بالتهم يالك برقا من يشقه لا ينم قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشآمى فيشدد
الياء وهو قليل ويجئ وجهه فى التصريف ان شاء الله تعالى وانما لم تعد يآء النسب عارضة فى ثمانى وكراسى وبخاتى ودكاكى
ونحوها لانها ثبتت فى آحادها وبنيت هذه الجموع على اعتبار تلك اليآءآت فى الآحاد وليس ذلك اى اعتداد اليآء فى المفرد
وصوغ الجمع عليه بقياس الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجامى وان كان يآؤه للوحدة كما فى بختى وقيل ان ثمانيا مثل يمانى
الالف واليآء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالارباع
الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى رباعى انسب فيكون منسوبا
الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقول فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان الثمانى لا تستعمل الا فى
المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلث
وقد يجئ تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن عوض الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائى النسب وكذلك
اليآء عوض اليآء كما قيل فى يمان وشآم وقد جاء ثمانى فى الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثمانى مولعا بلقاحها وهو
على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه تشبه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سراويل فاعجمى وقد قيدنا الآحاد بالعربية او عربى
مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجئ واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير فى الآحاد الا ان كونهما جمعى قلة و
حكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فتر فى عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد
ولهذا قال تعالى مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج و
لم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بجئ افعل فى الواحد فى نحو اذرح فى اسم موضع لكونه
منقولا عن الجمع كمدائن ولا بآجر وآنك لانهما اعجميان ولا بالملم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد
لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدى فانث الفعل وقال بعضهم انما
قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى نحو
كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين
بالكرور جمع صرآء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا انها جمع التكسير وقيل انما لم يكن فى الآحاد له نظير
شبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الخوارزمى
فيه الجمع وعدم النظير فى الآحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه
عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كما كالب
او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفى التانيث اعنى الممدودة والمقصورة
مقام سببين فللزومهما الكلمة وبنآء الكلمة عليهما بخلاف تآء التانيث فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء
لزومها كعنصوة وقمحدوة وحزانة ونحوها كما يجئ فى باب التانيث والعدل خروجه عن صيغته الاصلية
تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا

للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو آيس فى يايس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول
وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اى خروج
الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول
الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر ويخرج سحر من قال
انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة
لم تصغ عليها الا ان تقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج
اما خروج تحقيقى اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقديرى اى خروج مقدر ونعنى بالعدول المحقق
ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه
معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان
عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر لان كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولا
عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا
رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه
بالاعم الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت ولم تستريثوك
حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس و
مسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى
والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كما وصفه فى
اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر فى اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع
اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم تجره على الموصوف
وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف
لكونه مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى
وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعلا مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى
مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجرى على النكرة فمحمول على البدل
ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا
نحو جاءنى القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون
واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات
والفضل فمعنى آخر فى الاصل اشد تاخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد ورجل آخر رجل اشد تأخرا من زيد فى معنى من
المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى برجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا تقال جاءنى زيد وحمار

ولا وامراة اخرى وتستعمل اخريات في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات
الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاولى فلا تخرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل
التفضيل اعني من الاضافة واللام وطوبى المجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامراة
اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لزم ان يقال
بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا
يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف
اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة
سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام وكما انه يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل
في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع حذف وجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر
بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هاهنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا
عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات
كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن ابى الله
لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء
سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى
ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن وتفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر
معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر
الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم
منع الصرف في موضع نحو احمران واحمرون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم
يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن
لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل
نقول هي معدولة عما كان يحقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتجرده عن معنى افعل
التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يقتصر
العدل بما فسره المص اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون
معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس وجمع وعتمة وضحى ومساء وبكرا معينات لان الاصل
في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا
نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله
سبب آخر امتنع صرفه فلم ينصرف ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخوا
من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا
واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقولهم حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن

جمع وفعل صيغ لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما
فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما
لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعين شاذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع
واما السبب الاخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم
وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر
ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال
بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما
جوز الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا فعليهما على هذا القول شبه العلمية
ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة سوى نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يجمع
بالواو والنون بل المجموع هنا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وازيل
بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا اقرب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات
هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى
اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد
عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان
والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع وكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في
الاصل انه اتم جمعا اي قراتي من كل شيء تفصيلا لقولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه ولما
عنه معنى التفضيل فهو معدول في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فعلى هذا
فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل
ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه
ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان تقول
حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها احسن واخشن واعلى لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن الفعل
هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس وفعال على
لغة تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد
فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم
فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا فمعنى التقدير انا اذا علمنا ان ما هو
على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه
كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء
كحطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق

ويا لكع ونومان في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء
معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا ولو لم يكونا معدولين كان الحطم مختصا بالنداء فاما هما لبيان الغاية في
شيوع الاستعمال كاسا وقطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ادري في نقصان معنى الاسماء
المشتركة في معنى عن حظ في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن التابع وسيجيء لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال
ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء زعموا
عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار في
فساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال
وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل منها الا اخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين
ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كعمر وجحى لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قثم وجحى قبل العلمية
فحكمنا لكونه معدولا عن فاعل حتما وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو
معدول واما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين
غير منصرف واضطررنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجب
كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا بالمشكوك فيه بالاغلب اما اذا فات
وان جمع الشرطين لكنه سمع من كلامهم منصرفا فلا يقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل
العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت
فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحكم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل
في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما قثم وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية
جاء فعل ايضا نحو قثم وزفر والزفر السيد قال الاعشى بانى الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين
حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في
كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في الرحلة التي هي نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن
موهب بكسر الهاء ومكازة ومحبت وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى
الاصل من وجه فكانها ليست معدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر و
اما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يجيء منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في مفعل فتح العين ان
جيء منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموعد لعلة فالاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان
معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل و
اما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكونه اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف او هو مع انه فرع
معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فكان الجرم لم يعتبر في العدل ولو سلم لزومه قلنا
انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح حتى يقال
انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما جمع فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية من جهة

وجموع جمعا ضالة قوله وقطام في تميم اما في لغة اهل الحجاز فبنيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في
المعربات غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كما يجيء في اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كحماد للمحمدة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة
وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب
وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وحماد في التقدير معدولتان عن فاسقة
والمحمدة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضا النزال وزنا وعدلا مقدرا و
بنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر كالمؤنث والعدل المقدر كحضار وانما
قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء يجيء للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء
كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا
ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو
الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف كان من ذوات الراء او لا ويجيء
الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضر الغلبة فلذلك
صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر قد تقدم
الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضر الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم وانا الى الآن
لم يتم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان
يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط
الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة
قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن
الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض
في اربع مع كونه قبل على حاله خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما
والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاولى ان يكون اضعف لانه عارض غير
لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير
لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله
فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث
لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم
صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا الاسود كان عاما
في كل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي سود
من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يعتبر

اعلم اما العلمية فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما سيجي وكيف يخرج عن الوصف ومعنى العلمية تخصيص اللفظ
ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اى الاطلاق على كل ما وضع له ولم يخرج الوصف
لفظا عن كونه وصفا اى لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال فيه ادم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ فان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله نعم وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه
اولى لما ثبت سعيد ما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية
بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب
مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر
في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجي وان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلا بد
وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا وقصدنا معنى الوصف في مثله عندهم
قول ابى علي في كتاب الشعر الارق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكثر تكسيرهما لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة
انهم لا يصرفونهما ولا تجوز في النكرة فعلت ان معنى الوصف مقرر فيهما ولذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف
بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة
اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود لم يثبت نحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد والنها فلا حجة اذن
لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بانه ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ولم يعتبر
الصفة الغالبة نحو ابطح فيصرف وذلك لانفصالها عن سائر الصفات لفظا العدم جريها على الموصوف وان كان معنى الو
باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى وكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه
وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للوصف لما دل انها الحية الخبيثة
الشديدة من قولهم فوعة السم اى شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طائر ذو جدل
وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء فكانها مونث الاجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت
ما توهموه تحقيقا ولذا ان تقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا
اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك قلت مثلا لقيت اجدلا فمعنا
هذا الحيوان من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد فيهما معنى الوصف بالشدة وان كانت
اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المص فاما منع صرف مثله فغلط ووهم

الثانيث بالتا شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند
يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث
على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف يحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام
سببين ونريد بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مونثا
بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التاء التانيث فعلى هذا الوجه بنت
واخت وهنت مذكر لصرفها وان التانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا

حقيقيا كعمرة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يوثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي و
التانيث بالتاء فالخلل لم يجي الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعا على ما ذكر المص حاصل وذلك الخلل
ان وضع التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل
لان الاصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث ولا يجي هذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة
ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في نحو غرفة وغرفة كما في باب التانيث
ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية تر بها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة
كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد
وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تغير
تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف ان استثقلوها كما في جبريل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا
جبرئيل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة و
تركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالعبث من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي والعب به ما شئت واما
الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو
غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد
وضعه اذا استولى على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاده العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك
العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يتم لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يخرج الوضع العلمي فلا تزيد عليه التاء
المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها
عن التعيين كياءي النسب وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران
التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون على ما يجي في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل
في نحو حمزة انه قام مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا لقيامه مقام سببين ولا يكون سببا اخر لما ذكرنا من ان وضع
التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا و
هو الذي سماه المص المعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف
للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا نوثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التانيث والوصف ومثله
مع العلمية ايضا منصرف كما يجي وانما شرطوا فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق
بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهر محتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظا
واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي وما يسد مسده لكون
الاخير في الزائد على الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا يرد ثالثه واما نحو شية وشاة فمحذوف اللام ودليل
سد مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة والمونث بالتاء المقدرة حقيقيا كان
او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به علم مذكر سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك وذلك لان

ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوي ايضا شرطها بالعلمية بانصراف نحو حائض وامراة جريح كما نقل المصنف في شرحه لان المراد بالمونث المعنوي ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المونث الحقيقي وفي نحو حائض لا تاء مقدرة اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه على المذكر كعقرب وليس كذلك لكنك تقول في تصغيره تصغير الترخيم كما تقول في شاء شية ولمسخ ... لانك تقول حنيض لمحة المصنف ق اما الشرط

فيه تا مقدرة وجوبا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سمي به
مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر جهنم يجب النحويين على منع صرفه للتا المقدرة ولقيام تحرك الوسط
مقام الحرف الرابع القائم مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا
تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في حبارى الا حباري وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى
ضعف السادّ مسد التا وان سمي به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تا
التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطريان التذكير في الوضع الثاني على ما سبق تانيثه
في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد
التا ولا مسد السادة مسدها شي وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن
وان سمي به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سمي
به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي
فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات السادة مسد حرف التانيث وما يسد مسد السا
وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد وكذا الثنائي كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة
كماه وجور فان سمي به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هي كنوح ولوط كما يجي وان سمي به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف
لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية السبب
حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة
على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المصنف
احدها ان يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية
المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث
لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التا منها لصيغة المذكر وذو التا موضوعا للمؤنث وكل نعت لمؤنث بغير
التا فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر مما يحتاج الى تاويل
جزلا وم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها
بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان نا وّلها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذ
الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله
في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب خمسة عقلية
اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز
بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا
يستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر
حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كرجل وحسن او زائدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع
صرفهما لظهور امر التانيث بالطريان مع ساد مسد التا او ساد مسد السادة وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد

اذ معناه في الاصل شخص حائض

ونحو زينب سمي بها امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وابو زيد
وعيسى والجرمي جعلوه مثل هند في جواز الامرين ويجيزون صرفه على عرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير
المعنوي والمراد به تانيث ما التا فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله زيادة على الثلاثة تقوم مقام التا
وتحرك الاوسط تقوم مقام ذلك الساد مسد التا واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التا ولا مسد الساد المذكور
وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا
نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث
المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب يمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه
وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكرا اي بالمؤنث المقدر التاء فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك
الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيله التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك
الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة اي لا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح
ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التا مقدرة وسيجي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما
تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب يمتنع لان الباء قام مقام
التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب
وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة فاتبعها
فلا تتخطهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف ومجوس وعمان فالصرف في القبائل بتاويل
الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل
الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وتركه معا
كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا
وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا او ... وعاموا من العلى وعروا
ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يؤولون اسم الاب بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر
وباهلة امراة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد
قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت
ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرفه مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث
باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي عليه السلام على حذف المضاف
اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان
تنصب ويرفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة
ويجي بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى
المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف
اذ هو معرب ولما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر معا

التنوين واذا لم يدخلها التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر وكذا اعتذر من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند
المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو
ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في
منع الصرف لسقوط المضاف اليه منه وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف العجمة شرطها علمية
في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم
علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا
الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به
راويه عيسى لجودة قراءته واما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه
تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي مما ينافيه اللام
والاضافة فامتنعا معها لما ذان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فمنع الكسر والتنوين
على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم
المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان
واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة
اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والترنج فيصير كالكلمة العربية فان
جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فيعتبر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف
كنرجس ويتم تقريبا الوزن وكذا ان خففا وان لم يكن صرف كلجام علما فان العجمة على ما قال المص مجموع الشرطين وا
العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط
لا تاثير له في العجمة نحو لمك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط وهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال
العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد
علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك شابه
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف
كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جائز امرين وترك صرفه
مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لانهم لم يسمع نحو لوط غير
منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تجويز منع نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد
نحو صرفه ودفعه عن ان تاثير الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا
كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير
منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي
ساكن الاوسط وذلك ان خفته الاولى الحقته بالعربي واما التانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست

من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه
من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقال انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك لم
يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه السلام الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد و
مصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو
الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا و
جرا كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لا بمعنى انه جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا
الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا
بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله
صلى الله عليه وعلى اله وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد
رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا
بعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلاثة اوسطها ساكن فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر
الجمعية كما في جمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء
احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيته
فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم
منع ثمان ورباع وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط
قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما
ايضا يعني اذا كان جمعا حضاجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع يطلق على
المؤنث والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي علم الجنس لا للواحدة معينة
فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فقد فيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي
ان يكون منصرفا ككتاب ورباح والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان
يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع صرفه
بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد
الوصف والعلمية فالجواب انهما ليستا بمتضادتين وصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما سمي جماعة معينة من الرجال
بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي ابانين جبلان فوقع مع العلمية
معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان
المسميان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول الم
في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق تنافيا فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد
فيه ان يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل
عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد

بهامن معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه
صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصفة فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة
تبعيته لذلك المخصص وصفيتان فلا يضر في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا
ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصا
باقيا لم يضر ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيه في باب منع الصرف
نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحكم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى
وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالغلبة هنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكل
بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك
عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية
قولهم انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم
ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد
هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية
فلولم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتأبى الخصوص لم يجز نحو
هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هانئ
في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كما كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع
الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان
المعنى الاصلي اما يلمح لمحا خفيا ويومأ اليه ايماء محتملا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع
لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم يعتبر وان لم يباينها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود
الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يجب لمحهما فيه فكيف
بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف
مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي ليس في كلام العرب
فهو بعيد في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير معنى احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه
شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد شرط
السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله
وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال في فارسي في سراويل رابح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي
انه اسم عجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه في كلامهم ما لا ينصرف قطعا لغير قياد ليحمل على ما ناسبه فمنع الصرف
ولم يمنع الآجر محققا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى انه يلحق كلب واكثر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب
شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط السبب
الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنع الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير و

المجمعة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في المجمعة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن
خاصة لا غير لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال
عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس
فلا يقال للرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر
وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لآلة مفردة فقدرناها
لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز ان نطلق اسم تلك الاقطاع على المجموع منها كبرمة اعشار
وليس للخصم ان يقول ان مثله مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه
التواق وشراذم جمع بالاخلاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من
يصرف سراويل لكونه معربا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله كما عرب الآجر وهو غلط
لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وجرى هذا ويحكي
تقدير العدل في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر
ومن صرف نظر الى وقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك يجوز بعضهم فيه الصرف
وتركه نحو جمار الحزابي وحزابيا فيقول هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بالتخفيف قوله
ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر
جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما الاله فوق سبع سمائيا
وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا
في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف
لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير
ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين فلما قالوا سقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط صار منصرفا
والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسر الراء وجاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما
دون الآخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب هو بمنزلة الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل
وذلذل مقصوري جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله
جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليحذف الثقل
بحذف الياء الساكن وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء نقل بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم
على الاعلال فاصله جواريٌ بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء للاستثقال
الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء لينقطع التنوين الحاصل
طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع
الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف

يستدعي حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجواري ومررت بالجواري
عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخفف بالالف واللام وتقل الفرعية بانتفائهما وفسر السيرافي وهو الحق
قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم
وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا
كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا
ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة
منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف
لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين
واما جوار ثم بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على
ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين انما قلبت الياء الفا
في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جواري فيما ذكرنا ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة و
أعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حالة النصب كحالة في التنكير وذلك لانه يقدم
منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء
ساكنة ورأيت وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان
العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم
واما عند سيبويه فيقال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء
الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء
في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر
يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع
والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء
لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة فلا
على تصغير يعطى فيجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه
كاعيل على الخلاف المذكور **المركب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك** انما كان شرط التركيب العلمية
لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب
عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية لما
يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا صوتا احترز به عن الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو يا زيد ويقول ايضا
وان لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاخير اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب
المبنيات **ما فيه الف ونون ان كان اسما فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف**

في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الفي التأنيث الممدودة من جهة امتناع
دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التأثير ويشابهانها ايضا بوجوه اخر لا تضر
فواتها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان
الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء
كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ويشابهانها ايضا بوجهين
آخرين لا ينفيان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد
الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من التاء
وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء و
بهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي
وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وحمله
على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها
مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا
فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر
اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في
نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه
العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التأنيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف بأو على عاملين مختلفين
عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المص
مثله كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه
انتفاء التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه
فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذن ففعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تأثير الالف والنون
انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود
رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى ولم يطلقوه على غيره ولم يصغ منه مؤنث لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه
فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود لذاته
ليحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التأنيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير
لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا تؤثر الالف والنون
بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء
من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من
المصروف فنثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى والحكم ان يقول بل العرب فيما يشك
فيه هل هو منه العرب اقل اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم في نحو فعلان صفة لم نعلم هل اتى منه فعلانة او لا وهل

وتبدله فعلى اولا نبعضهم صرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم منعه الصرف لانه الغالب فى فعلان وقد جاء عريان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا يصرف نحو حسان وقبان فيما اماس للحسن والقس فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كالا يصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف فى رحمن نعنى ومن اجل الاختلاف فى الشرط من قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه فى قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشرطين على المذهبين وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل مثل يختص بالفعل ولم يأت فى الاسماء الا اعجميا نحو بقم وعثر لبيت المقدس وكلامنا فى كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال على هذا نحو يزيد ويشكر فى الاسماء منقولان ونرجس اعجمى ونحو تضب يرمع واعصر واصبع وتدرأ وانما من الغالبة فى الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت فعل فى اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد نقلت الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان الله تعالى نهيكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر ولآخر تنوط لتنويطه عشه محجوزية دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل علم فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من ذاك والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون فى دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة فى الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ما و لن
المشتق منه ما لوقى اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا أيتق على الكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واخت واما ألب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ ولم يأت فى الكلام تفعل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنجاة فالوافى بوضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن فى الافعال اكثر منه فى الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل مضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن فى الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل الذى حمل المص على هذا التفسير شيان احدهما انه راى فاعل فى الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة فى الافعال ل
ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الابنى اقل قليل كخاتم وعالم وساتم والثانى انه راى بعض احد واحمر لا يصرف وعنده ان هذا الوزن فى الاسم اكثر منه فى الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان و العيوب يجئ منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعل فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لامن كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى وبجئ افعل ماضيا للافعال من غير

ما جاء فيه فعل ثلاثى قليلا كانجم واكثر واثمر ويقابله فى الاسماء من غير الفعل الثلاثى ايضا فى القلة نحو ابدع وافكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل يفعلا لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب يجئ من كل ما يجئ منه افعل التفضيل الا ان افعل التعجب الفعلى والذى جاء فى فعل يفعل مضموم العين وفى فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع من حكاية النفس فى المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلاء اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا كما سيجئ على ما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف على ان الغلبة فى افعل الفعل ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن فى احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وكلاهما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه اذ ربما امكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا فى احدهما دون الآخر كما عرف مثلا ان افعل فى الفعل قياس فى الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس فى الاسم قياسا فى شئ كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به فى نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط فى وزن الفعل تصدره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية فى جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة فى اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فقرب الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد فى الفعل لا يكون الا لمعنى واما فى الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل وابدع فكانها لم يزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط الا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولا يكون فرضه له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل وجر هذه التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويرجح التاء فى الجر اذ الوزن فى الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلى السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة نحو الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما لحاق التاء باسودة فى الحية فلا يعتبر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ فى الاسماء والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واسرق الحمى ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج وتدحرج وانفعل وافتعل وافعل وكذا انفعل وافعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون الشرط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعنى نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تفتعل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة فى اول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر فى الاستعمال اراق واريق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضره ذلك التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل ويبع ويخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة فى الفعل اذ لا فعل ثلاثى تصرف

الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عِدْ وقُلْ اصله الهمزة لو لم تحركت في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه اما كان للجزم او
الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بقل واخش جاءني قول واخشى وكذا في المسمى بقل
وبع جاءني قولٌ وبيعٌ وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغير لازما كالمسمى بقُلْ وبِعْ وعِدْ او
بقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي فتقول جاءني قيلُ وبيعُ وفي قُلْ وبِعْ وخَفْ جاءني قولٌ وبيعٌ وخافٌ وان
لم يكن التغير لازما كما يقال في عَلِمَ عُلْمَ فهو عند سيبويه نصرٌ اعتبارا للوزن كما في رُدّ وبيعَ وقال المبرد ان كان التغير
قبل النقل اجرى بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعَلِمَ ثم خفف فالوزن
معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغير في الاصل في الاول فهو في
العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل بحيث الذي لا
اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبرون الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع
الصرف من نحو جَبَل وعَضُد وكَتِف وجعفر وحاتم اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط كونه منقولا عن الفعل نحو كشف
واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل مع
مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نُبِّئتُ اخوالي بني يزيدُ ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر
اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يعتبر الا بشرط ندر كرفي
باب الصفة واما غير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجمل وما فيه علمية موثرة اذا نكر
صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احد هما
فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية موثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة
اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد
ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني
عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد وليست سببا عند المص لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذن نحو
ثمان ورباع علمين منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد
يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والثا
والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير
عادته ان لا يلغي شيئا فيقول وجراء علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية مسوغ الصرف نحو ثنى و
ثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي
وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين
العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وكذا الحكم لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفُعَل من قولك الفَضْل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل و

مانها

الشيخ طريق العقيدة تعال الان
طلاع الثنايا اذا كان سامسا
لعان الا امور عليه

والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع ولكع اعلاما اذا العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي و
بالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا ومن ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او
غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فُعَل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فَعَل والثاني اعني كون
العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران
وعثمان لانها تمنع بهما من التاء فيشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها
كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المونث على ضربين اما ان لا يجامع
السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان يجامع ولا
يوثر وهذا اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب
لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية الموثرة شرط
فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتا والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون
في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من
هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان بزوال تاثير الجميع بزوال العلمية لان
المشروط لا يوثر بدون الشرط وجميع ما العلمية الموثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير
في الآحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية الموثرة لوجهين الاول ان كل واحد
منها تضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فُعال او مَفْعَل او فُعَل او فَعَل او فَعالِ كثلاث ومثلث واخر و
سحر وامس عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان
الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه
اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية موثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية
الموثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف اضا هنا غاية ما يمكن
ان يحمل التنبيه قول المص ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في ديل وكما يمكن ان يقال في
اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت فضمن معدل الى اصمت في حال العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال
ليس بموثر لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل
فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان
اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاوصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وبابهما انها لا ينصرف
لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان ذاك الوصف ههنا
لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ
بخلاف المنكر فانه لا تمنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي نقول عندي ان الاول
بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول

سيبويه في احمران ينصرف أحمر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل
لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل
انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية
به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها انا فضل لم تكف
لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبهه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه
لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا وتفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه
بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كاذنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين
احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة في
قياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي
يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما
الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال
الاخفش ان سميت باسم مركب آخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء او معدي مساجد ثم
نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع
الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان
مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير جزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع
الاقصى فمسلم قوله موثرة حال ومفعول يجامع ما وهي ما ليس شرطا فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف
والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها
اي لا تجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا
زيدا الا الاعمى اي ما ضربت احدا غير زيد الا الاعمى فالعلمية الموثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل
والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا
سبب لزوال الشرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن
قال ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الاسم احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد
قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما
مع العلمية الموثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما
بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا ولاجتمعا في
اسم لم يكن العلمية موثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض مع
وجوب طرآن العلمية على العدل والوزن اذن كما ذكرنا في احمر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر
اوزان العدل فيما ذكر وقيل على ما بينا وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد
التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه حال من

سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله
ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي
لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه
بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع
اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف
قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين
في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جائزا اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بحكم
على احمر لان اصله صفة وعلى حاتم لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين لم يجتمعا في حالة
فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر
رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار
الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا ولزوال ما ضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو
اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه
شيء خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي
في حال التسمية كالمسمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال
العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك ترى اكثر الاعلام
مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه
بالكلية كالمسمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط خلافه في نحو احمر انه هو
في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك
اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر
في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل
في معنى الوصف ولهذا لا يعمل في الظاهر كما عمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل
وادرع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة
في الوصف يكون في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تبين عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف
واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة الوصف اعني من
بخلاف احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يوكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا
لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه لو كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم
في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن
وزن الى آخر لانه يزيل الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا
الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فتقول في رباع وفي مساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بجمع المذكر

ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودخيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فعيل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تغلي تغيلي فبعضهم لا يعتبر لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادين تصغير اددُ للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم عليقون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف العلم في حميزة تصغير حمزة لعروض المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد وابه والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال بشخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادين والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تقلب الفه مما لا ينقلب يتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن بالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة **وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر** اي كان بعد ما يجر بالفتح صار سببهما يجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع الصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعر بعدم تمامه فتنافوا واما تنافي اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والتنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام ولا لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه مجرور ظاهرا ومقدرا من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر والاول اولى

المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير عليه ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ونعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو واذا ذكرنا

الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية ويجري مجراها كالابتداء والخبرية كذا بخطه

منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات هو ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وخبر ما ليس لعمدته ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل **فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قايم ابوه** قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر جلا على معنى ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه نعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وما يقال او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا للمص قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجي في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لشيء كالجوامد وجزء مسند الى المبتدا نحو زيدا ان قيل فالمبتدا في قولك قام زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا فقال حمل هذا الفعل على وجه كذا وعلى جهته اي على طريقه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ونعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغير فكل ما اسند الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد وعند من حده بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل الفاعل ايضا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقديم الفعل على الفاعل **والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا** يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جوازه هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما عجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فكون الضمير

قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا لكون اوقع في النفس
كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء مفسرا فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب
لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير ولا لبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت
بعد الميم بني الغرض من مجيئك في نفسه فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعد بني الغرض الاصلي منه عن التفسير كالمفعول
ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع
اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه
زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضائه الفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع
وجوابنا وبل ارب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويزنا
ذهب اليه لكن على قلة وليس البصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا تقول نحو اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة
المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله وبقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم فلا تضر
غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت اخيه
زيدا او مقيدا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه ثم لم يحسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسائل واذا انتفى الاعراب
لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل
على المفعول بعد ان كان يجاز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل
والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز
احدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية
والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي
والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت
موسى حبلى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه
وسلم ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقدمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا
كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل في المثال الذي اورده اخيرا اعني ضربتك صار
الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار
هذا المركب كالكلمة الواحدة فلم يفصل بينها وبين عاملها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول
في ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولانها
هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه
ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد
الا عمرا وينبغي ان يعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المعمول
من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال

لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا
لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا
الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا
لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا
تقرر هذا ابتنى ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا
على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية
باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا
مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا
عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون
في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضرب الا زيدا
اما اذا لم يذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب
احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا او ما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما
احد احدا الا زيد عمرا او قدرتهما عامين ولم يذكر نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد احدا الا زيد عمرا اعني المستثنيين بغير محلين
وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق
به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية
المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة الاستثناء فيه الا
على واحد بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيئان
الا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سحا احد شيئا الا عمرا درهم ولا تقول في غير البدل ما سحا احد شيئا الا عمرا
الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى بدلين منهما جاز نحو ما
ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا
قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدل
والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا
دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد
او الا زيد اي احدا السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه
المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما
المقدر ما نراك اتبعك احد الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية قوية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل
مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة
اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء
شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا الواقع بعد المستثنى فهو المستثنى

منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيدا الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك
ما رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى
لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا
يتوغل المعمول في الخبر الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير متوغل فيه واما حال ونعت المستثنى
منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو
ضاحكا فليس في الخبر الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمولة الآخر فاذا ثبت
هذا فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله
كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
الحاجب امرو له عاملا آخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهي باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت
الا زيدا في الشعر او في غيره بلا تقدير لناصب ولا دافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب
فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا
يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول
ما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا
كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك
ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس
الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادة الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه
وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد في الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس
الولاء الا لمن اعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او
معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل عن المفعول
قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى المفعول ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل
الذكر لفظا واصلا كما مر وجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل
او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل جوازا كرم رجل هندا ضربها لجاز لان
الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الا
قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد ومعناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل
ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية
محتملة فلو قدمت الفاعل الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاز المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان
مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك
زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا وقد يحذف

وجب تاخير الفاعل عند الاخفش

الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك وقد يحذفان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جواز الا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام
قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب
للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال جملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا
زائدا فان الاولى نصب الجواب كما مر في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل
عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بل قولهم الاحظية فلا اليه برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى الا
تنفق لك حظية من النساء فانا لا اليه اى غير مقصر فيما يعطيه الفتوات عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى
النصب فيهما على تقدير ان لا اكون قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان
السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه لما
قال ليبك يزيد سال سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت بحرث بن
نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما
مر في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكفي برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان
ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة
يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك و
الطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح اى ذهبت به ورميت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما
على حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح
يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط
اى يسال من اجل ذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او يبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون
ما بمعنى التي اى لاجل خلال الكرام التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة
الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد
من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف اى يحذف حذفا جائزا او وجوبا انما كان
الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته
لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام
ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا
في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء
باختصاص حرف الشرط بالفعلية على ما نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فيما هذه
اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما ذهب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك او ان اهلك منفس

اى ان لا يكن كذا

وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل أنّ الموضوعة للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ في قسم الحروف ليكون أنّ مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة ونحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما خبر فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذف فان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجئ في التنازع واما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافراد ايضا الا بانضمامه الى جزء كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال أزيد قائم فيقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حروف التصديق حائز لا واجب وانما قال وقد يحذف فان **وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني وأكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت وأكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين** لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الأصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يجئ تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي اكثر منه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية واعمتنه فلا بد ان يكون فيه ضمير يوافق المتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضرب وما اكرم الا انا وما قام اي هو لعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى الا بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو العامل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ما ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر ما ضرب ملغى وكون ما اكرم عاملا اذ لكل منهما

على الأصل وهو الفعل

من الفاعل شيء ما للآخر على التشريك وكذا يجب ان نقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار فحذفوا الفاعل مع الالة الدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجئ مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضرب وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذا المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مت وقعدت فقول المص ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي اكثر منه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام **ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول** اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول **فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت** هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او المفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا

وبك مت وقعدت

فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا وهو يقول ضربني اكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المعنى عن الفراء هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالاولى حذف المفعول ووافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه لزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعول اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فالحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي ههنا والحق ان يقال في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر الاجنبي قبيح ولا سيما

اذا صار اي تقديرا اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلب للفاعلية او المفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات فيضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفته لما جعله ومن المفعول الاول في الافراد والتثنية او الجمع او التذكير والتانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف يجب حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته شيئا ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل تطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وجب ان يخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا لتطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم انه لم اسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود نحو حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفيه بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون العامل مفرغا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو هي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين

فان كانا مثبتين وجب اسفا وهما نحو لو كان لى مال لحججت فاتى ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما
لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب
ثبوت المنفى وانتفا المثبت نحو لو لم تشتمنى لاكرمتك ولو شتمتنى لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب
التنازع وذلك ان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيى لادنى معيشة اى طلبى
لقليل من المال وقوله كفانى جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب
قليل من المال منفيا اى يثبت ان طلبى لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الاول فيكون متناقضا في
المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب
انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد
ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود
مرجوحا فان قلت فلام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا الى المجد المحذوف المدلول عليه
بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى والمعنى لو كان سعيى لتحصيل اقل ما اعاش به من المال
لكنت اكتفى بذلك لانه قد حصل لى ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما فى قوله تعالى
يقبض ويبسط اى له القبض والبسط فكذا هاهنا معنى البيت لو كان سعيى لقليل من المال لمنعنى ما وجدته منه عن السعى و
لم يكن منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مؤصل مدخر لنفسى ولعقبى
يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمى نحو اعلمنى واعلمنيه زيدا عمرا قائما
على اعمال الثانى وحذف مفاعيل الاول واعلمنى واعلمته اياه زيدا عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثانى والاولى
ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه
وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما
اكرم زيدا على اعمال الثانى وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول — مفعول ما لم يسم فاعله كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا
الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام
الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى قولهم مفعول ما لم
يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف
الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فُعِل ويُفعَل ونظائرهما مما ضم اوله فى الماضى وكسر ما قبل آخره حتى يعم أُفعِل وانفُعِل
واستُفعِل وفُعِّل وفوعِل وفُعلِل وتُفُعِّل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة قوله ولا يقع
المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت
كما هو فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثانى
والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثانى من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى
علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فى الدار لم يقم مقام الفاعل اذ

فنقول اوله فلو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اى لو ثبت ان سعيى لادنى معيشة فيكون المعنى

لكان يكتفى وجدان قليل من المال ... من السعى والجهد ويمنعنى منه ولم اكن

مثل الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجار والمجرور نحو من قبلك والحال لا ينوب مع المفعول به الصريح كما
مرّ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا الا اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله
تعالى قيل يا ارض ابلعى ماءك اى قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا اقدعى الجملة فى مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله وهى فى الحقيقة موقلة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم
اهلكنا اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فمنع نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجاز الكسائى والفراء من قيام الجملة
التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا و
الخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او موقلة
بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند
اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما
قالوا نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ آخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا فاعجب
مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما
يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن
الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع من الزام كل من المفعولين مركزه
وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس بتقديم الثانى على الاول
وهذا كما قلنا فى نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو علمت زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل
وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول
علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب فى باب اعطيت
اذا التبست نحو اعطيت زيدا الخادم فان لم يلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرأيت من اتخذ الهه هواه
هذا الذى قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل
والجار الحق بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا جرشا كم نعمتى لانه فى الحقيقة فاعل علم اذ معنى
اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان
قيام اول مفعولى علمت اولى من مفعول اعلمت زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك
انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مقامه ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان
لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من
زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدى من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف
الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن ولا القاسم
للسمن اذ رب فعل بلا عوض لكونه عبثا فلم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب
ورب فعل بلا مصاحب مع ان معه الواو والتى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها

اذ الظرف والجار انما يقومان مقام الفاعل اذا تعلقا بالفعل الذى حذف فاعله وفى المثال المذكور الظرف والجار متعلقا بمحذوف

هذا مع انه لا شك مع هذا كله ان قيام الاول فى علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما فى علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته واما فى اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثانى و الثالث لانه عالم وقيام الثانى فى اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا لبس مع لزومه مركزه نحو اعلمت زيد اباك

واما الجار والمجرور فاما ان يلحقه بالمفعول به لانه هو لكن بواسطة حرف الجر فى كل حكم نحو ان من اكرام زيد وان امامك زيد ونحو ذلك اما المفعول له تعرض ورب

لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى لما بهما من ضرورية واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال
في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من
النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك
لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض
بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لو
لا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسبّ بذلك الجرو الكلابا وامثاله
ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به والمنصوب من غير حذف الجار كما في امررت الخير
والوجه الجواز لالحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما
على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اعتماد
المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز
نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اي التحسن قيامي ويشترط
في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل
حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك
ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال الحق ضرب شديد وكذا يشترط في النائب الفائدة المتجددة في كل ما ينوب
عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة
في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وجلس حيث
واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو ان في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسؤولا عنه
مرفوع المحل بمسؤولا المقدر المفسر بمسؤولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسؤولا المفسر
ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول
والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها
لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان
دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذلك اذن الى اختيارك قوله والاول من باب اعطيت اي ماله مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه
معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة
مكتساة وكذا في غيره ومنها المبتدأ والخبر المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قام الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر
هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية
بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر
الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان لا يطلق ولا

يختص عاملا دون عامل صونا للحد عن النقض المحل ويخرج عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن
مكانهما مبتدأ وبهما وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء
جواب هو بعض الاول وذلك ان لفظه ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التأكيد
لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد
وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد
فاسمها اذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والاسم بجر المحل على موصوفه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه
وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب
الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد
وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب
من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما
كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي لا ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم عند من قال ان أأنذرتهم
مبتدأ لتأويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه
ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر
والمبتدأ الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة الى آخره هذا هو حد المبتدأ الثاني والنحاة
تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن
لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل و
الفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف
ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا
غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك الزيدان وان قاما
الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعلها
من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى
نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل
يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك
ونحو قل يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل نواسخ المبتدأ
عليها لما فيها من معنى النفي فلزم الصدر ورب عند ابن عمرو مبتدأ لا خبر له كأقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب
من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمال
في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع تجرد
معنى مناسب للفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن

بعدم

بعدها

عليها من ذلك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرهما فعلا معهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو
الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده
الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات
والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المبين يصح ان يكون لشيء لخصوصية وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام
تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او للاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو
المبتدا ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال
بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع
بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت
الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها
فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه
بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفرد التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا
لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والا
انها خبر ما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن
العوامل لاسناده الى شيء آخر وعلى ما اخترناه في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما
عمدة تقوم بالآخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله
المسند اخرج منه المبتدا والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة واخرج المبتدا الثاني واصل

المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا
بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية
فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغى الامر المعنوي اعني
تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتداد بالطارئ دون المطروء عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو قام
الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية
لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد وا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا
الايذان من اول الامر انها فعلية ولو بدئ بالاسم لاحتمل مصيره كلاما باسم آخر والفعل فلم يتعين للفعلية من اول
الامر قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جاز في داره زيد فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا
قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتنع هذه ايضا معللا بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا
الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون مضمرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا
لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام تقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب
فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تأخيره ثم يذكر المواضع التي يجوز فيها تنكير المبتدا وقد يكون المبتدا

فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتداء الثاني

ولو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية من اول الامر اذ امكن مصيره كلاما باسم آخر

نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه
محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص
واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه حصل تخصيصه بالحكم فقط كان نفس الحكم غير مخصص فيكون قد
حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء
تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مخصصتين بوجه
او نكرتين غير مخصصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد
مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم
يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب
بقيام زيد ان يقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من
وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول
يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدا الذي
هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما اجاءك الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف
او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار و
هل رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة وارجل في الدار او امرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو اراك الا و...
والسادس ما بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك
اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية والجواب مثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابطة له كقولهم شهر ثرى وشهر
ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص في ما التعجبية وفي نحو شر
اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه من
المعلوم عليه اذا اختص بنفس الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدا معرفة او مخصصا ان
الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر جاز الابتداء باي نكرة كانت بلا تقدم الخبر عليها او
تأخر لان المخصص في الصورتين حاصل فظهر بما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبرية نحو في الدار رجل لا يصح ايضا واما
قوله في ارجل في الدار ام امرأة التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار مقول لو كفى الاختصاص الحاصل
عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا
عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار هو اشتباه ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل
في الدار او امرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر ههنا يختص به المبتدا قوله وما احد
خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق العموم نحو ان احد عم جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد فيه نظر
وذلك ان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائرها مثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا

يختص هذا ايضا غلط لانه على ما ذكروا في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا يجب ان يحصل له الاختصاص بغير الخبر حتى اذا حكمت بعد الخبر عليه يكون حاكما على مختص قبل الخبر اما اذا قلنا ان الاختصاص يحصل له من الخبر فيكون غير مختص بدون الخبر فيكون قد حكمت بالخبر على غير مختص فيكون المحذور باقيا ولو كفى الاختصاص الى آخره

الكثير بعد العموم

الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يختص ببعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم
بل النحويون يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل
للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد عين المحكوم عليه وهو كل
فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من يمت يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها التي
وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان
الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة
وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع
حروف الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعول
او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام قمت اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته
اي ان من ضربت ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل
المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذلك كلمات الاستفهام وقوله
في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو
باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويح لك لان معنى الويل الهلاك ولو
قدرت ابدا ويل لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكير لرعاية اصله حين كان
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر عنه
مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم والتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان يقول سلام ربما يذهب
الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخر ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما انشد القصيدة وقال
على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع تذال
مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت
من لبيك وسبحلت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى
سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قرر المص ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي لفظ سلام عليك عليك
وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل
لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فالقصد والدوام نزول سلام الله عليه
واستمراره انوا النصب الدال على الحدوث ورفعوا سلام وكذا الاصل ويل لك هلكك وبلاك هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نفيا
لما يعني الحدوث والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف
اعلم ان خبر المبتداء قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن
المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يجوز ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما
اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتداء وليس المراد بخبر المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل هو عند من يعرف

فعل شيئا فهي قولك اريد عندك بشوك الطرف خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص وهو المجرد
المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو زيد
اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد
لا بد للجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتداء معنى ولا فان كانت تحتاج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم و
كما في قولك مفعول زيد منطلق لا رتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهرا ومقدر وقد يقام
الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط
تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ثم قد يقام في بعض الاخبار كما في ان الظاهر
قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا وليس والجملة
الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيجد والجار
معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة والجار والمجرور صفته له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام في البر
الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير
الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير
منصوبا معمولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا
فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلم ضربت بمعنى الجحود اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بمحجة
اذ كل موجب ينهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال انه لا تاثير للجحودية في جواز حذف الضمير
معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما
في المنصوب فالشرط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر اوصيه فعلا نحو زيد انا ضارب ولا
يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال
لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتداء كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في
الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وبها يتقدر معه نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا
ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتداء نحو ما في رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه
مع المبتداء جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ
ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدا
على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم
جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون لفظ الاول قال
لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت
يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في
غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتداء قال ويجوز زيد قام
ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا

اي لا نضيع اجرهم

كما في قوله

اي تاثير

نسيت ام

هو فاعل وفي ما فعلت افعل هو
معمول الفعل الظاهر وفي
ما تفعله معمول الفعل المقدر

ومنع بعضهم في غير التحكيم مطلقا ولا وجه له مع وروده **وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة** اي ظرفا
او جارا ومجرورا ولم يذكر صلة به مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتداء
عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كان هو في نحو واحد اخوانهم ارتفع ارتفاعا
ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتداء فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب
فكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر و
قال بعض النحاة العامل فيه المبتداء وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست
امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد لا
ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل لكون
الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب ونحوها لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل
نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما
رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال
وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لان الاحتياج
الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى
المتعلق به فالاصل اولى وايضا القياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين
فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتداء ان يكون مفردا ولمانع ان
يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب
اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك
لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى
زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل الظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا
بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك
فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من
الاعراب بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد
الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا بعد اي هل هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره
هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا
الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل
الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام وتنصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا
اعتمد على موصوف وموصول او ذي الحال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد

ح

نحو

ك

الفاعل

ظ
قال وكذا اذا

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله ومن آياته انك ترى الارض خاشعة
لا صريح المصدر اما قوله لحقّا بي ابا سلمى بن جندل تهدّدكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما لم يعمل في ان بلا
اعتماد لشبهها بالمصدر في انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر متقدم على مبتدئه اما في غير
اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل
للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا
كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء
لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه
بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتداء لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا
ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع
على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا
دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك
لان المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم
الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه و
بين المبتداء وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه
درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في مواضع احدها
ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول
امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حيازته ولو قلت الارض يوم الجمعة
او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم
معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير
شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر
وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة
بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما ذهب البصريون ولا نسلم افادة في التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم
الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة وان وقع
الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء
الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء
كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح
نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا
اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل يجري مجرى

شعر

سلمى حي من دايم وابو سلمى
عم النبي والد زهير الشاعر
وليس في العرب غيره غلط

الثالث ان يكون اسم العين عاما او اسم
الزمان خاصا كقولك الكوكب الليلة قال
تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تأويل ليس في
وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم
الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم
العين على ما نحو في اي ليلة الليس كوكب
ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا
عن اسم معنى مطلقا ثم ينظر ع ع ع

وليس بظرف كالنجاء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان
اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاخر ايل امها خلالها فالجرمي والكوفيين
وان لم ينصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك
جوزوا رفعه في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه
لا تستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس قال ولو اطردت المكان
في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين
القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا
مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فوردن والعيوق مقعد
رابئ الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم لئلا يسرق عليهم
كي لا يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه
وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف ملازم للمظروف فقربه من المظروف
يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في نحو قولك انت مني
مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي
الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة
او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف
بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو
مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير
ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلف دارك فرسخين وميلا
وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات
مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان متعدان
لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة
اي دنوا تاما كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر
اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان
لان دخول من في مثله وحذفه على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو اذا دخلت
من وجب الرفع على الخبر في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام
وليس بشيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت مني فرسخين بالنصب ايضا على ان
مني خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي في فرسخين
اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله عليه السلام سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف
ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع

الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا
طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصريون
يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو اولى
اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الحميم اي قيل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت
جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه
لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون
في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد
اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفا له هنا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول
هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او
يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا
والخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا
والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت
فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا نحو لكن ذا البر من آمن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة
جاز لكنه يخلو عن معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر لدلالته على الشهرة وعدم التغير كقوله
انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلا شعري مليح ونحو قولنا انا انا اي
اي ما تغيرت عما كنت قال دونكم وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا
بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا
عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي فكأنه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا
زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط
وهو الذي يسميه اهل المنطق بين المبتدا والخبر والجامد كله على هذا يتحمل الضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل
لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو يتحمل الضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر
خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل
خبرا كان المتحمل للضمير نحو زيد هند ضاربته هو او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او
صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية
فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى **وان كان
المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر
فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه** قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة

متضمنة

استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل
هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان الشرط
والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام رتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على
اصله فلو جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجي بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من عم اقم
لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على
الاطلاق لم يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعين المبتدا كما في قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي
ذكرت الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف هو
الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اي بنو ابنائنا مثل بنينا
ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا
بالفاعل فان قيل المحذور ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم و
قوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخر الخبر اذا اقترن بالفا نحو الذي ياتيني
فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لا محالة فاداته صدر الكلام ويجب ايضا
تاخر الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في
تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز التقديم مع الا كما مر في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخر الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما

واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او عن ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد
من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك
الجملة ولا اما صار من تمامها من الكلم المفردة لمناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها
فلا يقال ان من يأتني اكرمه واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي
بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام
الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقديمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهر الجزا ايا
للفظ المقتضي الصدر واما قولهم الذي ما ضرب والذي ان تضربه تضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا
انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في داره من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني
في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا الخبر مفرد وبين قوله قبل وما
وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سوا قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد

لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله

الذي له صدر الكلام

مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب
تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام من رايت زيدا او بعد وبه نحو غلام زيد رايت قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع
من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او
كان مصححا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجي المبتدا نكرة على ما ذكرنا قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها خاصتها
حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر
في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف فلو قل وقوع الظرف
خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر على الظرف
على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قام رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما
الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش
والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت
في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخر الخبر لما ذكرنا قبل
قوله او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جز الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد
بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس متعلق في الحقيقة لـ
بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جز الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير
قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو
على التمرة زبد مثلها جاز تاخر الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين
الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار صاحبها
نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر رتبته التاخير لتعلقه بالخبر
وليس بشي لان تقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه واوفق الكسائي الجرمي
في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخرا محلا
اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى في الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او عن ان يعني
او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها
فاعل عندي او علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس ان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة
اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرتفع اللبس الخفية اللفظ لكون
الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرتفع بمجي خبر المبتدا
بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علم ان
ان المبتدا وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة ويجي في باب الموصولات ان ما في حيز الصلة لا
يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح
ان تكون مبتدا الا انها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها

ضمير في المبتدا

لان المكسورة لا يصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدا لكونها جملة والمبتدا مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول الامر ان الذي بعده ان المفتوحة ان الخبر لا بد له من مبتدا ولا يصلح له الا المفتوحة واما ان قلت ان زيدا قائم عندي فربما التبست المفتوحة بالمكسورة ولم يرتفع

هذه النسخة تؤدي بلا تكرار غلط

عبدا ما انحو ما الك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على جزءها لما نذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما
وفاءها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي يجزم الا لفظا نحو ما قائم الا زيدا وبمعنى نحو انما قائم زيد
لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ
ولا يجوز ذلك كما مر في الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي
انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او بغير ذلك مما تقدم له الخبر وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد
الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلا منا فيما نعدد فيه
الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان يكون شيئا
او لا والاول ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد
للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا
ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء
الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر
لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل المعنى
هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا
وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما
ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر وانما
جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب
الغلام فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول التابع
احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه
المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا
اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه واكسر احدهما بالاخر وحصل
بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من
الخبرين بقولهم زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام و
ليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود و
هذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا في كونه تقديرا
اي احدهما عالم والاخر جاهل وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او
ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان
بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء يدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة
كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم
وسيجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدا في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور هنا وهو شيئان

كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير في كتاب

وذلك لانه اما

احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا
صلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل والمفعول لما مر في الاسماء الموصولة والاغلب الاتم في الموصول الذي في خبره
الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية
كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة لحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم
الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة
كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه
الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه المهنية التي تفرون منها
ملاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول
وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي ياتي فله درهم والموصول
بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل والظرف فقط
لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخل الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق
الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين
فتنوا لانه دخل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا
في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل
المعنى كقوله تعالى وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما ليس
جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني
بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء في قوله قل ان الموت الذي تفرون الاية
فالملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم
لحصولها منا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب الجزاء وسيجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني
النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد
يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل
وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف
بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدات والاخفش
يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا
وسيبويه تؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح فتاتهم وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء
في خبر المبتدا المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا
يبطلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة
بلازم التصدر الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة
معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى

انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان
المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه واجراهما مجرى ان المكسورة و
اما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع
ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن الصدر في جملتها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله ولحق بعضهم ايتهما اي الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص
اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقا وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء
مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل نواسخ الابتداء هكذا
سوى ما استثني وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء
الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك
زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس
فبشرهم بعذاب اليم وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا
السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا علي لهلك عمر وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن
المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا
قطع النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد
المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
وفيه نظر يجيء ما يجيء في بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفا جائزا او واجبا او حالا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة
واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع منقول على هذا
مررت فاذا زيد قائما فاذا اضمر متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا
الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه
لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي
فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه
ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اي ففاجات وقت وجود السبع
بالباب الا انه اخراج لا داعي الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اراد الظرفية غير
منصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا احتمال واما الفاء
الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فا السببية التي المراد منها لزوم
ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها
وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله الثم موضعه غيره مثل لا ز

التي قال الشارح اي قبل ملازمته في خبر القوم العرب ذكر غير الخبر في موضعه بحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة
الدالة على تعيين الخبر المقدر شيء ساد مسد الخبر لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدا الذي
بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال
الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها
لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقيت
مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما بقي مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي
لهلك عمر وانتفاء الامتناع ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك
كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على
ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في
باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء
في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد
فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف
احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لو اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها
موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا
هذه على الفعلية قالت امامة جنب ابنها هلا رثيت بعض الاسهم السود لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا
عذرى لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر
مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال سد مسد الخبر اي الحال التي
نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا
للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذلك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت
الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه
وعلى اله وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة
الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فنقول ضربي زيدا ابوه
قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد
قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ
الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى
ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا
اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي

زيدا ضربه قائما اى ما ضربت اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربه السويق ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال
من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اى ضربه زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب
الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربى زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من مذهب
البصرية والاخفش وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم
قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد
اى كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان
مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للمخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع
مستحيلان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر
فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب منى واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعنى ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربى زيدا المختص
بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد
بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا
لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في
تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف
وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربى
له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان
يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت العشرين ويريد باكثر شربى السويق ملتوتا تسع مرات
مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو
بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه تعين
كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين
الخبر الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله
واللفظ السادّ مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما
وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون ومثله كثير فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقى
اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء
زيد راكبا اى وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون
كان المقدر ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يجى بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا
يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولم يسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه
تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان التامة

هذا ما قيل فيه والذى يظهر لى ان تقديره نحو
ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن
المفعول في المعنى وضرب زيدا يلابسنى قائما اذا كان
عن الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول
الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما
يجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة تقول الذى
ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو
خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه
كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فيكون على
هذا ... من حذف اذا مع ... الله اعلم

الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا
نظير له والذى اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما الزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه و
لا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل
قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى وهو الباء او زيدا فنقول حذفنا كالى او حاصل العامل في الحال الكون
تماما مثلا لجميع الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام
الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك
جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول
ضربى زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف
الى ما يكون بخلاف اكثر شربى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق
فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال
نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع
ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطى بنائم ومنع المبرد من نحو قولك
احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة
في اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون
وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع مكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع
الواو التى بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع لكون في
اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو
منقولا عن الواو وكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافى في نصب المفعول معه على ما يجى في بابه فالجواب ان مع اذا
وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام
الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال
اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر شئ محله بعد المعطوف وليس بعد
المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بقيام معنى الاقتران على تقدير
الكوفيين في قولك زيدا قائما ضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا الحال
عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة
به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد
مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف
الخبر في مثله غالب لا واجب وفي البلاغة واتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد الحال قال

فيوت

اذ لم ينتصب ما بعدها بالفعل
او بمعنى الفعل بتوسط الواو ح

الكوفيون ان يقع معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء آذن ذلك الفعل
على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى يتباريان والثاني نحو زيد وعمرو ضربه ومن
منه قول امير المومنين رضي الله عنه فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون
مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوز وبنا على ان يكون
الفعل حالا لا خبر فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن
المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مثال زيد قويان مولسه وجوك لا تفعلن كذا اصالطه كل
مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجي في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعين الخبر
المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك الله افعلن وقد ترك المصنف قسما آخر مما
يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل ويجوز ان يحتج
لاهماله ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اعني الدلالة على تعين الخبر والسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف
واهمل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الشاذ مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم
ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند يشابه
الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم منهما لحوده ناه مما يطرا ويحتاج
الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم
يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا الاخر فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة
اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما
الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة
المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمته خالته امه بنته صهرها
جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ
الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا
المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون
آخر العوائد لاول المبتدآت وما قبل الآخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد
قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد
خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه
الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد آمر
عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد آمر عمرا بجمع بكر وخالد معها
وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر   خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم
واسم كان خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها

بخط المصنف

وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد تعرفان وتنكران بشرط الفائدة نحو انا انا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورأيت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان الفائدة في نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه حسن بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا واذا تعددت ٤

المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فيما شبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ شبه الفاعل
لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اي ان واخواته مشابها الفعل
المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة يشبه خبر ان المشبهة
بالفاعل واسم ما المجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد بين بهذا اوجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية
بالمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع
علامة العمد فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل
بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة
فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما تقدم في
ما المجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي عمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم
المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست معنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه دون
كذا لفظها والمشابهة قوية كما يجي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوية وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع
وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن
عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للخبرين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل
المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير
المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس خبرها وكذا ما دخل على خبر
لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار
فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الخبر صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى
ولعبد مومن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال هاهنا المسند بعد دخولها الذي كان في
الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر
خبر المبتدأ اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي
في شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في
تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في
العمل كما يجي في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم
المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها لم يتصرف في
معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير
ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجي في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا
استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره
كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان
الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها

في العمل فلا يتصرف في معموليها ٤

وانما جاز تقدم الخبر ظرفا لتوسعهم ٤

لان كل شي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شي كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره
كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واحرى الجار مع المجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور و
الجار يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف **خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها**
ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة
لا التبرئة لان ان لا للمبالغة مشابهة لا التبرئة لان ان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في
الاثبات وقد حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها
مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي
كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعدوا ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها
اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عنده خبر مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس لقول
النحاة لا ارتفاع خبر لا نحو لا رجل ظريف يحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح
اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غيره ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا
يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف اظهر في الصفة قال وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا
يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد
خولفوا فيه وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على
المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل
معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما
كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعدها كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل
على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك الا اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب
اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتداء معها كالباقي اما اذا كان
مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فجاز نصب تابعه حملا على نحو المشابه للنصب لعروضه
بلا وزواله بزوالها فساوى بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعد قوله ظريف فيها
لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى
صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل
ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه
الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا
او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب
الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها اكثر الحذف عند اهل الحجاز ووجب
عند بني تميم **اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا**
شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي يدخلها الا فانما

لكثرته في الكلام مثله واحتياجه
الى الفعل ومعناه ولمناسبته له
لان الظرف في الحقيقة جار
ومجرور لكونه بمعنى في نخ

هذا آخر كلامه

والظرف

ان يكون المبتدا منها معرفة مع نكرة لا يجوز لا زيد فيها ولا عمرو ويكون جزآها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ
اي عمل ليس في لا شاذ قالوا وانما يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يجوز لا اعمال
ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي من كلامهم خبر لا منصوب الخبر بها وليس في نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال
هي التي في نحو لا اله اي لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
وبينها ومع المعرفة وتشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما علم في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر
فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او
غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان لا يكون للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان و
اما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة
نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

وقد مر شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة
كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد
قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال هو
مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شي آخر هو المفعول المطلق كما يجيء وجعل المفعول معه
والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين
نظروا ان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشي من ضروريات معنى الفعل والحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له
اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة
الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات
كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها **فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور**
بمعناه وقدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا
لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه
نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا
للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس
لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا
لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب
الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به
بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب
واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وضربا المضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته
من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا

منع الداخل على المعرفة بحرف ... كما هو
المشهور وسيذكره عن قريب

وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ
هي التي

ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق

المفعول به

الخمس ويحمل لا عليه وسوى غير المفعولات
من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه
غير المفعولات

فيما ذا قليل وكذا في نحو مسيرة ويوم مقصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه
في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم
صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا
فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان
ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف
الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة
التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه
مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله هو
اسم ما فعله فان قلت اذا قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله
المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم واحدثه بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان
مفعولا الا ان الفعلية فيه ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في
قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج
بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وتاويله باللفظ يدخل في حد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ
اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي
هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن
هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات يجري مجراه
ويلحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء اختيار بجري ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله
مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قياما
اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت
بغضي بناء ان المنصوبات مفعولها ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا
يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في
الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده
ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاحداث والزمان اللذين تضمنهما الفعل
ونعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء
وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك
فالجلسة ليست لمطلق الجلوس بل لما يذكر بعدها ثم يبين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة او مع حذفه نحو عمل صالحا
اي عمل عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته
ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لم تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بنحو ضربته

اي ضربه

انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد
خبر مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما مر في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه
اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو
ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال
الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا وخفيف او غير ذلك فتقول
ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة
المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب
بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه
الاسماء وصفا لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على المرات
معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او ما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما
عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته
الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين
واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط حذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا
في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت
سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا
مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز
ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا النوع اي
فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربا قاصدا اختلاف الانواع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي
والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها
فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين
فصاعدا وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير
مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا او
اما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وبتل
نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب
بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته
الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس
او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو ضربت مثل ضربت
ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال وقد يحذف

الفعل لقيام قرينة جوازا لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا
وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لابد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل
محذوف اي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا قياس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واول الذي
ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل ومفعول اما بحرف جر او بالاضافة
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت
شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه
حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله و
حنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين
فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو غفرا لك اي
جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل
في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا
ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى
مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل
ويتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث
والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله
تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك و
دواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من
احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتابا
الله ووعد وعدا الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرا لك وذلك لما ذكرنا من ان
حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة
او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فيزاله وزان نحو قوله تع
ان امرؤ هلك واما قولهم حمدت حمده وجهدت جهده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصابه لاحمد في
ذلك على المصدر بل هو مفعول به على حمل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي
ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدت حمده الذي يليق به وجهدت جهده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع
كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم ونملت نملك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع
على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان
يلي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبينة للمعارف نحو قوله وما بكم من نعمة فمن الله ان
جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد بين ايضا بعض انواع المفعول به
اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا وسهلا اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اي

اتيت موضعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اي رحبت موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة
المبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما
اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال
كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي
قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن ان اردت على حرص لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية
فيرجع في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل هيهات
زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال
الله تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل وان لم يبن واما ان لا
يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل
كالمصادر الاول من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم
تكن ينتصب فانتصابها يعرف ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى يعرف قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان
يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا
من هذا الباب فيكون حاشى زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشى لله سوى ويكون حاشى لزيد اسم فعل
مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم
يوضع افعالها اصلا نحو دفرا له اي نتنا وبهرا اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فيهما مثل القهقرى والقرفصاء
ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وثبتا نحو رجع
نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا
وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هي آلة نائبة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اي نحست دعيا بترب وجندل فهذا
مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا وقم
قائما اي قياما وتعاليت جالسا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد مر في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة
كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كاها منك اي توجعا وواها لك اي طيبا وافا وافة لك
اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ولزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايها اي كفا وويها
اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل
الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز
اعرابها ايضا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو آها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما
واوه على الحواني واه من ذنوبي والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء
جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلطا اللام بوي حتى صارت لام الكلمة خلط اللام بيا في قوله يخير
نحن عند الناس منهم اذا الداعي المثوب قال يالا انشاد معربا بتمامه فلا تجعلان تدخل بعدها الا لاما اخرى نحو ويلا لك

لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتداء فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايا
عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة
مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه ونحو ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر
الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على
مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل نحو صه ان وزيد نحو صه ات وزيد وذلك لانا
على صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو
النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله و
قعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل
عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان
في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا
وسهيل اذا استقل يمان وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك
وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري
فلحاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم
وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل
مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن معنى
السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله
واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير
اسأل عمرك الله اي اسأل الله تعميرك او اسأل الله عمرك واسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد و
اسأل متعدا الى مفعولين او يكون المعنى اسألك بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقائه وابديته وتقعيدك الله اي نسبتك اياه
الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان
الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف نحو قعيدك اي ملازمك العالم
باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف
والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر علي انا وليهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما
مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال
بالدعاء للمسؤول كانه قيل اطال الله عمرك افعل لي كذا **ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل**
على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا نحو ما زيد الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا قوله ما
وقع مثبتا الى اخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو حملت هذا المصدر خبرا
عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب هذا المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا سيرا وما انت
الا قتلا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تفريعا تفريعا وكذا ان دخل المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان

يكون نحو ما كان زيد الا سيرا ليس هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام
حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو
زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على
الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل
هو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد
سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فيتجرد عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم
صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة
التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال عجب لتلك
قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد
الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن
بعد نفي نحو زيد سير لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ مصححه هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا
قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا
وما وجدتك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين بمعنى ان الشرط
الذي ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من
معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد
الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا وحينئذ حذف الفعل اوجب لقيام
الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله
تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكلف **ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة**
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل والمفعول فمضمون شدوا
الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل
بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا
القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ
مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك
المصدر المضمون فصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة
لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هو اغراضه مقام متضمنها
فوجب حذفها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او
فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة او تعدا او بيعا وعمرو يشتري
طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك **ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد**
فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله

وان نائم وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت

قال بعد ما ذكر منع الاشتقاق اعني قعدك وقعدك لا آتيك وقعدك الله وقعيدك الله لا آتيك منع مصادر منصوبة بفعل مضمر الذي هو صاحب كل نجوى كالجليس نشدتك الله

بعد جملة يعني بها قوله صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله حذق حذق الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا يدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة مع دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوّت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى اعطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمنزلة الفعل والفاعل وهي بمعنى تصويت لانها يدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي معناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجي في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بأن والفعل منه ولا يصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اي يجي ويقع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعي القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله وكتاب الله وصبغة الله لان لفظا ما يودي معنى افعالها في هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها القائمها مقام افعالها واجاز سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجي في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار تحميرا اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما يجي في باب الوصف فاذا تعرف نحو عند هولاء بدلا لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل الا التوكيد اللفظي كما في جاني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو الاما اماء فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نوّنت وان شئت لم تنوّن جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشي كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوتٌ

حسن توكيدا لفظيا كما يجي في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاءت بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذا كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز والنصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى في روية فيها الرجعان اتما الرجعان يضت اتباع مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله ومنها ما وقع

جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني كون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا يحتمل لها ادك من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يوكد نفسه فاعترافا في علي الف درهم اعترافا توكيد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر موكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان الموكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر قول الاذان الذي هو الدعاء للحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لا محبك الصدود واني قسما اليك مع الصدود لأميل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر الموكد لنفسه هو الذي يوكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وجي بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل البيان من اظهار فعلها كما تقدم في مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا منع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل

غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما موكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان الموكد لغيره في الحقيقة موكد لنفسه والا فليس بموكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرر وان لم يكن الشي ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يوكد لنفسه وبان كونه موكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما صريح القول وما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قولك مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول لما فيه مصدرية اي غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا اتبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا حقا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به

مع اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا ثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت
به وكان اللام فيها اى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فيقول المقدر الاصل في مثل هذا المصدر
ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول
الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا
حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع
الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل
الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدل عليه دلالة نص لان الامر
قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفى فليس
موكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان لكان موكدا لمضمون المفرد اعنى الفعل الا [illegible]
فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان
قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فلا يكون موكدا للجملة لا للمفردات قلت
عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المخاطبين او غيرهما وتعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى في
هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر موكدا لغيره اذا
اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما قولا لا تقضيان كما قدرنا في حقا اى قال
قولا اتبعناه على كل حالة جدا لفساد المعنى فيجب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اتجد منك كما قال الاصمعى ومثله قوله
احقا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس اى في احق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه
على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذى في مثله والعامل في اجدكما الفعل الذى بعده اذ لم يكن مصدرا بما لان لها صدر
الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله
بضابطة اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغى ان يكون مدلولها الجملة المتقدمة
بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائما غير حق او هو
عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر موكد لغيره
كما في قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في
اجدك او على المصدر لكنه غير موكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر
موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة التي
في نفس الامر وغلط في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ الصريح في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص
غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين مع
سيبويه سمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والموكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد
لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير موكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل

الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمين مقامه [illegible]
فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى
باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف
العامل فلا يكونان من هذا الباب ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اى وقع من هذه المصادر مثنى من الضوابط التى يعرف بها
وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو
ضربته ضربتين اى بخلاف الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى
عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى توجيه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال
دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى
الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك البّ لك الباين اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا ابرح
عن مكانى كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل و
اقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب
بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف
الزوائد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام
عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى
اسعدك اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداولا بعد
تداول وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال العجاج هذاذيك وطعنا وخضا اى ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله [illegible] هل
هل رايت الذئب قط وحجاجيك اى كف كفين كلها مصادر ولم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان
كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف ومعنى حنانيك اى
تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله اطربا
وذوبان الخطوب تنوشنى وامكرا وانت في الحديد وقياما وعلم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا
على ابراز الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد علم
الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجئ في باب الحال ومما ينبغى ان يكون قياسا
كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك
انعاما اى اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اى قرت وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما
تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على
الناهى لا افعلن ذلك ورغما وهوانا وتقول اعدنيك ولا اعدة الغراب واهدنيك ولا اهتداء القطا اى ولا اهدنيك اهتداء
الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن
القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهو فاها
لفيك اى فم الداهية والمعنى ذهبت دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى فى

كما قولنا

بالعطف

اى ام الداهية

اى شانها ويجوز ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كانه شافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها
لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانيب عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه
الى فىّ المصدر اى مشافهة او مشافها من غير ان يخرج من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر
فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر
او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به
اى جعل الله فا الداهية الى فيك اى جعلها مشافهة لك **المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت**
عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا او تقديرا يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما
ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه
الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت
من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه لا يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف
جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم
اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشىء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في
رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم المفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا
اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدا
ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثانى انه محدث واما
سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت
وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى
زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا ونحت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا واما
يلحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له وقولنا المثبت او المجعول
مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون
الجزء الثانى مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف
احدهما من دون الآخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت و
اعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول لهذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت
زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول لمطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا
النهر زيد محفر والنهر محفور والمعنى حملت زيدا على ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثانى في مثله
بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر
لانه متضمن لمعنى الحمل وكذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمت زيدا قائما في الحقيقة متعد كما تقرر
الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما معا
متضمنين لمفعوله الثانى كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل او يعامل

بالفعل او يوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب
المفعول به فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية
وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى
بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله
الاسناد على ما تقدم **وقد يتقدم على الفعل** هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه
وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هى في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون
تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان
الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره
لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا
لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجئ وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان
ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصولة وصلتها كما يجئ في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان
تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما يتضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب وغلام ايهم
ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلى الفاء التى في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو
قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجئ في حروف الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان
له منصوب آخر جاز ان يقدم ايهما شئت ويخلى الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر
مسد شرطها نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا
متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر
الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب
متاخر من جهة المعمولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجاز البصريون
وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في
اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر
قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجاز البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر
وحده اى الفاعل اخر ما اتصل به ضمير المفسر فيقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما
طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته
على الفعل واجاز البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يتقدم فعل فاعله ضمير متصل على
مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجئ في المنصوب على شريطة التفسير **وقد يحذف الفعل لقيام**
قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا
وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد يكون حالية كما

اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا ان يضرب شخصا فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اى دع امرأ ونفسه والواو بمعنى
مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط تعرف به ثبوت علة
وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم تقدير سيبويه
انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا تقدر قياسا فلا يقال
عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء
خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا وورائك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك تقوى مذهب
سيبويه اى تقديرات في الآية وكذا قوله تواعدنيه سرجين مالك او الربى بينهما اسهلا اى تولى ائت مكانا اسهل و
كذا قولهم انته امرأ قاصدا اى انته عن هذا وائت امرأ قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم
جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا
مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا
لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرأ ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك
والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ ذا قصد والقصد في الامر خلاف التقصير والافراط قال كلا طرفي قصد
الامور ذميم قوله اهلا اى اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على
المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلك الله اهلا اى ناهلك ناهلا فيقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو
القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا
زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق وصادر من عزم قيل
له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا
تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضله تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك
عليه اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة
من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا لمن ذكر عظيما اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته
فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المؤلم
واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل
والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال حاتم لا تسكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري يعني
بقوله سيري واشفاقي الحال التي يحاولها يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر ما
يعاذ به في صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايجابه اى ائت ذو عذر فيما تعامله من المكروه ومنه
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة اى من جهة تأديبها وتوبيخها في الحرك لن يهلك
الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لعذرتهم وعملكهم فهي من انفسهم اى من جهة انفسهم
واهلاكهم ويقال من يعذرني من فلان اى من احل بلائي بأما اى في عذره في ايذائه فهلا ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك
والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف فنصب الليل

بفعل آخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه
زبد وسنام وتمر لآخر اى هذين تريد فسيرا الى الزبد والسنام فقال الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر واحشفا و
سوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر وان تأتني فاهل الليل والنهار اى فتأتي اهل الليل والنهار
اى اهلا لك بالليل والنهار ودياري الاجبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف وحذف
ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر وكل شيء ولا شتيمة حر اى كلاهما لي وكل شيء
امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول
يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسن
واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود
الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما في قوله تعالى لمن يشاء
اى يشاؤه او غير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل
من ذى ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلى اى يؤثر بالجرح واما المبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله
تعالى والله يقبض ويبسط الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الذي تطلب منه
ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله احترز المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو
احترز عن نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تكلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه
لو حد بامر معنوي اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه
المندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال
الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي
لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت وكذا المندوب
المتوجع منه نحو واويلا وواثبورا وواحزناه اى احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا
وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب
يا للماء وباللدواهي احضر حتى يتعجب منك وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير
معتد به ههنا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد
الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى
المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
سد مسد احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سد سدها والمفعول به فضلة على المذهبين وقد جئ
المذكور لفظا او تقديرا اذ لا بد من المنادى وما اوردها الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان
جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اى دعوت او ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين و

المعروف من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى
الى الترخيم ومنع البعض ان الضمير فيه لا يجوز ان يكون للغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم
والجواب ان كل اسم فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل
شيء من الضمائر معقول معه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه
ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من
دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له
من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا قالوا يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق
وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه
قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي هو بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل بتقدير
زيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيء زيد راكبا ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون
انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع الاسم الضم والالف
والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال
بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء
المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف في فتحه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه
بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو التجرد قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده
مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيداه ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات
فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيداه فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع
والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اى الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا
زيدان ويا زيدون ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا
ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء في
المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في نحو يا مري
من الاراءة نحو قاض لاجحاف الكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد
المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى اللفظ قال يا ابجر ابن ابجر يا انت انت الذي
طلقت عام جعتنا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قال لابيه لما اراد ان يكلم
واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
وعند يونس نصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب
وبني على الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن

قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيدا وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا
جبلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او يتعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص
ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين
امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او
لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع انه يتعدى بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب مناب
الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا الضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لامرين احدهما
الفرق بين المستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم وللضعيف اى يا قوم
والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه مما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول
وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من
فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا للرياح وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا للمسلمين
وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسرها مع ... على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا
لله ويا للعلقمة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا
للدواهي ويا لله وعن همام وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى
استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى يعني بانه للمسلمين اخص
الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد
لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لينشروا
كليبا واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المواقع المذكورة
فلو قلت يا لزيد وقد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها ام الباب
في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل
اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه
الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة ياء ومرة واوا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب
منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته الاسم المبني المشابه للحرف
فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضي للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها اقرب مقتضى الجر قوله
وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع
له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه
ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلاثة وثلثين عندي وقال
الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد

والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلاثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين ولا اولها ولي لطوله قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يبخل
قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا
وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام فكل هذا مضارع المضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا
يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرافا ويا عبدا حل في شعبى غريبا او
تقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان
يجوز يا حليما لا يجهل القدوس واذا ابحزوى الدراسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا توصف
الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يجهل غفارا للذنوب هذا
ان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف
بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من
حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يجهل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في يا حليما لا
يجهل ولا الاخلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف بعد وقوعهما وصفا للنكرة ظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما
لا يجهل واذا ابحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف يا رجلا ظريفا فان قيل لم جعل الجملة او الظرف صلة
للذي وقدح وصفا للمعرفة قيل بعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم
وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بجواز يا رجلا راكبا للمعين بحمله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا
للمعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا للمعين وفيه اشكال لا شك ام جواز الا رجلا
راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان
شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لشيء واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم في نحو يا حليما
لا يجهل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا
اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او
لكونه معينا ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب
ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد
الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف
كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد الفال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا اصلح
للام مجرى المضاف

وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو والنصب وابو العباس ان كان
كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضاف تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف
[illegible]

واما سائر التوابع فنقول اما البدل وعطف
النسق غير المذكور اعني نحو ثلثة وثلثين واربعة
واربعين فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع
بهما مضارعا للمضاف لانهما كالمستقل على ما
يجيء فلا يكون كتتمة المنادى واما عطف البيان
والتاكيد فانهما لما معنى في المتبوع كالوصف
حتى يكونا من حيث المعنى كجزء منه بل عطف
البيان عندهم يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الابهام
وكذا التاكيد بعد تمام المؤكد لرفع الاحتمال
في الشمول والنفس على ما يجيء قوله
ويا رجلا

بابن مضافا الى علم يختار فتحه كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه
لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول
يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو يا مجيء ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب
الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه وارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه
ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت
والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء
سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول
يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو
يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من
حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى
المستانف الذي باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا بالنصب على الموضع
اذ ما بين باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها
وعلى ما اجاز لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل
ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز قيامه مقامه
فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد
فيه حكم البدل نحو يا غلام زيد ويا ذا الملك بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا غلام زيد بالرفع
كما يجيء في التوابع فان قيل اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر متبوعهما فنحو يا رجل علا
لم روي في البدل والاعلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما الاول فلان يا آم لا المركب على ما قيل ولا تركب مع كون احد
جزئي المركب مقدرا واما الثاني فلان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى امتناع عملها عن الفصل بينها
وبين معمولها نحو لا فيها غول والجواز امتناع تكرارها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف
يا فانه قد جاء الاعلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند
النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل سواه
وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك
لقوة كونه في حكم المستانف معنى كانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع
للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل
فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تابع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة
ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا هذا فلا تخلو التوابع اما ان يكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه
قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو

يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف
والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية
اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التأكيد
وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية
وابن الانبارى يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها
تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين
وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة انى واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل الثاني في يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان
يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثانى فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل
فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم
لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين والاصمعى
اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني وضمه مع الوصف اكثر منهما
لو لم يوصف لقصره وحده مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على
اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما
وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبنى في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها
حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع
وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل لمشابهة الضمة الرفع فعلى هذا جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة
لمرفوع وقلل شيئا من استكراه تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى هى خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد وهذا التابع المفرد
لانه لو كان منادى لبنى على الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانبارى فلم
ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد
في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم تجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد
الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف
كما يجيء في باب الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى اى الظرافة
لا نفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش و
الكسائى ومعهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا
ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب
نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يباشره حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو

عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعدوا ان يجعلوا حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه
ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعها في الاعراب لا في البناء ولزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين
اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل في اختيار الرفع اذا
كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام فيوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم
اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يتبع ويحتاج هنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها
وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا في الاصل الجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد لتفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال
علما له وتسمى ذلك العلم الاتفاقى فاللام في مثله لازمة لانهم لم يعرفوا الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم
وذلك في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عمر
وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والفضل
والعلاء والنضر يكون اللام عارضة غير لازمة لانهم لم تصرح اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها
بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح
كالحسن والحسين وذمه ان كان متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمى بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمى
بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام
كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل و
ليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول
اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز ادخال اللام
نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا بنو الليث في بنى ليث بن بكر بن عبد مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك
لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان يضيف العلم او يعرفه باللام وان كان في الاصل علما ايضا وليسا بطارئ
قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باييض ماضى الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة
كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس من الغوالب فلزمها اللام وقد تجرد اثنان من
من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا
بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة اللام في الاصل اجناسا صارت بالغلبة
اعلاما مع لام العهد فيعتقد كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف في
بعضها ايضا معنى مناسبا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا
يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشترى في الكوكب المعين فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه
وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمه اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الظاهر
لذلك المعين والعيوق كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة
علما قال بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لانها مجرى واحد في التقدير لما امكن كان

الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام
احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف
فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثريا وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما
لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لا يعرف معنى العرف والدبور فيهما هذا تطويله ومذهب
المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف
واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل لمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت
اللام في الحسن اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها على هذا مذهب المبرد في الحسن
الحسن مع اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضافة المعنوية اي التوابع
المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما
ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا زيد الحسن الوجه قبل شيحه وفي نحو يا صاحب ذا الضامر العنس
مع انهما مضافان ملبس احدهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر
العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والحسن اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا
للمضاف فكأنه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ويرد عليه
في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز
رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا لكن لا يجري تماما مجرى المضاف في وجوب النصب المضافة
بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان منسوبا معصوبا او لا
قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء فتجري مجراها او لا في
المنع لان التخفيف معها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا
بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى
علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في النداء على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما
ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اخترت فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم
الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه و
سهل ذلك كون الفتحة حركة المتبعة في الاصل لكونه منصوبا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى
العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا
وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء تحذف
تنوينه وجوبا وتحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس ابن ثعلبة شاذ وان اختل احدى
الشرائط لم تحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها استوائها
قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها
توابع معرب وقالوا يا الصاحبة لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم

قلنا ان الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والآن فاسكن دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول
علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد والا ان علما
يجي في موضعهما قالوا وليس الجمع بين اداتي التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا ابن الحتم اجتماع
اداتي التعريف المتغايرين بدليل قولك لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء
ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة يتنكر ثم يتعرف بحرف النداء والتعريف الثابت من الاشارة ومن ثم لا يقال
هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشي المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع سببي
هذين التعريفين هذا ولما قصد والفصل بين حرف النداء واللام بشي طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا الى ما يزيله
في الدلالة عليها الى شي اخر يقع النداء الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام وذلك
ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا ينادى نحو يا شي ويا موجود الا ان يكون يتطلما ان
ان المخاطب ما فيه شي مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشي والموجود وهذا مجاز وكلاهما في الحقيقة لم يجدوا الاسم
المتصف بالصفة المذكورة اي ابهاما قطعه من الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شي وما بمعنى شي
فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين بشرط ازالة
ابهامهما بشي اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم اخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا
ان لا ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل في
اما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان اي المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة
لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر
على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم
في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا
الطويل واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع
اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا ولكان ذو اللام
الذي هو وصفه لم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل ها التنبيه من المضاف
اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من
مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا
مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايهذا المقتضى
عليه وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شي فهو في اصل الوضع
لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجي في بابه فتحرجوا في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا
اي حرف النداء ففصلوا بينهما باي في بعض المواضع لتناكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا
الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل

وان لم يكن معلوم

اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر
مبتدا محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف المنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمات ايها
ونعم تقوية مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندرة كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت
موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما ياتي في
الموصول لحرف النداء على هذا يكون داخلة على اسم مبني على الضم لم يضع وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا
والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية
ق وهذا حد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقا[ق]
ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم
الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها
من الصفات المشتقة الا بما يختص ببعض الماهيات نحو هذا العالم فيقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعين الماهية
حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع ابهامهما كانا بمنزلة
قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة يحصل من لام العهد فظهر
شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في
غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع
صفة لاي وهذا وكان القياس جواز نصبه كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه
باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في
تجويز نصبه قوله وتوابعها اي توابع اي توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل وتوابعه مطلقا اي ان كان
المنادى مرفوعا او منصوبا محلا تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى ايا او هذا او غيرهما نقول في غيرهما
يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير
كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجي بعد وصفه لا يكون الا تابعا الوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة
واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها
الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي
اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل
من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام
فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيدٌ برفع زيد ويجي في باب البدل انه
يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيدُ بالضم ويا عالم زيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل
زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه
الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وزيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم
وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا من اللام لم يجز حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك

لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا
على المفرد الذي هو صفة المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع
واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو وقال فلم سوى النصب
عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا
ترى انه قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع غ
من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين
تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يومي الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله وترى ظاهر اعرابه وفي الحو
نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام
وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو بتقدير له عاملا كقوله في ضارب زيد
بع وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يحسن في نحو الحسن الوجه واليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة مخالفة الثاني
لظاهر اعراب المتبوع الى المحلي بحتي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو
ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو في جزم المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطف
على الاسم وكذا تقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل بنصب دون وقوله
فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله رفع الرجل كانه جواب عن سوال مقدر وهو انه
اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال وارد على الجواب
عن السوال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما
جاز في توابع المضموم فعلى هذا ساد نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي
باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم
قيل هو ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام
الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها الكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال يسمعها لاهه الكبار
وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ترب واما النجم والصعق
والذي وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس ولا يجمعان
الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله
فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اي عبد فالاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة
كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا تقول
اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجيء الاله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن
خلف كان يسمي عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله

ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا يدغم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير
غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف و
اللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقط الهمزة في
الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها
اي استتر فعال في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى و
خواصه ثم في اللهم وتالله وآلله وهاالله ذا وانه مجرور بحرف مقدر في السعة وانه يقطع الهمزة كما يجي في باب القسم
وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان
اللذان فرا إياكما ان تكسباني شرا اشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميم في اللهم
عوض من يا اخرتا تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول
اللهم لا تؤمهم الخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد
يزاد في آخره ما قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند
سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد وصفه لانه
بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء الثاني
ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف على السماع مفقود فيها ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب
يعني مثله المنادى المفرد اذا كرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب
قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في
الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي
في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني
مع انه ليس بمضاف وشبه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد المقدر وانما جي بتاكيد المضاف
لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستكره بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء
على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف
خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل
هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا تفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار مع ان النكرة
المفصول بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع
ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف
الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على الحذف موجودة بعد مثل المضاف المحذوف عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني
فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وانما جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اخلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد

وقولهم نصف وربع درهم فهو مع انه افصح اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل نعت
ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم
عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي
يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا قول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد
له هنا اذ يقال ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد
وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما
في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بصفة
اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا
غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا غلاماه وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن
عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة
حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ
بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال
بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه
نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر
في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على اقل من حرف فما زاد بل جاز وضعها
على حرف او حرفين كما وضع ياء التصغير وكانه ونحوهما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم
يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة
وهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء
موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام
فخفف يا غلام بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا ابت بالفتح اجتزاء
بالفتح عن الالف اما فتحه يا بني واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين وقد جيء في النداء ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في النثر الحذف
والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما
فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف اذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود
ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما
يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح
وقوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء تانيث هذا

عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على
التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء
للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسُمع يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة
من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابَ ويا امَ على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والقراء يقف
عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة
بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما
فتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابتَ ويا امتَ يا ابتا ويا امتا فحذف
الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فلتحمل الثقل الحاصل بالتركيب
وقيل في يا ابتَ ويا امتَ انهما رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما جيء في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد
يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا
لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتى ويا امتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه وقوله ويا ابن ام ويا ابن
عم خاصة مثل باب غلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الام والعم اذا اضيف اليهما
ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم
يكثر استعماله نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا
ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف
الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف ياء نحو يا غلامي وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة انما كثر الترخيم
في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود
فحذف آخره اعتباطا وهو حذف في آخره تخفيفا يعنون بالحذف التحقيق ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا
والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد
التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكر ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا
الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا احترازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد آخر
الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والحرف الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج
ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة
احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا
يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة
احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يذكر المصنف المضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان
المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا
حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب
اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا

التخفيف

الشروط

ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي بعد ما نعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة
بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع نحو
يا حكم علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن اوسطه او متحركه ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة
وان خلا من تاء تانيث وعلمه على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال
استدل سيبويه بقوله الا اصبحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على
ما اختاره البصريون ولا ترخيم الجملة علمين لانها اذا سمي بها روعي حال جزئيها قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين
باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيها مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما
قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيها معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وعمرو
اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس بآخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم
يمتزج بالمضاف اليه امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون
الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة
تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على
المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر
النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة يطرد في ترك ترخيم المضاف
والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الالف
فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم
لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما اتى منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة
لانهم كرهوا نقص الاسم نقصانا قياسا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم
فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه
لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن قلت البناء
فيه عارض فهو في حكم المعرب وجعله مشبه المرفوع على ما جئنا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتاء تانيث
نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فكفيه
ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يرخم نحو ثبة وشاة بعد
الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ البناء كلمة اخرى لكنها امتزجت بالتاء
بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كان عابسة وقيل التعاسة كنت مصرة ولو اعتبر نا سد التاء
مسد حرف الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بإخبار الصحاح الكلمة بعده والدليل على عدم
لزومه حذفه في جمع السلامة نحو ثمرات وتمرتين وتمر ما دار والشمس والبركة التاء هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم
في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلاثيا او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولعلة الترخيم

خان

زيادة

بشبه الرفع

ثم عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه
بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا
اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت آخر
ما ليست حركته آخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف
فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى وتغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف
منك الوداعا ولا يرخم غير منادى لم يستوف الشروط الا ما انشد من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كونه اسما
منادى وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح
ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا امرأ بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما رايا
ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخمت الكلمة بحذف جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا
لا يمتنع عندهما لحوق سائر التوابع وان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة
وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم
ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحد يعني انهما زيدتا معا لانهما
معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي سلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة
اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا الجمع المؤنث
السالم نحو ... وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي ورومي وكرسي والفا التانيث
كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن علما
هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه اذن يكون من باب عماد لا من باب حمراء وقد جيء في الترخيم
الفريقين فيه وترجيحا قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف
في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير
زائدة لم تحذف كما في مستماح ومستقيم ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه وعنى بالمدة الفا او
واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور ومشريف
لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنود وبردون ملحقين بجردحل
او لم يكونا له كغرنيق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن الحروف الصحيحة لقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف
والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسنيين وتعاطيه القراء به والمد
الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الثاني لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف الآخر عرض حذفه على حذف حرف الاخر صار
شطرا منه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لم نحو عمار ومروان وكذا
فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف على الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا
يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عماد ومسكين ومنصور
وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان

وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما
قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاولى ولي واما لم يحذف زيادتا
ثبون لانهما غير نائبتي الواحد مكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف
في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء بفتح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قوله كليني لهم يا
اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة
المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز
بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا
يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو رخم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه
من ترخيم نحو قائمة وقاعدة مرخما على لغة الضم لان له مذكرا فيلتبس به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له
اذن من لفظه فيلتبس به قال المص الظ جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا والقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب
اكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى يقلل اللبس في الغالب الحق ان كل
موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولى والا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم
الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشتبه الحرف نحو قم واجل وهو ضعيف لان منوية المحذوف ان
المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاخر والثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما الزيادة والبصريون
يقتصرون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء
منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعضو منفصل عن الآخر منهما اولى الكل من مفاصل الحرفي المنفصل بعضها عن بعض
لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف
تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تعلبه تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمات لكنت في الوقف باسلمة بالهاء لان التاء تعرف لفظا ولا على
على انها للتانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان
عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك رخمت اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما في باب
المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفهما مع النون قوله
وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح قبله مدة زائدة
وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار
ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون
جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المعلوم باستقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم
الثابت فلا يبقى ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف من الحرف على حركته ولا لعلة موجبة قياسية كان لم تعتبر الاسم
فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو يد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة فكذا لما
كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء ما امكن حتى فعلوا بالمضاف الى الياء الشكل الذي فيه
ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء لمزيد تخفيف

بالذات بل هو تنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم فى لا
معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب
فاذا كان المحذوف سوى الثبوت لم يعش ما بقى الا فى المواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم
سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور فى ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه
زال فى اللفظ الساكن الاخير الذى حذفا له وقال المص وهم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الآخر
كالثابت لفظا ولا خلاف فى رد الالف والياء فى اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقى بعد
المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار فى الهمزة والكسر اكثر وهو شجر نحو
جمع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما فى قوله ردى ولد
لم يلده ابوان وقولهم انطلق فى تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى
هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لان الفتح الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع فى الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده
وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز فى نحو اسحار مرجحا الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان
لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو ارزبّ وحدبّ فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اى الكسرة كما فى هرقي والفراء يحذف الراء الاولى ايضا
اعتبارا مع الالف قبلها والساكن المدغم فى ارزبّ بناء على اصله فى هرقل فاما اذا لم يكن المدغم اصل السكون فانه يرد الى اصل حركته ان
لزم ساكنان اتفاقا منهم فيقول فى المسمى بمحاجّ يا محاجِ وفى رادّ يا رادِ وفى مضارّ اسم مفعول يا مضارَ وان لم يلزم ساكنان فالنحاة
يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم
فيقول يا محجّ بكسر الراء ويا مقرّ بسكون القاف وفتح العين فى مقرّ ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف فى نحو حدب لانه فاد فى سطل
ان الا سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يكن ذلك فى نحو حدبّ اذ لم يكن للساكن اصل فى الحركة وما ذهب
اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم يا قاضى ويا اعلى فى المسمى بقاضون واعلون الا ان
الفارسى فرق بينهما بان للياء فى قاضى اصلا فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسرة فى محمرّ فانه لم
يثبت فى موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور حمل المحذوف سوى الثبوت بعد حذف الدال فقط
فيقول يا ثمو لان الواو فى التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها فى الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال فى
ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل المحذوف ثمود فى حكم
الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عمّ ويا سبع ويا عم فى ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مرّ واذا جعل
المرخم اسما براسه فما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او فى حكمه نحو يا حار و يا مرو ويا قرو فى حارث ومروة وقرو
ونحو ذلك فان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضى ويا مشتر فى قاضية ومشترة وان كان واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وثمود
ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسى ويا ثمى وفى الكثير قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات فى كلام العرب اسم متمكن آخره
واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التعادى والادلى كما يجيء فى التصريف فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن
لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول فى غليان ونزوان يا غلى و يا نزا وفى الكثير يا
غلى ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب العلة الفا ما اذا لم تنو كما يجيء فى التصريف ان شاء الله

وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثير يا شقاو و يا خزاى لان مثل
هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء فى التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف ليس فان عرف
ما حذف من الاصول رددته لاما كان كما شاه فى ترخيم شاة او واو كما تقول فى ترخيم شية ودية يا وشى ويا ودى برد العين الى
سكونها عند الاخفش ويا وشى ويا ودى بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء فى باب النسب فان الاخفش يقول وشيى وسيبويه
وان لم يعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذا اللين كما تقول يالا فى المسمى بلاة وان لم يكن الثانى حرف لين لم يرد المحذوف
كما تقول يا ثب و يا عد فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المتاد المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء فى المعربات اسم ثانيه
حرف لين للاسقط ذلك اللين مع التنوين الساكن فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة اى التى لا ينظر الى تكون
مثقلا كما يرخم جليان وحلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا
للتانيث غير منقلبة عن شىء وقياس قول الاخفش جوازها لانه اذن يكون ملحقا كجخدب بفتح الدال واما السيرافى فاجازها وان لم
يثبت فعللا قال لان هذا شىء عرض وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازنى فى كل ما ادى بنية الاستقلال فيه الى وزن
لا نظير له انه لا يرخمه الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام و فرزدق و قذعمل وسعود وهندلع وقنفخر
واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى
منصور على نية الاستقلال يا منص وفى خضمّ يا خضّ مع ان مفع وفعّ ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا
سعو ويا هندل ويا عثنق قالوا واذا رخمت حمراوى على القلى قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست
منقلبة من الف التانيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى
ان لا تصرفه نظرا الى الاصل **وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه فى الاعراب
والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف فى آخره** هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله
المتفجع عليه دخل فيه المجرور فى نحو تفجعت اى توجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة
والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعنى يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرف ودخلت فى جميع انواعه
وقد اخل المص باحد قسمى المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا ووا ويلا ووا ثبورا وقوله واختص بوا يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة
بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد تستعمل وا فى النداء المحض وهو قليل قوله
وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيد واعبد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى
على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعنى ان المندوب غير المنادى
ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى فى المندوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص
كثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر ما كقولهم فى باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل
فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له فى الاختصاص كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف فى آخره اى لك الحاق الالف آخر
المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسى يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان
يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمد يا على بلا الحاق وجوز
الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو وا زيد و وا زيد ولم يثبت وقد تلحق هذه الالف المنادى غير المندوب

قال ابن السراج يقول في نداء البعيد يا زيداه والهالك في غاية البعد وسمه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه
فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه آخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون
حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا تلحقه الا الالف وتعقد الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا وامن
الرجلاه ووا غلام الرجلاه والقراء تجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه وتم
واما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا
فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يجتلب الا الالف والواو ولا الياء الا الضرورة كما يجيء واما
الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مدة ان تكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللقراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ
على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية فلم يؤد الحاق الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا يقلب
الا اللبس وقال الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا
زيد يا غلام يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسر كما فتحت الضمة في زيد قلت ولو اخترناه هنا اتباع
المدة الحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فو زيدانيه
اكثر من وا زيداناه لئلا يشبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو واجمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير
اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها انما قالوا واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وابهمه
في المسمى به لئلا يلتبس المسمى بها ولا تجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة
واما المندوب فلم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او
ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل
المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في التنوين المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة
والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركتها ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات
الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا
حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو وا سلاه واغلاماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف
وقال المص لم استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه
ويا راميا ويا يرمياه ويا حمدواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح
عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء الساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى الياء نحو واانقطاع ظهراه قال
السيرافي والقياس فيها واحد نحو سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقولك نحو واغلاميه اوجه لما
لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا تزيد عليها مدة احرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك
وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها الف المقصورة
نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد
تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة
فجاز ان تغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا تقول يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا

الى اللبس كما في غلام وغلام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف

مدتين او ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا غلامهيه ووا ضربوا ووا اضربي اذا سمي بهما فانك يكتفي بما فيهما من المد
عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد
لا يوتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي فان لم يكن مد بل جئت بالف الندبة بعدهما
ان شئت نحو وا قائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا
اخا غلامهي والواو والياء بعدها اما الثابتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات رددتا لمد الندبة واستغني بهما عن
الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهي واما الفا المد قلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو
يامناه في المسمى بمن وسيبويه يجرنحو واقنسروناه اذا لم يمنع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا تجوز ندبته كما لا تجوز
تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان يلزمه الياء كما
يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك حيث سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته
الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني
عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن
كيسان الوجهين ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز
في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان
لا يجب عند هذا القائل مع الواو والياء ليكون في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم يلحقها
الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة واما الحقوا هذه الهاء يا بالحرف المد ولا سيما الخفيا
فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا
وربما ثبتت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم
يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية و
الكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد
الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست معروفة ويعني بالمعرفة
المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم تندبه وكذا غير من المعارف فلا يقال واهذاه واانما ذلك ليحصل عذر لك
في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك
الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر وكذلك يا حسنا
وجههوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة
نحو وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان
المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو واامير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى
المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفككت من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول جئت زمان
وانه لم يكن ملكت الزمان بل الحين فقط وكذا تقول في المضارع المضاف واطول العاجلاه وكذا الحقتها آخر الصلة نحو وامن
حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل

وسيبويه لم يلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف
اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل بها مثل الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته و
والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه تطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه
على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى
الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في
الوصل نحو وازيدًا يا هذا ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف ماكان هو
اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل واطرق كرى يعني ان اسم الجنس نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ام لم يتعرف كيا
رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة
واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا
يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف و
حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف
النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا جنس متعرف
بالنداء الا ان المقصود بالنداء ما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف
من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء مع اي
بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا
قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب فبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر
ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء و
الكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في
الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى
اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي
ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي لزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع
تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فلان الغرض فيه تنبيهه
باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهمًا واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى ان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة
التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها
على الحقيقة المنقولين منها ولم يذكر المص لفظة الله فيما لا يحذف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين
في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة
لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح ويروى صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ
القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها عن سبب تفركها له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء
الافاقة قوله اطرق كرا وقيه يصيدون بها الكرى يقولون اطرق كرى ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى فيسكن أطرق كرى

ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع حامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا
تخل ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد
مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك فضم استجمالك في الاسير ضغطه سليك فضرط
فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا المنادى
مفعول به يجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت
نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولان لا زائدة او تقول ان لا يسجدوا بدل
من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا
هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا يستعمل في غير النداء وهي فل وفله وليس فل مرخم فلان والا لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء
كما تقدم من تجويزه نحو يا حم في يا حماد ولو كان مرخم فلان لقيل في المؤنث يا فلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان
ويا ملأمان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه
السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث وكذا فعل في مذكرها و
مفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل و
قال اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك ان تاتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والحاق ها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي
اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واي او المشارك فيه كنحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف
او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا
للافتخار ولا التصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد صفة اي وهو
ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنويين بين البابين اذ المنادى
ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا
حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية ومحل الظاهر اي
ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه
موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء قمت ام قعدت ان قمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة
معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف
وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف
نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما
قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب تنصب في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال الشاعر
منه لا يفرق اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال

الاسم المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمنادى يحتمل الا
ان يكون منقولا عن المنادى وضعه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح قال و
النقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء و
انتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا تقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب
لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتي الاختصاص الذي
باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة انوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او
الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب
بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميدَ او الذم نحو وامرأته حمالةَ الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم
تطير البائسات ولا نطير وقوله ويأوي الى نسوة عُطّلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في
الجميع او امدح واذم وارحم كلّ في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى
الاختصاص فيكون قد اجريا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله وامرأته حمالةَ الحطب
ينصب عليه ما شبه به في الفعل شيء مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما ذرّ شارق وجوهَ كلاب هارشت فازبأرّت وقال
اقارعُ عوفٍ لا احاول غيرها وجوهَ قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين
ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابيهما فهو مثل قولك اسمع ما سرّ اباك واحبّ اخوك الصالحين واما
ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين
او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيدُ الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف
بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مرّ وفي الجملة اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف
لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا
كالوصف الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي
ضربت وجاوزت واهنت ولابست انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا بعد تقدير
الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما اللفظ المتأخر عنه اما لذاته
ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه
عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسدّ مسدّه كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت
به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه (اخاه) لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز
عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون
فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيدا ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة
لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم

زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل
الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا المجرور في زيدا
مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد
ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بيّنت
الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في داره وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا مع اخيه
واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا
لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل
كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفيين ان يرتكبا ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكبا في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا
المتأخر لان الفاعل باتفاق من جميع النحاة لا يرتفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده
فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه من الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله
او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا
الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه
الفعل انما يفسر اذا تم اعتماده الا بحرف لازم للفعل اما اذا كان معتمدا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو
ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت
عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه الكرام ولا اسم ينصب
ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره
اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا
ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد
قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما
قبله لما تقرر في مكانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه
قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا
ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك
الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصول نحو زيدا لقيت
عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات
بمخرم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون الضمير المنصوب من تتمة المنصوب المفسر
وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا
او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها
ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل

كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو كم رجل ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل
ضربته وامن يته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا التحقيقية
نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو ضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته خلاف لم ولن
ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع
كله ونصبه اما ان فيقبل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلا امتزاجها بالفعل
بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الجار ومعموله نحو كنت بلا مال وانيدان
لا يخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره
مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حروف الشرط نحو زيدا ان ضربته
ضربتك وزيد لو ضربته ضربتك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجئ
في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قلم اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء
نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو زيد من ضربها اضربها او ايهم يضربها واخرنه
ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل
في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف اليه لانه يجب الرفع في نحو زيد حين تضربه تبق
وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول و
الموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيما قبلهما لكانت كل واحد منهما مع معمولها المتقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب
في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا في انت رجل القيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد انا نضربه خير وزيد رجل يضربه موفق وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع
العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم
له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما زيد الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل
ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل
الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا الفعل فيما هو جملة
واحدة على التحقيق خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل
راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت
عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا تقول زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني
زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسر المفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر الضمير المتقدم لان الغالب
ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تغيير له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول
وتغايرهما هو المشهور ولهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله

لان الصلة والصفة
مع الموصول والموصوف

ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما مر في بابه
جاز نحو ظنه زيد قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل
لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخر رتبته واما نحو ضرب زيدا غلامه وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج في
تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما مر قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا
منفصلا فيجوز نحو ما في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار
كالاسم الظاهر حتى جاز ثم ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت فجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا اضرب الا اياك و
لا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع
الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول الفعل العامل في المفسر نحو الذي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد الذي ضربته وهو كالاول
معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في
نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي اري انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا
العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه في التفسير
احتياجه الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدا
سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منها محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا احترز بقوله مشتغل عنه وبقوله
لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد
هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فلو وقع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر
اذن اي يكون شئ مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء
فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجئ في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها البدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه في الظروف المبنية واما
نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما نعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع السببية وجاز مع ذلك
عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة
موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة او الصفة كالشرط فما بعد الفاء الاخير
كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا الزانية و
الزاني ثم عمل به ما عمل في نحو قوله تعالى وربك فكبر واما نعمة ربك فحدث كما يجئ في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق
سيقدر الضمير كان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون تاويل هذا كذا فليذوقوه
ومعنى اما هذا فليذوقوه ومعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته
بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله نحو

على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا
وكذا لا يجوز نحو زيدا اضربنه ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما يجوز نصب الاسم المذكور
الاشتغال او ما تسلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شغل
العامل بحيث لو لم يشغله نابا الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لو لا النصب
او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا رتبة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لو
لا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا
يلحظ المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح
وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا في نحو زيد هل ضربته وهلا
ضربته الفعل محملا آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار
لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل
على التفسير في نحو زيد قام لما لم نضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل
اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي والمختار الا[خفش]
في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أأنت زيد
ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا فبقي خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه
اولى من نصبه لما سيجيء في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل
فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش في أأنت زيد ضربته ان نصب زيد اولى
بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا معموله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل
ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان
عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا
يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض
اما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله
او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المص
لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد
فيهما من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه
لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب في
موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا
مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا
عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط

اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو أاليوم زيدا ضربته فالمختار صح

مما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف حتى ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا
الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فمعلوم اذا حصل شرطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او
شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر
مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل وشبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف
الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا
ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا معموله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما
واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل بعد ان المقدر قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو أاليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا
أبالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل وشبهه نحو الخبز اللحم
اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو أاليوم الخوان اكل عليه وان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى
اسمان منصوبان مقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب
بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته لفظ
المفسر والا فمعنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه
ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر حاصل مع اي معمول كان فهو
الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او فيه او في
غلامك او في باخيك او في اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل
الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت
المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه وما يجري مجرى
ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه
فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول
له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل يشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اي متعلق
كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم
بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في
ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان
اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس و
فاعله ما اسندت اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تقصد
بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت
به اي ان جووز زيد وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي بما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب
غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه

كما في زيدا ضربت اخاه ضربته وزيدا اخاه غلامه ضربته صح

الاسم الذي كان لا منافاة اسم

او يكون الاسم [illegible] مثل جاوزت [illegible] الفعل المذكور [illegible] اهنت [illegible] المجاوزة [illegible] النصارى [illegible]

اي سواء كان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذي عمل في الضمير بواسطة حرف الجر او لا وعاملا ذلك الفعل الذي اشار اليه بقوله ولك ان تقصد صح

ولك ان تمثل متصرفا في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيدٌ
ضُرِب غلامه وفي ان زيدا ضربتُ غلامه ان ضُرِب متعلق زيد ضُرِب غلامه وان ضربتُ متعلق زيد ضربتُ غلامه فيكون
الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لُقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا و
اخاه والتفصيل اولى من ابهام الملابسة مطلقا لانه يتعدد اضمارها المرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد
قام غلامه ويضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف
المذكور فتقول في ان زيد مُرّ بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جُوّز متعلق زيد مُرّ بغلامه وان جاوزت زيدا مررت
بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا كل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لوبس زيد اكل على
خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور
نحو اليوم زيدا ضربته واما السوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا
واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربه اي ان ضرب زيد
عمرا ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحمَ الخوانَ اكل عليه اي ان لابس اللحم

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجأة

حال الاسم المجرد ولا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر
جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور يتمحض فاعلية الفاعل ان تكون
آلة الفعل نحو السوطُ ضُرِب به زيدٌ لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل نحو السوطُ ضُرِب به
زيدٌ لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه
بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا المفاجأة
واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المص ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم
احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب
حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف
الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا بد له من جار لانه لا يكون
الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب
الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته
ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي
العامل
سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره و
الاصل عدمها بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع
المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود
قرينة الرفع هو اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا

اما واذا المفاجأة اما اما فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع احديها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب
على ما يأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع
من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء انما
اما فانما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان مرجح النصب في مثلهما تغيرا انما كان لمراعاة التناسب
بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما
فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد
فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما
قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة للاستيناف
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان
وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين
انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير وانما
حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها
ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى منه كما في حروف العطف
لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو زيد
هل ضربته وزيدا ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما
بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدأ قليل في الاستعمال وذلك
لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف
الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في
نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قولك نحو زيدا اضربه ولا تضربه
بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملهما الا بتأويل بعيد بخروج الامر و
النهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما
يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا لكن وزيد من ابوه وعمرو هل
ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا
وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب واصالة السلامة من الحذف والتقدير ترجح
الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير
اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها
شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف يعني ان الرفع اذن
اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها
الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف

في بعض الحواشي ان المناظرة التي
جرت بين سيبويه والكسائي في
فاذا هو هي او فاذا هو اياها في
الخلاف وسنح ... في
ساعة القوم البينة

لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالف اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب
عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه
بناء على الاجماع المذكور **وبعد اختيار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا
الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر** هذه قرائن يختار معها
النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب
المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها العطفه على مشابه الفعل
واما في نحو احسن بزيد وعمرو وبضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لا تحقال الا
كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخر
به ليتم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون
الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم
معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها الفعلين
واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد
ضربته وبعض من قال بحرفيتها اجوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما
جاء في باب ما وحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله مثله فيجوز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس
خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا
ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة
اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني
احسن لطلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب وهمزة
الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة
مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام
حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج
وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعل
وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهتها الهمزة واما الاسمية التي خبرها الثاني فعلية فلا
يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل نحو
هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف
من سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى والنصب في نحو اانت زيدا ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا
ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج والرفع
في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء يحقه لزوم اصل المتطفل

عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم و
ان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله
واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان
يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش من مذهبهم
في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو
اذا جاء زيدا ومقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب
عنده ان يلي نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه
والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها
كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في نص معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية
واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم نحو في جميع ما ذكرنا وذكر
انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي نحو
هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا اهلكت فعند ذلك
فاجزعي اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا التقدير على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي
موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة
المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كما اذا في الزمان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا نحو
اجلس حيث زيد جالس اما اذا اكتنفت بما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا يفصل
بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة
في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيد تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها
قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من
مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراء بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين
بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته
خبره وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد
وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فمعناه ان ما يطرق الاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم
جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل
له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز هو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت
في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته
وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه

تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منهما اسم شيء بكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل
شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه
هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص
بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول ابهام منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار
النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام جملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ابهم او علام ابهم رايت فتقول زيدا
رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضاربت الزيدان احدا فقلت زيدا
يضربانه لان معناه اضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو
فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل
يضرب زيد هندا **ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته** يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان
مثله عاطفا على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية
التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية
التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير
عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه و
اعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه
والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه
يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف
جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه
لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر فيها وتصحيح المثال اليك بزيادة
ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان
جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما
يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان تخلفها ايضا الحكم كما يأتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه
الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز ان
يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال احتاج
سيبويه مستو بان رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوز
ابو علي ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل
قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به
كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلاماه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم
مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره **ويجب النصب
بعد حروف الشرط وحروف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته** حروف الشرط إن ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي

وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر
المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء عن قريب فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء والشرط
حرف غير هذه الثلاثة الا اذ ما عند سيبويه وتغتفر الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام
واذ ما ان زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما في قوله وحروف التحضيض هي اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا
المخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء من قوله في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت هلا تؤدي وحروف
التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالاستقراء انما قائما ... وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا
ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان
ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولاشك ان التحضيض والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تلحق الفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان
بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعمل
في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض
على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء
ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته في العرض **وليس مثل ازيد ذهب
به منه فالرفع** اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا
عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه
اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من
الحد المذكور بقوله مشتغلا عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره معنا على المجرور ابن السراج والسيرافي في
مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى المصدر مقدرا اي ازيد ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب نصب
الاسم السابق لحصول الشرط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم
السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب تخص زيدا ذهب به
فاللازم معبر بالمتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يقدرون في نحو ان زيدا ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان
ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع او النصب اذ ضميره او
متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فسوي في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب
بغلامه رافعا وسوى في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا **وكذا
كل شيء فعلوه في الزبر** اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا
لو نصبت كل شيء فعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن لم نفعل في
الزبر اي في صحائف اعمالنا اشياء اذ لم توقع بها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء
صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد
منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر

ولا كثير **ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب**

جميع الشرايط فيه حاصلة في بدء الظرفان ما بعد الفاء قد تعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا
فيه على الرفع الا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراء لا يجوز
على غير المختار تحوّل النحاة وجها تخرج به عن الخطأ المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها
اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجيء في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير
موقعها الغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل
فيما قبلها كما تقدم وفي الآية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي
هو صلته كالشرط والخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فخرج عن الحد
بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدأ محذوف الخبر والمضاف اي حكم الزانية
والخبر محذوف اي فيما تلي عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بأن حكم الزانية فيه والفاء عند سيبويه للسببية اي
ان ثبت زناهما فاجلدوا والخروج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقدير ان
المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير
المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره المصنف واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير
الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا مفيدا فيصح ان زيدا لم يقم الا هو ان قلت
لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل
المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا
زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا ومفعولا مثبت
لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حرف ينقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا
المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب لتوافق في المعنى المثبت المنفي نفيه بالا فقام زيد في
مثالنا توافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا توافق لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران
للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان
بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين
فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا
باياه قدرت هكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا هو ولو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته
اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب
كما تقدم وتسليط المفسر هاهنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا
فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو زيدا اعطاك اياه واياه راجع
الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطى
زيدا اعطاك اياه وان لم تضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر

الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان التسليط
ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا
وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان الثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم
يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع
ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل و
المفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها فلو فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب
رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه
قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما
قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اي ان علمه علمه
قائما ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان
رفعا ونصبا نحو ان زيد ضربه غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر به غلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير
المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا و
ضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد
فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو
زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز
واما ان كان الضمير في المسألتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد لم
يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسألة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب
فيها ان ضرب غلام زيد زيد لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضربه غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى
حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية
ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو
وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب
الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم
المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب
زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان
زيدا اي اباه يضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس ضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم
بالصواب **الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف والطريق الطريق** سمى لفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير
بل لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير

على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعّد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه نحو معمولا لبعد مقدرا
قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد
الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض السماحة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا تقول الا اتقيت
زيدا من الاسد اي نحيته ولو قال بتقدير بعّد او تجنب كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر
مصدر فهو عطف على قوله معمولا لتقدير من حيث المعنى لان بتقدير في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه و
فيه نظر ايضا لان مراده بالمحذر هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الاترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله
فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما اريد فاعله وليس بوجه لان او ههنا منفصلة من حيث
المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو بل لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها
نحو انا مقيم ثم بعد ذلك تقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجي في حروف العطف
قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون
للاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم على كل وجه في لفظه
نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذّر او بعّد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او
بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعّد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر
وما زرائك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجي الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجي في الاغلب الا مخاطبا
وقد يجي متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واياّ الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه
يقدر نحو اياي والشر نحو لاحذّر ونحوه قال الخليل وبعضهم تقول له اياك فيقول اياي اي اتقيك واجتنب كانه يقول
احذّر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر نحّني كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذكّ لكم الاسل والرماح يحتمل امر
المتكلم اي لا تعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي تعدوا عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه
المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا و
المضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول
للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير
المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا
على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يكون وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا
المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتق ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري
الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا اتوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس
لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما علم
في باب المضمرات فصار منفصلا واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نحّ

باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك
وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ضمير المتكلم بل هو المستثنى المفرغ
اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير
المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد
صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه
المص في شرح المفصل عند قوله اياك نعبد الا احد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد لا الا اياك وانما وجب
حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعّد نفسك من الاسد
وتحوى هذا الكلام احذّر الاسد ومعنى الاسد اي بعّد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك
بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذّر والاسد محذر منه و
هما مختلفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب
بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعّدا وكذا الاسد مبعّد اذ المعنى اياك بعّد
وبعّد الاسد **وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع**
تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد تجوز فيه وجهان كونه مع
الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعّد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز
فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان مع
موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فطالت لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد فجاز فيها
التخفيف قياسا بحذف حرف الجر من الذي هو مع المجرور كشي واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها
في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف
حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب
ورغباه الجزاء بحوله وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يجب فلهذا لم يجز
حذف الجار من اياك من الاسد فلم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف
الجار لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعّاء وللشر جالب فاما الضرورة الشعر
واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء
مصدر بمعنى ان تماري فيحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابي
اسحاق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المص بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء و
ضابطه كل مغرى به او معطوف عليه بالواو مع معطوفه والمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير و
الخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يكرر ولا مع العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما

وكذا ان المصدرية

هنالك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع **المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان** يعني بقوله
فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد
فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو معنى به فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز
بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لابد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنه لم تذكر ذلك الفعل في لفظك
فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعده
وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينصب بتقدير في وشرط نصبه تقديرها واما اذا ظهر فلابد
من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر
بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان
ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما
بعد دخلت على الاصح** ظروف الزمان كلها اي مبهما ومؤقتها يقبل ذلك اي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد
له يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان ان
كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف
على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في
انتصابها على الظرفية فقال هو لا ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست
وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وجذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة و
وجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار
كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال
المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان
المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم
بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تعين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها
اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف و
قدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم
من قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا نحو جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما قال انه مبهم والمراد من اسم مكان
لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو
من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقعدت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان
اما ان يشتق من مصدر بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا والثاني لا ينتصب على الظرفية لان الفعل الذي ينتصب به على الظرفية
المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوهما والاول ينتصبه ايضا على الظرفية
الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والماوى والمرقد والمقيل والمبيت تقول قعدت مقعده وجلست
مجلسه واويت ماواه ورقدت مرقده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع

ونحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل
مرصد وكذا غبت بيته واقمت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك و
رميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمته منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من
المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المص في الكافية ثم قالوا وحمل عند ولدى وبين
ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ
مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله حذف في منه
تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف
مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها
لها في الابهام فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بموضع دون موضع بل يجوز ابتداؤه وانتهاؤه كما يجوز الخلف والقدام
واليمين والشمال هذا واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان مبهم الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد
النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية
لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو
غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما
انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت بيته فلكونه متضمنا المصدر معناه الاستقرار في ظرف فصار
مشعرا بكونه لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضروب والمقتل فلا جرم لم ينصبه
على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل
تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة
الثلاثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم
تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ
على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا
على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسر قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه
بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت و
نزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة
وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها
على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به والاصح انه لازم الا ترى ان غير
الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما تستعمل مع الامكنة
ايضا نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون
مصدر دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما ثم
قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله

كحين وزمان والحين و
الزمان والوقت منه ما لا
نهاية تحصره سواء كان معرفة
او نكرة

فعل قوله سمي المكان
سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق الاسم عليه بمجرد
النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار
شيء آخر خارج عن ذات المكان فهو مبهم في ذاته
متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان على ضربين
مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم ومحدود
وموقت ثم قول يقتضي ما حد المص مبهم المكان
ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف
البيت وخارج الدار وداخلها فلا ينتصب على
ما نص عليه سيبويه وينبغي ان يستثنى

الذي له نهاية

قوله ولفظ مكان ليس مطلقا بل
بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل
المتعدي اليه اما مشتقا من الحدث الواقع
فيه نحو قامت مكان القتال او مشتقا
من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت
مكانه ومثله لفظ الموضع والمقام وكذا
نحو المقعد والمجلس والمثوى كما مر

فلا تحسبكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اى في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وبكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل
على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة
الشغاف ولا باس ان يذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح
جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا
قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر
رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يعم جميع
ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا و
معدودا كان كيوم الجمعة او لا كما الزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كما تقول يوم من رمضان ويوما قدم فيه
زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان ولو قلت الثلثة
الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة وجواب
متى سرت وان وجب التعميم تحوله كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا التبعيض نحو له يوم يوم
الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب
كم المعدود غير المختص كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان
قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى
يسبحون الليل والنهار اى الدهر واما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين
فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر و
الليل والنهار والابد اى يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه
الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى
ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل
سير عليه الثلثون يوما قلنا الشهر بعض العدد مع اختصاص الزمان بما يمنع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من
رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وعدمه وفي الانصراف وعدمه فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف
ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر بمن بالى وحتى ايضا ويجر ان بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن
الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت
من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن بل الاولى
اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات
وقد يجيء حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد اذ ازلت ومنه من المعربة بعيدات بين و
ذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح و
ذا غبوق فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها لم

الظرفية في لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات
اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات
ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الظروف نحو قولهم لقيته بعيدات بين اى فراق بعد ذلك اذا كان الرجل يمسك
عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق
وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وسحر وضحى
وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته
وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة
يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف
هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية
ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما الطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف و
ذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلابد فيها اما العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات
فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باللام ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه
الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام
وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة
عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد
سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول فلما وجد سحر من جملة هذه الاسماء
المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه
عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من
ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها مع تعينها منصرفة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف نحو
ولا ادري ما صحته ولحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم
يسمعا الا منونتين فكلما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما
العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنو
كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان
في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانا كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية
فيهما كما في سحر والمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف و
تعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يجب
اذن عدم تصرفها فهذه الظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت
متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعيينها فلابد فيهما من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر
الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين

اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين ايتك اليوم غدوة او بكرة وفي
غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجئ الكلام على اعلام الاجناس في
باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنوية بحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم
بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب
في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس
كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة
وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة و
بكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة و
بكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد
الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين
في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي وحكاية
سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية
ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحولى واحوال والتثنية للتكرير
كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واحوانة وبدل ومكان بمعناه ولفظا وبين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات
اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم تركب واما حيث ووسط ساكن السين و
دون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق [illegible] وسطها قد تعلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد
يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان زيد مرتبة
تحتها فوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتتصرف بنيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اي خسيس ومعناه الآخر غير
لا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أأتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الآلهة اكتفي بهم ولا اطلب الله
الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه وما تلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه
نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز في لفظي مليا وقريبا خاصة
التصرف نحو قولك سير عليه الفرس ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اجازوا في الصفات المذكورة
الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها ووجب لتكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر
ما ذكرنا من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرته جز جزور وسير عليه ترويحتين
اي مثل زمان جز جزور ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف
المضاف وعندي انه على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي
الفعل ولذلك ينتصب مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان
مفعلا يكون اسم الزمان ونقل قيام الجنس مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف
اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي

صلى الله عليه وسلم الزبير حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام
مضافه الذي هو حين نحو لا آتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت
صياحها هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل
مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة
المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه
وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة
اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في
ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر من ثلثة و
جوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة لبسه زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها
فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار
مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل
بنفسه تعديا بعدما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر في
في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أن وأنّ وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا
تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا في باب المفعول فيه والمفعول له
بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من
انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة ان الضمير لا يجوز ان يكون
مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان منقوض نحو خرجت هذا اليوم فلم يمنعهما ظرف اتفاقا
لدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه
المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا ومفعولا قلنا على ما اصلنا جميع المفعول فيه هو مفعول به لا تم انه يجب نصبه
فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها
الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما مر
واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان
منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
للاختصاص ومختص الشئ بغيره باد في ملابسة نحو كوكب الخرقاء [illegible] وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف
على ما مر في باب الاضافة **وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير** اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان
يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى
سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني
كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه و
ما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم

الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه او لا تسر فيه ومثال المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما
يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت
فيه المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر
قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكورا احتراز عن قولك
وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا
فيه فالحق ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله
من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو ضربت وقعدا عني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص
مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في
قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه
كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل
الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو
العلة الغائية لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما
قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على
الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي يدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا
لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما سماه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون
مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب
بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون
العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يقال قعوده جبن
الا مجازا وكذا في قولك جئتك اصلاحا لحالك او اعطاء او التماسا ونحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه
الاعطاء او التماس كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال
المصنف ورد على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا
الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضربت تاديبا ايضا بمعنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا
دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت
وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي يكون
حالا اى ملازم تكرم وعند نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت لكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله
وركّل المحبور والهول من تهوّر الهبور الا ان يحملها مصدرين لحالين المقدرين كما اى زعل المحبور ومتهول
الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين اولى من
الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيرهم وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا
لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له نحو للسمن ولاكرامك

قد يقال الممنوع سوا الاتفاق في
المفهوم دون الاتفاق في
مآل المعنى والمقصود منه

تهوّر

الزائر عندهم مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه
في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان و
معنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان
بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث
آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا
للفتنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة
فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب
وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب
لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اى ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند
النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال
ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة
الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كالتابع وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو
الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين رضي الله عنه في
نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والسخطة السخط والمعطي المنظرة
هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا الحال للعدة
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول
من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والتور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا الحال او على عدم المقارنة
في الزمان وذلك انتقال في التذكر على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم اى معناه
لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان
فعلا لفاعل الفعل المعلل المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل
كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل
ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه وان كون من فعل لفظة الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال
القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل لا تنفي
ولا يبقى حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب
تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو
جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تادب
قلنا نجوز ايضا جئتك اكرامك وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل نجوز جئتك سمنا ولينا فظهر
ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو

اوله
يقوم الشارح من زيغه
فيستوي ما اعوج منه والحنى
قط

مَن تهوّل

اعانة المنظم بن الرجل لا يثبت شيئا والجمهور المشرف
على ما م ما ادى الجمهور والجمهور من الناس جمعهم
والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل جار
الحرف وسورة تهور وانما دان اى انهدم الجرف
ما اطمان من الارض والجمع الهبور وعط

ان اعتمد على الفعل ... الا يكون
عينها ولا ... فعل القلب

تقدمت جملة فهو من افعال القلب كما قالوا واما توجيهه اصلاحا قال المص وانما شرط بجواز حذف اللام الشرطان
المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان
ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها وتجرى الى الرياشي وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج قايس عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض
عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا تقل جئتك لاكرام
لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان
بنكره فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء السببية
ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران في
المضاف هذا المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احترازا
عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول
في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفي قولك
سرت انا وزيد بالعطف فشاركه في السير لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل
الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا عطف انما قال لا مفعول معه و
ينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور
للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما يعدل عن العطف الى النصب نصا على المعنى
المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجئ ويحتمل مجئ احدهما قبل الآخر والنصب
نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذى
هو الاصل اظهر فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك و
زيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط
الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع في بعضه
كما يجئ في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما اصل في مصاحبته اتفاقا فلا تقال والخشبة استوى
الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوزه ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا
غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوى والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب
على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قالوا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي
قال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة وكذا في غيره ولا...
خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت
بمعنى مع لنصبت مطلقا النصب في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام
مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها بطريق العارية كما اعطى ما بعد الا

فلا يحتمل

اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله وعمرا
فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا
العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على
المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد
القاهر واجبا وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه لاجل العطف
جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية
وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم
ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما قرن بما يصح منه
السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال وقريب منه قوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف فجرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها
ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله
تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام
ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اى وصل الماء الى الخشبة فان الخشبة ارفع من الماء والخشبة
ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد
فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول
اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب
المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا
فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اى فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير
عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اى انت اعلم
بما يفعل جزاءك عليه لما عملت من ترك ... فانت وربك اى انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا
ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم
وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدى
ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم من غيرك بك وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك
قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب ههنا ليس بواجب وذلك
مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما
يجئ في باب العطف قوله وان كان معنى اى ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ
مشعر به قوى اولا فالاول نحو ما لك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى
بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا
لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرا

وتنسه وشانك وايجي ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما
ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شأن زيد وعمرو قال المص العطف واجب
فيه اذ هو الاصل فلا انصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة
ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع
جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا و
ما شانك بجعل الضمير كان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار د
والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه
قال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم
يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي
النصب في مثل هذا اعني ما شانك او ما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه
بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى
معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واباك لفوات ما الاستفهامية قال
سيبويه تقدير ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا هو بمعنى
المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة
بمعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله
كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه
بهذا التبيين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا
لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك
الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما
في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت
ما لك تلابس زيدا والواو دال على معنى تلابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر
ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في
هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه متعرض للعامل قوي نحو ما انت و
زيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما الجدي والمتعوّر فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة
لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال
سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف و
ذلك لكثرة وقوعها ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به ورد المبرد
تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله
التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس بحد لا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي

منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في
لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل لما فيهما
من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان
المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيك فالرفع فيه واجب
ان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على تجويز النصب
اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه
هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو
العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع
النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر
عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان
يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع
ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي
لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان
يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان اجمع لا يتعدى الى الاعيان لا
يقال اجمعت زيدا . **الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما**
وهذا زيد قائما قال المص لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ المحدود دالا
على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان هيئة فاعل
اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل لما لم يكن عالم
في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من حيث تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا و
زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية
في رجل اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يجب ان يكون فيه ما يذكر في حده و
بعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل و
المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا
ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية عن ضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد ترّ الوظيف وساقها الست ترى ان قد
اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه
اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم
حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع ثويكم اي ثواكم خالدين وقولك الحجي ضرب
زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال

الصيمري
تقديم

عما اضيف اليه عن العامل في الحال لا يجي الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم فكانه حال من المفعول واذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هولاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هولاء فهو حال عن هولاء
المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشي اصله
وكانه قال يقطع دابر هولاء مصبحين فكانه حال عن المفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي يشبه
حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا فالاولى ان يقول الحال على
ضربين منتقلة وموكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق
الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول او بما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب
زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع
يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد بوقت
قوله د حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه
خارجا من جنب صفحته على ما يجي والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل
في الحد الحال في نحو قوله تقول وقد ترك الوظيف وفي قوله وقد اعتدي والطير في وكناتها وحد الموكدة اسم غير حدث
يجي مقررا لمضمون جملة كما يجي شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون
عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان هنا
قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال
عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لان الله الليس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدمه فهو عن المفعول واما اذا
جا حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احضر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من
التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيته زيدا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد
منهما جاز وتوجيهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت
منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا ف
المصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل
اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على
الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا ويجوز الجمهور وهو
الحق ان يجي لشي واحد احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج
منها مذوما مدحورا كما يجيان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان
فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذوما واستشكل مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع
الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بين لو عطف احدهما

البيت لعمرو بن كلثوم من القصايد السبع ... لعط

على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس
وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذوما مدحورا او بمتضادين
في محلين غير مستوجبين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير
الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا الا انها تكرر في الاغلب كما يجي في
اسم لا التبرية نحو زيد حالفا لم لا راكبا ولا ماشيا وسيدا وازادها نحو جاني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او
المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا
فان بعلي خبر مبتداه وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في
قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر بأشبهه
خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار
قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به نحو كقولك زيد خرج
راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحال في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف
عاملي الحال وصاحبها وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته
كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوز ها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في
حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليت قائما
في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحال ليس بل العامل هو الخبر
على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا
معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو طلب زيدا راكبا
واما نحو ما شانك وانفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قال ابو علي لانها لا يشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا
يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال
فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا تعلله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك
ومررت به وحده ونحوه متاول انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور
على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه
اذا كان نكرة كان ذكر ما عينها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها
اعني حالها لان الاولى ان يبين الشي اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة
حالا لان التعريف عبث ضايع ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها
لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر وقول الحال المعرفة
ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك ومعرف بالاضافة نحو فعله جهدك

نحو شيخا في قوله تعالى
هذا بعلي شيخا فان بعلي

يسمعون ... ... فادت الهم والاده ... الاشرب ... لعط

وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة
ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد
يحد نقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء
مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه
عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت
فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اى
ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها
مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة
على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه
وقوله وارسلها العراك صدرت للبيد وبروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال صيف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام
الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للكاء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم
فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم
لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه
الى في ثم انمحى عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى
في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما يقبل الاعراب
منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سواء وكذا ينبغي ان
يقول في بدا بيد اى ذو يد بذي يد على حذف المضاف اى المنقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم اى شاة بدرهم
اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امراة اى كل رجل كقوله تعالى علمت نفس اى كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب بهما الجزآن المتوليهما الاعراب و
قال الخليل يجوز ان يأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه
مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء
فما لفم قال المتنبى وقبلتنى على خوف فما لفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شئ
قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله فى الاعراب نحو
قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون
اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم
ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا مع غيره فهو في المعنى منقطع عما قبله في قولك جاء زيد وحده وكان في معنى

خلافا لما هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى في زمان واحد فكذا الخلف في وحده وتجوحا
وحده او حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع معدودة قريع وحده
ونسيج وحده اى انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للمختص المنقطع النظير
ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده في المختص برايه ويقال جلس على وحده اى على انفراده
وعلى بمعنى مع وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى الضمير ولازم النصب الا في المواضع المذكورة و
المعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال
امراة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الفاعل اى الساترين بكثرتهم وجه الارض
الناء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء
اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت
قلت لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم
يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد جيء ما قبله على البدل
نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاؤنى الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء
الثمانية اذا اضيفت الى الضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز لو قوعها موقع النكرة اى مجتمعين في الحي وبنو تميم
يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها تاكيد له وربما عوملت بالعاملين العدد المركب نحو جاؤنى الرجال خمسة عشرهم
وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون
هو مفعول به اى جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه الى في ولا نقيس على قولهم
فاه الى في فلا نقول ما شيته يده بيدى خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في صفين فما
بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز
ان يؤول لا بتحاننا وضعفنا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه **فان كان صاحبها نكرة**
نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله بين الخيل
فاتى فرس له سابقا وكذا نقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو مررت الى جارية رجل محالة او سبقه
نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدى غريبا ببلدة وهل جاءني رجل راكبا او نهي واستفهام وذلك لانه يصير
المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان معرفة مشاركة لذلك
النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يومن اذن التباس الحال بالوصف
نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل
قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويزه ارتفاع زيد في نحو في
الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال
وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى
الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت

الغفير من الغفر وهو الستر والغفر والمغفرة ايضا ويجمع
تعرضا وتقية
العرين والعرينة ماوى
الاسد واصل العرين
جماعة الشجر
صح

ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم
انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي ضربته ولا يتقدم على العامل المعنوي
بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور
فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا
الى ضعف الظرف واجاز الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه
من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد لما تقدم في المبتدا فاما مع تأخر
المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك
لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما
صاحبه نائب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فان جعلنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز
اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب
الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائبه اي زيد اما نحو زيد في الدار
قائما وفي الدار قائما وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح
ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موقعا
لا يقع غيرها فيه نحو ان البنا ابابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين يقع م
والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل
ونحو ما شانك وحرف النداء واسما الاشارة وحروف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء
الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف
حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن زيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا
الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها الفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز
تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه الظاهر مثلها
بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو في
قاعدا مثله قائما فيجي الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه
يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال
فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه و
يجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة
بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال
ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا
اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا
يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل بين

الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد
هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا و
اذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تزحلق عن اللامين نحو ان زيدا
لراكبا سائر و والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقدمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام و
اما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا
جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من
حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا يعني في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او
الجار خاصة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقولهم كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك
ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدا كما مر وذلك
لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال ولو كان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار
لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان
يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية
كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون
يوجبون انتصابه على الحال كما في الاية لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين
فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف
في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر وخبرية الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي
ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب لكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي
نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو
يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اما ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور على الاصح الذي
تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا صاحبها
تقديم الحال على صاحبها اذا كان ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال
مرفوعا والحال من خواص العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال
وا على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جردت زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز
تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه
ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في
عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل الفاعل فكان الفاعل
صاحبه ؟ ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون اضمارا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع و
المنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا
في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى وانما

ان كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة فالمعلم سيقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما
فى قوله تعالى اتبع ملة ابرهيم حنيفا او لا نحو جاءتنى مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال و
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان الجر بالحرف فسيبويه واكثر البصرية
يمنعون ايضا تقديمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا قال
الشاعر ﴿لئن كان برد الماء حران صاديا * الى حبيبا انها لحبيب﴾ وقال آخر ﴿اذا المرء اعيته السيادة ناشيا * فطلبه فطلبها
كهلا عليه شديد﴾ وبعضهم جعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل فى الحال فى نحو ملة
ابرهيم حنيفا اعنى اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل فى الحال كما عمل فى ضرب زيد راكبا فعند من جوز
اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة
لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا فى حد
العامل ان معنى الفعل فيها انطمس فى مثله وقال بعضهم لما كان لا اتصاف بما ليس بعامل فى الحال الذى الحال الا
جزءه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابرهيم كما تقدم فى اول
الباب جاز ان يعمل عامل المضاف فى الحال مع انه لم يعمل فى المضاف اليه لان المضاف اليه فى التقديرين المذكورين
كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة
تقديم حال المضاف اليه على المضاف فى نحو عرفت ماشيا هند زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا لم يكن معناها نحو ما جاءنى راكبا الا زيد وانما جاءنى راكبا زيد كما
مر فى باب الفاعل ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيتنى سالما زيدا اخوه
وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال و
ان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها فى المعنى صفة والصفة مشتقة او فى معنى المشتق
فقالوا فى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا متبسرا اطيب منه مترطبا اى كائنا بسرا وكائنا رطبا وهذه ناقة الله
لكم آية اى دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر وحد فكل
ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط
اشتقاق الصفة كما يجى فى بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال والصفة الاشتقاق ومن الاحوال التى
جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطية وهى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد
وطّى الطريق لما هو حال فى الحقيقة بمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
وقولك جاءنى زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المومنين رض فى بعض
ايام صفين ﴿فما بالنا امس اسد العرين * وما بالنا اليوم شاء النجف﴾ وقول المتنبى ﴿بدت قمرا ومالت خوط بان *
وفاحت عنبرا ورنت غزالا﴾ وفى تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اى امثال اسد العرين وقيل

قرو الثانى يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة
ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشى المشتهر فى معنى من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون
موسى بصرفهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط
فتحصل لكل جزء من اجزاء مجزاه قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتى بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف
كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامر
درهما فى درهم اى جعلت فى مقابلة كل درهم منه درهما منى او بغير ذلك نحو وصفت عندكم الدنانير دينارا
لدى كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كالجزء الاول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال فى
نحو بوبته بابا بابا وجاءنى رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اى منفصلا هذا التفصيل
المعين وضابطه ان يأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه
معطوفا بالفاء او ثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال
هو اصل لصاحبه نحو يعجبنى الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو
يعجبنى الحلى خاتما والعلم نحوا ومنها الحال فى نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا اى ان يفضل الشى على نفسه او
غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا
بسرا هذا رطبا واختلفوا فى عامل الحال الاول فى مثله فقال ابو على واتباعه العامل فيه معنى الفعل فى هذا ولا يجوز
ان يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما فى العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا
احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا
او هذا بسرا هذا رطبا والاشرى بسرا اطيب منه رطبا والعامل فى مثل هذه الصور افعل التفصيل بلا خلاف ولا يصلح
اسم الاشارة فى هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل فى الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية
ووجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية كما ان الاشارة فى هذا بعلى شيخا تقيدت ولم يتبع الا حال الشيخوخة و
المحل فى قولك جاءنى زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حال
البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة فى اول الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بحال
اخرى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال فى هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفى هذا بسرا اطيب منه رطبا
تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ بحال وهذا الدليل فى غاية من الضعف لا نوصف اما اولا فانه لا يلزم
من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال فى مثال معين امتناع تقيدهما فى جميع امثلة فلعل فى ذلك المثال الخاص
مانعا من تقيدهما معا ليس فى غيره واما ثانيا فلان المدعى فى المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال و
الخبر بحال اخرى وهو لم يبين فى نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة
تقيد المبتدأ والخبر فى كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال
العامل فى الحال الاول ايضا افعل التفصيل وآلة التشبيه ضعفهما فى العمل كما تقدم وتقدم على بيان علة ذلك مقدمة
فنقول لما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل بحاجز بين احدهما لما يدل على حدثين متغايرين وتعلق كل واحد

منهما بحدث والآخر بحدث نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معا
يتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتبين منصوب احد حدثيها من منصوب الآخر
مفعولا به وقد يتبين حالا اما نحو تسايرنا زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة
ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانهما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتبين مستثناهما ايضا نحو اختلف
اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا ومنها ما يدل على حدثين نحو تعلق كل منهما بغير محدث
الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد
اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال الله تعالى هم
للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت
وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه
يدل على حدثين يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله
قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدث الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن
من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين معينين بل يدل
بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما
ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته
ودابه يوم الجمعة حالته ودابه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم
كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك من ام الحويرث قبلها
بدابك لما كان بمعنى عادتك فكيف ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران
كما تعلق الجاران في بيت امرئ القيس بدابك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هرون
من موسى اي قربت مني قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول انت
مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا قلنا المتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في
افعل التفضيل وآلة التشبيه وباب فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يحمل منصوب كل واحد بجنبه
الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل فضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو
قاعدا ورأى نهيك الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف
اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت
جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا
على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا
وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا نرى باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما
قال علي رضي الله عنه عنق الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما
عمرا قاعدا لعدم الالتباس ان يقال على ضعف زيدا احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير

المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال
القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما
ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان
المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك
تقول هو فارس كرا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر
يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا
والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما
ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد
ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا
كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وعندهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف
المضاف بمعنى شيئا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو
حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في
في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد
وارسلها العراك وسائر ما ذكرناه عند ذكر في الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب
خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة **وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على
ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة** اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال
فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن
ثمة قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين
من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت
فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع
بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو
انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال جيء فضلة بعد تمام
الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو
التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تحتاج
بالواو لان الخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كانها من تمامه
فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا
نحو ما جاءك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا

مصدرة بالواو وقوله او بالواو والضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو وايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي علي سواد فلا نحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان في آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المص ان قولهم جاني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه واجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاني زيد يركب بمعنى جاني زيد راكبا ولا سيما هو صالح للحال وصفا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك لانها اما جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باعتبار المعنيين غير حال باعتبار الآخر اي في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاني زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء لفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكرنا وجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو لا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع

المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما كان حالا ظاهرا احتاج الى قد المقربة له في الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد صالح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لازمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلذا جاز ان تزيرني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك فازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوا كما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم امره قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولوكان حالا لسمع معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رحل الا وله نفس لمارة ولم يسمع فيه قد دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو نحو جاني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لازمان كقوله بقولوا وقد تواطيف وصافها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ولا تقال جاني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقق وقوع الفعل وما لنفيه وبجوز حذف العامل لقرينة كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا مع الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونه بالفاء او ثم نحو قولك في الثمن

حال وعجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاول انه شرط لا حال اي ان قام او قعد

بعد بدرهم فصاعدا او فتم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر ويقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او فتم زائدا اي ذهب القراءة زائدا اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة على ما لا ينبغي من التنقل في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتتحول تميميا وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولاد العلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال وذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المص لانه ليس المراد انك تحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات نعتت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم فانما هو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران المبتدا فتقول التميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال الله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال الكسائي تقتضي عاملها من بعد نوع الكاتبة ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما ذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بمقيدة عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين جامدين ويجيء اما لتقرير الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار او كقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او وضاعة نحو انا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد او تصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فتقول الا كلا وموجودا ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وابوك عطوفا ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكده مصدقا لان مضمون الحال في الاغلب لازم لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب المسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال احققت الامر

اي حققته وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته حاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يجئ نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا ورحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن خبر كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما مر في الحصر لا تأتي الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضاف ان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه

التمييز

ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فمذكرا واحدا او صالحة تميز عما يحتمله كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولهذا اعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يتجرد اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام ليس بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعين آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم مع عدم القرينة

توبيخا

لانه

العبس

لا تأتي

في هذين

فان الفي بوضع الواضع

الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المشترك على انه وضع كما فسروا لتحكمهم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسياتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او نون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله تعدان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب التمييز وكذا معنى قوله تعدان كان اسما صح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامها سبب لانتصاب تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن والطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا وانا عزك انسانا وسواك رجلا ومحول على مثلك بالصدقة وقولك طولك رجلا وعرضه ايضا وبملئه حبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصب عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدرهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بمعنى اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز حق على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه على الاضافة فهو في المقدار اولى لان ابهامه مقدر كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون للاضافة وان لم يعتبر شبه البعض البعيض نحو قطعة ذهب ورطل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على

الاصل خمسة اثوابا وماتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وشوك قد كربت تكمل احد اللهجرى احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكرته قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثلها هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملأ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التفسير لابهام المثل والملء اي قدر ما يملأ به الشيء من رجلا نفس مثل وزيد تفسير لك ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز لانه بعده المفعول لو توجد بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا انه في آخره شيء لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو لا يكون وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا له فضة ويا لك ليلا ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا ويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من ويله الى يا له فنظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله ومن في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة تلك وحمة والريح مغضبة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيته زيدا فلله دره رجلا وبالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه منها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ولم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى

ولله دره زيد رجلا قال ... دره انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم
قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كاسية قولهم كفى بزيد
رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى
لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلمّ ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد
رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد
ودار زيد وقد بقي لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
نبين قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما وشابهتهما
الفعل التام بفاعله فلا نظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما
في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز
عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان تقصد به الانواع او لا
وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء
الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان تقصد الامران اي
البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا تعني خلاف انواع آحاده لان الاعداد لا
يثنى تمييزها المنصوب ولا يجمع كما يجي في بابها وان كان عن غير عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما
تصدق
والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع ثنيت ان اردت المثنى وجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي
مثله تمرا وتمرين او تمورا وان كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد
مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس ههنا ما
يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير نحو ضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين
او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين
بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهي في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الا
الى التمييز كما يجي في بابيهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست
نون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها وحسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن
نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك مثل ماء وعشيان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز
عن التنوين الظاهر والمقدر ومن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو عن شبه تام
اسم
تام الكلام واما الاضافة فانما امتنع معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه اذ لا يضاف الى اسمين بلا حرف عطف وان
اضيف مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي
شي مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملوه عسلا ملوء عسل لان الملا هو قدر ما يملا ولا تعني لقولك قدر ما يملأ العسل قوله
وعن غير مقدار قد ذكرنا انه كان الجر فيه اكثر والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا
وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة

قوله عن جملة اي نسبة حاصلة في جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفق شحما والبيت مشتعل
نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة
الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو يعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا و
ولله دره رجلا ويا لزيد فارسا وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو يعجبني طيبه نفسا وقد
ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير
معلوما او كان دره مضافا الى الظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز
في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من
زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل التمييز الكائن عن النسبة وذلك ان
يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى بزيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب
عنه التمييز الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بني التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا
فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصل فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد
رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان
يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة نحو ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما
ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اما ان
يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح نحو كفى زيد
رجلا كان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان يكون صفة متعلقة ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني ان يصلح م
نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان تصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شي زيد رجلا وفي طاب زيد
نفسا طاب شي زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شي المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى
زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شي ورجلا تمييز لشي المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد
التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه
الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فتقول كفى رجل زيد وطاب
اب زيد وان كان التمييز متعلقا بما انتصب عنه او وصفا له او ظرفا وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة
زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه ثم ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان
تقصد الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او
صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او
صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد
ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد
ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان نحو له هذا الاطلاق فان رجلا في

واما ان يصلح ان يكون نفسه وان يكون متعلقه كابا في طاب زيد ابا فانه يصلح ان يكون زيدا وان يكون اباه

[illegible]

كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم
يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني المطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية
والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله
ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء اذا عنيت
بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان
قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان
المقصود مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب
زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فيرجع الى القراين ان كان
فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب
الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا لطابق
ما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصده فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارا
ودورا هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سوى جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه اذا لم يلتبس
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تع فان طبن لكم عن
شيء منه نفسا وقال على رض فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد
آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال الله تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول
الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو
قر زيد عينا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك
عيونا الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا وهو ان طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة
ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة
علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما يقصد قال الله تعالى بالاخسرين اعمالا وقوله
وان كان صفة قيم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما
انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا
وذلك نحو لله دره فارسا او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم
هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال
الفروسية الا بهذا وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل
على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد يتعدد بمن وكذا ان كان نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه
بدليل تصريحهم في نحو قولك يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك
من رجل اي هذا نحو وحسبك هو المضمر وهو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في

جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر
اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله
اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه
اليه تعالى نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله **ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على
الفعل خلافا للمازني والمبرد** اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله
وبينه وقوله ثلثون للحجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل شبها
ضعيفا كما ذكرنا وهو كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا وويلمه زيد شجاعا وويح
زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول
وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع
عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا واسم الفاعل
واسم المفعول فجوز تقديمه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل
المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل
ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو في
معنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله فان
له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل
ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان يكون موصوفا
بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله … وكذا كان
الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفس زيد وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس
الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما
كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يتقدم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود مع
الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن
رايه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه والم بطنه
تضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته يعني في امره عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما مر في
باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو
هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن
منك ثوبا فمعنى قولك زيد اكرم عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد اكرم منك عبدا انه مولى العبد اول وليس هذا
بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما
خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولهم هو اشجع

الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب
حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي
حين جد الرحيل ابرحت صرت ذا شدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اى ابرح جارك هو انت
وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية بعيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اى كملت
جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شرا مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز
عن النسبة تقديرا اى كان مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم

المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج

اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا
يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في
الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير
مخرج لم يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور
بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر حق
غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا
من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للقوم في
المجيء قوله من متعدد اى من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل المتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني
القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها يخرج نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى قوم جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ان الاستثناء
مشكل باعتبار مفعوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم
اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا
للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان
المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز
من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث
تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص
ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير
زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول
في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة

ابو بكر الباقلاني

تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه بمنزلة اسم واحد فقولك
له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم
لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوع له مفردة بلا اشتباه وهو الخمسان والا مفيد للاستثناء
وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا والحق
مثل ما قررنا في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس
يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحدهم وقال الاخرون و وغير مستطيعهم
هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما قررناها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
البعض داخل في المبدل منه والناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء
منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو غلام زيد و
رايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى القاعدة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء فاثر كل واحد
منها للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب
اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه وتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب
كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جر العدد في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع
هو المسند اليه وزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه
اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو له علي
عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه
لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة
بينهما ضرورة فلو الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة
فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض **وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام
موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا عند الاكثر او كان بعد عدا وخلا في الاكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون**
شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه
بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف
ليس مستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلفوا في عامل
النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو خرج
مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام استثني
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن ادعو وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ
يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف
الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول

فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالاصل يكون كالنائب عن
ان المقدرة وقال الفراء الامركبة من انّ و لا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام فاذا
انتصب الاسم بعدها فبانّ واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم انّ زيدا
لا قام اى لم يقم فلا للنفي حكم ما قبل الا وتقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كانّ زيدا اسد الاصل عند
بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير
عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءنى القوم الا زيد و
لان فيما قال تغيير لانّ ولا عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب منهما ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا
يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قبل لا ما يحذف والمتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام
الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كان المنادى منصوب بانادى والا حرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين
فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نقول انما
ثبت ورود من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب فى اياك والاسد بتقدير
بَعِّدْ ونحوه ولو ورود الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر اتقد ونحوه وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه
بواسطة الا فقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب النحاة
ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى منتسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله فيجاز
ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله فى المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا
صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل يجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة
ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بما عمله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فنصب التمييز ولا سيما مع تقويتها
بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه فى مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله فى المستثنى
المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في
الكتاب محمول على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا
وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة
بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها
فى الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل و
تاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما فى لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول
لى عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك رفع
توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب
فى المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئ والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الا زيدا لانك لو
ابدلت لكان المبدل منه فى حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه

يعنى اذا كان بعد الا ومقدما على المستثنى وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان
في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على
انه قد حكى يونس ان بعض العرب ما لى الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المتاخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله
احدٍ واحدٍ بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لى الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتداء ولى خبره وصديقا حال
وتقول من لى الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت الى احد الا ابوك وصديقا حال
وتقول ما لى الا زيدا صديق وعمرا وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اى وعمرو
كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا
احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه
عليهما معا فى الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها انسى شاذ
عندهم للضرورة وقيل بتقدير ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر
تفسير له فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى
عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم ياتى وجوز الكوفيون في السعة تقديم المستثنى على المستثنى منه
والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكما جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب
البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما
ذكر ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر يخرج من الحكم ايضا الا ترى انك اخرجت زيدا من حكم المجيئة قولك
جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد
الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك
ولم يجوز تقدمه عليهما وفي المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل
فى المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا اضعف من جعل العامل في
المبتداء الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اى منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
لان بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او
غير متعدد يصح حذفه نحو جاءنى القوم الا حمارا وما جاءنى زيد الا عمرا فهم هنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى
يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما فى الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل
الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوة نائيا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لى عتاب
الا السيف فلسيبويه فى مثل هذا وجهان احدهما ان البدل احد ما حمل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه
والثانى ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اى ما فيها شئ الا الحمار لكنه خصص بالذكر من
المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعادا المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد
خلوها من الادمى فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفى كون الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على
ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل

الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان
والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من
قول سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل
والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عنترة لا يعني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم
والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنوا تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال
السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في نحو الا
سلاما بسلام اي متاركة وورد على من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي
متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه
قولهم ما حض الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الحر ولكن النقصان
امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهي سبق
المذكورين وذلك ان الشاعر قصد حمله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب وهو
هذا وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جودة الكامل المحق لماله يعدون ما في هذا
ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب فلوا في الشأ كما قال بديع الزمان عيبه
ان لا عيب فيه فنفى عن الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم اذ احد اذكر الجر
بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال ابن السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر
بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه ولما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا لم
يظهر معهما قدم كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضماره في ليس ولا يكون واما في فتدبره في الاستثناء
وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم
اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا
الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون معنى النصب
سياق القول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن بعدا مضرة وقال بعضهم ما مؤول بالا ولم يثبت قوله وما خلا و
ما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما عرفت في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا ليس
بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت
خلو مجيئهم زيدا وذلك ان اسم الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ويحوه وجوز الجرمي بعد ما خلا

وما عدا ولم يثبت ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون مما ايضا في محل النصب على الحال اذا كانتا بمعنى الاستثناء ولا يستعمل
موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى
منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما تقدم في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار فيهما كما في قوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرفا
باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا الا يكونوا زيدا وتبع من العرب ما اتتني امرأة لا يكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما
اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل
ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنع الذي قد تركته
ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع
ايضا كقوله وكل اخ يا ابل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد اتبل ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في
كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها
ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود
به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نفي يدخل فيه الضمير
الراجع قبل الاستثناء الا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد
يجوز لك الابدال من ها ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى و
كذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا وما اذا دخل النواسخ ما ظننت احدا تقول
ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى
لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال والاصل لم يجز الابدال منه على
ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال
سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ
الابتداء هذا قوله وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح الابدال منه اذا
شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصدقني الا زيدا لان معنى ما يصدقني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي
ابن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ونرى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب
اليه سيبويه نظر لكونه خلاف الظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية سفيان معي بلى لو قلت لا ارى احدا يوحد
الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاراءة نقطة وكذا يجوز الابدال من المضاف
اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد لو في حكمه ما وصف معمول غير الموجب
نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا
عمرو واقل رجل النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب اجر ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما جئ في نواصب الفعل
قال وهي بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله فلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول ولكون

والمستثنى منه مذكور

اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كالاسمي لقولك اقايم الزيدان موجود قال او يقول هو مبتدا لا خبر المبتدا و الا

اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر بعلا و ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جسمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي و وصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالجر ورب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبرها بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كالاسمي لقولك اقايم الزيدان موجود قال او يقول هو مبتدا لا خبر المبتدا و الا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجي في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى ومجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق هذه المذاهب الثاني قول ابي علي لانك تقول ذلك الا زيد وقل من يقول الا زيد ومن كرم لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيدا اذ يجوز المفرغ نحو الا ابدال وما اول النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما حكي في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما وليه التحضيض النفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة بان لو لان المعنى ما امنت واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام نص الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب هاهنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هاهنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى هاهنا من النصب لكونه مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يحسن ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان جرمهم بجواز حذف المتبوع وهو هاهنا جائز وقال الكسائي والفراء الاخرون عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية

لانه لان منه معنى الفعل كما في اقايم الزيدان و قال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد حسن

لا يبقى

قال بعضهم ولو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال بل هو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والقراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا وقاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى منه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا كما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن يجعل القراآت ولهذا القائل قياس على الموجب ومن ابن لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بخلاف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل وفي قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانهما كلاهما قران ولا تناقض في القران قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسريا بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت لا تناقض وهذا كما يقال امش ولا تتبختر فيه واذا كان واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الا والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فالا من شي علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد

ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما

هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه عمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل وشبهه لما كرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى سار

ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ لعل ذلك من احكام البدل لا احكام العطف

الا الامر

بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في قام القوم
الا زيد لا زيدا بكونه من تمام المنسوب اليه وعدم امكان اتباعه اياه بحيث يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى
مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه
لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان
المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما
المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيد والاول هو
الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقيق الدخول ثم ان المخرج منه انما يجب حذفه اذا قام عليه دليل
والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك
المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا
يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه و
تقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها
او عليها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما يمكن ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد
اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم
او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا السجلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ
دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا
قيل لك ما لقيت جماعة البلد فتقول لقيت الا ملانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان
المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة الاستثناء وكان المستثنى
منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اولا صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب
اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما
قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان
المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب
الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن
الا ظنا وما رأيته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا فلا يقال الا مشى
الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالامور من
حيث المعنى نوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن جمع الفصلين مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من
التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما
جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا الحال نحو ما جاءني زيد
الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله نعم وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو للحال لان صاحب
الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فجيء بالواو رابطة

[في الهامش: ويجوز التفريغ في الموجب ... كما في قوله تعالى ... الا الكنود ...]

ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا و
انت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان عند
الاكثر على ما حكى الله عنه وذكرت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدأ والخبر فنحو ما في الدار
ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام لك الا رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها
الا زيدا فرثيا ام انا ولو قلت لم اعلم الا زيدا فيها وزيد الا راكبا لم يأت لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ
على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان
العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما الخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه
وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد
لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان التاكيد وقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك
ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل
فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال
انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع هذا التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه
فقلت جاءني زيد زيد لدفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما
ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغتره
الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب
اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من
كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب
زيد شيء منه الا ثوبه ولا ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجيء منه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد و
ذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من متعدد مقدر هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا يخالف لكونه عطف
بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله و
كلاهما ولغيرها حتى تتعدد ويخرج الفاظ التاكيد منها وفي الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا حسنا
منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد
متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب
وهذا محال لانه لا بد ان يتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف
في حله وجهين احدهما ان القصد في الحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم و
ثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال
المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه
نظر لانه يلزم منه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا ظريفا على الاستثناء ولم يسمع والقراءة

يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المعنى واستدلالا بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء الا ثمانيا
ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال وتمر في غير الندا ضرورة وما الجائز موجود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
لا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه لانه قائم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا قوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني
بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان
المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء
المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو
قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال مع
النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا
صفة العلم وهو محال وللقائل ان يقول اجمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثني من جملتها
العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المنفية اذا حمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع
فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف فاك المعنى ووجه آخر ههنا في منع ما زال
زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات جزما والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون جزم مثبتا منفيا وللقائل ان يقول ما زال
للاثبات جزما ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس للنفي جزما الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا

واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا ينتصب
لان من لا تزيد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما
وامتنع ما زيد الا قائما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء
المزيدة في غير الموجب نحو ما زيد بشيء وليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا
غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية واما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيدان عدم
الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا للمباشر لها نحو ما جاءني من رجل والمراة
والا الآتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يتبدل اواد ما بعدها وكذا تعذر الابدال
من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا ولا قاعد
لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب
ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا تعذر الابدال من اسم لا واخبرها المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما
ذكرنا قبل والا تبطل النفي بالاله فكيف تعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ الموجب
المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الايجاب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا
في الاستغراقية ولا يمكن ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة
في خبر النفي نحو وكفى بالله وبحسبك عن هذه التي في خبرها اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء

فلزم من تجويز زيادة الباء في الحال التي ... في الموجب اعمال الباء ... المعنى الاتي ...

المذكورين اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير
واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية مما لزمت المنكر
وضعا والباء المذكورة اصلها ان يدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر بعد
ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في غير الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك
لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت
في النقل جر المنكر بعدها بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد ا٥
لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعلى لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد
الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ
اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس وقد
يجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبؤ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم
التناقض لان اعمال ليس في ما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول
بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما
مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك لحوق
علامات الافعال اياها نحو ليست ولستُ ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون
خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما في الحقيقة
والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في اتحاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما والمعنى
بمعنى واحد اي في الحقيقة ورب شيئين معناهما الوضعي يختلفان ومؤداهما شيء واحد فاثبت هذا قلنا يختلف
ان الانقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو المناسب للجرد دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا
واما ان ليس ايضا اتحاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو مجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب بها
ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فاما
الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضة كتجردهما عن الزمان كما سبق في اول
الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في ما زيد
شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع وهلا المبتدا والخبر مرتفعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على
المبتدا والخبر عليهما لكن يبقى محلهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه
كما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم
لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل لم يتقدم الخبر ولم يتوسط
ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف الا عاقلا

وامرأة بالرفع فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد شيئا او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قاعدا بل قاعدا ولكن قاعد كما في جرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيدا يلبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل فيها الا زيدا ولا يلتبس بالبدل في نحو ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها الا الصوابح والاصداء والبوما وقال ولا ارى القبضي الا مضيقا وقال الخليل مضيفا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعتام مضيقا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وبما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا اجنبيا على ما قال سيبويه احد لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما جيء في افعال القلوب فلما اجري مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول فيما ساعليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر بعض ما اهمله المص من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما احد احدا الا زيد عمرا على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية فيقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يتمنى شيئا ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ان الله لو هم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فلنرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وان قلت جاءني القوم الا زيدا العائذين وكذا

لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وحتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالحمل الضعيف

مع قلته ملبس بما لا يجوز من البدل من لفظ في نحو لا احد فيها الا زيدا ولا يلبس البدل في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رايت

ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت عداه

في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد ولو قال لخصمه لي عليك عشرة فقلت له علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو مقصود في الاستثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى نقص العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا تسعة لا يستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بني واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا معنى وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما ترابت واين الا زيدا اي زيد تراب وابن فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظر فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما هدى وصيي بنيا الا عليا رضي الله عنه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابن ابا الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا الا ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما ضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخر عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى التاخر عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للآخر عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالد الا ان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما عرفت وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان كان بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضرب الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور وعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش

الاستة

الا هاشيا والمنفي في العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في غير موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا
اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة
صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين
صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ويقال في غير الموجب
من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة
مثبتة داخلة تسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة يصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليها خمسة
يصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة يسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحدا يصير خمسة
فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت
ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له على واحد واذا قلت الا
تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلا
استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على ان حكم
ما بعد الا في الاستثناء من النفي لا يكون موجبا مستدلا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تثبت مع الفاتحة صلوة
لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري
صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء
ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة
من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء
بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كالات
الاثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون
الاقرار بثلثة على الوجهين التقديرين ومذهب غيره ان الاستثناء من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما
بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا
قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة
وعند الفراء لا لغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم
يكن الاستثناء مفرغا فان تعددت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا
احدا اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان المنفي ولا المستثنى منه
او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ ضابطه
الابدال منه او لا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيدا او الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه
فما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء واحد المتاخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد
الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا و الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل بعضها ايها كان ونصب

الابكرا

وكذا اما مستثنيان

واحد من المتلوات

ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء
نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطف على ما اشتغل
به الفعل وليس اضمار حروف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها
مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا زيد مخرج
من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرو وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج
زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فاذا كل مستثنى من النفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذلك في المفرغ نحو ما جاءني
الا زيد الا عمرا الا خالدا فانه مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا
لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة
القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من
واحد فان كان غير الموجب لم يجز في باقي المستثنين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان
النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل واحد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل
الا زيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم تذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به
كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا
وان كان الكلام موجبا لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم نحو اكل القوم جميع الطعام
الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على
الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا معنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا و
ان كان القوم في اللفظ وحيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء صالح
للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية فما تقتضيه مذهب محققي البصريين ان
الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه
ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعا لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين
او اكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو
للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا اهل البلد ومخفوض بعد غير وسوى
وسوى وبعد حاشا في الاكثر وقوله مخفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه
بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في مجمع القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما
المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله بعد حاشا في الاكثر التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاي
من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجرد لكسر امتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ومنع فعليته على
انه روى الاخفش قول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم
اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بنصب الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه
وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذور

اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجرّ بجر فتح مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف
جرّ واذا وليته اللام نحو حاشى لزيد فعند تعلية هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيه معها منوّنا كقراءة ابي السمال ل
حاشًا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشى سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على ان يركب كون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى تبرئة وتنزيها واما حذف
التنوين في حاشى لك فلاستكراههم التنوين فيما غلب عليه غير منه لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان
من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجي
في باب سوى ويجوز ان يقال ان حاشى الجارة حرف وهي في نحو حاشى لله اسم تبنى لمشابهته لفظا ومعنى لحاشى الحرفية
واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع
لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسبحلت اي قلت
سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها
فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى
زيد واستدل ايضا على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه
نحو سو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى في الاستثناء
ففي غير ضمنا تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا تستثني به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تبرئة
شخص من سوء فيبتدئون بتبرئة الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا
يطهّر ذلك الشخص مما يصمه فيكون آكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم
الافعل ما خلا وما عدا الا قيل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة
وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت عليها الا في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره قوله غير صفة يريد ان اصل غير الصفة
المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو دخلت بوجه غير
الوجه الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا
يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع
ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلهما حملت ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير
في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة
كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا
يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر
منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه و
متقدما عليه وبالجملة في جميع مواضع الا الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط
التي نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يحتمل الاعراب ردّ على اصلها فجعل اعرابها الذي كان يستحقه حل

الجمد والجمد المكان الصلب المرتفع على وزن عشر و عشرة والجودي جبل في ارض الجزيرة

لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعد الا الذي صار
مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور
اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم
لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف
المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير هاهنا لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير
هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو
ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا
اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما
اذا اضيف الى انّ فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجي في باب
الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير ان قد استمر على القوم اذا اخف بالسوق النجاء من هذا الباب اي مبنيا على الفتح
لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير
لا يجي الا في المنقطع مضافا الى انّ وصلتها قال صلعم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال ميد الا انا
الى انّ وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كما حملت عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة قوله
لجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء و
ذلك لانها في الاستثناء مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز
تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا
نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيجب الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة تعرف انها
ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء ولم تكن نكرة
منكرا غير محصور لئلا يتحقق ما بعد دخول الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير لا استثناء واشترط ان يكون المنكور غير
محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة
دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه
وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخول له قطعا فيه
كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فيتعين الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال
الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال
ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله
مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع
هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء صحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد الا اذا كانت صفة
من متبوع ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا او معرف باللام الجنسية فان انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل
بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي

كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون
زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله على الناس
كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون
على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد
الحروف التي يذكر في نواصب المضارع وقال المص في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف
اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان
فيهما آلهة لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا ضربا من غير الموجب الذي
يجوز معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي كالمنطوق الا في قلما واقل رجل واتي ومتصرفاته كما مضى قال
وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه
عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد
رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى
الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع
اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في
آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غير ضعيف يعني جعل الا صفة
في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المص ولا
ضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم

واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح

انما انتصب سوى
لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدل لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يات فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء
فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه
كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو
الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في سمات الظروف اذا
حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في
الاصل وقوعه صلة للذي نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا و
نصبا وجرا كغير وذلك بخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وقال آخر تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة
الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصب استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي

مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل [illegible] مكان قائم مقامه

الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع
بينكم وتقول لي فوق السماء ودون السماء واعلم ان المستثنى بغير يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما
يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف
المضاف اليه كما مضى في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد
حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالطه من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان
حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء
المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون على غير ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون
كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيرٌ وليس غيرٌ وهذا ما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم
على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء
والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان ياتي بعده لم يكن نحو جاءني
زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التقديرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك
ولا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما
بعده يخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فما زائدة وسي اليه وما نكرة ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة
بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرا تماما على الذي احسن او صفة
قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا
فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال
الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على
انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار الفعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم
ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم
ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق
والطلاق الية اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل
زيد موجود من القوم الذين جاؤوني اي هو كان اخص به واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرفوا في هذه
اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة الاستعمال فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف
ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل
منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا
يكون باقيا على ضمه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام
خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل

المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا فى قولك احبه ولاسيما ان ركب
اى وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر
اللازم اى اختصاصا فيكون معنى خصوصا راكبا اى ويختص مختصا بمجيئه راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكر الاخفش
اعنى قولهم ان فلانا الكريم لاسيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا اى بعوده ويجوز مجى الواو قبل لاسيما
اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا فالاولى اولى واعدب وقد يقام الا سوآيا
مقام لاسيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدا كقولك ما الناس
الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو قولك ما جاءنى زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم ويبعد ويجوز
ان يكون هذا حالا لعموم ذى الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل لفظا ولذا وعن التوصل بها الى العمل
على ما بعدها فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم
واما الماضى فجوزوا ان يليها فى المفرغ باحد شيئين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها
له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفى نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتانى وحده علم ما ابن الشيطان
من بنى ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها
الماضى مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء فى الاغلب نحو ان جئتنى اكرمتك وانما قلت فى الاغلب لانه
قد لا يكون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له فى الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك
احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد
الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفى مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعنى لزوم الثانى للاول جاز ان يعتبر
معنى الشرط والجزاء مع حرف النفى والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صيغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين
نحو ما زرتنى الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازورك الا تزورنى ومثل هذا هو الغالب فى الشرط والجزاء اعنى كونهما
ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضى الذى بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا فى باب الحال وذلك
لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان
ينظر الى مثل كون هذا الفعل حالا فى الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرتنى
الا واكرمتنى ولا ازورك الا وتكرمنى وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما
هو الغالب فى الحال نحو جاءنى زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا فى ربط مثل هذا
الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اى الواو ومن ثم اطرد نحو ما ازورك الا وتكرمنى وندر فقمت واصك عينه كما مر فى باب
الحال ويجوز فى الماضى مع الواو قد ايضا نحو ما زرتنى الا وقد زرتك ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرتنى الا قد زرتك
لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذى يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مصدرا بقد كما يجى فى بابه
وان نظرت الى الحال الذى هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا انه فى الاغلب فى الحال مقارنة مضمونه لمضمون
عامله لانه قد يجى بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اى عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اى ما
ابس الشيطان من بنى آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحا صل

وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضى اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر فى كتابه الى ابى موسى
عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه فى كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من
قولهم نشدته كذا فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك اعمال
اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اى نشدتك الله كقوله تعالى يحكم الها اى ابغى لكم
اى طلبت لكم الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت ولما فعلت معنى النفى الذى تضمنه
القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك
الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعول به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة
فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ونادى
اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما فى الا بمعنى
الا بعد النفى ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجى الا فى المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع الآية خبر كان واخواتها
هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدا
وجميع ما كان فى الاصل ذلك فقوله بعد دخولها اخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل فى حد نحو قائم فى قولك كان
زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا او جملة و
متقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم ان كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان فى الدار
رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدا وقد
يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه فى الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه
ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضى فيقع الفتح
فى جزء لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سوا وجمهورهم
على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال
اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنع نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى
والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدرها فى قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان
كان قميصه قد وفى قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم وكذا فى قوله اضحى خلاء واضحى
اهلها احتملوا اخنى عليها الذى اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى ومنع ابو مالك وهو الحق من
وقوع خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال ويراد فاتها اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال من الزمن
الماضى الى حالة مستمرة وهى مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا فان جاء مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها
كقول المريض كنت مريضا فصرت مثالا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فالماضى لا
ان يمنع قرينة وما يطلق للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او حى او مضروب او الفعل المضارع
نحو زيد يقوم فى الحروب ويحو يوجوده اى هذه عادته لانه وان كان فى الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه
لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله ولذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار

ابن طيد الـ اى ناعله والكه ى

ثابتين عب اى اقبل وسموالبيوم ى

[illegible]

واذا قلت كنت اراه ظاهر والاستمرار فناسبت الثلثة اى الجملة والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار وان يقع
اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلثة فلم يقع خبر الهدم الافعا
واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو مادام شارق يقلب الماضى في الاغلب الى معنى الاستقبال كما هى
فى قسم الافعال فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجئ بمعنى الماضى كقوله تعالى مادمت فيهم واما ليس فهى لنفى مطلقا
كما هو مذهب سيبويه على ما تبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او جملة
او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع
قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا
فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لاختلاف اعرابهما رافع اللبس ويكفى ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد اهذا ويتفق
ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا ويحذف عامله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى
لان كنت قوله عامله اى عامل خبر كان واخواتها وما كان ينوله هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان و
اعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا
فما اعتذارك من شئ اذا قيلا اى ان كان حقا ويقول لا رجعلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اى ان كنت
فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت راجلا ولو كنت واما في مثل التركيب الذى في المتن
اعنى ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجر فخنجر فيقول يحذف
فيه وان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقديره فيه او معه ونحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يجوز ان يقال
ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده
سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان لها في
تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذى قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ
ضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو في صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا
بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة
استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب
الاول بخبرية كما تقول ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب ونصب ما بعد ان والاسم ما بعد
فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان
قتله بسيف فقتله بالسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور
بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار لتقدم ذكره فمن ما ذكرنا ان النصب في الاول
اما مختار او واجب واما الاسم الذى بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه
فانما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما قتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مجرد من
حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وخبر ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة
الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلا نحو من
الفاعون نصرتني من يا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في
الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اى يجب حذف كان بعد
ان معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا
على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما لوجوب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ولجاز
البرز لظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجئ بانفصال الضمير المرفوع
المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة هى
المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا وقرئ ان في قوله تعالى ان تضل احدهما بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما
المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجئ الفاء في هذا البيت وفي قوله
اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتى وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهى
حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا الجزم به ان المفتوحة
الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا واجدا فالاثر ما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا
قال سيبويه دخل في ان معنى اذ واما بمعنى اذ واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل عامل في الجار و
المجرور واعنى في اما انت ذا نفر الذى هو بمعنى لان كنت والاصلح ان يكون ذلك ما لكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسبيل الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية
اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجئ في حروف الشرط فيقدر البصريون
اما انت ذا نفر تكبر وتفخر وبنى على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوفا اى
يكلأك الله لا مل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثير الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف
شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوابا
معا كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا معتبر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان تغيير
عن وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا معتبر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى
سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حروف الشرط ولا بد اذا من ما ليكون كالكافة
لها عن مقتضاها اعنى الشرط ثم لا تعلو حالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها
فان كان الاول وجب في جزائها الفاء لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فهى لما غير صورة
حرف السببية اعنى ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعنى كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد منطلق
اى اما يكن في الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجودا يوجد انطلاقه اى هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة
جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شئ كما يجئ في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها

والاتيان بها عوضا مما يريد مطلقا الطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزان الشرطية من دون حرف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل ومن ثم جاز في اما تخافن ومن عضة ما ينبتن شكيرها النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده وقد جا كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كان شولا والاتلا ان تلد الناقة منصرفات يلو

اولـه
اذا ما مات ميتهم تولى ابنه

اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها يستغني مثل الجوهري ويحرك ان زيدا قائم احوج

المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول

لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجي ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وصاحب الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجر ذكر اسم لا صريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل وركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والنكرة ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا ومعمولها في موضع ابتدا فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا سبب بنا معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها لمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا طريقها نحو بناء

المجرور وحذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب ليكون البنا على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف لا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المثنى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو يا ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا النسق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شي من المركبات يثنى فيها الجز الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي كما يجي بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المثنى حضرموت كما يجي في باب المثنى واما جمع السلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين المقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات تجرده عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي شبيهه لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله مبني على ما ينصب به المازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله اوذي الشباب الذي يحمد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى ليطرد الباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة مع من بنا المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شي وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجي وتوسطها يبطل شبهها لان ان لا تدخلها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا نحو قولك كنت بلا مال وذلك كما يجي مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لا لام ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعترت هي الاسم لها فتيا لذلك بجواز البنا مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي ولا لكان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله ولا نطلق ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهم ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول لا بكا

ولا نحو لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان

عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا النجا ومنه لا تثريب عليكم
وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل
فلا تقول بك مار زيد على ان بك خبر عن مار فلذا قدرناه مدلولا لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا
نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في
الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا
وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة
المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه استرع تشبيها
بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما عملت لمشابهتها
لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس
فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان
اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبه والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة لما
تناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها
مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفي الجنس باشتمالها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف
عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها كما لم يعمل العامل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن لا الاستغراقية
ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد
التركيب دلالة على التركيب وتداعي التركيب وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما تركبا تعدى البناء من لا الى المنفي
بسبب التركيب اي تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة وتجب
في المواضع الثلثة اعني التي تلغيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا
يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او
بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس
في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس هو تكرير النفي
الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو زيد لا في الدار
وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا
الينا رجوعها واما مع المنكر المنفصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع
ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش وحين جن زمان الناس او كلبا
واجيب بان قولهم لا نولك كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكريرها والنول
مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وينبغي
قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا اهمال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نعم وما بعده بمعنى ليس وقد
ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب تكرير لا المهملة الا

على غير لفظ الفعل الآتي موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر
نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة
اي لا نعمت عينك نعمة وكذا لا بشرى ولا كرامة او اذا دخلت على اسم بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان
الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت
على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها
الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير
مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت
بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو ان لك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها
ان يجر ما بعد لا بيان الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء لانها من بين الحروف الجر ولم يسب اعرابه الا ...
واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى ان لا زائدة كما في قوله في بير لا حور
سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت الشيب اي لم تشب قبل وانما شبت وقت يكون في ابانه وقت الشيب والوقت
الاول من الثلثين لي ما لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن حين حاصل وثانيها ان
يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وقول اما زيد
ولا عمرو فالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير بانها لم يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه
غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير كالرجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما
المعرف باللام مع لا التبرئة فلابد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج
لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فحق ربما عدم تكريرها نحو كنت غير فارس ولا الشجاع والوجه التكرير فلا حوجها
لقوتها هنا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا
يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام انا لا راكب واللاانسان
اعم من لا حيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط
الثاني معلل بعدها عن اصلها اعني كونها التبرئة وذلك لتعذر تقدير الاستغراقية بعدها لتعذر دخول حرف الجر على
حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بعدها وهي
بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها التي تصون الجملة فيلزمها
الصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن
في الحسن البصري وكذا لا اصمعي في الصعق او ما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في
لفظتي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال
ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد ولتاويله بالمنكر وجهان اما ان تقدر مضافا هو مثل لا يتعرف
بالاضافة لتوغله في الابهام وانما تجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي
لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه

بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي
عليه السلام اقضاكم علي فصار اسمه رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه
بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون لتنكرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء
المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وبعيد غير مسموع
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف وكون لا بمعنى
ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه
ان يعمل لا في الموضعين التبرئة فتبنى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر
بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر بل هما
في موضع الرفع فلا قوة مبتداء معطوف على مبتداء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا الاخير فيكون الكلام في جملة واحدة
نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجود لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
يجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما
مثلان يجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان
مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر
لكل واحد منهما خبرا على حاله والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاول كما في
قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله لا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه
ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده
في الخبر وقد قالوا العبرة في تبعية الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز ايضا ان يقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز تقدير خبر
واحد لهما لان العامل فيه عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان
لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر
واحدا لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يعمل لا عمل ليس
بل لنفي الجنس لكن نلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل
ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرر لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى
دون الثانية كما في مسئلتنا وهو لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول
ان لا الثانية ههنا بمعنى ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يردوا الا كون الاسم بعدها
مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة و
الرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ولزومها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء
ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة عن زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه

اى لا حول لا قوة موجودان ع

واحد

واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبر والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبر والكلام جملة
والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى التبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط
الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا
فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه
الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا الا بشرط ولا في الجميع التبرئة الغيث فلم يبق فيها التنصيصية
على الاستغراق وتقدير هذا الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها
الاستفهام او العرض او التمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة التمني فيكون الالف لمجرد الاستفهام
بل الاداة تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او العرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام
تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان رضي الله عنه الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير
وفي المثل الا رماء بالغرر يضرب لمن دل بعد غرة ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكر السيرافي وتبعه
الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا اكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل
الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجرد فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء كثيرا انفقه
والا ماء وحراشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه
لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول نحو الا غلام اتمنى غلاما فلا يحتاج
الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما وانما بني لا مع اسمه فلا خلاف بينهم ان اللفظ على ما
كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا تدل على محصلة
تبيت والبيت مضى فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسيذكر في قسم الحروف و
الفعل محذوف اي هلا تروني رجلا وروي الالغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجر اي
الا من رجل ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب
والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت المبتدأ والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حال
من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا وقع بعد لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن
لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه نعتا للمبني
الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة
لا الرجل كان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان الندا متعلق بالموصوف
والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما اسم لا وحدها وهو طلب النعت اربع شرائط ان يكون نعت
المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يجوز فيه نحو لا
رجل ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبني في نحو لا رجل حسن الوجه وان يتم بين نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلثة
المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولا لانتفاء ما لم يبن النعت المفصول من المنعوت ايضا

والثالث فيه من السلب المذكور اذا لم يرجع النفي الا واحدا منها وهو النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ع

وانما لم ين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول
في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة
واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تقضيا من هذا البيت لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المبني
بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته فعل في محلهما كما تقول في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشرون مندوحة على ما ذكر
عن ارتكاب تركيب لا مع المبني في هذا الموضع وفي غيره وعن تركيب المبني ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء
كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى ابن معط المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب
ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق ان يفرق بان في المنادى لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمته
النصب لما وقع صفة ما باشره ويجوز في المضاف الذي باشره لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا
غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب
نصبه لو وقع منادى على محل النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المبني فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي
ضعيف على آخر والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الاعرا
جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصو
والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف
دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتداء اذ لو عملت النصب في
المبتدأ وهو مفرغ لمعنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسما لكن
لا نتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل و
بدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل بمشابهة الشيء اعني
ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فقل هذا نحو لا غلام او لا غلام رجل ظريف وحسن
فيرفع وصف المبني مضافا كان المبني او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من
البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية وعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها
مكانها عاملة عندئذ لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب
لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم
يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس كذا في سائر توابع المنفي المبني ومن قال ورب شاة
وسخلتها في المعطوف كما جاز في الوصف لا شفاء معنى النفي وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما
قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل
نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف وقياس قول من حمل العامل في خبر المبني نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا
على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد
اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نحو لا

رجل صاحب ل... وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي
اقرب اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي جوزنا اذا اجتمع الشرائط بل يزيد عليه
من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فلعل
المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في
التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف
واما عطف البيان فهو البدل كما مضى في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد وقال امرؤ القيس ويلمها من هواء الجو
طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انها يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف
البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك
لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية
اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف
بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخير هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان
يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك التاكيد كما مضى في باب التا
وان كان لفظيا فالاول كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان
كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا
لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك وصفته صار مع وصفه كانه وصف الاول كالحال الموطئة في نحو قوله
تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف
واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب وشل لا اباله ولا غلامي له جاز تشبيها بالمضاف لمشاركته له
في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ
من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان يعطى حكم الاضافة فتحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب و
الاخ فيقال لا يدي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا له فيكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه اي يكون نحو لا غلام لك مثله اعني
يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة
باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه
الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر
فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف
اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلام من
تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فقصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل
كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي

المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا الرجل حالة كذا ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ
ومات مزرّد وأيّ كريم لا اباك مخلّد فصرّح بالاضافة وهو شاذ ولا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء
الفصل باللام المقحمة بين المتضايفين لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرّارا لاقوام قال المص
لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة
النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر وكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك
سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك كذلك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب
انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود
من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا في لا اباك محذوف اى لا
اباك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحو الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى
نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا لفساد المذكور لكنه شابه المضاف فاعطي حكم المضاف
من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامى ومسلمى قوله لمشاركته اى لمشاركته نحو ابا لك لا ثاكل المضاف
في اصل معناه اى في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصله اب لك كان تخصيصا لا
بالمخاطب فقطع لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما
مر في باب الاضافة واباك لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يعرّاه من جهة ان اعطاءه حكم
المضاف لمشاركته في اصل معناه لم يجز الا بانيها ولا وقتى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى قوله لما
المعنى من ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تعريفه ولو كان كما ذكر المصنف لجاز اضافة المنكر لا بالرجل طويل
ونحو تشبيهاته بالمضاف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة
فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين
بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامى اليوم
لك فاجاز يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات
النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج ويحذف في مثل لا
عليك اى لا باس عليك اى ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا
مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود
وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين
بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف
عليه بموجب فالرفع قوله هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما في مسلتها ولا في مسلتها لا انهما يجتمعان معا ولا
عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اى هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا يعملون الا عن
الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فالعمة الحجازية ايضا اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس
وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا

ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس
العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم و
الفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معنييهما سواء في الحقيقة
كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس وكلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة
فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض من ذلك يجيء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها
تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة
للنفي في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا
وهو عند المبرد قياس انشد ابو على بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان الفارقة عند الكوفيين نافية
لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه
لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا منفصلا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع التنا
كليهما بمعنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد فيهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم
تكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوابق ما ان لا ابيتها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية
لا انا ما ابيتها وما تعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال
المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب
الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم
كل ممزق مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما
قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور في
منعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كما تعمل ان واخواتها قال ابو على زعم ان قوما اجازوا اعمالها متقدمة
الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر قال سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر
ما محذوف اى اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل حالهم وفي
مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مثلهم من اعنب قالوا ونحو قوله لو انك ما حسن خلقت حرا وما الحرات ولا الحليف
دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا ابو على والزمخشري امتناع دخولها على خبرها
التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان انما قاموا نحو ما ان زيد بقائم قال الفرزدق لعمرك ما معن بتارك حقه
ولا التضعيف قواه ومنع ابو على والاخفش دخولها على خبرها المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمتنع دخول الباء
في خبر ليس مع انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل هذه الباء على خبر ما بعد هل
نحو هل زيد بقائم وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل
مع بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الآتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم
يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال الكميت على لسان كان منى قلت انه في

وما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء
لان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار و
وصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور
محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده
ايضا ليس بقياس الا مع أنْ وأنّ واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد اى ما احد قائما الا
زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر
وانتقاض النفي وواحد منهما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقديم المستثنى المفرغ على الحكم ولا
نحو ما فيها لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطفت عليه اى على خبرها سواء
كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب ذلك اذا عطفت عليه بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب
حروف العطف قوله فالرفع اى الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع منه في باب لا
ثلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر المبتدا محذوف اى ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عطف بما نحن فيه اى من باب
عطف المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع
كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عندما يتعرض العمل فيتوهموا
ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشيء
لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز
في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوى اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز
الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب
اعني مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدٌ ولا قاعدًا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك
كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء
في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل بهذه المعاملة في المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم
الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به ما
هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية
متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون
عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه
ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف عليه حال دون الوصف
الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لنفي المطلق وظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدًا
او قاعدٌ فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما
في ما زيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا نصب قاعدا في الواضع

الثلثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد
قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان يكون عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم
الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما
على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا
ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا
مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون
عطفا للمفرد على المفرد ولو حملناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين
مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المقدم وكذا ان ظهرت الباء في
هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعدا ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور
سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب
لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا
على اقامة الظاهر مقام المضمر لان الضمير احق الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما
في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما
بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زينب غير لانك لم تجعله في اللفظ مرتبطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما
زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة
امها لم يجز نصب مقيمة لخلوه مع المرفوع بعده من العائد الى الاسم اى ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما
زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى اسم ما
لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر لم يبق الا
عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المقدم على الاسم على ما
هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف
الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف
عليهما ما شرط المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع
من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما
لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل
في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد
الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ ومنه لفظ الذي تكرر ذكره
قال الاندلسي يشترط في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اوكد لانها اضعف منها قال لكن
النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راعى اعمال ان عمل ليس

بغير إضافة هذه الشروط وقد تلحق التاء لا نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد
تدخل على لفظ أوان ولفظ هنا أيضا وقال الفراء يكون مع الأوقات كلها وأنشد ولات ساعة مندم والتاء في لات
للتأنيث كما في ربّت وثمّت قالوا أما لتأنيث الكلمة أي لا أو للمبالغة التي كما في علامة فإذا وليها حين فنصبه أكثر من
رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها أي لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء إذ تصير على عدد
حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمها كما في نحو عبد الله ليس منطلقا لأن الحرف لا يضمر فيه وإن شابه الفعل
وإذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف أي لات حين مناص حاصلا ولا تعمل إلا محذوفة أحد الجزئين هذا قول
سيبويه وعند الأخفش أن لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فلات حين مناص أي لا أرى حين مناص والمرفوع
مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لأن وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا تسمع دعوى
كون لات هي لا التبرئة وتقويه لزوم تنكير ما أضيف إليه حين وإذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول و
لا قوة وإذا ارتفع فالاسم محذوف أي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن أبي عبيد أن التاء من تمام حين كما في
العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار
لات حين وأيضا فإنهم يقولون لات أوان ولات هنّا ولا يقال تأوان ولا تهنّا وأما لات أوانٍ بكسر النون فعند الكوفيين
لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشيء إذ لو كان لجر غير أوان واختصاصها بجر بعض المجرورات نادر ولم يسمع
لات حين مناص بجر حين الا شاذا وأيضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل أو معناه يتعلق به وأوان عند السيرافي و
المبرد مبني لكونه مضافا في الأصل الى جملة بمعنى قد له طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء أي لات أوان طلبوا
ثم حذفت الجملة وبني أوان على السكون ثم أبدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون للساكنين كما كسر ذال
إذ أو نقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم أوتي بتنوين العوض كما في عوض التنوين
في المبنيات من المضاف اليه إلا إذا كان جملة فلا يبدل في نحو من قبلُ وقيل إن أوان مجرور بمن مقدرة بعد لات أي لات
من أوان فكذا الكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا ألا رجلٍ أي ألا من رجل وأما لات هنّا فهنا في الأصل
للمكان استعير للزمان قال حنّت نوار ولات هنّا حنّت وبدا الذي كانت نوار أجنّت وهو مضاف الى الجملة الفعلية
وقد يقطع عن الإضافة قال أنّى ألِفت الأظعان حيث تلحّ ثم لات هنّا أن قلبك مرِح أي ليس هنّا تلح ورفع ما بعد إلا
في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة بني تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال أبو علي في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها
ولا يطرد ذلك العذر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس إلا المسك وجوز أيضا أن يكون إلا المسك بدلا من الطيب
أو صفة له والخبر محذوف أي ليس الطيب في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده إذن ولم يثبت

المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه يعني شرحه عند مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف
اليه كما مضى الفتحة والكسرة والياء. **المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا**
بني الاشتراك على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه أيضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الآن
من اصطلاح القوم فإنه إذا أطلق لفظ المضاف اليه أريد به ما انجر بإضافة اسم اليه بحذف التنوين من الأول لا
وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيدا في مررت بزيد مضاف اليه إذ أضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله

لفظا نحو زيد في مررت بزيد قوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر أن انتصابهما على الحال وذو
الحال حرف جر وإن كان نكرة لاختصاصه بالإضافة والعامل معنى واسطة أي متوصل بحرف جر ظاهرا أو مقدرا قوله
مرادا حال بعد حال أي مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لأن حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير
مراد وللقائل أن يقول إن أردت أنه غير مراد فللقائل أن يقول معنى لم يجز ان يعنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وأما أن
المقدر تقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى إذ لا معنى له إلا هذا وإن أردت أنه غير مراد لفظا أي ليس في حكم الملفوظ به
حيث لم يجر والمقدر في الإضافة مراد أي حاصله وهو الجر باق كان كانت ملت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور
بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما أنكرت من حدهم المعرب بأنه ما يختلف آخره وبعض يلي الدور كما ألزمهم إذ كون
المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى إذا عرفت حقيقته جرّ بعد ذلك كما قلت في الفاعل
إنما عرّف ليعرف فيرفع ثم جعلت في حده معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا إذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله
أو الجر واعلم أن المضاف اليه إضافة لفظية خارج عن هذا الحد إذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه بتقدير
حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لأن ضارب وإن كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه
من حيث المعنى حين نصبه أيضا ولم يحتج في إضافته اليه لا في حال الإضافة ولا قبلها الى حرف جر وقد يدخل غير اسم الفاعل
بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعد بنفسه نحو أنا ضارب لزيد لكونه أضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل
في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في أول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي إشكال إن قلنا العامل هو الحرف
المقدر إذ لا حرف فيه مقدرا وكذا إن قلنا العامل معنى الإضافة لأنا لا نريد بها مطلق الإضافة التي تكون بسبب حرف
الجر وكذا إن قلنا إن العامل هو المضاف لأن الاسم على ما قال أبو علي في هذا الباب لا يعمل الجر إلا لنيابته عن حرف
العامل فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز أن يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين
أو النون لأجل الإضافة قال جار الله الإضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وعنده العوامل هي
أن العامل ما يتقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في أول الكتاب وإنما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضي الى المقتضى
فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي أمرا خفيا معنويا وما يتقوم به المقتضي أمرا ظاهرا جليا في الأغلب
فالتقدير **شرطه أن يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لأجلها** قال في الشرح الغرض أن يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم
يفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لأن اللفظي كما ذكر
كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير وإنما قال اسما لأن الجر مع المضاف
الحرف الظاهر نحو مررت بزيد فإن المضاف يكون فعلا أو معنى الفعل قوله مجردا تنوينه أي التنوين أو ما أقام مقامه
من نون التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون بتقدير أنه لو كان فيه تنوين يحذف لأجل الإضافة كما في كم رجل
وهن حواجّ بيت الله والضارب الرجل وإنما حذف التنوين أو النون لأنهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في إعراب المثنى
والمجموع فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الأولى من الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الأولى علامة
تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث إذا أمن اللبس كقوله تعالى وإقام الصلوة وإيتاء الزكوة وقولهم أبو عذرها
ولا قياس على ذلك وقال الفراء يقاس عليه **وهي معنوية ولفظية فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة**

المعمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه وبمعنى من في جنس المضاف وبمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجا
الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية باللفظية فسر المعنوية بمضادتها
اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها
اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد وان صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصا
والله خالق السموات والارض لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه
غير هو جنس المضاف وغير ظرفه ومعنى كون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا
فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا ينطلق على بعضه وكذا يد زيد و
وجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم
حديد واربعة دراهم وشرط من التبيينية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان واما قولك ثلثة دراهم ورا قود خلا فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم
والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به و
بقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام
وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب ويختص حتى اذا اطلق لم يتنا ولا الا الاول
فالجامع في المغرب هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول
اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقيل
كربلا بمعنى اللام كما قال با في النحاة ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في
الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقا سهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى
ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه
فيها جنس المضاف فهو بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية
بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى
غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او
ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امراة قوله

دون غيره ع

ان معناه معنى ع

وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فاذا كان ذا اللام حذف لامه واذا كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من يسمى بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر
المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكر في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هنا وانما تجرد المضاف في الاغلب
عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة
الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهو التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها و
انما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة
وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا لان نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر
والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط
تعرف الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون ولذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس
لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر بمخصص ثابت
في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني و
المعرفة والنكرة بمعانيهما وكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى
نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عليهم كان فسادا او بقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل
لا الصفة لو حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف
اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا
لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من
حمل لا على غير والدليل على تأجيها العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب
عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيرك و
منعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه
القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما
في علم وسميع ضعيف مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما
انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم الفاعل يضاف الى معموله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة
اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال فالجواب انها ايضا يكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال
او الاستمرار كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وفي نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وبهاك انها لم يتعرف
لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته واما نحو قدك وقطك وبجلك ورحسبك واخواته
لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته وقد حمل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله

اذ يجوز زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو ع ح

وشبهها ع

غض ع

ذات ع

مع ان غير الذي كنا نعمل غ

التخصص ع

اما ع

فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى
الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين
ولم ينصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك عن التصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل
وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامراة كافيك من امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك
وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامراة ناهيك وكذا اساؤ تصرفاته وقالوا مررت
برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف
بمحاسنه فاجرى مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فايدته وربما اجاهلا مستقرا فقيل برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة
هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال مع حسبك وهدك ونهيك وبهاك وشرعك انها لم تتصرف
لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي اني رب واحد امه اخذت
فلا قتل عليه ولا اسر وليس الخلف في تنكيرهما كما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف
بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب
ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالها عايد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجيء في باب
المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة
تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي
ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا
مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله التعريف
ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه
بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه سواء قال لما اتى خبر الزبير تواضعت
سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال
مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قوله وما حب
الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما
يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجاز الكوفيون نقل من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والماية الدراهم والالف الرجل
وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما
الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف
اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود
بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض التبيين ان هذا المعرف من اي
نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت الثلثة اي
تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وان كان انجح من الاول الاضافة

المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه جيء به
الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز
وانما جيء بالعدد لخصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على الخصوصية لم تات بالعدد
وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكره حاصل في نحو خاتم
فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة واللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه
ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثمة جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع
الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب الماية الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن
الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان تكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز
عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى
معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة الى غير معمولها فاضافتها محضة
قال المص ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون مفعولا فيه كما في
المص في ضارب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمولا لاسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها
وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه واتسع
فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه الخاقاني نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة
قال الشاعر رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر
فلا اشكال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف للاطلاق قوله قبل او مفعولية في طريقه والوجه في تعرفه مالك يوم الدين
حتى وقع صفة انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا رضي الله عنهم ولانه بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون
فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طريقة قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى قيل
مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف
الى فاعله او مفعوله كما مر واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله او الى المعمول المنصوب والصفة المشبهة المضافة
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي
ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفة او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة اسم التفضيل ويجيء
من وسيجيء بيانها ان شاء الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فلان كون اضافة الصفة اضافة لفظية
مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس بمجرور
في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية والصفة اما
ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة
فهي ابدا عاملة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوعهما سواء كانا مطلقا سواء كانا
بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار
نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة

اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب
ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببيهما لفظية
واما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام
فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المبين للموصوف المخصص له لا المعين منه المخصص فلم
يمكن تعيين هذه السلسلة بما اضيف اليه ولا تخصيصها بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا
صفة المضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق
كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل نائم في دار عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا
المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح استناد الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل
كما سيجيء وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في اولیس
الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال المشابهة للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم
الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فيحتاج الى شرط كونهما اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى
ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المقيد بالاستمرار لانهما يشابهان اذن
المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال
فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المقيد بالاستمرار فلان العادة منهم جارية اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه
بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته
فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي
لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انه لمنحار بوائكها و
ضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من معمولاتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمتعلق
فيما يشارع طلبهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء سوق لا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله
منجرد قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل
الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل
فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة
رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف اليه قد حصلت
في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يختص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين يخصص
اشتهر بملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث
يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك و
ذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيينه به او تخصيصه قال سيبويه
تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول مررت برجل شبهك اي
المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به شيئا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من

صحب يصحب بل يعدى كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم غافر الذنب وقابل التوب
ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدنانير معطي الدار عمرو ومكسو الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك الى الاجنبي بما ذكر ع
لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع
ضميمة وهو ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول العجب ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب
عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يمكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا او مضمرا بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك العجب ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل
كانت اولى بحملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر ومن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر
الى معموله محضة فيخصص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان
قلت مقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج
في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد
كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما
من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما
لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل
فالحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه مشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا
ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف
لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما اقوى لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا اجريت في اللفظ على ما عملها
فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى
في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على
طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها
عمل الفعل اولى الا انه تطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف
وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاخوة وضاربا عمرو ومكسو الغزاة واما في اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام
وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وكقائم
غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم ثم
الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص
الذي في ضارب زيد لا يتعين بما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان فلا
حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة
غير محضة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا

من جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة وجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب
زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف و
اللام لا للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها (وحلها)
لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه
جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها
بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام ثابتا
حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ننسب حذف التنوين
الى الاضافة بلا دليل قطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل و
ان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه و
المختار فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة
المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد
التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا
بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله تعالى فان
الضيف والبرد يؤذه والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة (يشترط)
اذا كانت جملة ونحو ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا (يشترط)
اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع
لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الواقع من الصفات بعد المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في
قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة
فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها
فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير
واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما
تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه
الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في
المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو
الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فمثل هذا له ان تقول الضارب زيد تشبيها بالحسن الوجه ايضا من
حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه
السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الذي هو ضارب زيد

وهذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير
ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا
الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص واما
قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب
على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت
لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة في ضارب زيد وضارب زيدا واما الزم نحو ضاربك الاضافة (لزم ء)
لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم يضف
الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزم الاضافة في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل
الضاربك عليه واضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا ترتيب كلام المصنف وفيه نظر
وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد
دون ذي اللام ومع اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز حمل ذي اللام في الضارب
زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف
بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال
الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما معمول اما ان يكون كل واحد
منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما مجردا عن اما ان يليه معمول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز
اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او
مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به
معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل و
الضوارب الرجل لمشابهته الحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وحمل على نحو الضارب وجه فرس غلام الرجل
قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام مجرى المعرف
باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس مضافا (لا ء)
لكن قد يحمل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التا (ع)
ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته
اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر بحذف النون والتنوين فيهما واجب على
الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون
للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والامرونه
اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه
جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه

فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة صح

[illegible] والمفتقر [illegible]

لم يجد منها الجزاء للوقف

وعنصرونه السكت أجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بها الضمير لما ثبتت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد
في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين
والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه
ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربة لاعتباره بالمظهر في الضاربة
عمرو كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة
ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي
اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله مما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف
اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان
لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد ويا علم زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام
الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فيقتد انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير عطفا على محل البكري وقال قد يعطف
على مجرور ذي اللام ما يكون في موقع ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى غير الالف واللام لا تنفي نوع المضاف الى
ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيد
وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
لان الفرع فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة
واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او معرفة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع
بعاملها اضفتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك
كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك
اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن
وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو
في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب
ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعالي فيكون مثل حسن
وجه الاخ جميل فعله وقد مضى في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في
بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا
للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله جوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنون عنه
المعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه في اسم الفاعل المجرد
وجب ان يكون ذا لام بدرجة او بدرجات نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء
في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس
بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا فان قيل جواز

اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقو لك
كقولك مررت بالرجلين الحسني غلاميهما والجميلة وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجيء في باب الصفة المشبهة
لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا تضاف صفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره [ملت] المائة
للا يبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت
عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تسوق ولا يضاف موصوف الى صفة
ولا صفة الى موصوفها ونحو الحبة الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف
كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اعلم ان الاسمين الجاريين على شيء واحد
على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص ولا يكون والاول
على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة
الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي
لا يحتاج الى التاويل العام من لفظي الحق والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد
وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس
الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وعينه لا
يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذات صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام
واسم الشيب ولفظ الحق مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قال الحق حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا
اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم وحكي هناك انه يجوز نصب
اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان كانا مفردين او
اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب
اضافة الاول اليه وقد جاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان
كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان
لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ و[ذلك]
انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد
المدلول وكتبت زيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان
الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح [في]
نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يعكسوا اللقب مضافا الى الاسم او غيرهما
قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده

الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرّف
منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها اقرب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقت صاحب
هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم
واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض لا يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان
الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل مشروب فيهما فالمعنى جئت زمانا ذا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه
وقوله اليكم ذوى آل النبى تطلّعت نوازع من قلبى ظماء والبب اى اصحاب هذا الاسم وجاء ذوا سيبويه اى
صاحب هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل طس فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حىّ فى نحو قولهم هذا حىّ زيد
فتاويله شخصه الحىّ فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص فمعنى هذا حىّ زيد ذاته
وعينه لا غير وانما ذكروا الذات بلفظ الحىّ توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله حىّ زيد فكانك قلت فعله هو
بنفسه وهو حىّ موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حىّ زيد اى هو هو بنفسه حيا قاعلا ريب فيه ثم
صار يستعمل فى التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال الا قبّح الاله بنى زياد وحىّ ابيهم قبح الحمار وقال
يا قرّان اباك حىّ خويلد قد كنت خائفه على الاحماق لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا
فقد اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلّم جوانبه من بصرة وسلام وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخوّنه
داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالعاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل
اللعين والحقّ ان الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلام عليكم واسم
الماء واسم الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله
للتنصيص على ان المراد هذا اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة
الامع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول
مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه
والمختلف فى جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوّزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس
استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه
لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد
الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول
ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فيخصص الثانى وتعرّفه يخصص الاول وتعرّفه واما نحو حسن الوجه
والحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته
فى اللفظ عن المجرور غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز
اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه

وانما ذكر والفظ حى مبالغة وتاكيد

بعينه

كامر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين
لانهم يجوّزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفرّاء وقال البصريون لا يجوز ذلك لان
تلازم الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس يتبقى لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف
بالاضافة فلا وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كيف يحتاج اى المضاف اليه فى الحقيقة موصوف
هذا المجرور الا انه حذف واقيم الصفة مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى
السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجد
لصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة
بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بالٍ ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل
ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم يحتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى
ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى
جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم بيان المسجد والجانب
والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المخصّصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء
كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمن والاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كليث واسد
والقرّاء يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله معلت الحواعنها الجلد انه سر ضيكا منها
شام وغاويه والنجا هو الجلد والانصات ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لنيح الرجاء منهم شفقات
وحلمهم وقوله وسكائك الهواء ورخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات
كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة اولا على ما تقدم افعل التفضيل معمولا فى حال الاضافة على ضربين احدهما
يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد
يجئ ذكر احكامه فى بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد
القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر
من فان الجار فى قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور معمول افضل فافضل فى افضل القوم
صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية
فى نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له فى اصل
الفضل الا انه لنقصان درجته فى مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ فى بابه لا يرفع فاعلا مظهرا
الا بشرائط تاتى فى بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا فى محل الجار
والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى ينصبه الجوامد ايضا كما فى عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر
ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولو ان قوما لارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا احجر ومذهب سيبويه ان اضافة افعل
التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون المضاف اليه كما فى ما يدخل فيه دخول الجزء
فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد مما يدخل من اجزاء

ولو لم يجوزوا اضافة ... هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى ...

صفته

بعضهم

المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد أظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس
فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله على
ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم
وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من التبعيضية
كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرناه في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم
فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن
الخالقين وقوله اشلع البرية [illegible] اي هو اشلع وجرى [illegible] نصب على المدح وثانيهما مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم
ان تكون افعل ام
تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على مثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي
افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا لتفضيله على
اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة ايضا فانها بمعنى اللام ثم نقول افعل بمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان
اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه الا اذا كان ذلك الواحد
من اسماء الاجناس التي تقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فيقول
زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته
الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال
المضاف اليه
صاحب
منطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد الصفة وان كان افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا
تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل نحو انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى
او مجموعا واذا اضيف الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان
او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا
جزءا من جملة يخرج نحو الفرس [illegible] البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة
بعده وقولنا معينة ليخرج زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا اذ لا
فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ لا وضع
اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك
اي زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي
اي دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل
معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي
الرجل هذا لان الرجل ليس كلا شاملا زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا
يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال
واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اي
رجل هو واي الرجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من

هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسؤول وامثاله
كما شرطنا فمعنى اي رجل اي رجل من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا
اضيفوا رجلين رجلين وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان
افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا
كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او
تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين منه بل هو جزء واحد مثل الزيدين
وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
مجموع
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على جميع اقسام المضاف اليه فيقول في
زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
جلين
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا واي الرجال هذان
او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا ومثنيات ومجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس احد
اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا تختص
في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر عن كل واحد واحد على البدل الى ان نفي الجنس [illegible] بخلاف المعرفة فانها
لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما
قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزيه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما
فلاجل تكرر المسؤول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم
ين
اي واياك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التصريح على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضمير
فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على غيره الا
في
باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا لضرورة الشعر قال
فاني ما واياك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في الضرورة اخلى واظلمه واي معرب مع ان فيه اما معنى الشرط
او الاستفهام او موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام
قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من
الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تعالى باي ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه في العموم اي لا يقال نحو
لانهما
الا ان الاول عين
كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص لان الاول عين والثاني [illegible]
قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد ولا فالشيء اعم من العين وقد اخل النص بعض احكام
الاضافة فلا باس ان نذكرها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاز اصله في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الي فانني
طبيب بما اعيا النطاسي حذيما اي ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب
كقوله تعالى واسأل القرية وقد يترك سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى مثل ما تقدم كما قال في المثل

ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على
عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل
عبد الله اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف
المضاف منه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما
يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على
اخيك لم تقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما ثبت اليه
الحكم المثبت ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز غلام ما جاءني نحو عمرو ويجر عمرو اذ النفي ليس منفيا عن زيد
بل عن غلامه واجاب المص عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك
لا تفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه
لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا تفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا تفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ
مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا
الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا
المضاف الا ترى انك تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اداة لفظ
المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استوال
المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف
اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي
اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله فاحت الديار شعفن قلبي
واما اداة الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثمة لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب
كما جاء في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم
المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اى
ماء بردى وهو نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده و
في الفعل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال فجاءهم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير
ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا
قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك
المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف الاخير مقامه
كقوله وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه
معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او شبيها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف
مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وهي الظروف الغايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجيء في الظروف
المبنية بجميع احكامها وان كان عطف ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف

المذكورة كقبل وبعد او بغيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة
سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على
قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة
سابح او بداهته ثم حذف ضميره وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير
المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه وزيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف
وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو
يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف
المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوان كقوله نعم
وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين
وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة النكرة وان
كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور ولها الفصل بين المضافين اعلم
ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها ق
كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج وغيرهما جيدا نحو قوله تمر على ما تستمر وقد تسعى
علائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله تعالى ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما بالقسم طلا
والقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا
والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة و
قوله تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهم وجر تنقاد و
اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه و
بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب
لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل معمولا كان الفاصل او غيرا وغيرهما فقراءة ابن عامر ليست
بذلك ولا تم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين وان اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم
كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل يقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان
واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعمرو وزيد
ومعنى الملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي و آتي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات
الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حروف العلة يخف النطق وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن
هو نفسه قوله كسر آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور
ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا تقوى ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كما يجيء قوله مفتوحة او
ساكنة يعني الياء اللاحقة الصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى
الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره

الفا نحو ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة
الفصيحة للتثنية كانت كسلماى او كعصاى وحبلاى ومغزاى وهذيل تجوز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم
لما رأوا ان الكسر لازم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حروف المد من جنس الحركة ومن ثم نابت عن الحركة
في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا
يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا يجب قلب
الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا كان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا ينقلب واو الجمع في
حال مسلوى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء تخفيفها كما هو اللغة
المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف
قلب الواو في مسلوى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد
اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر
قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ابن الزبير طالما عنيتنا اليكما نتضرب بشيفنا تقنكما
وان كان ياء اي ان كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله و
ان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلب الواو ياء لانه قياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو
والياء وسكنت اولاهما قلبت الواو ياء وادغم اولا وانما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين
فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تقاربهما وسكون الاول وتقلب الواو
ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة
بقيت حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس وزن بوزن و
قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم تقلب في شيل وميل وايضا فانهم لما
شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف شيل وان ادى اللبس فانت مخير في قلبها
كسرة وابقائها ضمة كما يجيء في جمع الاوي اذ تثنيه مثل يفعل قوله وفتحت الياء الساكنة تعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء
او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف
في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك امالان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد
عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء
قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف
قال قال لها هل لك يا تافي
واما الاسماء الستة فاخي واخي واجاز المبرد ابي واخي وتقول حمي وهني ويقال فم في
الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة
ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وضرب فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو مضمر وضرب
ينقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك و
ضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك ففي الاسماء ثلث قطع الاضافة

واضافته الى مضمر اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد
ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا بد وان يدور على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين
فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح
من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لدار
الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فيحذف الالف فلما امتنع حذفها
وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل
حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في
الرفع والجر كما قال وآخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما
اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كيدي ثم قلب الواو
ياء لانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر لمناسبة
وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء
المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها بالكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او الكسرة البنائية
عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك لما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية جيء بدلها بالواو والالف
في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية جيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك
لعروض وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء فيه وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في حال
الاضافة قال كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال
الواو ميما عند القطع من الاضافة وهو خوف سقوط العين لساكنين ولا ساكن في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فلا
ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو فقال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو
جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما
اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعراب فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وحكى فم زيد كاسم واما الاربعة الباقية فلها اضافة
احوال احدها القطع من الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد جئت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها
الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها
وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض
جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير
المتكلم رد اللام في ابي واخي وحمي وهني كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف ولما
ردها الزم الياء لما قلنا في في على الافصح وشبهته قول الشاعر وابن مالك حمل المجاز بداد واجيب بانه يحتمل ان
يكون ابي جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ
اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات فاذا انقطعت قيل اخ واب وحم وهن ودم
وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا ينقطع

اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين
معربين كيد مثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كامر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة مشددي
العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف
مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها
اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع منها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اي
في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا و
السادسة ان يكون كقرء مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في
الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا
الزجاجي منها والثالثة تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك
من المئزر فللضرورة وليس بلغة واحدة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء
مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف
اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء تنبيها على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا
وياء فتكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثا للاعراب فهو تبعها في الافراد لعدم الاعراب ايضا والخامسة والسادسة
والسابعة فما مثلثا الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كامر
فيكون قوله هما نفثا في فيّ من فمويهما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال يا ليتها قد خرجت
من فمه قال ابو علي هو للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلا من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء
الميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ومررت بفم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بالاتباع نحو اخوك وفاك وفيك و
قد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرءا ومرء وهي امرء وابنم باربع حروف الاعراب اتباعا وفي دم ثلث
لغات القصر كعصا والتضعيف كدّ وحذف اللام مع تخفيف الميم وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا
يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا
شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس
المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كانهم لم يتوصلوا بذو الى الوصف بهما وان كان قصد التوصل بذو الى الوصف هو المضاف
دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة
اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه مضمر او علم لم يعرف قيامهما مقامه لامتناع
الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك
اسفلكم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة
لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر
مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كآباء وآخاء واحماء لان قياس فعل بصحيح العين
افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض و

احواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذواة كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت
العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كظبية وقال الخليل وزنه ذو فعْل
بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفاته والالف في ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل
ولعله قال ذلك لقلة الآخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحرك عينه وهو هنة بالتحريك لا
يدل على تحرك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا
لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه
لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء
وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان
وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد تكون همزا كما بيّن

التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبر كان
وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت
واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب نحو فجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة احرى
قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب
اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في نحو ضربت زيدا قائما من
جهة كونه ... وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه
تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وكذا انتصاب
الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني
فلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي
التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو هو الغفور الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما فاضلا
ظريفا وكذا الاحوال المتعددة ... وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا لا يتغير
اسماؤها ولا جهات اعرابها ينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل
اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر
جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها
ثان المتبوع كالتابع الاول اما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة
اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو
كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع
في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد
المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلا ينسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار
التابع والمتبوع كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا

للفظ والمعنى كان الاول اصحاب اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني
ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في
كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار
الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه
مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك
من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا
والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده
بدلا من المجرور لزم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة
الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم وسوغ بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرير في اللفظ في البدل من العوامل
الاخر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه يوذن بان العامل هو الاول
لا مقدر اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل الاول ولم يباشر بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد
والسيرافي والزمخشري والمص ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان ن
عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه حكم ما ذكر في حكم البدل
واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي
في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو
اقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في
يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع
صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان يقدر له حرف اخر واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقال
العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل
بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو بمعنى القيام
الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان
معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد سخلتها بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث
ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقديرها وليس بعيد ولا ايضا لم يجز هذا ضارب
عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم
لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وثمرة الخلاف في كلمة جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال
العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر
التوابع لكون استعماله اكثر **النعت تابع يدل على معنى في متبوعه** قال في شرح المفصل الصفة يطلقونها على ضربين
عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم

فقام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين

هذا

وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان وبمعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال
حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا
دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما قرر ثم سال نفسه و
قال ان اسماء الاجناس المقصود بها كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست صفات فان رجلا موضوع لذات
باعتبار الذكورة والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها
الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع نفي المقصودين اي في الاسماء والصفات ونقول ان اردت
ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن
متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب
ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على
المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض
لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها النفس دائما
وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد القصد الاهم فان نحو
ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلنا
ان نمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل اللغوي كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يضع منه هذه الصيغة
المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على
معنى في متبوعه مطلقا قال يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني كما ذكرنا في حد التابع
وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل
على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان و
النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني
القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول
يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون
واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت
زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله
تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا
سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التسمية لكلما يخصصه صاحبه فقولنا
اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج
الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي ذئب رطل ويخرج اسماء
الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب
الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما هي فيقال

المقصود بالذات

بقولك في اسماء الاجناس

وجميعها من دون المعنى فلا
يسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل
ذات فيها معنى الرجولية
بلا خلاف وان اردت ان
المقصود الذات

فانه موضوع

فلا يدخل في الصفات العامة

ان اسد صوم في برجل اسد وبرجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ
التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ
الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجائى القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك
يدل على الشمول وصاحبه اى جميعهما او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان في
الآلة وقولنا مع صحة التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع بحيث تصح التبعية لغيرها بل لوجوب صفات في بعض المواضع
نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كما في مررت برجل جاد وقولنا الكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء
الاجناس فانها لا يحصان تبع بالوضع الا المبهم فقط دالا على معنى في نفسه نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل ومع هذا فهي اسما
لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما في بعض الموصوفات ويدخل في قولنا مع صحة التبعية الحال وخبر
المبتدأ وغير ذلك في نحو جاني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم يتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا وقوله
وحد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فيها فيدخل فيه التابع في هذا الرجل وبرجل اى
رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل جاد وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه وفائدته
تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك لان رجل في قولك جاني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من
افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف
اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع
موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء والذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند
المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسمائه ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك منه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا
الآتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف
مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد
لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان
معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد لفظي نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد الترحم نحو انا زيد
البائس الفقير ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او
خصوصا مثل مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون
تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن
لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير
المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق وكذلك استضعف سيبويه
نحو مررت بزيد اسد ولم يستضعف بزيد اسدا حالا لانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق
نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه

على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا

رف

والتوكيد اقل من مجيئه للتخصيص والتوضيح

مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اى وضع للدلالة
على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع
اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد تحققناه ومن الجامد الموضوع
كذلك كل موصول فيه اللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا
يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى الاشارة فانه
اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة
لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال
الرجل بمعنى الكامل في الرجولية وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد وضعيا فان قيل
لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز
وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وشيئا مبهمان
كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لم تقع صفات اذ قولك
مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل
ايضا ولهذا حذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربما اشهدت لا ياء وقلنا الا السحاب والاو
والسيل وكالاروق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل طويل
فائدة حمل الوصف حاصلا معنيا وفي يا ايها الرجل الموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام من الموضوع
للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اى واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا
فاى انما يقع صفة بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة
لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اى الرجل لا يدل بالوضع
على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال على التعيين وذلك
لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشئ بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما
ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء فيما
احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اى الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لا المضاف
الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو
فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها فاصبها على الحال هذا
زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اى امة وايما امة
وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان المنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاى التابع
لمنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف
وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة لاسم الجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل
كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف ان يقال كل الرجل وجد الرجل حق الرجل ولا

له

الا الفتوى

ربما فعال من بنات الجبل صعدة وشماء صعد الاوب المطر لانهم يزعمون ان السحاب يأخذ الماء من الارض فهو يأوب ايابا والسيل المطر بين السماء والارض ومن المعلوم لا يكون الا صعبة

واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم الى آخر ما ذكر واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلهذا علة من المواضع للدلالة على المعنى خصوصا

جميع من الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي ولهذا لم يجئ
انت الرجل كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل
وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان كل ما
سواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم
وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا منصوبا على التمييز نحو اى رجل ما شئت من رجل وما اما
نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذي شئته
او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للابهام
امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وما تحرز فيه
موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال
نهيك او نهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص
بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا اضيفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل
رجلين وافضل رجال ويجئ ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد من رجل و
قاتله الله من شاعر وقاله من قايل والمعنى في الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا
فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك اى مقصودك او من همه
اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه من هد الصيبة اى اوهنته وكسرته
ومن المقيس ايضا ان يكرر الموصوف ويضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد
بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جدا عندهم
حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا
قصدوا الاغراء بشئ قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب لمن شكى اليه المغص كذب عليك العسل اى العسل اى معنى
عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال ودبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى
عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة اى جيد
السوء اى الخبر السئ معنى رجل صدق رجل صادق اى جيد مكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من تكرير رجل
الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني
بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة
ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة و
تقول عندي برقفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع ونحو ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر و
القلة والكثرة والتناهي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم و
عدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى
ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضرب احدها

وعدلي من رجل كامل في باب الاضافة

مثل

جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى
تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة وانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور
كما في قولك الكوز مملو ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بعيد عند
سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت
برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف
المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتاول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرى وبرجل حمار
اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول من ظلمته سواء صحيحات العيون وعورها
كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا عاليها وساجا ستورها اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها ومن يوصف به ذلك
الجنس نكرة باللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اى كاملا وبالجنس
مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد
وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وتصحيحه طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه
وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها واسد يعني به الاسد
السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما
ذكر خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر
على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم
عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته اى سرج لين صفته كالخز وليس بخز
وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل
اى عشرة واخرى لك واب لك ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة
لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار
بها الى خارج في حال الوضع كما يجئ في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فحق قولهم النعت يوافق
المنعوت في التعريف والتنكير النعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز ان نعت بها النكرة دون
المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب
ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع
من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم
وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل
وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات لان اسناد
الحكم الى شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا
وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعنى كون الذات غير مشار بها

ثانيها

الى الخارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر
ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما يتضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان
المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وانا
زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف
المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل
ذكر تلك الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت واعتق ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا معروفا للمبتدا ولا مختصا له جاز كونه
انشائية كما مر في بابه وينتقض بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف
والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه
لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما
قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك
ان مثلك وخير منك نعتان على نية الالف واللام وانما جرّاهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف
لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك لا تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك و
لا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام
في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم او في المضارع للام نحو يقول ونحوه وقال
ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين
الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصلة والصفة فيحصل
لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرّف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو لوجه فلا يتخصص
به واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد تقع الطلبية
صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عنده
هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت
الناس اخبر تقله

و يوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل

قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بحال الموصوف اي هيئة وصفا له وهو الكثير كما
في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم لذلك الشيء لمنزلة منزلة
حاله نحو رجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا الشيء ان كان مما يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا
بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا او ضاربه اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الكائنين

المتحول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة
او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي
الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل
مبني وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر
الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو وغلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير مبني
ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معمول وان لم يكن المبني ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون
سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا او سواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالقائم
والضارب او غير علاج كالعارف والعالم والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال
يجب نصبه على الحال وان نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه نحو
نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه
الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما الزمه بان كتابه الله ليس مضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل
لا نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه
علاجا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة النكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه
يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في المثال ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرت من خلل
الستور بامين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب
الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حمق الرقيب العصا وركبه به نفش عال مخالطه بهر
برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا
كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه
ينازعه في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا يخلص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون
عند العرب وعند النحاة والمنون يتبع كان او غيره نحو زجرته على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي
ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم
هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت
برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلته ملازمة بمنزلة ما لم يوخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى
هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل و
اسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك جامدا
على غير قياس سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع على الابتداء فعلى هذا تجيء كون أأنذرتهم ام لم تنذرهم
في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده
مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو

فهو بين آبين فصاعدا ومن السماوي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو
برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا
الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جريء وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشرة ابوه وهذه
كلها من الجوامد التي يقع الموصوف في اربعة اشيا من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة
التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار و
الاعشار وهي قطعها والثوب مولف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشيا كل واحد منها مشيج
فلما كان مجموع الاجزا ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد
قال الله تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم والجمع
حراذل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا
بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه
واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لآخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر
مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر
وانما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع
الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله
وفي البواقي كالفعل اي هذا الثاني في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد الثاني كما يفرد الفعل وان كان الفاعل
مذكرا او مؤنثا طابقه الثاني كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث
او حقيقيا منفصلا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
لحقته الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك
قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما
تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن **ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه و**
ضعف قاعدون ويجوز يقعود غلمانه اي ومن جهة ان الثاني في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن
يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءني رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع
كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعيف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل
فاعل في الاغلب الاكثر وفي غيرهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى
الفعل ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في
حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان

والزيدون

والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه
للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في
الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على
المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدا
ابواه. **والمضمر لا يوصف** اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد
للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب
لفظي صار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب
لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا
اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على
ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد
كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين
والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف
اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له **والموصوف اخص او مساو ومن ثمة لم يوصف**
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ
الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما
في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت
شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما هو منها باخص الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص
اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة
مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ
هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من
تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في
كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم الخاص و
اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة
فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما
يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم وكذا لم يفصل بين

اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرفه القلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة العين والقلب
اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ان ياكله الذيب كما يجي في باب المعرفة
والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف
منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه وكذا يوصف
المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فنحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه
هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضعه
يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف
كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج
اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص
اي الذي لم يتفق مشاركة ثم ضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب والمضاف
اليه اولى المشهور والذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو
بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره و
عليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى
به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى
التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به
كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية
اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واصفر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما اوله
اللام نحو الذي والتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي
الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر واما ذو
بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض لمشابهته لفظ
الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى قال الزجاج
ان الموفون صفة لمن امن كما يجي والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف
الى العلم والى احد المبهمين والى ذي الصفة فالعلم اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف
في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجي وكان القياس ان يوصف بكل
واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او
بالموصول لانه مثله معنى وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال
والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف

الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام و
اما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام واما
المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام
فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور
ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب
بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف
الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا وانما التزم وصف هذا بذي اللام للابهام ومن
ثم ضعف بهذا الابيض وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بنا على قولك الموصوف اخص او مساويا ان يوصف
اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهو لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا
الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما
يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله
لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا ليق
بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشي الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم كيف المبهم منه
تعريف المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى
الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف
بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن
ثم ضعف اي من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض
عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان كانه
قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفريق
الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا او له معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا
تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاني زيد الظريف وعمرو الظريف
والثاني نحو جاني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا اجتمعا في النعت غلب التذكير على التانيث كما
رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والجمل
مقبلون وجاني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة
وفصيلها الراتعان ولا راتعان لامتناع مخالفة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما
في نعت مقطوع نحو رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف
واحد بل يفرد كل منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المقطوع اعرابا فلا يكون اسم واحد معمولا اول
وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان يفرد كلا
منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف

عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريفُ الظريفَ نعت الثاني عنه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه
اذا كان لا بد من الفصل بين النعت والمنعوت به فقصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا
حالهما عند الجرميين اذا اتفقا معنى نحو ضاربُ زيد عمرا واخاف هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما
فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلّب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب
زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوّي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل واحدا
اولا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا
للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدأين او خبرين وكان
احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كأن يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند
سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت عمرا
الطويلين وجاني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان واخوك زيد وابوك سواء كان الظريفان
صفة للمبتدأين او الخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط
المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع مثل هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة
قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كالفاعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر ولم يشترك المعمولان
في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف
لاخوي ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي اخيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا
على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل في الدار واخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا
تقول جاني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند
اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن
العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو
لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز
جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا منهانان معا واعلم انه لا يجوز
نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا
تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وثانيها تفريق الصفات على وفق عددها او اقل منه فالاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر
مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر نحو مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر
وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع
فقط او لما ان لم يكن هناك الحال معنى نحو الرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى
نحو الرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر بواني الابتداء نحو
قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف معرّب وآخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف معرب ومنهما آخر معزول وقوله
فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي زعفه الموت

السيد الظريف

اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز
بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كانت حوليهم لما استهلكت ثلثة اكلب يطاردان واما ان كان الموصوف
متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز
تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت
للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى
الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف
المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة
وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر جاز القطع في ذلك الثاني
اللازم نحو مررت بالرجل العالم المتجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان
نعتا اولا كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت وقيل
ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته
ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاج
النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة ولا يعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الا في
القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو قال ويأوي الى نسوة
شعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم
العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته
او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت
نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في
كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا
نحو بزيد الفاسق حقي وقد ذكرنا في اول الكتاب حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على
النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يكن نحو ادبته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح
والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الا بعد بل ولكن
فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا لانهما آذنا ان المعطوف عليه نعتا ولا لانهما حرفان الا
والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد
وربما قطع النعت الاول بالواو اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من امن الى قوله والموفون بعهدهم
ان الموفون صفة من امن وهذا الذي ذكرناه من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا واما
اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات والاوجهها حذف
الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا اذا علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف
عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي

ولانه تو غلا

غلط

ح

ضراب

ولكن قاعد

المحمول بالجر ... الاول التي عليها الكواكب ... الاجمال ... الخ ... بل ...

ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما
حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تع ومنهم دون ذلك وقال
وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا ملك الا ملك له مقام معلوم قال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما
اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته في حال كذا وقال
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فان
لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال ما لك
عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كان من ارمى البشر وقال كانك من جمال بني اقيش يقعقع
خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه
ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمومن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقرب منه قوله تعالى وغرابيب سود حق غربيب ان يتبع اسود لكونه
تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا ضرب في
الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد والاخيران الباقيين في الاغلب كقوله تعالى
وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله
فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل يقاسيه يطلع الكواكب وربما نوت الصفة ولم تذكر
للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم اي لحم واذا ولي النعت لا او اما وجب
تكريرها كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه
لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فحمل
ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو
هذا حجر ضب وهذا حب رمان والذي هو لك الحجر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق
المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز حرش خلافا
لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي بجر هموز وقال بعض البصريين ان
التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير واستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا القائم مقام المضاف
المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اي حيته فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز
الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان و
التاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف
البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا الحال في التاكيد
اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على
متبوعه غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله

مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ونذكر ان عطف البيان
هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ليس من تمام الحد بل هو شرط
عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال علم استغني في الحد بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الصفات تعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها
معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست معطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز واذا عطف
على المرفوع المتصل اكد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة واكدوا ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على
هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا العطف ايضا تاكيدا للمتصل ويتبع فان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف
نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل
الا الم بر حلي او خيالتها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف بمنزلة انا ولا زائدة لتاكيد
النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا
وقد لا يؤكد والامران متساويان فلهذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب وجوده طلبا
للاختصار نحو قولك القاضي امراة والحافظوا على روح الاشتراك كيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك لان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد لا فصل لكن على قبح لانهم حظروا اصلا بحيث لا
يجوزان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان
لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه فيكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت على المضمر المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك والمال
بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم تعطف عليه كما فعل في المرفوع المتصل
فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل
الاسمي الا اذا لم يلبس انه لم يطلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولك بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنالك بينان
بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني

تقديم المفرد واجب

لم يقع غلط ولا امتحان في نسبة الفعل اليه

هذا الغرض فقط فان التبس نحو جاني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز الا بنحو لو قام
قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول في نحو اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام
تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول الثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني
وبينك متعسر اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك و
بزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف
للباء الثانية معنى ولم يكن ذلك في من الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية محتملة لنيل الغرض الذي احتيل له من الثانية
بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسألة من فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور
مع تكرر العامل بما كان المجرور به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم لفظا وهو من حيث المعنى
كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر
اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها الملغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في
حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما
بك والايام من عجب واما الكوفيون فتركوا الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة
حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدر والجر
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما
ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال
لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع
وذهب الجرمي وصرح الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت
بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع
خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤوني كلهم والابدال منه
نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل
في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا فصل بينهما
وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكره جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ليوافق التابع
والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف و
معنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فلم يكره جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما
هو كالجزء مما قبله ليخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها
متصلا ولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل
فيقعان غير تاكيد نحو طابت نفس زيد ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة

متبوعاتها كما قلت ولم
اكدوا النفس والعين
بتاكيد متبوعهما الذي
هو مرفوع متصل صح

بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة نحو ضربتني انت
نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل اللفظية
اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلهم ولا مررت بكلكم الا قليلا وقد استعمل مبتدأ الا انه لان العامل معنوي كما هو مذهب
الجمهور ولان مرتبته التاخر اعني خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين
بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ
كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك والاولى ما قدمناه . والمعطوف
في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد
الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه
مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس و
عطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى
نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه والمجرور صح
صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة نحو رب رجل وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف واهب المائة الهجان وعبدها وقولهم رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات
وكان يجب على الاصل المستمر ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا
لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل
وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف
عليه ولذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد عدمت في المنصوب
بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه في نفسه لم يجب فيه ما وجب
في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس بحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه
مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا ليس بالنظر الى لا والى
عامل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فقول يجوز عطف الجامد على المشتق نحو زيد
احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير
اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله والمقصود
ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فلو
ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه
خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت نحو عطف الاسم والجر
على الاسم والجر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول

ولا ذاهبا عمرو وعلى حو

مقدم على الخبر فجاز حمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في
عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده
على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه واما جاز مررت برجل قائم ابواه
لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت
فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه
ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته قوله واما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد الذباب
قولك فيغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب
ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء السببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي
قاله المص والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصلة والصفة اذا عطفت
عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها عقيب مضمون الاولى متراخيا او لا
او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزءها سواء كان مضمون
الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس
زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي جاء زيد فغربت الشمس
وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفه بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا
فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا تقول في
خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام ولا منع من جميع هذا كما تعطف على الضمير الرابط
في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا وتعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة
للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف
المفرد كجزء المعطوف عليه لعدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم لتعلقها من حيث المعنى
بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت احدى جزئيها فاكتفي بالضمير في احديهما واما ان لم يكن للجملة التي
المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون
معنى كقولك الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي تزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم القيامة ولا يبتسم
انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة
فيه على الاقتران وعلى هذا كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جائز
اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع لا يحصل
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا بخلاف الواو فانها
للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بيّنّا في حد التوابع ولو سلمنا
ايضا جاز نظرا لما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقها معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني

مع الواو نحو زيدا اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت التكرير للتاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف
امتنعت لاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في
الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا
عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا
يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين
على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا
وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون
كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف
والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين وممن لم يجوز
اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين
وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي
المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اجاز الاخفش على ما نقل عنه الجزولي
وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل
بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور العاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع
سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين نحو
قولهم مررت الى الغزو بخبيث والحج زنكب لا يجوز اجماعا الا عند الاخفش اولئك حرف العطف اذ الاخر ليس منفصلا بينه
وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل
يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منعه الكسائي
والفراء وابو علي في الشعر وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع
او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو فقد فصل الشاعر بالظرف قال ابو [illegible]
[illegible] من الغمام تغشاه ومن علم اولا قطار وتارات حرني كانها مضلة بوسي رعيل فحملا فان كان
الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو
واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال
ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع
فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز الشعر بهم في السعة نحو الفصل بين الرافع
والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو
قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف
الجواب ولا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا

نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على
حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام في الاغلب
كما يجي في حروف العطف ولنرجع الى العطف على العاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما
فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه في
مخالفة الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى وللذين واعتذر ابن السراج
لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات او آيات على القراءتين بان آيات اعيدت تأكيدا للاولى
لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار
كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور
الى جانب العاطف قال لانه ليس مستوى الكلام واوله قال اذا تقدمت في المعطوف عليه المجرور على المخبر عنه نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما فكذا يجوز مثل قولنا ان زيدا
خرج غلامه وعمرا اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والصحيح ان القيد
الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك
الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي
ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه
ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مخالف مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها
لم يقس عليها فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بقي الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة
المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه
والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجوز مطلقا وفي هذه الاحالة نظر كما مر قوله الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اى لا
يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع
القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك سوى زيد قلت اشترك عمرو اى اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم
من انفق من قبل الفتح وقاتل الآية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا او نهارا في الليل تصلي اكثر يعني
ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى
وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال آكل الخبز والسمك كل سمكا لبنا اى او لبنا او
ذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو
اى بلى قام زيد وعمرو لانها حروف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلى فزيد
وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام
بكر نعم لكن زيد اى نعم ما قام بكر لكن زيد اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد

يستوى

على ما قلنا

معطوف مع

النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف وتقول لمن قال ما قام لا عمرو وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى
الانبيا وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اى بلى ما قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف
المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك ان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجي في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال الله تعالى
ام من هو قانت آناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالفاء والواو وثم واو ولا
في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا ولا عمرا بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة
العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل والاستبشاع كون التابع متقدما على متبوع متبوعه
اى العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول الذي لزم اضمار عامله فلا انفصال والاسناد الى لانه يكون اذن متقدما
على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا انفصال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على
المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ ولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو
قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا نقول اما وزيد عمرو فمنطلقان والذي وابوه
زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد نائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما
الابتداء او الخبر على المذهبين فلذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز لضعف التأخر عن
العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مجرورا بالا [illegible]
فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما
نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير
راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبيا
وقتلوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اى ان يرضوهما
لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز
زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الوجهين ليس المبتدأ وحده
عطفا على المبتدأ اذ لو كان لذلك لقيل قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع
المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو
قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او عمرو كذلك قالوا ولا
يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق
نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجال
مع ترتيب قيامهم والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماعهما
وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو وقتلت لهما وجاءني زيد

دون المنفصل

ثم بكر وما صديقاى واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت
احدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو
قام وزيدا وعمروا تاك وكذا تقول زيد او هند جاءنى ولا تقول جاءتنى اذا المعنى احدهما جاءنى والغلبة للتذكير وتقول
فى غير الخبر جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءنى زيد فاكرمته وان قصدت
كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءانى مع انى دعوتهما وزيدا وعمرو جاءانى وقد جئتهما واكرمتهما وتقول فى او التى
للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او واما عرض ثم
تقول وما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى
ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود
الضمير الاسمى الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة نحو جاذ
الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما
او يسرحوها بها واغبرت الشروح فقال مع سيان او يسرحوا والحق ويسرحوا وتقول ازيدا ضربت ام عمرا وهما استحقا
الضرب وما جاءنى زيد لكن عمروا وبل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى
الفعل قال الله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح ولذا قوله تعالى صافات و
يقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد فى اسوقها وجائر اى يجور ولا يجوز مررت برجل طويل وضرب
على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد
غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيدا ابوه كريم وعالم اخوه لكن عطف
الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له فى الاعراب
نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان
تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا
دون البواقى فتقول جئتك اضاف وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس فى الفم نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز
عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو دون الفاء واجوازها لاصالة الواو فى العطف واعلم انه
يجوز المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمرو كذلك
قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف الماخوذ بجوانب الذى
بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من حوادث الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو
مجلف وا مستقطعة اى بل هو مجلف كما يجئ فى حروف العطف ويكون مجلف مصدرا عطف على عض كما فى قوله تعالى
ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون
مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا فى زيد فى قولك

جاءنى زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى كان فى مفهوم من القوم فى جاءنى القوم
كلهم اذ لابد ان يكون القوم كلهم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم ثم اتى التاكيد يقرر ذلك الامر
اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره ورب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه وظن المتكلم بالسامع انه
لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التاكيد احد
ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد
هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا
نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا يقع ههنا التكرير المعنوى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك
اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه
لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما فى الحرف
نحو ان زيدا قائم او فى الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد فى
حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا فى النسبة ولا فى الشمول ولا يضره ذلك لانه فى حد التاكيد الاسمى والغرض
الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب
فربما ينسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت
تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا ابط وانت تريد غيره كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى لاشك فى كونه
حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثانى ان يظن السامع به تجوزا فى
ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشئ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص
اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او
تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا فى اصل النسبة بل فى
نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا
التوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التواكيد قوله امر المتبوع
اى ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا عاملة والتكرير لفظا ومعنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه
منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله
فى النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما قال شانك فى العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر
ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر والمعنى يقرر امر المتبوع فى باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفى باب كون النسبة
شاملة عاملة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه
هو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا فى قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم يقرر
كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا آحاد لها وعلى هذا ورد المص الاعتراض على نفسه
بنفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة يقرر الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة
لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة

متبوع

لأن مدلولها بالمطابقة نفس موصوف بالوحدة لمجرد الوحدة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول
بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك
جاءني الرجال اجمعون يفيد ذلك يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد
منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا
مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظ كلا موضوعة للاثنينية التي هي
مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين ورجلا الزيدين
ما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم
معنى مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا مع المضاف اليه الذي مدلوله مدلول
الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو
جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة نقول رجال ثلثة او اربعة الى غير ذلك
وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على
هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة
الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول
جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا
الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو الزيدين اثنيهما واجمعون متصرفا نشر
واخواته مثل كلا لا يجئ الا تابعه مضافه في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالا نحو جاءني القبيلة
جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد تضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا
يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته بعينه ورايته عينه واما جميع فهو
بمعنى اجمعون وتستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا
اي بهم اجمعين وليس معنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل معناه انهم لا يتخلف منهم
احد سواء جاءوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا فاعرب تاكيدا يليه العوامل نحو مررت بجميع
القوم ورايت جميعهم واما مضافا فتاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد
ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاءوني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة
واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب بلغة العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو
جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير نص العدد وثلثة واربعة فصاعدا
لنص العدد وتقول في التاكيد والحال وما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير نص العدد
وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لنص العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة
الفعل الى متبوعها بها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك

الفعل

الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة
فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المصنف ويدخل عطف البيان في قولنا تقرر معنى التقرير
امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول قوله ان كان المراد بالتقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ
الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة
للعالم على زيد بما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس
هناك من يسمى بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا
آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول
مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم والثاني للمثنى
كلاهما كلتاهما والثالث لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون
جمع اعلم ان التاكيد اما بتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا
وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما بتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه
المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء
كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز
الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يودى معنى الجملة و
يحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف
واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن
مجرورها اعيد او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى
لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما فالكاف
بمجرورهما بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا
فالمختار عند الثاني بضميره لا بظاهره نحو ان زيدا قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب
الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم ولا حسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمد
الاول معمول ظاهر اختير عند الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عند بظاهره ايضا وقد
جوزوا في تكرير الضمير المتصل وحده اجوز تكريره لعماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وسو
من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
بلا عماد لان الضمير المتصل غير مستقل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير لمجرور منفصل حتى يؤكد
به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ المنصوب
ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع
المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل تاكيد لفظي لكل متصل كان مرفوعا او منصوبا او

مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع كما يجي في باب الضمائر ولو لا
هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى
وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا
عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل
والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من
الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد
زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي نعم يكون في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو
لك الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذن مخالفة البدل و
المبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشر
الناصب فلا يجي مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين الى
اين النجاة ببغلتي اياك اياك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت
مواثقا وعهودا ومع فصل كقوله يا راكبا من ابل راكبها قال الله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا
ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم
التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه
مع اتفاقهما في الحرف الاخر ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وسو
يثر بثر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو
قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث البئر اي استخرجته وقولهم
اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن
بصع العرق اي سال ومن بتع اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ
تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن
او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجي في المركب ويجب ان يراعى في اللفظين
في باب الاتباع ما يمكن فلهذا قلبوا الواو في نوص ياء واصله حيص نوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله
ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا تعطف بعض الفاظه على بعض
ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه
انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه
تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها
على بعض ولا فيها معنى المدح او الذم او الترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه وقطع الشي
عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجي في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال

استحسنتهما

الا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد ذا فتجعله كالذا المستقل

منه

بصع

معنى الفاظ الشمول فجرى مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من
الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى
التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم
ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا
كلها ومطرت اوقاتهم كلها ومطرت او على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على
التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فيقال ضرب زيد الظهر و
البطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقد
مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا
نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول به اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه
او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا
يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل
وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال اصبنا مطرنا الزرع والضرع
وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التوكيد
قوله فالاول نحو نفسه وعينه قوله يعمان اي يعمان الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فلو
المؤنث تغير الضمير فقط في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث
ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان
عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجي في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم و
النسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما
قوله والباقي اي كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اي للمفردين والمجموعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها
وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد
المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع
سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجي فيقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء
بتعاء بصعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو القصور
والدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر
العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير اقبلن من ثهلان
او وادي جبرة على قلائص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الجوارح جمع جارحة اي فرقة جارحة وقوله تعالى والصافات
صفا اي الطوائف الصافات وليس بشي لان ذلك انما جاز في نحو الجوارح والصافات لكون واحدها مؤنث
اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان

كنعا وان تبعا وان بتعا وان وهو غير مسموع **ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو**
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال
فان له افرادا تتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفرد متصل الاجزاء كالعبد
والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن تأكيده بالكل نحو
اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب
فلا يجوز اذن تأكيده بالكل فلا تقول جاء العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان
يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدين لا يصح افتراقهما بالنظر الى
الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان
كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق
الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت
العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر
لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت دفع اول الاحتمالين قلت اشتريت
جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل
نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة الافراد المتبوع او عن عموم نسبة الافراد المتبوع ودفع الاحتمال عن ذات
المنكر واي شيء هو اولى به من دفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة
لتمييز عن غيرها اولى من التأكيد ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تأكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها
اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل ومثله قوله تعالى كلا اذا دكت
الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تع
وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تأكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير
الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك
الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق المؤكد والتأكيد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم
مما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول الآخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف
الم ومنكر فيحمل كليهما على البدل عند اهل البصرة اولا لاي خير وشر ليسا بمعنى ويجوز في كليهما جر تأكيدا اذا كان تابعا
كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا والمعطوف في حكم المعطوف
عليه وفي قراءة اما يبلغان عندك هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك
جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو
القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة

وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد
للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط
فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد و
اردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر **واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت**
انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف **واكتع واخواته اتباع لاجمع ولا يتقدم وذكرها دونه ضعيف**
اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين
الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى منها فتقديم النفس على صفتها اولى و
اما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا او اشبه
المشتق والجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا يقع مبتدا دون اجمع فانه
لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع
الصحيح على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيها
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير
تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون
كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا الثلاثة اتباعا لاجمع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته
قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا الثلاثة ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجرمي و
والزمخشري فقدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع
ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن احد اخواته وقال ابن كيسان ابدأ باتهن شئت بعد اجمع و
القول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز
حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع و جمع
بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب
الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تأكيد للقوم
واجمعون تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات
قال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم
في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا لا اجتماعهم
في وقت واحد وكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما ذكرا مترادفين لفظين لمعنى واحد اي محض ورد في ذلك
مع قصد المبالغة **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه** قوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع

والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني
زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي
بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال
له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال
من البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال باكي انه
تنفيذي قوما ولذتهم او تخليهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عابس
قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع
فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال
الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة
منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما نذكر في كل واحد من الثلثة صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول
في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما احد ثلثة اشيا بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد
رجل صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد
التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا
وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة
التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى عطف
البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما ان لشيء اسمان هو احدهما اشهر من الآخر
ان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان عمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه
ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد
هو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد ولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة
رجال مسمى بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه
لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة ما يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين
اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق
على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى
فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل فهذا الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك
بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى متبوع قبله لان الوصف لا بد له من موصوف
فلذا قيل ان الثاني نحو عاديات الطير بل وفي الطير العاديات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا

ولولا المبين لم يوت به

لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع
حتى يحتاج الى متبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا
لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى والاول
نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله
انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا النسق نحو رجعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث
للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشر في البدل لان الالف
لحرف الندا والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد
الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحمي بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول بقولك اكلت
الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه
يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد
اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان يقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت
وجوه اولها ولكنها ثنيت الاسم تاكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب لا
انه التفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما يكرر العامل
فيه اي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يكرر فيه واما ان رعى فيلك فما ... عطف البيان مع التسليم في البدل
وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز
التخالف في المسمى عطف البيان ايضا وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط والاول مدلوله
مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره
فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيدا اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا و
اخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل
على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه
وبينه ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت
زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا
كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول
متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقول ان يقال انما سمي
بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو
مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه
بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه الا ان يكون بحكم
من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن حكم

هذا الذي ذكرت هو الذي تقوى عندي ع

ومن الاول ع

بغيرهما اي بين الاول والثاني ظاهر

اشتمال

ضربت زيدا عمرا فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا تقول انه بدل الاشتمال نحو قتل
الامير سيافه وبنى الوزير وكلاءه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معنى بل يبقى النفس مع
ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قتل الامير ان القاتل سيافه
وكذا فى امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال فى الاربعة انه لا يخلو مدلول الثانى من ان يكون
الاول بدل الكل والثانى اما ان يكون الثانى فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثانى اما ان يكون فيه
الفعل المسند او المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثانى بدل
الغلط وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بدا وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك
غالط لكون الثانى اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى
الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم غلطت نفسك وترى انك لم تقصد فى الاول
الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءنى حمار فسبقك
لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره
لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجئ الغلط الصرف ولا بدل النسيان فى كلام الفصحاء
وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون فى شعر اصلا وان وقع فى كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل
ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل
من الكل يجب موافقته للمتبوع فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا فى التعريف والتنكير واما الابدال الاخر
فلا يلزم موافقتها للمبدل منه فى الافراد والتذكير وفروعهما ايضا

كان ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا
نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه فى الابدال الاربعة يقعان معرفتين و
نكرتين والاول معرفة والثانى نكرة وعلى العكس والاربعة فى الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك اخ
لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علم
برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اى اذا كان
نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس على الاطلاق بل هى فى بدل الكل من الكل وان روت نكرة بالنصب
فالمعنى واذا كان الثانى نكرة مبدلة من معرفة قال ابو على فى الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة
اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالوادى المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان
مثل حطم وختع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بنى جيلان كلهم كساعد الضب
لا طول ولا قصر اى لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم
يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد ثبت انه لا فائدة فيه ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة
عشر فهذه البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما
مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين نحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوتك

المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظى
لرجوعها الى شئ واحد وقد اتفق الكل فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا فى مررت بك
انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيته زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد
على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير
لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر
من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة
يوردون فى مثله يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا
جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا
جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت
زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر كرهته اياها
اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته
الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلا له ولكن المشهور
افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف
تعلقهما بالاول واما البيان بدل الغلط فلا يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب
الاخدود النار لاشتهار قطيتهم وانهم ملؤا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم
مطرنا السهل والجبل اى مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله يحاف الصيف والبرد
بعده قال ابن الخباز لا يجوز جاءنى زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى
فى باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره اعلم ان بدل الغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم و
المخاطب قال الشاعر فى بدل البعض اوعدنى بالسجن والاداهم رجلى ورجلى شثنة المناسم وقال فى الاشتمال ذرينى ان
حملك لن تطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا فاما بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بى المسكين مررت وعليك
الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل فاذا بدل البعض والاشتمال
والغلط ذلك ظاهر لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه
الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه
فيكون انقص فى الافادة منه اذا المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش انه مع اتحاد المدلولين فى
بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو اتحدا لكان الثانى تاكيد الابدال وافادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة من
صفة المسكنة والكرم ظاهر ولا يضر نقص الثانى فى التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب
نكرة افادت ما لا تفيده المعرفة وان كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله
تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع
او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى وال

لكن الهمزة لم تزل الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في
الخطاب واقعل ونفعل وتفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول كقوله تعجبني جمالك اي تعجبني
جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا
بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا لتبيين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم
يتساءلون عن النبإ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه
في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه
يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في الابدال الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا
لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال واحيانا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت
به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه
لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن
مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لقال يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان
الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر
ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان
تنصر تعن انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يتصل به مذكورا ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في
التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال
الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت روي رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين
الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب
الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق واما الابدال بالنعت
قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيدها
لا يفيد الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة
ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه

عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر

قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبتها او شمول النسبة لاجزائه
وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم العدم
فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرج الصفة والاولى ان نحد بهذا الحد الابدال الثلاثة
فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ونحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله
في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا
اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد
ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف
بيان والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع
والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير اي مفعول التارك ان جعل بمعنى التصيير
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف
والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا اكرمت من زيد يده اي اكرمت
عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو
ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد واله اجمعين

المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد
المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة ماكانا او
زيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر
وهي التي سماها مبني الاصل او كونه اسم فعل كما مر قال ولا ينتقض الحد بالمضاف الى المبني لانها تجرد احد الشيئين منهما الا الثالث
الذي ياتي في بيان المهمة قال وهو اولى في حده مما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل
ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكر في
الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصلح الا لمن عرف ماهية المبني على
الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني

وألقابه ضم وفتح وكسر ووقف

اي القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت
حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا
ذاك كقولك في جيم رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب
الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدون والزيدون انها
مرفوعة على مذهب الجمهور والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يسموا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر
الا للحركات المعينة والرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات
الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين الزيدين منصوب مجازا وكذا اذا قام بعض الحركات مقام
بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق السموات وبا احمد ان الاول منصوب
والثاني مجرور فاقتضى المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا

فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم
فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب
حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع و
اما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وبالعكس ولا يفرقون بينهما **وهي المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف** حصر جميع المبنيات جملة ثم يطلب
لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك
علة الحركة بان احد بما البناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واحرى الحركة المعينة
لما اختيرت دون الباقيين **المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما** اعلم ان المقصود
من وضع المضمرات دفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور
بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل مع دفع الالتباس يحصل الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو
سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما ربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب ربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات
اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت و
نحن وانت ونحن وانتما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب
وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يتم به معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك
ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
عن الاعراب الا ترى ان لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضميرا خاصا قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه
زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم و
المخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر حتى ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى الاصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم
اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب غلامه زيدا اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا
المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر ان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما
لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون
ثم مورث يجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقدير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل
التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال ايضا المقدر
فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فيجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا
فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا المتقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون المتقدم لفظيا فان قال
اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير فلا يخفى ان نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم

اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا
هو اقرب والمتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في المتقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر
وقد قرره على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في نحو ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى
لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقال المتقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث
المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه بكلمات لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا
تقدم بما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع
القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والمتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل
هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول
رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي
تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر كضمير
متصل بذلك الفعل نحو هذا سارقة القران يدرسه او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لكم
وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله
تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة مناسبة او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ
العشي يدل على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة التي هي في شهر رمضان دليل على
ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة
فان ذكر الدابة مع ذكر على دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله
تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث والمتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا
لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فيقال انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا
ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع
معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره
بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد
التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اوكد فان
قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله نكرة في وضعه معرفة ام ضمير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي
انه نكرة كما جيء في باب المعرفة وعند النحاة هو معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير حصل بعد ذكره
مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات
وانما حكموا بتعريفه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي
يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المبهم

المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير مقام مقام التفسير المقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير مبدل منه مفسر نحو مررت به زيد ادلم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصد تفخيم الشان بذكره مجملا مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تأخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان تجويز تأخير المفسر لفظا ومعنى لقصد التفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير لا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلثة في ضمير التنازع معدومة اعنى قصد التفخيم والمجي بالمفسر واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وما اجاز المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال الضمير المعمول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمعمول اذ كان العامل واحدا اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ذكره البصريون في باب التنازع قال المص اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتمشى ما ذكره في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انا منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة نحو زيد ضرب وتضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امل واضرب وتضرب ونضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى آخر تصاريفها كلها كما يجي تحقيقها والحق المستتر بها ما يرد في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل كما يجي شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته اليوم هي وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحذف اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين بدلا عن ستة المعاني المذكورة لضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع وانما اشتركا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما جعل لمثنى المتكلم

لأن المشاهد يكفي في الفرق

وجمعه صيغة هي نا وكذا في قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه لان مثلهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا قيل لك تفصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجي وكذا في الجمع اذا قيل تفصيل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحو اردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيدا وانا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل فرد انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاثنين والاجماع في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه سائر الامثال والمجموع فادخلوا المثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن اللبس بسبب القرائن وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا عدا النفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تأنيث ويجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت مثل ما في البارز نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثماني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اولى ما ابتدأ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه احضر فقولك ضربت ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وبعضها وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص الفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر واذ زادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحة الاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو وهي شفوية ولذلك ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو وضم ما قبلها وذلك لانهما اشق الضمائر وجمعها والقصد في وضع متصلها التخفيف كما مر لم يأتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان والذان والذين في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل جدا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو وضم ما قبلها فلان ذلك مستعمل في الاسم المعرب كما يجي في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه فالاعراب رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا ويجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضم الميم رده الى اصلها ويجوز كسرها كما يجي وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون بسبب الغنة التي في الميم والواو ومع كون الثلثة من حروف الزيادة واشهر ضميرا الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمائر الغيب اخص من ضميرها فائدة وفي

المفرد بغاية التخفيف وهي التعدي من دون ان يلفظ بشي منه واقتصروا المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي فهو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطبا كان حول وكان مع الاطباء الاساة اذا استثقلا الواو والمضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون واحدة في مقابله الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تقديرين لصبق العبارة عليهم لانهم لم يضع لهذين الضميرين لفظ فسروا عنها بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو هذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المقصود عين المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف ضعفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كالتانيث كما يجي في آخر الكتاب نحو قاما اخوالك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانما استكن الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكان لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون والضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسما الافعال والظروف على ما يجي بعد واما الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو مررت برجل ضارب غلامه فلم يحل جائز في علامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتها احرى فلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو قائم هما وما قائم انتما وانما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل هو تاكيد له لما سيجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل الافعال

وقول النحاة ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند النقض بالمقدر فيهما

فان قيل لم لم يجي الضمائر بعدها منفصلة كما في ما جي ليس فانه لما لم عز اتصال الضمير بها لما يعدها منفصلا نحو ما انت كريما على ما مر في تلك الحرى الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في ... الصادر الاتي نحو اقائم ... لما فرغوا

والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد يبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهي عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يوتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا كتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذي فردي انه قال ان كنت اددي نعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتها في الوصل الا ضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد ذربت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي الوقف من قاس الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبته هاء السكت وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره في مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وحركه للساكنين وضم اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم وابتدئ المتكلم وكان القياس ان يميزوه بالياء المضمومة نحو انتي لا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة الجنس والتحاقها بما بعده كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة في اراد وانفصالها دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فاراد استقلالها لفظا بالضمير منفصلة فجعلوا اياه عمادا لها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالحركة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا وقفت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو هو وهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا وانا ضارب هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجي في التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا ويسكنهما قيس واسد ويشددهما همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات ...

حرف م

يكون عنه

داسطة والجر بلامتها بواسطة فابدوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما بعد
توضعوا المتكلم يا آء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا المتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف
للمخاطب مثل التاليه التصرف بحركة كما كم كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف
المؤنث يا حكى سيبويه اعطيكاه اعطيكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد تلحق الياء
تا المؤنث مع الهاء قال رميتيه فاقصدت وما اخطأت الرمية ودعا كسرت الكاف في التثنية والجمع بعد يا اساكنة
او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى
في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا ما سرد به من المرفوع الغائب فحذفوا حركة الواو و
الياء من هو وهي وقلبوا الياء من هي الفا فصار ها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما تذكر فخافوا التباس
اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان تكون قبلها ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون
ضمها ويقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرون ها وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذا حصل بين حرفين فكان الواو
الساكنة وليت الكسرة او الياء تقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه
الا ما حكى ابو سعيد ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والمجموعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا
هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول يطرد في هاء المذكر وان وليت المتحرك اشبعت
حركتها نحو بهي وله وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل
اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله
فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة
الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كيليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك
الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهو ومنهو ونحوهما فعلى هذا في
في هاء المذكر التي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع والكسر اكثر واشهر الاوجه
كسر الهاء من غير ياء بعدها وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع
الواو نحو عليهو وبهو ونحوهما اذا كانت بعد الكسرة لغة حاسة وهي اتمام كسر الهاء شاس الضمير بلا وصل
وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه وفضله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا
بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها في اللفظ حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء
اجراء الوصل مجرى الوقف وقد روي بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او
ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما والضربهما
وامنهم على ما مضى للاتباع وعند الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو وعليهو
وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلامهم وعلاميهن وبغلاميهما وبغلامهم وبغلا
ومن يكسر بالضم في جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم قال ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى
الياء حكم اصلها وقد جاء علاه ولداه والاه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يفرق في الواحد والمثنى ويجمع

الواو من عليكموا

المتصل

في الصحاح وطلت لدى البيت العتيق اخيله ومطواي البيت قال صيف بديا الصحاح

من غير وصلها

المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرا ولعل ذلك الاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين
مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان
يقف عليها اولا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جمع الضمائر بعد فصلا انها
في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتهما وبهما وان لم يقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها
ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على قراءة ابي
عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم
وبعضهم لتشبيع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقيس للاتباع فصار
للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم والكسر كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل
المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي
في نحو غلامهم ولهم وقفاهم على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها اربعة
احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وحكى
غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاول الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة و
هي مختصة بميم قبلها هاء كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي بكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء و
قلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع الضمائر المتصل اخذوا في وضع المنصوب
المنفصل فجاؤوا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني و
ابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة و
الخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد حكى
قال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف اليها ايا كقولهم فاياه واياي الشواب وهو ضعيف لان
الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من
الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كما فاو
هاء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها تصير بسببها منفصلة
وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تقلب همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء
ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور
متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي
خاصة يستتر للغايب والغايبة وفي المضارع للمتكلم والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا اعلم
انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل
فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل
فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة
استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل

على ما هو مذهب اهل الحجاز في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق في نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكذا منهم على الاشهر

ومنع هذا الوجه

مطلقا

وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه

نفعل ونفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعلْ في جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر
الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما
يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي
فعل وفعلتْ ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وتضرب
هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد
نحو افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر والمنفصل نحو هيهات زيد وما هيهات
هو

الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ء

ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون
العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا و
اياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي واعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل
البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا تقل ضرب انا
لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا وقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كلاهما لان يكونا متصلين و
منفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواضعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالعامل
لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة و
من حيث الذات والفعل مقتضي للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع به كالجزء الاخير
منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة
والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس للاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل
اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم او جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل
في طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب فيما وليا مرتبته اولى من الرفع اضاعتها
للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها والاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت
فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل والظرف او الجار والمجرور وهي ايضا لا ترتفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء
بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكذا نقول الفعل وهو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر هو
ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيدا اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته
الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل والاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له
بالذات والبواقي عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله
بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي واذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره و
في الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا
كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير
ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن كالجزء الاخير من

كلام لان الفعل رافع بخلاف الاسم ء

ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز ء

لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان اما معنويا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه ء

العامل

العامل المحذوف او الموضع الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون
تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا نحو لقيتك عند ذكر لغط اخيك لقيت زيدا اياه او
عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما
ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس وكذا اذا وقع بعد معنى
الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض
منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه
بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني وعلمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه
ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول
الثاني بالاول واما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني في اعطيت زيدا درهما فقلت الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك اعطيت زيدا اياه درهم لانك الاتصال
تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطية لازالة اللبس في المفعولين اللذين
يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيته زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا
اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل
فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا
فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا وخبر ان واخواتها او اسم ما النافية واما اذا ارتفع باسم الفاعل
او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل والظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو واخوك وهيهات زيد وانت ومررت
برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا اجريت على غير ما هي له فانه تاكيد الضمير المستكن فيها
لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان
الهندان ضارباهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم
نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا
مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم انتما وافي الدار انتما
عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر
اذن الى اللفظ وابينه كما ثنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجي فان لم ينفصل الضمير عن
عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول و
الصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كاحتياج المصدر في نحو
الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع
عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المنصوب

كونه منفصلا ء

فالمرفوع لا يكون اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الا منفصلا لما مر ء

نفعل ونفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل في جميع الصفات واسما الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر
الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما
يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي
فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب
هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المجردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد
نحو افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا نظهر الفاعل الظاهر والمنفصل نحو هيهات زيد وهيهات
هو

الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ؎

ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا و اياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي واعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل
البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا تقل ضرب انا
لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا وقيل الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما في لان يكونا متصلين و
منفصلين … لان المت… … في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل
من حيث … الجزء الكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة و
منه وا… … منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع به كالجزء الاخير
والابتدا… … اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة
اذ ليس ك… … باب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل
في طلب ا… … من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل
للوقع بالم… … النصب فيما وليها مرتبة اولى من الرفع اضاعها
فلم يكن ال… … لا يجوز اتصاله بها نحو ان زيدا انت لما عرفت
الفعل ا… … واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم
بغير الف… … بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء
ان وا… … معنى المنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر من
الفعل … … المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته
بالذات … … الفعل والاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له
بغير الف… … به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله
… … رفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره و
في الاول يجب اتصاله بعامله الا في ستة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا
كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير
ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن كالجزء الاخير من

كلام لان الفعل رافع بخلاف الاسم ؎

ولضعفها في العمل لم يعطها غير اهل الحجاز ؎

لان الضمير المتصل يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه ؎

مولد
قدوه السيد …
… آب فوره …
… الطفات
… رسول …

العامل

العامل المحذوف او الموضع الثالث اذا انفصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون
تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظه اخيك لقيت زيدا اياه او
عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما
ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس وكذا اذا وقع بعد معنى
الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض
منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه
بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني وعلمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه
ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول
الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول
الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك اعطيت زيدا اياه درهم لانك
تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين الذين
يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيته زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا
اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل
فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما علي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا
فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما لما مر واما اذا ارتفع باسم الفاعل
او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل والظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم ابوه وانت وضارب اما هو واخوك وهيهات زيد وانت ومررت
برجل في الدار ابوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها
لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان
الهندان ضاربا هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول …
نحن وضاربهما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا
مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم انتما وافي الدار انتما
عند ابي علي وذلك لانه تعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فالحق بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فالظهر
اذن الى اللفظ وقابليته كاننا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما مضى فان لم ينفصل الضمير عن
عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول و
الصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من جهة الاحتياج الى مرفوع كاحتياج المصدر في تقدير
الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع ادنى …
عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما حصل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المتصل

الاتصال

كونه منفصلا ؎

فالمرفوع لا يكون اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الا منفصلا لما مر ؎

المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا تقدير الفعل الا مع ضميمه ان تقول اعجبني ضربك
انت زيدا اذا لم يتصف والاضافة اكثر لان الكلام معها احقف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع
مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل فيما وجب انفصاله عن المنصوب وصفا كما
الجارية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما الغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب
الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او
اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول ان في
الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها من ابل تراكها وتقول دونك زيدا وحيهله وحكى يونس عليكني
وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به
الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف
ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة و
الضمير المتصل الدال على عدم تمامها نحو اعجبني ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك
وضاربك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما في
في باب الاضافة وان كان المصدر دائم فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام
للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول فيقوى اتصال الضمير المنصوب
بها منونين كانا او لا كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما الفعل اكثر
من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياه والضاربك والضارب اياك والمعطيكه والمعطاك ومعطي اياك
ومعطاك واما الظرف والجار والمجرور فلا يكونان قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما والخدا الخرج
ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل لغرض احترز عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود
الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ تقول ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر
المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل
قد يكون ذلك لاتساع الكلام الى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد الحصر كقوله تع
بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه
وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض ضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت
على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس مسندا اليه الصفة بل هو تاكيد المسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة
على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند رجل
ضاربته هي او حالا نحو لقيت جيئاني وجاني زيد ضاربته انا او صلة نحو الضاربه انت زيدا او خبرا نحو زيد هند ضاربه
هو فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او
فرعه او التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم يأت بالضمير في
ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة

كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا والضارب اياك وجب انفصال الضمير كما رأيت ح وان لم يكن

وانما جاز فيما اتصل به من كذ نحو رويدك وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه ح

ومع هذا فالاولى اتصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضاربك والضارب اياك ومعطيك والمعطي اياك ح

باب تاكيد الضمير

ايضا فاللبس حاصل فلما كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو
او يضربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمع وان اختلفا في الغيبة والخطاب
والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند
انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها او
هندات تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز
الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه
انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكذلك المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع
الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعني
اذا كان لبس ويرتفع بالضمير اذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل
في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء
سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا يعدق مذهبهم وانا
الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره التبس او لم يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة
مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهندات تضربك والهندان تضربانكما
بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل بها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة
وخطابا او تكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس في نحو قولك انا زيد ضاربه والهاء تعرف
انه ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتف برفع اللبس بهذا الضمير
قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه حيث الالتباس على تقدير حذفه
اي بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف
وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتنيك والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك او اياه اذا ولي الضميران
عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب
لما تقرر من كون المتصل المرفوع مستوغلا في الاتصال وكالجزء من الفعل حتى يسكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك
المرفوع فلا بد من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي
العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو
اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا
فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه
زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول لما شرف منه
كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني في تعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله
ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان

اي لمجرد رفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه ح

اذا ولي ضميران عاملا فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان ما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب ... الضمائر تو على في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة ح

المفعول الاول فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله وكان الثاني اتصل بغير الفاعل وفي مفعولي
خلت بعد نسخه المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال ووجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني
الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد
المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف
من كونه متصلا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثاني
اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو
عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ايضا
قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحاة القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني تجويز منحتنيني في منحتني
نفسي وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه يانف الثاني من ان يلحق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر
بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستبشع اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو ضربتهوه كما جاز اعطاهوه
لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله
اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا
يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضارب اياك وان
كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا كما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب اي نظر الى الثاني هو انقص تعريفا
او ازيد او مساو نحو قولك في الانقص ضربكها وضربك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع
وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها ويجوز منحك اياها ومعطيك اياها نحو مثل اعطيتكه اياه الا ان الانفصال
فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من المصدر
واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما للمشابهة وكذا يشتد الاتصال في الثاني فيهما اذا كان الاول
او مساويا نحو ضربكهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد
الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المتصل
المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربه انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام
والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس
احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان
كان احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك
وضربه اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما
اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك معلومة بما قدمنا قوله والا فهو

منفصل اي وان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك
والثاني منفصل كما رايت **والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها**
وجاء لولاك وعساك الى آخرها انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا
حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد
كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسي وكانني
قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا
ليسني وقال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امها بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفا[عل]
والخبر كالمفعول فكأنه كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية بضمير
مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجب على الاوجه
الثلاثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطا والصحيح
وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق
منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها
حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك لدن
ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كالباء في
بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك
في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا
لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون معمولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها
ضمير مجرور نائب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان
التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغيير اثني عشر ضميرا
يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا
عملها حرف جر وارتكاب مخالفة الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير
المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل ما اسند الى فاعله
وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما
معنى لان معناهما الطمع والاشفاق فمعنى عساك ان تفعل كذا كمعنى لعلك فاجري مجراه في اسمه فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا
بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع
ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لاجل خبر المبتدا ولا
يقال انت ان تفعل فاقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر
المبتدا ولا يقال انت ان تفعل الا في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعما[له]

قال ويجيء ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال يعني لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها جر

لان الفعل يطلبه بنفسه وبما يطلبه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوه ... اعطاهوك

اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاتو واخبره اضا في طرح ان يجري جميه
لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عسالك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا مع ان
حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى على لعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم
ملة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان لم تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر وقليل في
النثر فعلى مذهب سيبويه عسى يتغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا للتغير عسى كما قال في لولاك
حمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كان خبر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال
عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس
اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش
عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل او يفعل منصوب المحل
خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان
الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيهما مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابوسا وهو ضعيف من وجهين
احدهما ان مجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يتم اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان مجردا
نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان تجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون في تكلف
عساك تفعل حالا من الكاف وتغير اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك تطفر بالمراد عسى الواصل
اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل
وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم على
جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام
عليه كما حذف في قولهم حابق زيد ليس الا اي ليس الجابي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في
عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد
الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل
المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة
بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما اجنبه والاخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضافا
اي عسى حالك ان تفعل او عسالك صاحب ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة

وبون الوقاية مع اليا لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل

اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل يا المتكلم يجب كسره كما مر في
باب الاضافة ولما امتنع الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والسكون عارضين كما تبين في اول الكتاب كرهوا
ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعده من الجر ودخولها في نحو اعطاني وتعطيل ما طرد
للباب او لكون الكسر معتدا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني
ونون التاكيد نحو اضربنّني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمير

الضمير

المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة المعارضة
للتاء اذ لم من المعارضة للساكنين اذ اليا لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وبابه الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة ومن
لزم هذه النون جميع امثلة الماضي ولزوم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع
الامثلة الخمسة يفعلان يفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سوا كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا
التاكيد الخفيفة والثقيلة ولا وقوله هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة
والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان
اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين
على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون
الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها الا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها
المعرضة للحذف فالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهرة لانها ليست
معرضة للحذف ولها معنى وقد جا حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء
الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون الاعراب في نون الوقاية
فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احديهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام
وقرى قوله تعالى اتحاجوني على الثلاث قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج
الا للضرورة عند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره
المصنف اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انه مخير والقول حملهما على ما قلنا
والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة عن سكون النون اللازم وانما لم ياتوا بها في الى وعلى ولدى وان
كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من الكسر وذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل يا المتكلم اذا
كان الفا او واوا او يا تحركت اليا بالفتح وبقي ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية
في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين
فان قلت فكان يجب ان لا تجلب في نحو عوف وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربنيون وان
تقولوا ايدعي وضربي ورماي واضرباي واضربي قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل
لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليها
لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها مخير اخواتها
ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجي بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجي في
الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحقت
مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز منه الا للضرورة لا في السعة
كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله ومن وعن وقد وقط كذا قال
الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذا الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل

واصا لوكان كذا لكان عسا اياك اولى كما قلنا وكسا اياك لا انه خبر المبتدا [illegible]

عند البصريين كما ياتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي

الضرورة الشعرية

عنه وعى لست من قيس ولا قيس مني وقال عقف من نصر الخبيثين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق
النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى المحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على
الفتح والضم اللازمين قال سيبويه تقال في لدُ لَدُنى ولو اضفت الجارة الى الياء لقلت ما انت لى لان الاسم والحرف
المبنيين على السكون شابهان الفعل نحو خُذْ وَدِنْ وبعدان من الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها
فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذفها معه اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة
للنون قريبة منها في المخرج وليس هو الاولى والاخيرة الاخوف واحدا على العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في
عل اولى من الاثبات وان كان ساكن الآخر مثل قد وقط كراهة لام ساكنة قبل النون ويعسر النطق بها والمطاهر
كليتا هو ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليتى وجاز ليتى كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليتى جملا على غيرى
وجاء عساى حملا على لعلى والاكثر عسانى ويجوز الحاقها في اسما الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز تركها ايضا
لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكنى وحكى الفراء مكانكنى وقوله ليس حاملى الا ابن حمال شاذ وسواء جعلت
للوقاية او نسوبا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما افقرى مثلا او
ما احسنى وما املى قال السيرافي لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه
اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ
يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو
ولا موضع له من الاعراب عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو
القائم قوله وبعدها اى بعد دخول العوامل المبتداء وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور
الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب عليهم قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير
مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير ام لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتداء في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انى انا الله وانه هو الغفور وانك انت العفو
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله وكائن بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو
المصابا اى يرى مصابى هو المصاب قوله يسمى فصلا لانه فصل بين كونه نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان
يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجيئ بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا
لفصله الاسم الذى قبله عن ما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين الى شيء واحد
الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد
في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء
الا بعد مبتداء بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدا
به وذلك لانه اذا دخل على المبتداء ناسخ يتميز الخبر عن النعت بسبب مخالفة اعرابهما نحو كان او ان او ما الحجازية
لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا بما سيق استئنافه في
باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد

المبتدا الخالي من النواسخ او الداخل عليه
فعل القلب لانه اذا دخل المبتدا كان او
ان او ما تميز الخبر عن النعت بمخالفة
اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا ما يحتاج
المبتداء ان تكون معرفة لان الفصل
يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم ع

الظاهر بالضمير فلا تقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت الحليم ولا تقال
ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظهما فتقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه
فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا تقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع
ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين
ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد
من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا
كان حق المبتدا الذى يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف و
فلما كان حق الخبر الذى بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك
تاكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام
الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى
كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتداء سواء كان اللام في الخبر
للجنس نحو انت العزيز الحكيم اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل وللعهد نحو رايت كريما و
انت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غير او سواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او وفيا ذا خلائق الموصول نحو
انت الذى قال كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند مخالفة المبتداء والخبر في
الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتداء ضميرا نحو انى انا الغفور الرحيم
وعند كون الخبر ذا لام يصلح لوصفية المبتدأ نحو انك انت الذى هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا
اللام ووجه المشابهة كون مخصصه حرفا يقتضيها افعل التفضيل اعنى من فهي ملتبسة به ومخصص معه كما ان
مخصص ذى اللام حرف ممتزج معه اى اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يعمل كذا وكون من التفضيل
كاللام حتى لا يجتمعان فلا تقول الافضل من زيد كما يجيء في بابه وجوز اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن
احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا حين اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه
قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعل متصل نحو جيء من زيد هو افضل من عمرو ومعهم
وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون مثلك و
غيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو انى انا اخوك
وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد والحق ان كل هذا دعاو لم يثبت صحتها بينة من قران وكلام موثوق
ونحو قوله تعالى انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا ما بعده خبره والجملة خبر انى لو ثبت في كلام يحتج
بالاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خير منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك
وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننت انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك حكمنا
بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغا الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت
الا بين معرفتين باحدهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل

وانما شرطنا كون الخبر ذا لام ع

عليها ع

المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان المثال
لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذى قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله نحو
ومكرا ولك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو القايم نحو
كقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هولاء
بناتى هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلا احتبى ابن مروان في لحنه يعنى
بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز والفصل بين الخبرين اذا كان المبتدأ خبران معرفان بالام نحو هذا
الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم
نحو هو القايم زيد لا منهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائى كما جاز نحو
قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جى بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون
في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان المضمر لا
يوصف وليس مبتدأ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القايم وكنت انت العالم ثم لما
كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعنى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف وهذا هو معنى الحروف اعنى
افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى صيغة الضمير المرفوع وان تغير
ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة
الاسمية اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما او مخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله
كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته في غيره وتلك القايم كون
اسم الاشارة قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه
فان قلت فلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل
وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية دالة على
معنى في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان الا على معنى في غيرهما وقد
تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذى لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى
في غيره اعلم انه انما يتعين فصلية الصفة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان
زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو انك كنت لانت الكريم
وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه
قد يوكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها
فانها لا يكون تاكيدا لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء
مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها وقوله تعالى
انك لانت الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدأ ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام قوله ولا موضع له عند الخليل
والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم

رفع

قلنا اسماء كثيرة فيها معنى
الحرفية
معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة لمجرد
الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثمت
حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها
لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم
في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب
فان معنى الحرفية اى كون ما ... [illegible]
... [illegible] اسم الاشارة واحدا
او غيره مدلول الكلمتين مطابقة ولم يؤت
بها الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتها

يعني

لان الفاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف اسكارا لخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا
لما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله
ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يوكد به المنصوب
والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يوكد به
المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القايم ويرد عليهم ايضا ان اللام
الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه
في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت
الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله وبعض العرب
يجعله مبتدأ ما بعده خبره فلا يتصف ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير
السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى
يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثانى ان فيه
وقوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر
كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل

ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب
يسمى ضمير الشان تفسره الجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو
هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله
ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه
في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا او
هو الاغلب او مؤنثا كما يجى وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير
مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اى الشان هذا فلما
كان المعود اليه الذى يضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذى يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول
عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هو كساير اخبار المبتدات لكن تسمى
تفسيرا لما قررنا والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة
المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يعبر عن غير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد نحو
هو الدهر حتى لا تبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تانى الحزائق كانه قيل اى شيء وقع في الصائب
فقال هو البين وقوله حتى ما تانى مبنى على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اى ادنى امر البين
في الصعوبة حتى لا يتانى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد ما قبل الجملة نحو كان قايما زيد
وكان قايما الزيدان او الزيدون على ان قايما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته
قايما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقايم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك
ولا يجوزون الا نحو ليس بقايمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقايمين خبره مقدم

وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم
ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول
فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثانى
فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ وما بعده
خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء
وانتصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو
المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل
ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه
هو الغفور ومبتدأ ان كان ما بعده مرفوعا
نحو زيد هو المنطلق ودخل عليه لام الابتداء
نحو انك لانت الحليم

مثلا

يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو
بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر
فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وما ذكره مطرد على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة
اذا اعتمدت على نفي او استفهام مثل المبتدا أغنيه عن الخبر ما في نحو ما زيد ضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو
ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبرها وليس الا
اذا كان مفردا واما قوله تع وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه
قوله لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل لمزحزحه نحو زيد ما نافعه فضل و
البصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر
خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا
الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لانه مقدر الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير لما
مر في باب المبتدا ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار
تانيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لان مفسره كالـ
المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفوا الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي والشيطان لا
يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا اعتبار انها بنت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا اعتبار انها كان القرآن معجزة
لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم ولا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث
هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا فلا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ
المبتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
ويقول ما هو قائم زيد وقوله يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ او اسم ما ويكون متصلا منصوبا بابواب ان
وظني ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز هذا الضمير لعدم الدليل عليه
اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتداء ولا غيره من الاسم القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع
ضعفه ضرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جآذرا وظباء او قوله ان من لام في بني بنت حسان الُمْه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا بد
على كل المحاذاة كما مر في باب المبتدا وقوله الاسم ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم
الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن تركه اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كابن الحاجب في باب
الحروف اعمالها في الظاهر شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني والاكثر مع الفك ظاهرا انهما تعمل في ضمير شان
مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل مقدرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة
ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون
لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي
بينها لا لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر اذ هي حرف

لانه راجع الى ذلك المؤنث

بخلاف الغا المكسورة

مصدري فكان أنّ وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد
هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الغا
مهما كالالغا في المكسورة اعني ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد
مع انه لا ربط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلتما

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه
وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولا مدا
وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه ويتصل حرف الخطاب وهي خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكم و
ذانك الى ذانكم وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وتانك وذانك
مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم ان اسما الاشارة بنيت عند الاكثرين
لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها
وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام والكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام
في ازيد ضارب والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت
ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحروف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني
المختلفة وكتغير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب و
مضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وفي اسما الاشارة معنى
الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان يكون كاسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف
الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما
الاشارة الحسية والوصف كاحتياج الحروف الى جزء فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد
داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعهود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس
معين وان كانت معرفة فالى واحد معين فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة
بالجوارح والاعضا والاسما المذكورة ليست كذلك فانها المشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول المشار
اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسما الاشارة الا
الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك
ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص وما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة
بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما
يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة
اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسما الاشارة الاصطلاحية كما توقف معرفة
العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء
الاشارة لغوية اذ معناه الاسما التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي فانما يرد السؤال لان

او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف
يدل عليه كالاستفهام في أضرب زيد
وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب
عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء
والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها
نحو ليت ولعل ومن والى وما والكاف او
يوضع لها ما يجري مجرى الحروف في الاحتياج
الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة
وكيا النسبة وكتغيير البنية وحذف في نحو
غرد وغرف وكسرة وكسرة كتغيير الجمع زيادة
حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير و
قولنا في الاغلب احتراز عن اسما الاشارة
وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معاني
المصادر المشتق منها الافعال والاسماء
... المعاني لا يدخل الكلم بعد ثبوتها
ثم يعرض لها كالت...
الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا
الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف
يدل عليها صارت اسما الاشارة كالمتضمنة
معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها
نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف
وحملت البواقي نحو اولا واولاء عليها

الاشارة حدّ المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف حدّ المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون
معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه
حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها
الفا وانما حذف اللام اعتباطا اذ لا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كاليد والدم ولو لم يكن
كذلك لم يعل العين الا ترى الى نحو مرمى فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام
المتحركة قلت قبل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قلّ المحذوف العين اعتباطا كسه وكذ
المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذف
اللام وقلب العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين مع وجود اللام قليل كما مر فلاجرم كان حمله من
باب حييت اولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على حمله
من الثلاثية لا من الثنائية عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه لوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وضعيف بذلك
قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان
وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا بأس بان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء بزيد
الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف
لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثيا لقلت ذاي ردا له الى اصله وتثنيته ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال
الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا
لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل
ودعوى ان كل واحد منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجري
اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات
اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان
واللذان واللتان في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي تقلب ذال ذا تاء حتى
صار تا او قلب الفه حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من
الذي وذي من ذا كهي من هو وفرق بالجمع بين الياء والتاء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تختص امثالها
بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما قلنا وكما ان تا ليست علامة التانيث
وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء تكون عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء فشبهت
الياء بالتاء في ابدال الهاء منها وان كان في الوصل وته بقلب ياء تي هاء وقد يكسر الهاء بالاختلاس اي من غير صلة
عوذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما
مر في بابه وقد تقال في المؤنث ذات ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين وجمعهما اولاء عاقلا
كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما
في صه وان كان اولاء معرفة فتكون فائدتها البعد حتى صير المشار اليه كالمنكر فتكون اولاء كما ولاك وقد يصغر

كلام العرب

والمقلوب هي

يحكم عليه بما لا يحكم على الاسماء المتمكنة ويدفع قول الكوفيين ح

انه ح

وبيت ح

لان التغيرات الى الاواخر اسرع
وحذفها اكثر في موضع الاعتلال
محل الكلمة على الاغلب ح

فلاجرم كان القول الاول اولى وان
كان شرح هذا القول بكون باب
طويت اكثر من باب حييت ح

وهذا حكم الاسماء التي لم يكن لها
ثالث في الوضع اذا سمي بها ح

واشباع عوذه وته وذهي وتهي
تشبيها بها الضمير والاشباع اشهر
وفي الوقف ذه وته بسكون الهاء
ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء
ساكنة كما في الوصل ح

بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما في اولها والواو في اخرها
ولهذا يكتب اهل الكوفة الفه نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ومن ثمة يثني بعض العرب مضموم الاوائل
هذا الجنس بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة
الاخيرة نحو اولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هؤلاء على وزن تورات قال
علّة هذا كما حكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق
بها حروف التنبيه يعني ها انما يلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما
يقترن بها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوائلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب
حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير من الاشياء الحاضرة فلاجرم لم يؤت بها الا في ما يمكن مشاهدته وابصاره
من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من
هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه
وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا
يجمعها مع اللام قوله ويتصل بها حروف الخطاب قد استدللنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما
ويؤكد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد
ذكرنا هناك فائدتها ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فان فائدتها قد ذكرنا
عند ذكر الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة
الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه
الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانما فعلتما او
يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان الخطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف
عليه فصار بذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك
كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا
وان لم يمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد
كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال
المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح ان يشار به
الى كل غائب كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى
تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما لم يورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب ويجوز في
هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا
المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز لك في القول
المسموع عن قريب ذكر اسم اشارة بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال الله تعالى
كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا

لا نقل هؤلاء

ان يكون ح

فعندنا ح

يعني ها وهي كما هي في الحروف يلحق الجمل
في نحو ها ان تا عذرة على خلاف فيها هل
هي منفصلة من اسم الاشارة اولا كما يجيء
ويلحق من المفردات اسماء الاشارة ح

دللنا ح

فلنذكر ح

فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا
بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا
اخرجته ح

واما حكي باسم الاشارة
بلفظ الغيبة ح

وكذا يجوز لك في المعنى الحاضر اذا تقدم
ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة والبعد ح

الباطل لا كما وانا جاد ذلك لان ذلك اللفظ نال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاصل في مثله الاشا
ن الى المعنى بلفظ المحسوس فقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه وذلك لانه
يحمل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان تقدم
بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه
او المشير وقوله فقلت له والرمح ياطر متنه تامل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد
بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحصوله نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فقولنا اسم الاشارة لما كان موضوعا
للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يحصل
الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ويجوز اذا
مقدم كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه فيكون كضمير راجع الى ما قبله وقد يجي كاف الخطا[ب]
الحرفية بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجا وحيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجي
قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المصنف كثرة استعمال ذي القريب من اسما الاشارة موضع ذي البعيد ومنها
وبالعكس كضرب من التاويل كما ذكرنا حاله الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم ياخذ
مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا لا ادري بينهم
خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب
بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجي فيقولون اسما الاشارة المجردة عن اللام
والكاف للقريب والمقرونة بها او بالكاف للبعيد وجمهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذا ثم ذاك و
مثلهم نحو ذلك والمونث لي وتا وذي وته وذه بسكون الهاء وبكسرها ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما
ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد ردها الزمخشري وابن مالك في الصحاح
لا تقل ذيك فانه خطا ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في
ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم تعتد وحذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء
التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تالك فاصلت اللام التي فيها تلك في ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع
الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما تلك بحذف الف تا فلغة قليلة والمثنى ذان وذين
وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة
بعد نون التثنية لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في
الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت
ههنا الثانية الى الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في
الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة و
ايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاء كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند
اللغويين بين المشدد والمخفف في البعد والقرب والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد في البعيد والمتوسط

وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم ع
لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاصل في مثله الاشارة الى المعنى ع

نسخه وبجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير ذلك اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاولى ان يكون اللام بعد تمام الكلم وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجي في الحروف ان شاء الله تعالى ع

عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعها اولاء واولى ثم اوليك واولاك ثم اولالك واولاك في
بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد على ما ذكرنا ولا ثم اولالك واوليك واولاك ونزع الفتح
ان نزك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم
كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان
بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه تاويل الشي والمجموع المذكور وربما استغني عن الميم في ذلكم اشا[رة] ع
ضمة الكاف وتفصلها ها التنبيه على اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعما لها
معه وذلك باما واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجي في حروف التنبيه وغيرها قليل وذلك
اما قسم كقوله تعلمن بها لعمر الله ذا قسما وقولهم لاها الله ذا اما فصلت كما يجي في باب القسم وغير قسم كقوله ها ان
تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا
المعرّف مفصلا بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك مشددتين واولالك مثل ذلك تعريض لبيان ما هو مثل
ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف
وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط اللام في تلك وانقلابها نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها
باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور وقوله ثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان ههنا الفاظا مختصة بالاشارة
الى المكان فقط والمذكور قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى
فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وسكون الالف وهنا بكسر الهاء
فكهنالك للبعيد وقد يجي هنا المشددة الكاف ولا تضم ثمة وقولهم ثك حطا وقد يراد بهنا وهناك وهنالك
الزمان قال الله تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنين هي ظروف زمان
لاضافتها الى الجملة كما يجي في الظروف المبنية ان شاء الله تعالى الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب
جزءا على انه خبر يتم وذلك ان الافعال الناقصة لا تحصر لها على ما تبين في بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا لو
كان تسعة فكملتها عشرة اي صيرتها عشرة كاملة قال المصنف قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم
من قام به العلم يعني من باب تعريف الشي بنفسه وذلك ان الجمهور قولك العالم ماهية العلم لانه ذا علم اذ كل يعلم
احد يعرف ان الفاعل والفعل يلزمه الحلي في الحد وقال العالم من قام به الماهية الثلاثية ثم الحد وكذا ههنا كل
احد يعرف الموصول الذي يحتاج به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شي هو فتعريف الموصول بالصلة تعريف
الشي بالاشكال من ذلك الشي لا هو فقال المص انما قلت غير هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد بالموصول الموصول
في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه لان معنى
كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة
شي واحد قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية لم يرتفع الاشكال فقد قرب في نفس الحد اشكال
بكلمه من دون التفسير قال ولو جعل موضع صلة لا ارتفع الاشكال وهذا حق قوله يتم جزءا اي يصير جزء الجملة ومعنى جزء الجملة
المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول الذي

وهو

لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا صلة وعايد قوله وعايد يعني ضميرا يعود اليه قال وهذا احتراز عما
يجب اضافتها الى الجملة كحيث واذ فانه لا يتم ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اوّل مع
ما يليه من الجمل بمصدر كما مر في حروف المصدر ولا يحتاج الى عايد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر
نحو امرتك ان قم وبعضهم يقيد القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ومر البحث منه في نواصب
المضارع وانما بنيت الموصولات منها ما وضع وضع الحروف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها
طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزء الى صلة وعايد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية
وصلته جملة خبرية والعايد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو بسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في
احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا
او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي احوالهم هو او الذي احو غلامه او
الذي مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان
وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض بان تعرف
الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرف النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل
فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما
سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا بها الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت
من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك اي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها
واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل بقولك انسانا تخصيص بمضروبية
المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما
على ان يخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف
عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انها
لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رأيت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك
اي اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها
قلت لا نم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصوص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما
ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص
باجتماع مع عام آخر فالمخصوص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة فان قصدوا بذلك
انها صارت معرفة بسبب الضمير عرفت الموصول فلا نجوز لان الجملة التي فيها ضمير عايد هم ايضا وان قصدوا انه لولا
الضمير لم يكن الصلة مخصصة الموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان
الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة

فلم يجز

... فالمخصص في
الحقيقة تقييد الموصول بالصلة
كما ان رجل بطويل لا تخصيص في
كل واحد منهما على الانفراد وقد
حصل التخصيص بتقييد الموصوف
بهذا الوصف فالمقصود ان
تقييد الشيء بشيء تخصيص وان
كان المقيد به غير خاص وحده
ح

ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي
ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي دوّخ البلاد الا لمن تعتقد انه يعلم ان
شخصا دوّخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه
يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد
المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثها
ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر
مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول الحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه
وهو الجملة ويغني عن الجملة ظرف او جار مستوى معه فعل وفاعل هو العايد او متعلق العايد ورابعها انه يجب ان
يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها واما قول الشاعر
واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فاول كقوله وابدئ هل رأت الذئب قط اي التي
اقول لعلي ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا
ارى منعه مانعا وقد جاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه
ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما مر وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك
لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد
من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه
ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر
عن العايد على قلة نحو ما جاءني الذي ضرب زيد وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة
يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه استثنى وقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم
انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو
الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري لانها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول
مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فاستثقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة
بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي اللذ واللذْ بسكون الدال ثم اقتصر واسه على الالف واللام وتارة بحذف بعض
الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما مر والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام
الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في
السعة نحو المرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل
الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد
الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما في غير اعتماد على
مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد

لها

لان الصلة جواب القسم
وهو جملة خبرية دون
نفس القسم الذي هو
جملة انشائية ح

قال لكن صلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول ح

على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده
على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة
كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بني اقيش البيت وايضا الجار
والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر
فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله ولا يقال في السعة جاني الحسن وجهه على رجوع الضمير
الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاني حسن وجهه في الاختيار بل يجي في الشعر نحو قوله
بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل ومفعول عاملا لاعتماده
على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو اولى بترك العمل الفعلي لانه
دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كان لام التعريف
الحرفية لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظو عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بنا على مذهب الجمهور ان
اصل الضارب والمضروب ضرب وضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فغيروا الفعل
في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان وبان
اذ معنى زيد ضارب وزيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة
الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب
ان يكون على الموصول كما يذكر فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في
الا اذا صارت بمعنى غير على ما ذكر في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب
فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم
المطلوب في الضارب بمشابهة الفعل على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول فصار كحق الالف واللام وقلتم انما
عمل اسم الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان يقولوا
انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلا ن
الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول
لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل
بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع حرف مصدري كما مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا
جملة فتبين وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قوله بالشيحة اليتقصع
صوت الحمار اليجدع وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له آخر هو ذا ل
السامع نعم الهو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ان المعنى لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير
مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود ضرورة والمضارع صفة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني

نحو قوله تعالى ومنهم دون
ذلك والجار يكفيه ء

ولو جاز عمل اسم الفاعل
او المفعول ذو اللام
لاعتماده ء

وتوصل في ضرورة الشعر بجملة
الاسمية ايضا وقد دخلت على
الاسمية الجملة في غير الشعر على ما
حكى الفراء الى آخر القصة وقد وصلت
في الشعر بالمضارع في قوله
وقد يخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيحة اليتقصع
نقل المحال البيت ء

واما نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعد لاستتار ضمير المثنى في
القاعدين وظهوره في الذي قعدا وحقا الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل
قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه
والدليل لظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في
اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها
صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشي لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل
لا تقع صفات المعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها
كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا تقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة
المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في اصله او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة
لا غير وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والالى والذين واللاتي واللائي واللواتي وما
ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند
البصرية على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن
فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما
مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت
تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما
ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا
الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت يا كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب
ويقول في الواحد المؤنث التي فتقلب الذال تا كما قلنا في ذا وتا وقد تشدد ياؤهما نحو الذي والتي واذا شددتا فالعرب
الكلتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد بموجب للاعراب وعند
بعضهم يبني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس الحال فاعله مثال وان اعالت في الا
للذي يقال به الثلاثة وسطه لا قرب اقربيه والصق والزمخشري انه بني على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي نقل
الحروف جمعه تميم كما هو المنقول عن الزمخشري فترا في الشعر مكسورا فهم باعرابه وقد يحذف اليا من الذي
والتي مكسورا ما قبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شا لكنت لحرا وجبلا اصم مشمخرا وقال آخر في
التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسي الوجه
الشدة فيها اي تشديد اليا وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات لان
المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى بها بالكسر عن اليا ويحذف الحركة بعد لالتقاء الساكنين قال لا ان ينقلوها
في حال السعة لا في الشعر ضعفا اذن وطاعة وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف اليائين وجاز تشديد
النونين ابدالا من اليا المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذا
واللتا في الاحوال الثلث في غير القرآن والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحو كما وقلنا
هما لم

بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية
نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو التي يتوصل
به الى الوصف باسماء الاجناس في نحو جاني
رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي اللام
الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه
كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان
اللام زائدة ء تام

ظاهر عن وضع واحد ولم يرد فيه النون بعد الالف لم يعرف لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق
المثنيات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابن كليب ان عمي اللذا
قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في درى العلم
الذين في الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذليه قال جاز الله اعراب الجمع لغة من شدد
اليا في الواحد وهذا يقوى قول الكوفيين ان الذي مشدد اليا معرب فكان اصله اللذيون فخففت احدى
اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد اليا
بجمعه بلا حذف شي منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال فوى اللذ وبحكاظ طيّر واشرزا من رؤس
قومك ضربا بالمثاقيل ومن اللذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وجوز
في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او ان الجيش الذي كقوله تع
كمثل الذي استوقد نارا حمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم حمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا
من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا
كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاني الرجال
الذي قالوا كذا فهو قليل كمثله اللذا في المثنى وقد يقال الذي ولذي ولتي ولتان ولاني بلا لام وجمع التي من
غير لفظه الائي بوزن العلي واللائين رفعا ونصبا وجرا وبحذف النون فيقال اللائي بهمز ما بعدها يا ساكنة
كالقاضي وهو قليل في المذكر قرا الاخفش واللائي تؤلون من نسائهم ويقال اللا بحذف اليا وقد جاء اللاون
رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالحامل والتامر واللاتي باظهر كان
التا وهو كثير في الجمع التي دون جمع الذي واللواتي واللوا كانهما جمعا الجمع وقد يحذف اليا آت من الاربعة
فيقال اللات واللاء واللوات واللوا وقد يسهل الهمزة من اللائي الهمزة والياء لكونهما مكسورتين على ما هو قراءة
ورش اللائي يئسن وقد يقال اللاي بيا ساكنة بعد الالف من غير همز كقراءة ابي عمرو والذي قال ابو عمرو هي لغة قريش
كانهم حذفوا اليا بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة يا من غير قياس ثم اسكنوا اليا اجرا للوصل مجرى الوقف وقد يقال
اللا بحذف اليا والياء معا وقد يقال اللاآت كالاعات مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والالى
جمع التي ايضا من غير لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللاتي الا ان الالي في جمع المذكر اشهر والاولى بكسر
ومعنى الذي ومن وحده من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة لتكون معرفة والاضافة اما
ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا
وقد نوزع فيه فلم يكن له مستندا الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت الى
ياشيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بادش بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق
الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في
المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معناي الموضوعة على الابهام وليس بشي لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما
بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين

فاجمع المؤنث

منوع

لامن لفظ

كذا في اكثر النسخ وفي بعضها ان يا شاذة

واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التا به موصولا كان او استفهاما او غيرها نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن
لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وحزم الناس وشرع الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها
اضيافي الاستفهام وعزمخوا با هم اخوالك وابوهم اخوتك ومما اشد من التانيث ويجوز مما تقرر بهاتي باب
الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا ينصرف نحو جاني ذو نعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت
وذو فعلتا وذو فعلن قال وبري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال فولا الحذا المرء
ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفراص ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مرّ اعني عدم تصريفها
مع بانها والثانية حكيها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه
والثالث حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي
بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة
موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انتم الذين تقتلون وقوله
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه طليق وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك
ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي
يقرض الله اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ما الذي وذا في الموضعين زائد اذ بعده موصول فيجوز ايضا في نحو من ذا
لقيت وماذا لقيت ان يكون زائدا وموصولا كما مرّ واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة
فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية
حرفا وجعلاها اسما فانهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر نقوله تعالى بما رحبت اي الرحب
الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار ويجي الكلام عليها في الحروف
المصدرية والعائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفا موصوليتها والضمير
احد دلايل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته
في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا
فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك مع
الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكقولك الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف هنا
مجرورا وعلى النصب كما في اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة
بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرطان يجر باضافة
صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه
لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف
بغيره كقولك انبه بما تامرنا اي تامرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر به اي باظهاره وقال نقلت لها
لا والذي حجت اخوتك عهدها اني غير خوان اي حج اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه
بحرف بجر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به ولان الحارين متماثلان والفعلان الذا ن

ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة م

بعد ما الاستفهامية اذا لم يكن زائدة فهو نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذي وقولك ما الذي صنعت نص في الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهاميه نحو من ذا لقيت ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون ء

ذكره

وكذا ما تعلقا ء

تعلقا بهما وبما مررت ومررت مبنيا للان ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور وان
لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه او له او نحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله
التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب
سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز لحذفهما استطالة الصلة
ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غيره اما جزء او كون
الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو
المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون الغالب في
الاغلب الا اذا كان ظرفا كما عرفت وايضا هو في الاصل خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها وشرط
في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ
الجملة والظرف يستقلان مع العائد فيهما لكونها صلة واذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة
اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في
نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فكذا ايضا وتعرب
متصرفة في صلتها ايضا تحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة نحو قوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان
او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه
اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهر كلها غيب نحو انا الذي
قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا انه سمع لم اجوزه
وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر وقلت كذا حملا على المعنى
هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائة اي مثل حاتم وان كان خبرا ان جاز
لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الآخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا
وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت
انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا
لغوا وكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت انا الخبير وجه والوجه ان يقال القائلة انت انا
واذا اخبرت بالذي صدرتها بها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا
قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها
تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم
المشتمل عليه هذا باب سماه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم
فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انهما يجب تنكيرهما
ويعرف ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا ينقلبان مضمرين ويعرفه ان ضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب

واما خبر ان وحكمه حكم خبر
المبتدأ كما ذكرنا واما اسم ما
ح

اكيلكم بالسيف كيل السندره

صدره

تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فقولهم معنى قولهم اخبر عن آ بالذي في ضمن الجملة الفلانية ب الموصول اي
ضع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية بآ عن ذات متصفة بما اتصف به آ في الاولى معبرا عن تلك
الذات ب الموصول ولا تعبر الاول عن وضعها الا مقدرا ما يعتقد هذا الاخبار المذكور فلا بد ان يحصل في الثانية
ب مبتدأ مصدرا لان السؤال منك ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته
الصدر ولا بد ان يجعل مكان آ ضميرا راجعا الى ب لان السؤال ان تصف ب بالوصف الذي كان لآ كما صرح من
الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان آ التصدير ب مثلا فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان آ
ولا بد ان يوخر الف في الجملة الثانية خبرا لان السؤال ان يخبر عن ب بآ ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول
بصلته فعلى هذا لم يخبر عن آ ب الموصول بل اخبرت عن ب الموصول بآ الا انك لما اخبرت عن ب بآ والمبتدأ في
المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت آ وانما ذكر
المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب
فآ هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ب الموصول فليس معناه آ جعلت مخبرا به بل الباء للاستعانة
كما في قولك كتبت بالقلم اذا المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم
ليدربه او ليجربه اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدأ اخبر بزيد واجعل تلك الجملة الاولى
وهو ضربت زيدا صلة الذي بلا تغيير شيء منها الا ان يجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذي وتوخر زيدا عن الذي فتقول
الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك
مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف انك ضربت شخصا مضروبا لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا
تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما
للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المختار
الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ قوله واخرته خبرا نصب على الحال او مفعول ثان
معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم
في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
وذلك لا يمكن ان يبنى من الجملة الفعلية اسم فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى يفعل
ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب
وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما اسميا
في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعها صلة اللام كما يجيء بعد في
ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء
منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اوله ذلك الفعل حرف لا يستفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها اي امر
من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتأخيره ذلك الاسم خبرا فبالشرط

وليس شيء من اسم الفاعل
والمفعول مع ح

تعذر الاخبار ح

فالشرط الاول وهو تصدير الموصول يفيد امتناع الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا
يكون الا خبرية ويتعدد ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يجيزون دخول الموصول
على الموصول اذا اتفق لفظا واما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فيروى من النفر
الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قيل من النفر اللاء اللاء فان تغايرا نحو
الذي من عمل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة
للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فتقول في داره صلة للذي الاخير وعائده مستتر في الظرف وعمرو
الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة للذي الاول وعائده الاول الهاء المجرورة في داره وزيد خبر الذي الاول كانك
قلت الذي ساكن داره عمرو زيد وتقول الذي التي اللذان قاعدان لديها كريمان عزيز عنده حسن تبتدئ بالموصول
الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه عما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته
فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته
وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيز عنده خبره
والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة
مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط
الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا تضمر
هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكذا نحو ما
لا يستفاد من المعارف كالتعجب في انما رجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل ورب رجل وكذا كل اسم لزمه
النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن لزم الظهار كنا على حيننا والمعارف السادة مسد
الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر
العامل اذ لا يجوز عجبت من ضرب زيد عمرا وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه
الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار
عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم يعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند
المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو اما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما يحذف
لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة
المفرد فلا يصلح لكونه صلة كالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ
ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين يستقبحون الاخبار عنه لوجوب
كون المفسر بها في تعيين الجنس والاخبار مخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائته الدراهم وكالمقادير المبهمة
المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف
وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط و
اما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل من

يقال ما بالدار كتيع اى احد

كالصلة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصفة من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد
ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في
مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد
رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل له ويجوز ان تقول برجل
هو واضعا المرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال واجازه الاخفش اذ الضمير
يغني ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قيل ان يذكر خبر الموصول وخبر كاد و
اخواتها والفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تا كيدا
بلا موكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واحناش الارض
وغيرها كابي القاسم وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وابن حبين وسام ابرص
اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب
نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة
ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء اظهاره لقصد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل و
جواز لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن المضمر لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل
نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا تجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير يستحق لغيره اي استحقه غير الموصول
كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدا استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد
ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول
ايضا بقي الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلته
عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا من العائد الى المبتدا وقولك هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله
والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير يستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع
المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدا قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان
استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير
شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدا
لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ يرجع الى زيد لانه ضميره فكأنه قيل وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في
ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول مفيدا ذكر زيد حتى يخلو الاخبار
بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك اذا اخبرت عن هاء ضاربه كان المعنى الذي ضاربه اخوه زيد فقد عرفنا بالمبتدا
ان هاهنا شخصا هو مضروب اخي زيد ويجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة
جديدة وهو ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه لكون المعنى الذي ضارب زيد
اخوه زيد فمضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان هاهنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر
ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على

من الكنى والاعلام للاناسي وغيرها كابي القاسم ع

استحقاق الموصول لهما وبتوقف المبتدا على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشي اذ لا يلزم بقاء ما دل عليه
الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباط
الضميرين بل يكفي احدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عايد الى ما تقدم ان استغنى عن ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في
جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول مدحته فيصح الاخبار عن هاء مدحته وبالشرط الثالث
وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض
في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده كالضمير في نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام
كما ومن وايهم وكذا كم الخبرية وكاي لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا ما لا يجوز رفعه كالظروف
غير المتمكنة اللازم نصبها نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشا ومسا معينات وكذا المصادر
اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن
يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا
القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن
المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل
وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في
ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في
الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هو له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك
تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد المستتر لا فاعل وقد
عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه و
ان كان منصوبا فضمير اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في
ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا
لانه خبر المبتدا اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا لرجوعه الى
الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم
الفايدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قوله القائلي
انت انا صحيحا على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وساير الموصولات لانه ام
الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل
اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل التدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار
في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حاله ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان
من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد وقام مقام

زيد ضميرا فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين
في الضمير القايم مقام المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني
وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطف الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن
في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخر خبرا عن الموصولين
فتقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العامل
موصوفة مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني الى المازني وليس
في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول
في مسلسلها عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث
لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما لا يرجح به على المذهب
الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول في الاصل
الجملتان صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسالتنا
قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله و
كذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم هو زيد لكون الاسمية معطوفة
على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان
من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا وانما
جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها
ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يحمل الضمير
على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم الفايدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم
وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما مر في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا
وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع عنده باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول
مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف و
اللام سواء على المذهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه
انا والمكرمه زيدا ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان متصلا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما
ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على
مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة
على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب
التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع
باق في الموصولين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الذي يجب اعماله اذ لا تعطف على الموصول مع
بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند

من حيث كون المتنازع
فيه لجز كل واحد منهما
فهو الرابطة بينهما ٤ ٤

فايدة
الاخبار
٤

كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد فيُقيل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب
انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا لها في الضاربه هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجري
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وذلك
خبر الضارب لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها
وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن اليا او التا بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول
ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا و
عند الكسايي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابو ردت
هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق على مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه
زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسايي فيه ايضا وليس بقياس في جميع
المواضع وعند المازني في الاخبار عن اليا الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا انا لما ذكرنا
وفي الاخبار عن التا الضاربه هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي
قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقا التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربه و
ضربته زيد وعند الاخفش الضاربه والضاربه انا زيد بابراز الضمير لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربه
هو والاولى الضاربه زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول والخبر ضربني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما
مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن التا او اليا بالذي التي ضربته وضربتها هند انا والتنازع باق وبالالف
واللام الضاربته وضربتها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته والضاربها انا فقدمت هند لان جنس عامله
لا ينفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها وفي الاخبار عن هند بالتي
التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند
المازني الضاربتي والضاربها هند وتقول مخبرا عن التا واليا في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي
ضربته هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته
هند انا وتقول المازني مخبرا عن التا الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة
للاصل وعن اليا الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا و
ضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل و
ابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضارب انا على انه
مبتدأ وخبر والضاربتي مبتدأ وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي عن التاء او اليا الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف و
اللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هند والضاربته هو انا بتقديم هند لان
عامله لما مر وتقول المازني مخبرا عن التا الضارب هند والضاربتي هي انا وانا خبر الضارب وعن اليا الضارب هند انا
والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا والضاربتي هند وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيته

وفي خبر الضاربتي

صاحبها

واعطاني زيد درهما مخبرا عن التا واليا الذي اعطي واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا و
التنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرى حق مثله كل واحد
منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو واياه وليس بوجه لمخالفة الاصل في الفعل الاول برد
مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في التعدي
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت
واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل
كما مر وبابراز انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة اياي كما بين في المضمرات
درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس
بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايد كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر
الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطية او المعطي اياه زيد كما ذكرنا
في باب المضمرات في نحو ضربي اياك وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى
درهما لا ضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت
الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب الفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند
الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطيه والمعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربي اياك والمازني يرد
المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه او المعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التاء او اليا
بالذي الذي ظن وظنه زيدا اخاك وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند
الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني في لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه
هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن
زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننته زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى
في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني
مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظننته
زيدا وظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى لا يجوز
ذلك لما ذكرنا في باب الضماير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس او لهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه
والظاني هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في خلتكه وضربتك وابرازنا الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان
الصفة للالف واللام التي هي للاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في
هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التا او اليا بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام
المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي
اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول

والمعطي

لكونه

وعند سيبويه المعطيه انا عمرا منطلقا والمعطيه اياه زيد وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على
اول المفاعيل وان لم تقتصر فالمعطيه انا عمرا منطلقا والمعطي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعطيه
اياه زيد نحو ضربتك وضربتك اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلميه زيد منطلقا عمرو وباللام
المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلميه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يعد على
اللام لا يجوز على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر
في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل ووجب ههنا
ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون
احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هو الثاني والثالث
فلم يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول وهو على المذهب الاخفش
المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني
ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمي زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلي اياه اياه
منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها ووصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد زيدا لئلا يلتبس لو اتصل
بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز
اعلميه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلي هو اياه اياه منطلق والمعلميه اياه هو وانا ابرزت هو لجري الصفة
على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة

وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وتامة بمعنى شيء وصفة

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل هو في ضمن الموصولات كما بين
ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب حذار وباب فساق وباب نظام الموافقة لباب نزال ولولا
قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فيها اما قوله وما الاسمية احترز
ان ما يكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية
الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وما
ابيك والتعظيم ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكرها اي
لا تذكرها على احد التاويلات وقد تحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك
لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة
للاستفهام ولا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية
مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا احرى الجري مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف نادرا نحو على ما قام يشتمني
لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاءت ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا لما لم يثبت
زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا كلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في
الوسط لحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر
والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من

[هامش: اخرس وكم الاستفهامية مجرورين لكونه صحيحا]

من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ههنا ما كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المص لان النحاة اختار
كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط
المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقه نكرة وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا فكذا ههنا
معناه نكرة من الامر شيئا وقوله فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى الشرط
وتبعيض ومعنى التامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما اي نعم شيئا هي عند الزمخشري
وابي علي ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في نعما هي اي نعم الشيء هي وكذا
دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والمازني والمبرد
كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قول علي في النهج اشبهه منهم في البلاء كالذي
نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلت في الرخاء وصفة اختلف فيها التي هي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال
بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسماء
لاستبعادها بالحرفية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو
فبما رحمة ووصفتها لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما
او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود والتنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه انها كان
يجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي عطية لا تعرف من حقارتها ولامر لا يعرف عظمه وضربا مجهولا غير معين

ومن كذلك الا في التام والصفة

اما من الموصولة فظاهر مما تقدم من امثلة والشرطية نحو من تضرب اضرب و
الاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد
ايانا وبالجملة كقوله ورب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا يجيء تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة
الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك القبائل والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي والاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من
قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعليه ما من الشرطيتين والاستفهامية
والموصولين ظاهر واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل وهي
الاخرى مع ما في وجوههما واما التامة ايضا ومن في وجوهها الذي للعلم ولا يفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع على
ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين وتقول اشتر من رايت في الدار علما كان او جاريا او فرسا ومنه قوله
تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب
العقلاء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء
في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا
في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويسئل ايضا
استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال الحقيقة التي ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية
مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتي

كنتي

[هامش: وهو من الامر شيئا]
[هامش: وتوكيد]
[هامش: ولامر مجهول العظمة]

ماهيتها او مرام بقرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا الصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما يسبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية و من وما في اللفظ مفرد ان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان عني بهما المثنى او الجمع او المؤنث فمراعاة اللفظ فيما يعتبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غيرهما وما نقول ذلك المخصص لعينه وان كان مونثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام ونقول ثلث انفس من الرجال وثلثة انفس من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يقصد المعنى يختار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولهم منهم من احبتها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظ هن فلذا لم يختلف القراء في تذكير من نعت بات بخلاف قوله وتعمل لانه تقدمها بعد قوله منكن وهو عاضد المعنى فلهذا قال نوتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر عن المحمول على معنى من الذي عني التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى انه مراد به من الذي يجوز مراعاة لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فمقدر مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم جمعا بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا تقال الضاربة جاء لخفا موصوليتها ثم اعلم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم القوم المستخفهم ولم يجز فيما يعتبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظهما وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو الحسن غلامه فاكانت الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يكن صاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله اوتضحي في الطاعن المولى اي في الطاعنين المولين ويجوز ان يكون افرده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الطاعن

واي وايه كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكمها اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع واي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في مررت باي معجب لك قياسا على من الذي نكرة موصوفة نحو الذي محسن اليك واي يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما ان فيها خلافا كما

وتكون مراعاة اللفظ اكثر قال تعالى ومن يومن الى الانهار ثم قال خالدين حملا على المعنى وكونها اولى ايضا

فلا ادري لم لم يذكر المص ههنا بل جعلها كمن التي لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لانك لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقل عن الاستفهامية الى الصفة فاعربوا علها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات على الخلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل هو لازم الاضافة فخمسة عشر غير معرب واما كم رجل فانه قد ينصب ما بعدكم الجزئية وانما لذ فانه تضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها للتبعيض مما اضيف اليه كما في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم تعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى اياما تدعوا الاية كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اصلها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم و ايهم زيد غلامه وانما يحذف لكونه ضميرا والضمائر كثير الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اي الخبر كالعظام المضاف اليه مقامه ولتمكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض ثم شد يد الرجوع اليها بادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبينة للموصول كما ان كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يصح مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل كلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا نحو اكرم ايُّ افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب ايُّ افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجيء من مذهبيهما قال سيبويه لا يرتفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قلنا وحرك اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الاية مبتدأ خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول كلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شيء تكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث الذي يقال له الفاسق الخبيث اي بمثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثلها انه

في الاصل الاستفهامية ء

لمعنى الاستفهام ء

الا ترى الى عدم اعراب خمسة عشر وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا تضاف لدن الى الفعل ايضا كما تضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجيء في الظروف المبنية ء

كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلته بلزوم اضافته و اما لم يحذف لمدخر في الفعلية لان التصاق الجزئين منها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان ضمير الموصول لانه كانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء تعين ء ء

الفعل الذي قبلها اي معلق عن العمل ونحو التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب وافعل ايهم افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب نحو اضرب وافعل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اضرب وافعل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الاية من فيها انها تامة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي تشيعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو اية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعريفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره صرفها وهو القياس **ومن ماذا صنعت وجهان احدهما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب** اعلم ان ذا لا يجي موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما هو وقولك من ذا خرج منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي ما الذي هو وهو على حذف المبتدا نحو ما انا الذي هو قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وها التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقائل ان يمنع مجي ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوزون وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا ونحو ما الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول ولكثرة ما ثبت تعرفنا ان صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات لمحو ذا الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها اليه كما ذكرناه انما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدأ وما خبره قدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان المعنى هو اساطير الاولين اي ليس ما تدعون انه منزل بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا زائدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية اولى التطابق نصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصبت ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما لزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتداء كما

فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف الموصولات واعتد بالتانيث لا غير

واما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل نادر

وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة

اي القول انزله ربنا اساطير الاولين و القائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف

يكون انزل مقدرا والرفع على الاستئناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين و يحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا [illegible]

في قوله تعالى العفو وان يكون المبتدا محذوفا والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا فعلته او متعلقه نحو ماذا تقضي حقه فكون ما مبتدا اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكونها زائدة واما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت فعل مع خبرها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى فعل متصرف فان قدر القول ههنا كان للشارع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا معمولا ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا بأس ان يذكر بعض ما اهملها المص من احكام الموصول واحكام ما ومن واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدره مثل او لكن او علامه جواب القسم وغير ذلك مما لا يتعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليس جزء الجزء ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بعض الصلة وبعض تابع للموصول كالوصف والبدل والعطف والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه اذ هذه الاشياء لا تجي الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة الاخر وصلة الاول محذوف وقد مدلول بالظاهر عليها كما يجي بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي يزعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصول حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها تاويل المصدر فيطلب قربها من معمول المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة الاسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو مما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض العطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب الشارع مولا للاول الذي ضربت وضربني خالد زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل جزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية من الصغر والكبر وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان

جعلت

واما في نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا احل لهم مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضميره او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار في كل حال

لان ذلك المتعلق به المتقدم اذن جزء الصلة

تمها

ملا لك تركتها على ابهامها بمن صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصغر منها الانامل
واما ان الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام
معلوم اي الا من له مقام معلوم ونحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا المعري لانت البيت
اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة
وان كانت فاء او عينا نحو شه وسه وليس الموصول الصق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع
المخصوصة كما يجي في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها او كون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها ولما احكام منا
ومن واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك
المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من فيقول منو اذا قيل جاني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني
اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاني مسلمون
او رجال او قوم وفي النصب والجر منين اذا قيل جاني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل
جاني ضاربتان او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا
يختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل
الحكاية يثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا
غيره حتى يكون مطابقا واما اشتراط في لحاق العلامات المذكورة من كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها
عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجي لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام
عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها
بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد من الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولا فتقول من
من الرجل لمن قال جاني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة و
نقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصد تهافت
هو اكثر حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر
من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا اكثر غالب والحكاية نص
في كون المستفهم عنه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسؤول
عنه معهود اخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال مناسبة واما
اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل
تقول فيها ايا يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى كما يجي فلان من لكونها مبنية قصدوا تعيينها من الاعراب فاثبتوا العلامات
في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر
والتنوين واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر
الواو والياء والالف بدل الحركات اذ لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف متحركة ولا يجوز فاشبعوا
بدل الحركات حروفا لتشبهها ساكنة وجاوا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اشبعوا فيها

الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت
الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منة اذ هاء التانيث في الوقف لا يكون
الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات و
وقد امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى ولهم وامنات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة
بالاتيان بحروف المد بعد واحدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان التانيث لتانيث الكلمة اللاحقة
بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فتحها قبلها الحركة التي يلزم ما قبل تا التانيث وقرب من ذلك اسكان ما
قبل اليا في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التا للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منة
والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التا دلالة نصا على ان السؤال عن مونث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة
هاء في الوقف ادل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوز تيهاء كظهر الحجفت وعوبت واخت فقليلان وربما جاء
نحو منتان بحركة النون التي قبل التا هذا والتي في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما
ان يزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكي علامات المثنى
والمجموع والمونث وان كنت تسال عنها احالة على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاني رجل و
رجلان ورجال وامراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما ان تاتي بمن على كل حال بلا
حكاية للاعراب ولا العلامات اصلا كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها
عن المذكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمونث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد
بالمفرد المذكر بل تعربها بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن الياء في الرفع والجر
وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي
شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها صالح للعقلاء وغيرهم بخلاف
من واما الوقف فلما مر في من واما اشتراط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ولك في اي وجه آخر
وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفرده فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث وفي الحركة
اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون مبتداة محذوفة الخبر ومفعوله محذوفة الفعل ومجرورة
اسم جار بها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا فيه اي وجهها اخر الحكاية ضعيفان والاولى ان يقال
كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي
هو اي اي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فقال منو يا فتى ومنا يا فتى ومني يا فتى وعليه حمل
قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بشي لانه لم يتقدم جمع منكر حتى
يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس
ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول
ضرب رجل رجلا والا فكيف معربها مع قيام علة البنا والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها
لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة

لا يلحق من الاشية آخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت منٌ ومنهْ واذا قيل
رايت امراة ورجلا قلت من ومنا وفي حالتي رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما
لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه
فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها غير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها
ولا في من بعد بعدها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من يحكيه كالاعلام اذا قال القايل
رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا
كما يجي وثالثها انها تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السائل مع
مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه اذ يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا واما
الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط
وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية
تنصيص المذكور وقد مر ان دفع الابهام بكثرة الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من
الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط
المذكورة ان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعاد هذه المتبوعات
مع توابعها اغنى عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة معها
اليه فيقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد
ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اغنى
الوصف المذكور ايضا كساير الاوصاف الا ان تنزيل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف نعول
التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فيقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد
بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير
من فهو كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه
انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا واخا عمرو
لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف
عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته
فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا ومن زيدا ومن اخو عمرو ومن زيدا فانه يجوز الحكاية
في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول لصريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه
كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا في من زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس
اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف
والوجه جوازه لانها علم ايضا كما مر في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى وجدهما في

لان وضع الاعلام على عدم
الاشتراك بخلاف ساير المعارف
فان كل واحد منها لاي معين
كان كما ياتي في باب المعارف
والحكاية لدفع الاشتراك لكان
بالاعلام انسب ٤

ع
فيكون كل واحد من المعطوف و
المعطوف عليه استفهاما مستقلا
فيكون لكل واحد حكم نفسه
كما لو انفرد ٤

المانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم نقول اذا حكى ما بعد من فمرفوع الموضع بالابتداء وان كان
ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر لان الرفع الذي يكون للخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع
الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا اعرابه لاشتغال محله بحركة محكية كما ذكرنا في المضاف الى يا
المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مضى هناك
وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل حلف دار عبد الله فقال السامع دار مني واما بنو تميم فانهم
سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس وانما
اذا سئلت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى واذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد
بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب
الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال من عندنا تمرتان قال
سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز ان يقال اذا سئلت
من عن عاقل ينسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل لقيت
زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي مثلا تاتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل
عليه الالف واللام لانه كذلك في المسؤل عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى من لا بد فيها من الالف و
اللام وتلحق يا النسب آخر من كما كان في آخر المسؤل عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام
فتقول أالمني بالمد لانه كذلك في المسؤل عنه لانك تقول أالقرشي او الهاشمي وايضا فان من ضعف تضمنها معنى الحرف
بدخول لام التعريف عليها ولحاق يا النسب بها فاتي بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فيقول المني مقتصرا اكتفاء بما
في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المسؤل عنه نسبة سواء كان السايل واصلا او واقفا
كالحكاية في لفظ اي سوا فتقول لمن قال جاء زيد القرشي أالمني وكذا أالمنيَّ وأالمنيِّ وكذا أالمنيان وأالمنيين وأالمنيون و
أالمنيين وأالمنية وأالمنيتان وأالمنيتين وأالمنيات وياتي المسؤل بالجواب على وفق اعراب المني فيقول رايت زيدا فيقول
المني فتقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور ولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله
عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال عبد القاهر سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته
قال قول أالمني كانك قلت أالطريفي او العالي او البزازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس ليس بمسموع قلت كانه
حمل الثاني في الطريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري
فلا يجوز أالمني اتفاقا قال المبرد القياس أالماني والماوي قال السيرافي هذا تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش
الاستفهام باي على وفق أالمني قياسا فقال يقال الايي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع
ولاستثقال اليا آت والله اعلم بالصواب اسما الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله
وهيهات ذلك اي بعد اعلم انما بني اسما الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه
بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعرب المشتقان بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت لا الشاكين ويجوز ان يقال ان اسما

علم عاقل ولا كما قال لقيت ٤

ع
او التسهيل كما مر في التعريف في باب
تخفيف الهمزة واما ادخالها لانه كذلك في
المسؤل عنه لو صرحت به نحو آلبكري او القرشي
واما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة
الاستفهام لضعف تضمنها الاستفهام بمعاملتها
معاملة المعربات التي لا يتضمن معنى الحروف
وذلك بادخال اللام عليها والحاق يا
النسب آخرها وبعضهم لا ياتي
بهمزة الاستفهام فيقول
المني ٤

ع
فعل الماضي

الافعال بُنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه
كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست افعالا مع
تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين
في بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا فالظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداك الاقوام
بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء بالرفع و
النصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها اشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان
وبطآن وشتان فانها كلتيان في المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وتزال فانه كحار وتشد كهرب مفعول انها كانت في
الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر المناسبة
بينهما وزنا ولا لحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها
الى اسماء الافعال ثم نقل الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايها في الكف
وويها في الاغراء وواها في التعجب والاستطابة ودعدعا في الانعاش وويلك وويحك وويسك وويك لعمرو على ما مر
في المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اي انعش ولعا اي انتعش وهيا وهلا
وحي وايه وهيك وهيت وهي معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في
صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما
في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه ووي اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب نحو افا او ينون بالحرف نحو اف لك
فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك
بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية
على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك
اي تبعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا حذرا وحذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا
تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن
الظروف او عن الجار والمجرور فلا تقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على
اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما آمين فقيل سرياني وليس الامر كذلك لان
العجمية كذا قيل وهيا بمعنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى لكن كذا وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم
ولا يمتنع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا
يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويد اسم بالنظر الى الاصل
والجار مع المجرور ولم يكن اسما الا انهم طردوا لهذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالطراد في نحو نزال
الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء
الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اي
ذو قيام فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي

تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان
لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا
اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق
له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية
ليس بشيء اذ لو كان كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا نقول في امامك
بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتحة يا جعفر وكذا لا نقول في عليك واليك اسمي فعل انهما
جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في اول الامر صارا كلمة واحدة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار
اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفعل وبنيه على سنن لذات وصارا المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور
في امامك وعليك اسمي فعل كعبدالله وتأبط شرا علمين اي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول
صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف من الكلام او غير ذلك
مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء
شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذ روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى عير ضعف فقال لصاحبه
كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر ينصب به والتميمي يرفع معنى كذب عليك البزر
اي الزمه وجد به ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار
معنى كذب فلان الاغراء به اي الزمه وجد فانه كاذب واذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغرى عليك
بجده ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب نحو قولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل قال
وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك و
اليك بمعنى فعل الامر فنصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابوعلي في كذب
عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اي كذب السمن او لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا يتأتى له هذا في قول
عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي حكم الافعال التي هي بمعناها
الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتقوى بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند
البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت
جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لتضمنهما
معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند
البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي بين يديك خذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر كثيرا لما يكتفى
فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره
ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال انها بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء
افعال فلما مر في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظروف والجار والمجرور فلان نحو امامك وعليك و

زيدا بالنصب كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقدامكك فاختصر هذا الكلام الطويل بالغرض حصول الغرض
منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك
عنى اى تنح وخلفك ونقلك البك واذهب عنى ووراءك اى تاخر ووراءك يجري في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو
بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما اسرعه
وبطآن اى ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة الضمير المرتفع وبرو ورم في شئ منها دليل فعليته والتي
منها الكلم وهات على ما مر وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع
فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك
او لا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا
واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان
يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما
في هاك اذا لم يات ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا وقال الفراء الكاف
في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشئ لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل
نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا فلم يكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين
الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد وها
مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع
منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد يجئ بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في
الجميع حرف خطاب كما في ذلك وبطل قوله بما اوردنا على الفراء واما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور
للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون الا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء
بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام
المصدر ولا ينتقل عنه الى اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين
كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه اى افعل السكوت
عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ايه اى كف عن هذا الشئ وايه
اى هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صها اسكت سكوتا اى افعل مطلق
سكوت واقع على كل سكوت معرض عن اى حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال علامة دليل التعريف بل
تركه فيما يجيئه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونها موصولا
بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه وصه ومه ومه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني والاولى قول ذي الرمة
وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فكون التنوين
عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما بعده موصولا بما قبله غير موقوف عليه مجردا عن معنى التمكن في هذه
الاسماء وحصل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول اما

واما التنكير ففيه مكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اى لحم واى لحم مكان معنى صه اسكت سكوتا واى سكوت اى سكوتا بليغا اى اسكت عن كل كلام

متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين
والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك
هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤن
والرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء
للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي
من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف
نادو الثلث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع ليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات
وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اى ما اخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى وهذا الفرع الا
مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما
اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس تام التصرف قالوا وكان داخله
في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال بحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحوه مهاتاة و
هاتيت انه مشتق من هات كحاشى وتبسمل من بسم الله قال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الالف
هاء ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول لترك زيد وبله زيدا
كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجئ بمعنى كيف فيرتفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف
كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل
الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اى كيف ومن اين ويروى من بهل على القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في
قوله اعطيهم الجهد مني بله ما اسع ان المجرور جر كجرها وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتهم
عليه ومنها تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي ترك اصحابنا الكاف بيله قال وقياس
قول من جعله اسم فعل جواز لحاق الكاف به فعلى ما قال كانه جعل لحاق كاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر
كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيبويه تيس الرجال في بيس ومنها رويد
زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد مصدرا رود اى رفق تصغير الترخيم اى ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز
ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ومع على
ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا
زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيروا رويدا
اى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال
والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان لا تعيد الفعل قبله فيقام المصدر مقامه نحو رويد زيدا بنصب
زيدا وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة في حال الاعراب وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف
ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يراد ما على رويدا اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الاعطيتك

وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل

قال ابن الحاجب ... في الاستثناء ...

بس الرجل بالشيء بوسا اشتدت حاجته ...

مقام المصدر مقام الفعل ولا تعيد الفعل قبله نحو رويد زيدا

رويدا ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل
وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا
وخطأ ذا الرمة في قوله فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا ما كان عن ام
تركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر
مرها مثل واكسفيا ورعيا اي كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل
تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير
تنوين على قلة واوجب غيره التنوين وقد يبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال
مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث و
فيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو
صوت قائم مقام المصدر كافة لك الا انه لا يجوز اعرابه اعراب المصدر نحو قال لك وهيت ولحق البناء نظرا الى
الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام المصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد
بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي تدعى صيرورتها اسماء افعال يجوز فيها ان يقال انها
باقية على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن
ذلك الباب على ما بينا هناك والاولى اذن ان يقال ان ما هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين
فيه كما في صه لان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعا ولعا اي انتعش ودعدعا كرر دع للتاكيد وقد
اشتق منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قوله دع دع ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال الاخيلية وقولا لها
هلا فقد ركبت ابرا اغر محجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك
وهيك قد تخفف فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا
الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل قائم مقام الفعل بني بحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء
الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاءك يقال بجلني اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل علا قد وقط
معنى قولك اكتف ومعنى قدك لا تكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا
احفله بجلي الان من العيش بجل ولم يصرح ب... وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب منصرف نعم مبتدأ وكما
كما مر في باب الصفة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب
المضمرات ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حي هلا الصلوة وقد
جاء حي مفردا بمعنى ايت قال انشأت اسأله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد ركب حي مع هلا الذي
بمعنى اسرع واستعمل فيكون المركب بمعنى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى
ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف من هلا المركب حتى يكون كخمسة عشر وقد
يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال حيهلا بفتح اللام وسكونها واذا وقفت
على حيهل المنون قلبت نونها الفا واثبات الالف فيها في الوصل لغة ردية وقول لبيد تمارى في الذي قلت له ولقد

يسمع قوله حيهل بسكون اللام ولا يجوز لغير الوقف وفي الكتاب الشعري لانه على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعندي
على حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد
التركيب ضميرا ثالثا هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل
واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل واحد منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله يهيج الحي من كل نظراتهم يوم كثير تناديه
وحيهله بنصبه اللام حركة اعراب وهو معرب بلا ضمير وذلك ان كل لفظ سمي غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى
كقولك ضرب فعل ماض قال وحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب
كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال حيهلك ومعناه مستويا ولازمه
هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم
امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير عند التركيب معناه
لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز
مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلما وهلموا كما يجوز ذلك في مد كل
ذلك لثقل التركيب قال الله تعالى شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى
هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف هنا لثقل
التركيب وقال ابو علي في كتاب الشعر رادا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري
عن هل ساكن اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم الى عند الكوفيين اقصد الى وهلم زيدا اي اقصده بالاحضار وبنو تميم يصرفونه
نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم
على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليبقى السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون
المزيدة وسوى بينهم هلم على تشديدها وضما كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما زيد
في نون بعض اللغات من زيادة الالف في ردان وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء
فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل ضمير الفاعل
وقد يقال هلم لك مبينا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا
الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما توعدون اي بعد وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه
مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه متعديا بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة
ولا ادري على المذهب الاخر فلم يعتبر في الجواب الها واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن
اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد
ينون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا اجراء له مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها و
ايها وقد يلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحة
وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت
الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فاذا وقف عليها الذي ... الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة

التا كمسلمات والوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقياة في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها
غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء
هذا كله توهم وتخمين بل لا منع من ان يقال الياء والالف فيها زائدتان وهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع
الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وسوّل في التامل الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا
وكسرت للساكنين لان اصل التاء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعد كما
ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكنه يوقف عليها
في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بقسيم الافعال من حيث المعنى فكان بالتاء مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه
الاول واما من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب ببّر وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب
اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد
يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم و
الاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان بمعنى تشتت وهو المفترق وهو خبر لما
بعده وتوهمه شيئان احدهما الفتح في شتان وهو كسر النون والثاني المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا
يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق ولجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصحى اعني فتح النون يبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا
لجاز تاخره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع [illegible] وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور
ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما
اذ لا افتراق بين زيد وعمرو وحالتان تحتمل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال
في الاعيان بيني وبينه بون مع ان يكون احد البونين يحتجب لاحدهما والاخر يحتجب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شيء او
شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو بيني وبينك قرابتان اي مشتركان فيهما فلو فسر
قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين
مشتركا فيها وهو ضد المقصود بل يجوز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم تضاعفا وما كناية عن النحو
او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان في دون من وشتان بمعنى بعد ويكون
بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله فصل بينكم قال جعلكم مسند اليه لكنه لم يرفع استكثارا لاخراجه عن
النصب المستمر له في الاغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لي فوق الحاجي ودون السداسي و
قال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا تطوله ورود [illegible] ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى
سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها امامي
في فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها منونة وغير منونة واف بكسر
الهمزة والفاء بلا تنوين وافي كبشرى بالامالة واف خفيفة واُفّة منونة وغير منونة وقد يتبع التنوين تفة فيقال افّة وتفّة
وقد يرفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسرها وآه بقلب الواو الفا واوّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء
واوّه بكسر الواو المشددة وسكون الهاء واوّه وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوّتاه بفتح

الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوّه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة
في هذه فيقال آوّه كآمين في امين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء كما في عاوية من قويت
فيقال في آوّه آوّتاه وفي اوّه اوّتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة
او مكسورة في الوصل كاحّ وجاء اويّه بتصغير اوه كتصغير الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي هذه احدى لانها اقل تصرفا
قال ويجوز ان يكون تصغير آوّه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها نحو عليك [illegible] كثيرا و[illegible] غالب
شاذا قليلا نحو قوله عليه [illegible] وقوله عليه السلام من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فان له وجاء [illegible] و
لديك ودونك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من
الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة
التي استحقتها في اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها مقام
ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم او اصله من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ
هما لا ينتصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك و
يقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم رحلك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا
وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف [illegible]
ان يكون اوامر فلا يقال علي ودوني قياسا عليهما واما علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن
الضمير المجرور به في معنى المفعول فيقال علي زيدا اي قربنيه فالقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا
اي قربه اياه وهو اشد من علي لجر المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصره
على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل
قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم
بالرفع وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق ومبني
لمشابهته له عدلا ووزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وهذا يبنى في الحجاز ومعرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار
ففعال المبني على اربعة اضرب اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المصنف
فنبه على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة
لجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما رأوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من
اشتراك الاسماء والافعال كما في فعَل وفعِل وفعُل قال ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال
الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية تحذرا منه وهذه قرينة وبني فعال في الامر لغة اسد تميم واوّل لو كان
فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال الامر من الثلاثي سماع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير
قلت وهذا القول منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا نقول اكرم وفيه نظر كما مر وقال الاندلسي منع
المبرد قوي لا وفق ان يجاوزا قال سيبويه انه اطراد الاطراد الكثرة فكانه قياس كثير واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم

يات منه الاحرفان قرّ قار اى صوّت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثانى عرعار اى لاعبوا العرعرة وهى لعبة
لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
اصوات الصبيان كما يقال غاق قال السيرافى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف لاولها الثانى
مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعى قياس واعلم ان جمهور
النحاة ان فعال هذه معدولة من الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل وكذا
قالوا فى عجلان وسكران وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد
القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا واكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الياء التى هى ضمير المؤنث
دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف فى القيا فى جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد التكرار للمبالغة
ثم عدلوا انزلى عن انزلى فقالوا نزال اذن مؤنث كانزلى يعنى انهم جعلوا الالف التى هى دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل المكرر
والياء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامرى قوله ولانت
اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر هذا كلامه والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل
شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ منه اخذا من استقراء كلامهم
فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على ما تبين قبل لا من
الوجه الذى ادعى عبد القاهر وما تانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر بل هو لان نزال الكلمة
او اللفظة او الدعوة كما يجى فى باب العلم وكذا الاخر قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة فجار وحماد لكن اعم من المجرور لكنها
الثانى من اقسام فعال المصدر فقالوا مصدر معرف مؤنث ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومدعيهم
انه من اعلام المعانى كبرة وسبحان على ما يجى فى باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة
وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجى وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة
واحتملت فجار لتعريف قرينته وهى برة وهذا الدليل كالاول فى الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى فى التانيث او التعريف مع عدم
استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شئ بديع لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا كان صالحا للاستدلال به
على الامرين التعريف والتانيث على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة
البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان سائرتان بالعلمية على كما يجى فى القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل
على تعريف اخواته على ان قولهم فى الظباء ان وردت الماء فلا عباب اى فلا عبّ وان لم ترد فلا اباب اى لا ابّ اى لا نزاع ع
اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وشكرا و
قول العرب لا مساس اى لا مس ظاهر فى التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما
مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة حملها على صرفها كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم
فى كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجى فى المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهى بعد ذلك على ضربين
اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اى يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا
خضاف ويا حياق كلاهما بمعنى الضارطة ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا يجى هذه اللازمة للنداء على المجاز اى لا يكون

ان حكاية الاصوات لا تخالف ء

نوع المعدول عنه فكيف خرج ء

الغلبة فى موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجى فى الاعلام واما غير لازمة للنداء وهى على ضربين احدهما
ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للسنة كانت فى الاصل صفة عامة لكل ما يحلق
ويجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس السنايا وكذلك جلاذ وبراح للشمس من الجند وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلاح
وازام وجداع للسنة وشباط للحمى لانبساطها فى البدن من الشر البسيط وهى كثرة كرار للخرزة التى تؤخذ بها المراة زوجها
سميت كرار لانها تكر الزوج اى ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر فردّيه وان اقبل فسرّيه وحياد وصمام للداهية
لانها تفش اى تخرج ريح الكبر وتحيد اى تميل يقال بها وتصم اى تشتد يقال فشاش فشيه من استه اى فيه اى
اخرجى ريح الكبر من استه مع تيه ويقال حيدى حياد اى ارجعى يا راجعة ويقال صمى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى
فى الشدة او ابقى على شدتك كما انا وطبس فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته
حذا ذ حذ بيه اى يا داهية الحادة اى المانعة وفياح للغارة يقولون فيحى فياح اى اتسعى يا واسعة ويقال صمى صمام ويقال كويته
وقاع وهو علم كيه على الجاعرتين وانتصابها على المصدر من كويته اى لية واقعة اى لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها
طامرة اى واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وفشاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين
فهذه وامثالها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حذاذ الطالعة ولو لم تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها
فى نحو فشاش فشيه وحذا ذ حذ بيه وصمى حياد لما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء ما ابقى
على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كافية قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وشبيته سبة
يكون لزام اى لازمة ولا تبلّ فلانا عندى بلال اى بالة اى لا اصيبه عندى ندى ولا اصله منى صلة قال والخيل تعدو
فى الصعيد بداد اى متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى
بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمر فتذكير ضمير لصاف علما وباله بالموضع
ويروى فيها ولصاف من منازل بنى تميم وخضاف جبل وفى المثل اجرأ من خاصى خضاف وذلك انه طلب بعض
الملوك من صاحبه الفحلة فسمه وخصاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة ويذبل نحو هذه المؤنثة رحل كالتى نحو سعاد
وزينب وقطام وحذام ورهان وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لفرس وكساب وخطاف وسواع وملاع للعنز
ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا وقد اختلف فى علة بنائها قال
المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيمنع بالثالثة زيادة السلب وليس
بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله نظر وذلك لانه لم يقم دليل على عدلها كما مر ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية
جميع الاوصاف بل على بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت فى المصادر لم يوجدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو
منقوض بنحو اذربيجان ونحو عمر اذا سمى به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت
لتضمنها التانيث وبعد تسليم تقديرنا التانيث فى المصادر فهو منتقض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال الربعى لمشابهته
نزال لانه تورد عليه نحو سحاب وكهام وحمام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه
وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لمعنى لا ان يكون
احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاستظهار وجود ما يسبب الى ذلك كما ذكر فى منع صرف عمر وهو الظاهر من

ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر ء

كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا ما عليه قبل وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو سحاب وكلام وصناع فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كحمام وحذار فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرف اما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف فهي لم يراع الشبه الذي كان لها في حالة الوصف لكنهم راعوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فسموها باسماء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانها اكثر من غيرها وجرت اجراء الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لاجتماع العلمية وقال المصنف هي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فساق وفياح ونحو بما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مر هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان في آخره راء نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض فيما في آخره الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمقتضي للامالة فيها كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء اذ الاعراب مع منع الصرف لم يكسر واذا لم يكسر فاما ماذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف ان كان ايضا مستقيما لوضع الغرف واما القليل من بني تميم فقد جروا على القياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء قال الله في القسم الاخير اعني العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديرا يحصل به للشبه مشابهة هذا القسم لباب نزال لفظا ومعنى والوزن والعدل يحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل مقدرا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو قطام العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لا يجعلها مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه وهو ذو الراء هذا وقد تم الكلام على تقدير العدل

الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به البهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحو اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية اي كونها كالمحكي سواء وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يعرف على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك آه للتوجع والتحسر فهذه وشبهها اصوات

صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها سووها نسق كلامهم وحركوها بحركة وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات اف وآوه وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجي كالفاظ الدعاء نحو جوت وتوش واما الذهاب كهلا وجه وهيا ونحوها او امر آخر كساء للشرب وهدع للتسكين هذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان العرب كان تقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايراد ها الماء وغير ذلك او بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم تحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه او تاديبه واما بايناسه واطعامه وكان الحيوان تمثل المراد منها اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل ولما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب تبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى معنى لارتكاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان بعضها من الكلام لما من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اصوات ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان كما يجيء في كل واحد من الاقسام الثلثة اذ الحكايات اصلها اعني المحكي لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون كلاما وما يصوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر ومثل اف وتف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاحتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسماء ليكون ادل على حدوثها في ظاهر اقسام الكلمات فعربوها تعريف الاسماء وادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها كغاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رغت الجوت فهو كقولك زيد ثلاثي اي هذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان نقول في نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان في الاصل صوتا ونستريح اذن من التكلف الذي تكلفناه فيها من التوجيه للتنوين على ما سبق من الوجهين واما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي للاعراب او لكون وضع

فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما يجيء ان شاء الله فالعلمية في الاعلام لكنها جيئت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية كما يجيء في باب العلم معنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية فكقطام وحذام

وغرض تخصيص البناء بذي الراء

لست في الاصل كلمات قصدا استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي للاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تكون معربة اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما مر في اف واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها

قال جم بن العباس

[illegible]

الحروف اعني على حرفين كابل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم بن العباس ترد بحيهل وعاج وانما
العاج والحيهل جن جنونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت الحوت
الظماء الصواديا على الحكاية مع الالف واللام وقولهم زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الحروف ان ليتا وان
ليتا عناء وفي الاسم المبني لا تتخذ الله تعالى بأين ولا تتخذ بأين ويجي في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر مع البناء نحو
من العاج والحيهل بالجر وباسم الشيب لتبعيد الاسم عن شبه الحروف وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الاين وكل
الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في زبدة كان ودكها عون الصناق
فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الآن والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت النون
في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بحيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان دخلتها
من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها
اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او البهائم او الجمادات طيخ وهو
حكاية صوت الضاحك وجيط حكاية صوت الفيلان اذا اصطكوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون و
هو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف و
قيل هو بهمزة ساكنة وبميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت
وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا
لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد سمي به بغل فقوله عدس ما لعباد
عليك امارة تحمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذا الدال
بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الآفاق
طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال ما تاموا ما قالوا له هيد ما لك اي لم يسألوه عن حاله
وسع وسعة لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جه وجوت مثلث التاء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذلك جاي وعاي
بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران
يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف يا واصلها حاحى وعاعى كما تقول الا السلس اكرس
تقول لا الا وحى وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم وسكونها وكذا
ماج بكسر الجيم منونا وغير منون وحب بسكون الباء وكسرها منونة وكذا حاء مكسورة الهاء منونا وغير منون كلاهما
زجر للجمل وهدع لتسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد
الخاء المفتوحة او المكسورة وقد يخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هجر واخ بكسر اولهما ويجوز في الخائين
الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا
هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وقع وقا
لزجر الغنم ايضا ونس دعاء لها بضم النون وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وتي بكسر التاء وقيل بفتحها وكون
الهمزة دعاء التيس عند السفاد وبع وعه وعين بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضأن ودح صياح بالدجاج
جاج

في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لو وان ليتا عناء ولا تتخذ الله بأين و بأين علما يجي في الاعلام والاعراب

كونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب

في قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق وليس باسم البغل والا لم يسكن اخره الا ان يقال اجرى الوصل مجرى الوقف وهيد

[illegible]

وشأ ونشؤ الحمار المورد وقوس زجر للكلب بسكون السين وتس دعاء له وعوه دعاء الجحش وهي دعاء للفرس ودده
بفتح الدال وسكون الهاء وتشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله هادي وقد حملت بمعنى المصدر من اعني
في البناء في قولهم الادة فلادة اي ان لا تكن ضرب الان فلا تكون ضرب ومن هذا ومن الاصوات الدالة على احوال
في نفس المتكلم وي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف
جر في الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره
ان ويل وويح وويس وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بضم اللام وكسرها
فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال
في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا له من عين الكمال كما قال تعالى في عيسى بنيه ما لغنى و
ونفي العز من اشباهها بالفوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار وي له ككلمة
واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وي لامه اي عجبا لها اي ولمولدته فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة
على غير القياس وحذف الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها
واما نحو ويكأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركب مع كأن مثقلة كما في الآية او مخففة كما في ويكأن
من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر
في نحو قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق ويكأنه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكأن من له نشب وقال الفراء
وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان في
ويكأنه لا يفلح الكافرون ألم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم تعجب منه فقال
لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع أن وأنّ كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى ألم تر بان اعرابية قالت
زوجها اين ابنك فقال ويكأنه وراء البيت اي ألم تره وراء البيت ثم لما صار بمعنى ويكأن المرخم بعد كاف الخطاب
للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف و
اوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما
يمضه ويوجعه كالجمرة والحرقة ومنه بخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضا بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ
فان وصلته خففته ونونته مكسورة الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافد اكرم الرافدات
بخ لك بخ لبحر خضم واذا ابتدئ باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه
اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذلك كخ بكاف مكسورة وقد حمله الشاعر في قوله وصار وصل
الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مض بكسر الميم والضاد على
المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند النطق بالشفتين اي التصويت باخراج احديهما على الاخرى
عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا باطلا بالكلية بل فيه اطماع تام من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لطمعا
ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند النطق بما يمكن ان يركب من كلمة وشبه كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمي الصوت
بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت مبني بناء سائر الحكايات عن الاصوات

المركب كل اسم من كلمتين

براعي

واما ويلمه بكسر اللام وضمها فبني به في التعريف في عقد الهمزة واما ويكأن ك

ويكأن م الثقال والمقدار

اول البيت ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها

الروافد السقف

الخضم هو الكثير العطايا

لا خير في الشيخ اذا ما جخا
وسال غرب عينه ولخا
واخشت الرجل فصار كخا وصار

ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان الوضع اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوضع ايضا لم يكن محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تمام الفهم وانما قال كلمتين ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرفان و الاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف في باب الكنايات انها مبنية الاصل وتخرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقتدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة تاوي حسنة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معديكرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب كما يجيء في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو الذي يقتضيه القياس وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فلوا البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على جزء الفتح ويجوز حكاية المبني وابقاؤه على حركته اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويثما او حرف نحو بين ويه واما فعل خال عن الضمير والاول اسم نحو ابا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن مني او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وحمل الثاني على منصرف وقد بني الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ويجوز ما له معربا من الصرف و تركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معديكرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معين لفظا او تقديرا اولا فان

وليس ايضا من هذا الوجه محتاجا اليه ء

المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف ء

واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما هي فلا نطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حروفها الاخيرة بالحركات التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك ء

وتركيبه بعد العلمية ء

والمنع ء

هذا هو القياس علما قبل ما لم يسمع ء

ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع ء

فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف ء

كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان له ذلك قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله ولا الاسم العامل عمل الفعل نحو ضاربٌ زيدا وحسنٌ وجهه ومضروبٌ غلامه كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب او عمومه وان لزم دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب و لن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيدٌ وهل زيدٌ وكزيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتداة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو ان احاديا ولا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احديهما في الاخرى وتظهر به اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا ساكن حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيدٍ مشددة الياء كما مر في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا الا اتفاقا نحو ازيدٌ ولزيدٌ وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف اليه لا يكون محكيا كما لا يكون المنفرد محكيا كذا قاله سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبتت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا للاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية لاجل الحركة البنائية تجري ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مطلقا اعرب مع التركيب او لا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلةٌ ظريفةٌ سواء سمي به رجل او امرأة لان المسمى به الجزآن واحد من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف كما انك سميت بامرأة عاقلة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول لانه غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم محض صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما يحكى بلا متبوع لان العاطف كالعامل كما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضي اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني

فيكون الاسماء بعده مستحقة للاعراب بعيد مع

اذ العاطف كالعامل وكذا كلاء

اي تشبيها لفظيا

فلا يكون التشبيه بالمضاف محضا وقاصرا

كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا لاصل الصفة و ء

الطلح نوع عظام من الشوك واحدها طلحة

ازهو

لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجروها مجرى نحو معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة الا
عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبنا وبما اول بعدها القيام موجبه في
كليهما اما في الاول فلاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير
المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن فيه الثاني حرفا
وان لم يكن عطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا الحرف في الاصل
لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن الجزء الثاني قبل العلمية لا يستحق اعرابا ولا معنية فالحكاية لا غير نحو المسمى بقام وقد
قام وكلما واذ ما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما يسمى به من المركب قال ومن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر
وحادي عشر واخواتهما الا اثنى عشر فان الاعراب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت
الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاثنين معا
ههنا عدد واحد كعشرة وكعشرين بخلاف نحو لا اب وابنا وانما مزج النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين و
اخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف
وبني الثاني لتضمن حرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح لخفته بعض
الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة
كما مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة
عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء
الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا اذا قصد المفرد من المتعدد كما كان في العدد نقول الثاني والعشرون كما قلت
في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون
رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة
وعشرة وكذلك ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد
من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل
واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرون اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من
العدد يدل على مفرد من المتعدد لكان اسمي فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث
وعشرون ليس بمعنى المفرد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى
المفرد لكان في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد
هناك صورة واحدة فنقول ارادوا ان يبنوا اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي
تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي يزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاثنين
اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاكثر نحو ثالث عشر في ثلثة عشر او ثالث كان يلبس فاضطروا
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يكون من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من
المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان

المراد بالمفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد
المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لا متحالهما كما بينا
لكن المعطوف عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث
عشر فاصل قولك حادي ثالث عشر واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد فحمل لفظ ثالث مقام قولك
واحد من ثلثة فعطف عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من
ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت
هذا كما اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال ان يراد بثالث عشر
لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف
الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رضي الله ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف
نحو ثلثة عشر وثالث عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف
نحو ثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكر
في باب الاصوات نحو كل الان قلت لان الجزء الذي باشر اللام من المركب اي صدره يتعسر اعرابه للزوم وقوع الاعراب
في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشر اللام فكيف يعرب بخلاف كل الان فان اللام باشرت فيه المبني وبخلاف الاضافة
فانها باشرت الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا اجاز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة
على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان والمسلمان وتحمل الاعراب علة كما يجيء وقال ابن
درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدور ولكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال اثنا عشر واثني عشر كل واحد منهما
صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر في اثني عشر لانه عرض بعد
ثبوت علة البناء في هذا الصدر وهي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب
زوالها او اشفائها وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها
دليل تمام الكلمة كما ذكرت في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء بدليل يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا
مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون
لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون
في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثني عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر
كما يضاف اخواته نقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا نقول اثنا عشرك لانه كاثناك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد
حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب
الاضافي لا يوجب البناء وليس بقول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي
جعلت اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها اذ لا نقض بدليل يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة
قوله ولا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه
مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات احديها هذه وهي سكون ياي الاول

وكانه

الحاصل من التركيب واحد

فما معنى هذا
وتكون
والش

ثلاث

اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ؏

ما كان مبنيا ؏

وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر صيغة ؏

الصدر منه لانه ؏

كونها كالمعدوم وذلك ؏

في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة

استم حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وكذا العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب مبني لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع ؏

١٩٩

والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادي بدء فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل
بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء
والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالها مثل هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون
كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعمال المعنى المستفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتديا
فخفف الكلمتان لضرورة وربما كلمة تسكين الهمزة من الاولى وقلبه ياء وحذف الهمزة الثانية وكلا التخفيفين على
خلاف القياس ثم بنيا لما مر وثانيهما بادي بدا اولى كلمتي هذه كاولى كلمة اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدأ
كنبات لان بدأ على وزن طلب لم يجئ من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فمعناه معنى
بدي بعينه الكلمة الاولى من اللغتين وان كانت مضافة لضرورة وربما كلمة على ما مر وبنيت الثانية منهما لشبهها لما
بخمسة عشر ولم يكن بناؤها ضعيفا كما كان في نحو معديكرب على ما ذكرنا القصد هو التخفيف ههنا الا ترى الى تخفيف همزته
على غير القياس فجاز بناؤه على غير القياس ايضا لان الكلمة تكون اخف لنقصانها بالاعراب لدخول التنوين في المعرب
الاعراب وان كان مقدرا وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معديكرب لا من باب خمسة عشر
جعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر كما قال
جار الله لوجب صرف بدي وبدا بادخال التنوين فيهما لان في بادي بدي بدا تركيبا فقط على ما قررنا من دون العلمية ولم
يسمع فيهما تنوين وكذا وجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول
في قوله تعالى لقد كان لسبا وقوله وجئتك من سبا لان المضطر الى هذا التاويل ترك التنوين واما قال فلا
معدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معديكرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع
الكلمتين علم المدة فيجوز ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدي او
بدآء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن بجح او كرم او جبان والبدة
والبدآء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم يا بادي
السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بدأة ذي بدء وبدأة ذي بدأة وبدأة ذي بدأة
على فعلة ذي فعل وفعلة ومعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال المضار
والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير
حذف المضاف اي وقت ابتدائك مما تبتدئ به فهو مصدر مضاف الى المفعول منها ايدي سبا في قولهم تفرقوا
ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء
والاسرة لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال بحذف
المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدي سبا وامره في بناء الاول والثاني كما مر في بادي
بدا فلذا الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي
مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز خمسة عشر مبنية الجزئين ظروف نحو يوم يوم
وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز

وجعل جار الله بادي بدي وبادي
بدا وايدي سبا من باب معديكرب
وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر
وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه
ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب
ادخال التنوين في بدي بدا لان فيهما
تركيبا بلا علمية ولم يسمع تنوين وكذا
ايدي سبا فانه لا يعني سبا الا اسم رجل
لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب
وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى
لقد كان لسبا وجئتك من سبا و
اما قال فلا

والمعنى مثل

كما مر في بادي بدا

بينها

اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز واما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في خمسة عشر لظهور
تضمن الحرف وتعينه في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون
فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل
يوم وكل صباح وكل مساء وكل حين والفاء يؤدي معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة
اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما
في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه
متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت
والمعنى ملاصقا بمعنى وبينه اي يجمعنا ملتزقان كما تقول كل رجل وصنيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاة
شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في عرض ضيق اخبرته صحرة
بحرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم يقدر حرف العطف
قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين ولا يليق بالتفسير وان فصلوا بالحرب حينا بعد حين
ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت
اي ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا اضفوا بحرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة على الاتباع كما في
خبيث نبيث اذ يتعذر تركيب ثلث كلمات والبحرة ايضا بمعنى الاظهار لان بحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتله خبرا وقولهم
العالم بحر لان القتل والنحر يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة
بمعنى اللام على المعنى المذكور بناء على عدم تقدير حرف العطف واما ان يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه
كما قلنا في معديكرب وكذا في خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض بها جزاء وتقول
اتيته في كل يوم يوم واتيتك في صباح مساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيهما ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير
ذلك وقوعهما موقعا ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيها واستعمل خمسة
عشر وجوبا احوال لازمة الحالية كشغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفاء واخول
اخول كلها بمعنى منتشرين وتركيبهم حيث بيث اي متفرقين ضائعين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين
الثانية زائدة لان بين يقتضي شيئين ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمع في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر
فيها الا حرف العطف كما في الاول فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هاج المطر
وتشرع وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء
على الاصل ومن مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي
الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد يثلثان وقد يقال حيث بيث بكسر الفاء واصلها حوث بوث وقد يستعملان
على الاصل مع التنوين وعدمه نحو جاؤا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحث الشيء اذا ضاع في التراب
فطلبته وقد جاء بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلت

فاذا

كما في قولهم المال بيني وبينك ولم
يسمع في هذه الكلمات الاضافة

هاج بالمطر

الواو ياء او القا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن نونهما لكون الثاني اتباعا كما في جيث بيث وكثير من الفاظ هذه
المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب ومذر مثل هذا المركب في غير الظروف والا حال
لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وتعول في حيص بيص اى في
فتنة عظيمة تبقى الغائص وكسرهما مع فتح الصادين والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اى وقعوا في هرب وسبق
بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب
الياء واوا وقد ينون الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الفائين
وفتحهما مع كسر الصادين تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كجاث باث بفتحهما واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى
اى قهر وغلب ومن فاعل نوى اذا اسما وارتفع كانه هو الخازى البازى مركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة
اوجه خاز باز بحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازى
والبازى على عطف احد النعتين على الاخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز
كسر الاول هنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الواو وانما منع الصرف في هذين الوجهين العلمية الجنسية والتركيب وانما
هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى
الثاني كما قلنا في بعلبك بمنع صرف الثاني وترك صرفه وخاز باز كما صعاة وخز باز كقرطاس وليس الاخيران اسمين تركب
احدهما مع الاخر بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم
يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخاز باز به جنونا ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب
يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش فكل واحد
منهما حكي بصوته فبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كما
فعل ذلك بايدي سبا وبادي بدا وان انمحى عن جزئيهما ايضا حينما معنى الافراد بان كما انمحى ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الا علام
المنقولة باقية على اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا وذلك ايضا في بعض المواضع
كما في نحو الحسن والعباس فلما جرى من حيث المعنى تغيير تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول
منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل مورد بالتفرق البليغ الكامل الذي
هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير جوز واتغير اللفظ عما كان لان المعنى يكفي بالايذان بالاصل المنقول منه
الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية لغة واصطلاحا ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ
بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت
وكيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج والفعل القبيح وكوطئت وفعلت اى جامعت وكالغائط
للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من
الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلته لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع
ولم تهب اى حولة وكقولك ضربت رجل فعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو
اكنف الكنف في مهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف ونحو فعله

[margin notes:]
اى قهر وغلب
مركبين من كلمتين
علام
في اللغة والاصطلاح
في الفرج
الخز باز عطان انبات في الحلقين تحت الاذنين ويقال لها ... علتان تحتهما
قوله وانما لم يجز الى قد سبق منه اللغ في النسخ الاخرى التي علي الحاشية فارجع اليها

عن كلمة اولها همزة زايدة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيرها من الاوزان كما مر في باب الاعلام فيكون هذا على
كم الاستفهامية كناية لانها السؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن
معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو وامثال ذلك والجاهل و
كذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام
بمعنى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما يكني بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المبينات غير المحصورة اختصارا
اذا كان يطول عليك لو قلت بمكان اين زيد افي الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المبينات وحروف الشرط
وحروف الاستفهام مقدرات قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المبهمات الكثيرة كما بينا وقال المص
ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت
ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه وقال
كنيت بكذا عن كذا وكنوت قال وانى لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة و
اصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا و
كاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد هاهنا لان لها بابا اخر هي احق به فالكنايات كالظروف في
كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا
اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرره استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في
قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت
وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي
واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل ولشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف والاولى
او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحروف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى
الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة يطابقه كلامه فان طابقه سمي
كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام
المصدر بكم او رب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب من المتحف غيظا صدره فيصح ان
يقال ما لقيت رجلا ولم ينضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء في كم
في الاستكثار ورب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان لهما خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثيرة
او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت القلة وما استقللت الكثرة كالوجود
ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا تقصد انك
تقصد قيامه منفيا بهذا الكلام كما اذا كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ح
وباقي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله واما بناء كذا فانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه
كاف التشبيه وكان ذا اشارة به الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم والمجرى عن الحرفين
معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في هاء القيك واجري مجرى الكلمتين الكلمة الواحدة وكذا نقول ان كذا ما لك

[margin notes:]
الى الاتفاق كما مر
بواسطة المرجوع اليه
القذور من النساء التي تتنزه من الاقذار
واعلم ان بناء كم الخبرية تشبيهها باختها الاستفهامية قال
مطابقا لما تكلم به

مالك على انه جر بان ولا تقول بان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجي في حروف
الجر فبقى ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا لو اما كاف فهو كاف التشبيه دخلت
على اى التى هى في غاية الابهام وقت ما يقطع عن الاضافة فكانت مثل كذا في كون المجرور بعدهما مبهمين عند السامع الا ان
اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لان ذا واى
كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاى رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم يبق العدد المبهم حتى يكون التمييز
عن واى ما في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما في من ولا تنوين فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاء بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس
اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم جعلوا الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التى
كانت فاء اى صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اى قدمت
على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكن الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فاجتمع الساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين
بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت
الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء الساكنة على الهمزة
وقلبت الفا مع سكونها كما في طائى ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كئ
نحو كيع وقد يقال كياء بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التى هى لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال
كاى نحو كعى بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كائن نحو كم اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة
واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في مر ثم وثج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هى لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا
يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد
عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقى على الاصل الذى ينبغى ان يكون
الكلمتان عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالى عن التركيب يكفيه تجرده عن سبب الاعراب فضلا عن سبب
البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعا ليكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال
فلان كيت وكيت اى زيد منطلق مثلا وهى في موضع النصب قلت اى الاعراب المحكى في الجملة عارض فلم يعتد به
وبنا وهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما
على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان اما مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان
من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بيت والوقف عليهما
بالتاء كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين لثقل التشديد والوقف عليهما
بالهاء ولانهما بالاوا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازنى وصدع واوجلون

اذا قطعت

مثله ولم يجز ان يخلو منهما الكلمات

لان الياء في كيت وذيت بدل من اللام

اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم نقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين
فلو كان العين واوا لقلب كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عما بين من القصين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان
التاء كيت مفتوحة ومكسورة كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور ومفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولفاصلة

الكلام

كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن
المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية و
الخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا اجرى ذكر الدينار اى كم دينارا
او كم عندى اى كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب
مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجي العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل الاغلب
في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى ومؤنة بقدير لكن فصل المميز عن كم
الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انى بعد ما قد مضى
ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلا
ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا ينفصل بينهما نحو رطل
زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا جرت هى بحرف
جر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب والجر عند تقابل كم ومميزه جرا والجر عند
الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها عند التطابق
ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام كما مر في باب
البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجازه السيرافي في العدد
كعشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان يجوز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو
كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار
والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها
اليه خلافا للفراء فانه يقول الجر بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه في لاه ابوك انه
مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز
الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشئ اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها
جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وعنده وجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة
مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجري في الاختيار نحو قوله لم يجود
مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا
ولم ينقل عنه عدم الاستقرار بل يونس ههنا كما نقلوه كلهم في لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل
بالمستقر ايضا قوله كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان
بالظرف الا اضطرارا نحو قوله كم بنى سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم

ى لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام كما مر

فانه عنده بمن مقدرة ى

وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها
بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية
وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية
مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال يجوز على هذا ان يكون كم جهة
بالنصب خبرية وانما التزم مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف
وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز
واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز والجمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزها
اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته حرا التمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا الغي المميز عن فلا بد
من تقدير كم مسونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في
التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنهما معنى الانشاء اعني رب
وكم نظر كما يجيء في باب المدح والذم وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء مؤثرا في الكلام يخرج له عن الخبرية وكل ما
اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فمرتبته صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك
الجملة على معناها قبل التغير فاذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره لانه يجوز اذن ان يرجع معناه الى ما قبله من الجملة
مؤثرا فيها ويجوز ان يبقى الجملة على حالها فيرتبط حمله الحوي بوقوع تلك المؤثر فيها **وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا**
ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع
مبتدأ ان لم يكن ظرفا قوله كلاهما اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان
ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران وقوله فكل ما بعده
فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن العمل في كم بالعمل في الضمير الراجع اليه كما اشتغل في
نحو كم رجلا ضربته غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به
فكم منصوب المحل لانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على
حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فقولك يوما تعين الظرفية
ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يعمل كم في هذه
المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل يريد او شبهه ليشمل نحو كم يوما
انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كانت
مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك
كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لا يعمل في كم لو لم يعمل في ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدأ وقوله
وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقديم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لا

جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية

وكذلك اسماء الاستفهام والشرط

نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا

فان جاء مثل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه ان لم ينصب ضميره كما ذكرنا في التنبيه على شريطة التفسير

تأخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة
واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية اذا انجرت على ما تقدم في
الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا
فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده اسما
مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او كان
كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم
رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت
ضربته كان الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين في الاسم على شريطة التفسير والاولى
ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي
هو المقصود قوله ان لم يكن ظرفا اي ان لم يكن كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل وان دخل في قوله
ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما سفرك ومرفوع المحل انما القيامه مقام عامله الذي هو خبر
المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءك واما كم مالك فالاولى كونه فيه خبر المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في
باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي يقع مرفوعه ومنصوبه ومجروره على ما ذكر من مواقع كم الا
ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد
يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ
مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما
يقع مواقع كم مرفوعا مبتدأ نحو من ضربه ومن قام قمت وخبرا نحو من انت وما ذنبك ولا يقع كلمة الشرط خبرا ومجرورا
نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر ومنصوبا مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت و
من ضربت اضربه وما تفعل افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والظرف في كلمات الشرط نحو من وما واي سلي
الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا لا ان اولا زمام بي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه
ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربته ضربك او من ضربت غلامه
ضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا متعلق
ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط
كما هو مذهب بعضهم في متى حيثما جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرم ومن يجزه
زيدا فاضرب منصوبة المحل بفعل بفعل الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط ولا يفسر عاملها ايضا لان ما
لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة
من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متأخرا بل لا يعمل فيها الا معنى
الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا
لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باتيا

كما من قبل ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان

كان ص

ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا الاستفهام نحو من انت وما ذنبك والمنصوب اما مفعول نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمت امتحن

متاخرا لان مرتبة العامل التقدم

على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال في عمل مجزوما فيها
سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم
جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط
اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعدها ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر
او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام
تدخل على الفعل والاسم **وفي كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت** البيت للفرزدق
وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل منقلبة الكف والقدم الى انسيهما يعني
انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه حلبت عشاري
معنى ثقلت او تسلطت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كرهة مني ووجه النصب في عمة كون كم
خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل
التهكم كانه يقول نفس الحلب ثابتة الا انه لا يضبط عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز
اما مصدرا [illegible] تقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا فتقدير
كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار [illegible] ترتفع عمة بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل
اما مفعول مطلق او ظرف لحلبت [illegible] المبتدا او ظرف له كما تقول [illegible] زيد ضرب و[illegible] زيد ضرب واعلم ان كم مختصة بالنكرات
استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند
المخاطب فابهم المعدود دون [illegible] انما يكون ادل على ابهام عددهم اذ ربما يعرف العدد بمعرفة المعدود وكم في حالتيها
مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل
على المعنى نحو كم رجلا جاآك او جاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل ينبني على هذا ان لا
يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين لوجب ان يقول
كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة الى مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين
واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امراة
جاءتك وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر
وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها
وكم ناقة وفصيلها فلان المعطوف [illegible] في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء
لانه لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب
العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امراة وكم رجلا وجاآني عطفا على كم ولا يجوز ايا ها
بالعطف على التمييز لان المراة الملقية ذات [illegible] فلا [illegible] فيها التكثير ولا التقليل واما كاين فنقل ابو سعيد عن
سيبويه انه بمعنى رب لا كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح
وذلك ان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها [illegible] مجرورا وكم اخرى على منصوب

ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تاخره منها لم يجوز عمله فيها ء

ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او [illegible] اما الاستفهامية فلوجوب تنكير الجنس المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود كذلك و الغرض البيان المبهم حسن ذلك المعدود المبهم فقط وذكر [illegible] النكرة فلو عرف وقع الغرض ضائعا ء

عدد كان وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لمجيئه بعد النون و
كان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون الذي ومنه قول
ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان و
مميزها التصدر دون كذا المضمن معنى الانشاء نحو كم الخبرية وورد كذا مكررا مع الواو نحو كذا وكذا [illegible] ومن غير
الواو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا و[illegible]
بعضهم كذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد
وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله تطابقوا العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن
لغة العرب اذ لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينظر في نفس الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من
الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا يدل عليه بل الحكم بالاقرار المبهم ما هو يقين
وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيها
وحدها في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صارا كالكلمة الواحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكلمتين [illegible]
المتصل والله اعلم بالصواب **الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير**
وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف
واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا تقايس عليها ما يجانسها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف
انه حذف المضاف اليه ويراد المحذوف مضافا اليه [illegible] نحو الا علالة وبداهة سابح [illegible]
فلا يحذف الا ما هو دال على امر يقتضي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واي ومع هذا لا يحذف
الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف
باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم بنيت معه كالاسماء
الموصولة بنيت مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها رجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء
واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة
في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف [illegible] وكل [illegible] من المضاف اليه [illegible]
المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التنوين لانها ظروف قليلة
التصرف او غاية على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز اعراب
هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه نحو قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما
شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله
الامر من قبل ومن بعد وقال [illegible] اولا فعلى هذا الاول في المعنى من اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما اولا معربة لعدم تضمن معنى الاضافة نحو كنت قبلا اي متقدما وابدا به اولا
اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا [illegible] قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة
لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو حيث قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا ويجوز ان يكون قوله

قوله يا تيم تيم عدي وقوله

ما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في
الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه
استغربت صيرورتها غاية لما لفقد ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم الغريب ولم تسم كل وبعض مقطوعي الاضافة
غايات لثبوت العوض عن المضاف اليه وهو التنوين وقوله وجئته من عل معربا اضافكم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا
كعصا ومن عَلُو مفتوح الفا مثلث اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اعني الياء نسيا منسيا اذ لو ثبتت
على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من علِ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد
الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا اضفت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز
ضمه وكسره تقول علُو الدار كما تقول سفلها انما جاز بناء علو على الفتح من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة
واما الكسر فيه نحو من علو فاما العدل المضاف اليه كما في قوله حالط من سلمى خيامي وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر
في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الاسم حادثا قبله او مع الاضافة الى ياء الضمير واما بناؤه على الكسر استثقالا للضمة
واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب
منها ولا سخر بضم واوها وفتحها وكسرها وبنيت الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات
لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او لتكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب
غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري مجراه
لا غير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لتوغل الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير
محصورة ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف
اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى
الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في قولك
جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بني على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فلأن حذف ما أضيف
اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة ومنها حيث ولا
يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجب الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة
فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان اما اذا ففيه الخلاف الذي مر هل الجملة التي تليها عاملة فيه او لا فان كانت
عاملة فيه فليس بمضاف اليها وان لم يكن فهو مضاف اليها وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز
اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائز الاضافة الى الجملة ولا يكون الا اسم زمان مضافا
الى جملة مستفادا منها احد الازمنة الثلثة اشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان
وان كان الزمان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة
هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فلولا هذا الانتساب كان على الجواز الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة
معنا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على
الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يثبت

على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها ام لا كما مر ح

لا يجوز اضافة مكان الى جملة ح

الزمان منها يكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد
الازمنة الثلثة وان كان جزاها اسمين اما في الماضي كقولك اتيتك حين الحجاج امير واما في المستقبل نحو لا آتيك
قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى اسمية الا بشرط كونها ماضية
المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجملة وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون وكون ذلك يكذبه
هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل
كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري
كأنّ وأنْ وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق ومن بعد ان تلقوه
ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء قام مقام م
الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج
نحو لقيتك حفوق الشمس فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة تجوز اضافتها الى
الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية
دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري قال بآية تقدمون الخيل شعثا كأن
على سنابكها مداما وقال الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما ويقولون أقم ريثما اخرج فاذا اضيف نفس الزمان
على ما نقله الكوفيون كما يجيء الى الفعلية مع حرف مصدري نحو ... ويضاف ذو مضافا معربا كاعرابه في نحو
ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال
بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي
الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كان زمانا
المضاف الى الفعل وقال بعضهم هي ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو وفي الاحوال على الاشهر
وربما استعمل ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا فعلا وذوو فعلوا
وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات ولكون
بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذ واذا فعلا فقصد به ذلك
الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى نحو حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفيما قال من ذلك
في اذا نظر لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فيأتي
بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا وذلك لانهما مبهمان كتلك الظروف
لكن لما كان غير ومثل شبيهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى الجملة اضافتها اليها بل الى جملة مصدرة كقوله تعالى مثل ما
انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير اني قد استعين على الهم اذا
خف بالثوي النجاء وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة
وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في تأويل المصدر ايضا لان التناسب
بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا للمصدر والجملة المضاف اليها

الى الفعل

فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون على ما يجيء ح

نسبتان شبيها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة محدودة حاصرة احصاء نحو اليوم والدار مضافات الى الجملة لكن لما كانا مشبهين ح

اعياض الحروف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغيره فاجيح مهما الى الحروف المصدري مع انه نقل الكوفيين
عن المعرب اضيا يضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان نح
النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغيره ان يطلق على ما يأتي واختلف في كون الظروف مضافا
الى ظاهر الجمل او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف و
من حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهو خبر لكان
المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولابد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام
التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المعنى يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك يوم قدم
زيد المحارا والبارد على ان يكون صفة ليوم اولى ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفا
في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدم اذ المعنى يوم قدوم امير اعلم انه يضاف الزمان الى
الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون هذا يوم ينفع الصادقين الربع واهل الجاحظ
يجمل رسالاته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال باذ لحيث يكون من ينذل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الحو
صفة لا المضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما والمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون فيه قال اولى
ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافة وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ
فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى
اذ قولك حين وقت كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى خلاف نحو قوله تعالى بعد اذ
انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما
ان معنى قوله ثم ميقات ربه ثم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود وقال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان
اليوم اسم وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان ويوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه
والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم
لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لا جتمعه بهذه الظروف كما ابدلت في كل و
بعض واذ لان كلا واخواتها لازمة الاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة
الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن
طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن
منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينا كذا وصدت حذف المضاف اليه
وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر منه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس
تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف
اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل فجعلوا في اللفظ صالحا لجميع انواع
الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك مقصود الحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها
كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف بلا شبهة مع تنوين العوض لكون التنوين كانه نائب في الظروف المبدل

منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو واكرم اذ الكسر لالتقاء الساكنين
فيكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا ابناء على الضم ولا تنوين
عوض لانه لابد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف
كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد
تكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله
تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا حذف المضاف منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز مجيئه
ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب
والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه تبع جزء
وايضا عن تعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم انما الزموها الكسر لكونه في صورة المضاف اليه
الظرف الاول ويجوز في جزء الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما
كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا لم يحتج الى عود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيك يوم قدم زيد فيه لان
الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم
قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم
فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وقد يقال يوم تسود منه الوجوه ونحو ذلك وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب
والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان ما تحت
فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبني منه المفرد والجمع اذا بني ولا يبني المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان
والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف
على ما يجيء هل هي مضاف الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة واضافتها اليها لا
اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة
الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت
الما تصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعليه البناء
فيها اذا عارضه واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي
يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة و
ذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها
معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اولا امير فلابد من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في
مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز ذلك اعتبارا بالعلة
الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين لاحتمال كونه ظرفا والمعنى
هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بلا سوى قوله

سما من الحروف الحاصل بين المضاف اي الحرف المصدري ع

وقد جوز العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه ع

قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره انّ وان ومثل المضاف الى ما صدره فمجوز بالاتفاق منهم اعرابها
وبناؤها قال الله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او جرّا بعد جر لانّ ويجوز ان يكون
منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت البيت ففتح غير مع كونه
فاعلا لا يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما
مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر والمبني وهو ما وانّ وان واقع
موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره انّ المشددة او المخففة لجاز اعرابها
وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو حينئذ واعرابها فيروى قوله تعالى من خزي يومئذ
بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه
لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بيّنا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها وها ليس
ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وانّ وان اي مثل مع ما يضاف وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا
تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجملة وقال المص بني حيث لانه موضوع لمكان مضمون كاين في الجملة فشابه
الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذا انه بني لان وضعه وضع الحروف كما
نقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الثاء في
وقد تخلف ياؤها واوا مثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى
بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدا
محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافته حيث مطلقا
لا الى جملة ولا الى مفرد اشذ وظرفيتها غالبة لا لازمة قال لدى حيث الفت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث
الفت رحلها سهيل هو مفعول ترى ولذا قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي احسن الناس حيث نظرا ناظر اي
وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يتم هذا
حمله على المكان   ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذا اختير بعدها الفعل قد تقدم ههنا علة بنائها وذكر
في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به
فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتعليلية وكما في فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون مثل ونادى
اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها للاستمرار في الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي
هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله واذا لقوا الذين آمنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال
اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ
لزمان من الازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في
هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله اذا الشمس كورت وهذا كثير في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب

وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان

سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون
الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع
قطع المتكلم بعدمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان على انها موضوعة
له كما يجي فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجي في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه
وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرطية في اسم الا بتضمن معناها
فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده
في المستقبل مع قطع عدم المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم
سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على
احد ثلثة اوجه اما ان يعلم المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد
وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه
في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما
ذكرنا في اذا كقوله عليه السلام لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر
المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع في الظاهر فلم يكن فيه
معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان يكتنف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها
قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجوازم فنقول القايل اذا
جئتني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان في متى وساير
الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا فيها اذ لم يوضع في الاصل لزمان مقطوع
المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرجح الفرض الذي هو معنى الشرطية الحدث الواقع فيها واما اذا
فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع افادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا
خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى
الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط
في اذا وخرج به عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيها معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية
استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك في جملتين يدخل على اولاهما الشرط والجزاء وان لم يكونا كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر
الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول
معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله
الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه
ايضا قوله وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما دخلت اذا والموصول في الآيات المذكورة

والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم
مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلحصول هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد
حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله ائذا ما مت
لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب لغرض
الداعي الى هذا الترتيب كما مضى في حروف الشرط واذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على
ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك
فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما معا طالبان
توجههما الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما مضى من مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين
لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زادني وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال
متى جئتني او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد
ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم فلا يتم اذ لا تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه
معنى الشرط الذي له الصدر نحو مثل هذا الترتيب كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جوابه وقال بعضهم
هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان يفصل ويقال ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن
نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم
يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا
ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات
ولم يأت في كلام تخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه في سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل
الوصفية نحو قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف
كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يتمان معا جزء
كلام يجوز ان يعمل اولهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم
من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه
في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل
والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ولهذا
لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت جاز وقوعها موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في
نحو قوله تعالى فسبح زائدة زيدت لكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادة الفاء لان فائدة
التعقيب كما ذكرنا في السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف التسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء
وقال المص في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل
في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد
ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص حين في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلال على عمل

الشرط في اذا بقوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت
فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة
والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا
لفي خلق جديد وكثر في القرآن مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا ههنا
بمعنى متى فالعامل شرطها او يقال المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم
فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز
مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الآيتين تأكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها
ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وليس
في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا
ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان
كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل
وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاي شيء ناصبه قلت
قال المص ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفي فيه نظر اذ لا شيء ههنا مقدر عاملا في حاصلا الا
معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام وحصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال
صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك
في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق
يلزم كون الزمان حالا من الجثة ولا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت
غشيان الليل وفيه نظر من وجهين الاول من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني انه تعالى لا يقسم بوقت
اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل يقسم به متسقا وليس بعيدا ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة و
الجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحالة العظيمة فتعلقه بالمصدر على ما ذكرنا في المفعول معه من جواز عمله مقدرا لعدم قوة الدلالة
عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو المشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من
زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء
القسم فالمراد العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء بعد حتى كقوله تعالى
حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب بالجزاء كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس
معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية
كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع وقوله سرحتى يجل الناس وقال بعضهم يجوز ان تجرد اذا بعد حتى عن الشرطية
ويجر بحتى ولعل حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت آخر القصيدة
ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال الميداني اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته

مندوحة اذ حذف الجزء المتقدم الامر غير عزيز بكلية قوله تعالى اذا السماء انشقت اى كون امور لا تقدر على وصفها
وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صحيحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم
اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية
والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما هي في الفعل المجزوم وقوله وقد تقع المفاجاة فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف
في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تقع جوابا للشرط المفاجاة كما هي في حروف
الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا عمرو القائم بنصب القائم على ان عمرا مرفوع بالظرف كما في الدار زيد لان
اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان المفاجاة يدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاة
الشيء وجدانك له بغتة فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة
التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا
اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة تطلب الابتداء بعدها قال الزجاجي مستدلا للكوفيين فاذا
عندهم كالمفاجاة مثل لها اخرى قالت انا طار قيل لها طرى قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا
بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبت بفاعل ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو
وقائما حال اى فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين
في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فاصبحت ولو كانت
خراسان دونه رآها مكان السوق او هو اقربا اى رآها هو اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين
قال والحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز
اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان المنفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان
خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل وفي الاتيان مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اذ يا عمرو او هي
مكان اقرب بنصب على الظرف وقد تقع اذا واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب
بينما واذا في جواب بينا قالت بينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا
الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما
والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي رضي الله عنه وهو من الفصاحة
بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد
الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليها ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبع
الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف
كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اى مكان فراقكما وتقدير فعلت بين
دخولك وخروجك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا
كف بما او بالالف او اضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة
مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير اوقات زيد قائم اى بين اوقات قيام زيد فحذفت

الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف
اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثثها فهو للمكان نحو
بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى
الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء [illegible]
الحدثين مكانا ولهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بالمصدر
لابد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينا يطرد في كلما من مجيء ما الكافة لتكفه عن طلب المضاف
اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا ابعاض من جنس ما يضاف
اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى
شابهها اكثر من مشابهة بينا فلم يدخل الا على الفعلية خلاف بينما وبينا ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى
المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل
المضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط فيه وفي كلمات داعية الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط بجزم وقلب
الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا الا انهما لا
يستعملان في الفعل المقطوع لوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع
به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما تستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى
طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل وبنى بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولما ان ركبت
ما بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا وحيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت مستحقة حالة الا
علاف حيث فانها لم تبن حالة اعرابها هي منصوبة فيها حتى يراعى حركتها الاعرابية وانما رتب بينا وبينما وكلما مع
جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء الشرط ولهذا
ادخل اذا واذ المفاجاة في جواب بينا وبينما ليدلا على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في
معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر نحو اذ دعا مثله في بينما فان دخل
اذ واذا المفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول
في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ راى
هندا اى راى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اى في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب
الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد
هندا كائن بين اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما
ما بعد كلمتي المفاجاة او يقال انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة
بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله
تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينا زيد قائم اذ راى عمرا سواء ويجوز ان تكون
اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة

ولا يعمل فيه مضافا الى الجملة التي يليها بل يعمل فيه تلك الجملة عامله في الظروف المذكورة اي وقت الاضافة في تلك الحال
يستبشرون وكذا في الباقين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اعاذ الحال
يستبشرون واذا كنت من بين منهم بربهم يشركون وكذا نقول اذا وقعت حوالا لان في نحو قوله وان تصبهم سيئة الآية
اي اذا اصابهم يقنطون اي في تلك الحال يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا نقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان
لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في
الانشاء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء وقد يجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما كما في قولك
وانفقا اذ جاني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر وقال بينا تعانقه الكرام وروعه يوما اتيح له حرى سلفع
تعانقه من اوقات معانقته والاحوط الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر بمعانقه حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها
الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل
واذ موضوعة للماضي فتنافيا ولذا اذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول للذين منهم
الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى اذ هديتنا الله وقوله بعد اذ انتم مسلمون ولم يعهد نحو ربنا الا بعد اذ ويقع
معنى لانها كمن الت اذكر اذ من بابنا الكريم وقوله تعالى واذكروا اذا انذر قومه على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل انها بمعنى
قوله تعالى وان واعدنا انها زائدة كما مضى وقيل مفعوله لا ذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان عاقلت حذف وعوض
منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فنكسر في الحال او تفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر وتجئ اذ للتعليل نحو
جئتك اذ انت كريم لايك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لها اويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقع ان يليها
اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح ان يليه الفعل الماضي لان اذ موضوع للماضي فالاولى المناسب اولى كلمة والماضي
ولا يرد عليه قولهم اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من
اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل ففيه ذا واورد عليه ولا مخلص له منه الا الاستقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو قولك
اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق انه ايضا قبيح فليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس
للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية
الحال المستقبل لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه
لا يصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها يصير بكلمة جازمة بما كان يجئ في جوازم الافعال ومنهم من قال
اذا ما عاري بها في جزم الشرط والجزاء وانشد للفرزدق وكان اذا ما يسلك السيف ضرب والرواية مبتما
ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين الاستفهامية
نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبنيا وبنيا على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى
لها معنيان استفهامية كانت او شرطية احدهما اين الا ان انى مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين
عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين اي من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار
من لانها يدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه
ومن لديه فصارت مثلية لها ان تضمر في الظروف اضمار في ومنه قوله صرع عوالي راقهن ودقة لذاك شيب

حتى شاب سود الذوائب اي من اين شبت وتجئ انى بمعنى كيف نحو انى تؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى متى وكيف لا
يعده فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر اي من اين تأتها
وقوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل متى مجرى انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون في الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط
كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس خبرا بل هو ظرف لخبر المبتدا
الذي بعده غير سد مسده كما مر في نحو امامك زيد وانت وبلادك مثل كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك مجتمعان
وايان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان تختص بالامور العظام نحو ايان مرسيها
وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف
كتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز بعض المتاخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل
بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان و
فعلان وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي اوان فحذفت الهمزة
مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي آن اي اي حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف و
الياء وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا تضاف الى معرفة قوله وكيف للحال استفهاما اما عدكيف
في الظرف لانه بمعنى على اي حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم
بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت يوم الجمعة ام
يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على السقم فكيف عند
سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف فعل
يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال نحو ايها والبدل منها منصوب تقول في الجواب متكئا على آخر
او معتمدا وفي البدل كيف يقوم امعتمدا ام لا فكانك باي صفة موصوفا يقوم زيد امعتمدا ام لا فتعيد بدل من موصوف
مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ان يليه فعل مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الا
تضمنه ذلك القول مكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الا سوال
لسقوط الاستفهام عن مرتبة الصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما
سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر
المبتدأ فتقول في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل الذي بعد كيف
نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب الموضع خبرا او مفعولا به والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا
نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد يصح فكيف فيه مخرج عن الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون
جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال
الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في قولهم كيف تكن اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع
الجزم بها في السعة وحكى في كيف تكون اكون قال او راعيان لبعران شردن لنا كي لا يحسان من بعراننا اثرا قال الاندلسي هو لغة

كيف منصوب المحل خبرا ثانيا
مطلوب ذلك التابع والاستفهام

فيها اوبقيا الحذف فاكيف صرورة ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر والفعل او ان وان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا ما بعده خبره خلافا للزجاج عند النحاة اصل مذ ومنذ فخفف بحذف النون استدلالا بتصغيره مذ وجمعه لو سمي به على منيذ وامناذ وسواء على هذا ان الاسمية على منذ اغلب لمجيئه وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد من الحروف فانه الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب وربت وهذا كما قال بعضهم في اذا انه مخفف اذا ان والمذ في نحو مذ اليوم بالضم الساكنين اكثر من الكسر فلابد ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية بنو على هذا يجوز ان يكون اصله الضم فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما في خذهم اليوم وكرمهم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية عرته فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف واي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي على حذف الموصول ودو طائية وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتدا الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ وركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعد فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان اي من اذ ابتداء يومان اي هذا اذا ابتدا اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتدا يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان يكون منذ الجار على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلان المذكوران في الجار بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عنده لا اما في حال الرفع ما بعدهما فلما يجي من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حالة الجر فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اي من اول شهر قبل وقتنا على ما يجي انه لا بد له ومنذ من معنى ابتدا الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما فيهما لمنصان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين كما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجي تقريره والثاني لابي القاسم الزجاجي انهما خبران مقدمان فان قيل الزجاجي مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوض كما يجي في تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصلح لتنكير المبتدا الموخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهائها اي انتهاء الروية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الروية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب وهو ما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا

مقصور من اذا ومنو منه صاحب المغني وقال مونم منيذ وامناذ هو منقول من العرب واما له

ابتدا غاية للزمان خاصة فاخذ والفظة من الذي هو مشهور في ابتدا الغاية وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي وان حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجي وهما معنى من واذ فمات على الظن بتركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما واموز النحو اكثرها ظني فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين وادخله الاضافة الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر بضموا الذال لما احوجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على لفظه احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث كانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي اذ الضمة انما كانت لصيرورتها على ثلاثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب بعد زمان عدم الروية وتحديد الزمان يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتنا ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام فمع الاول كان اصل مذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ كما تقدم وذلك لان معنى مذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول بعد بيان معنى الحالتين اما الاسمية الجر بين نحو منذ زيد نائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلها بهذا الفتيد مستعملة لاول المدة او التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان مذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لان اذ مختص بالماضي وهو مركب منه وقال الاخفش لا يجي نحو منذ يقوم زيد لان اليوم مجاز بن كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجي في تقريره مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال والمضاف ليس بمحذوف ما اخترنا وجاز ان يضاف منذ الى الجملة المصدرية بحرف مصدري لتغيرها بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث واية على ما ذكرنا انه يجوز تقدير الجملة التي دخلها الحرف مصدري لكونها غير صريح في الظرفية فتقول منذ ان اصطلحنا ويجوز ان يكون منذ هيهنا مضافا الى جملة حذف احد جزئيها كما يجي بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر اعنى نه ومذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما قرية منذ يوم الجمعة ومنذ يوم مقم فيه زيد فهذان الحدان يجوز ثبوت القراءة فيهما ويجوز استفاؤها في جميع اجزائهما لان الحد يجوز دخوله في المحدود وخروجه منه وما بعد الحدين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون المراد به الاول معدودا ضا الزمان

وجوازان يضاف الى الجملة

اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الروية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما

كتركبه من اذ الموضوع للماضي

بعد سماء

ان يتقول منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها

ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه ويجوز

اي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم

بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص كما تقول ما رايته منذ سنة المجاعة ومنذ
شهر رجب ومنذ يوما التلاقي ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة
وانت تقصد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى العاشر
فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف بقي حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل
العشر ان قلنا ان الحد يدخل في المحدود في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم من
ايام العشر غير معين لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف
احد جزئي الجملة اذا كان الثاني مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيد اذا كان في
الكلام تاما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين ههنا وان لم يسد مسده شيء لقيام
القرينة مع كثرة الاستعمال وتقديره الاول منذ ابتدا يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين
اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدآن على حذف خبر المبتدا وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من
حيث المعنى باليومين المتصلين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت
الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير
الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل كون يوم الجمعة وقتا
على سبيل المجاز كما تقول اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احدهما فتقول في المعنى الاول منذ يومه
اذا كان وقت الكلام تاما اي منذ ابتدا يومه او يومه مبتدى وفي المعنى الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه او
خروجه كائن ويجوز ان يكون منذ انت قائم في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انهم حتى نقلوا
اسما فتقدم الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنذ توله منذ كم سرت وكم
سوال عن الزمان اي وقت لقيته كم منها اي من وقت يومين اي وقت ابتداهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت
كم من الايام اي وقت ابتداء كم منها وانما جاز ذلك خروجه اذا تركب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل وجمع هذا
مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد باقية كما ابقى ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا وقوع من حيث المعنى من
جر هذه الحروف ورفعها اصلا ولا تضع الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما
رايته منذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي من
اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعد نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف
وضعه لانه ادل لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان
في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع صيد حمله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة
ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد
المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما
مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان
يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير معرفة نحو ما رايته منذ اليومان اللذان كنت

في الوضع العدد بإذكرنا
وان لم يسد مسد المحذوف
شيء ع

معنا

معنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة ما رايته منذ يوم لقيتني فيه اذا المقصود بيان زمان مختص
واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا نحو صحبني مذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان
الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غيره نكرة او معرفة نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد
تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا
فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه
معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع ولو كان الواجب ان يقول المقصود به العدد
لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يوما
وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس لما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت
بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع وبعض الاخبار يوما ولا
تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ
يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان
وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت من بعض ما مضى اول وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء
في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا يقولون مذ السنة ويقولون مذ العام
قال وهو على غير القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع
ما قال مستندا الى السماع فبها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله
وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلاثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه مسافر او
مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي
مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما والمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة
اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الوجهين
مذ ما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذف لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل بني مذ الضم
وقيل مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم وقيل لتضمنهما
صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحروف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ
يوم الجمعة اخرى فالواو لا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تفسير الثانية كما تقول ما رايته وامذ ذلك يومان
وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى بترجمة معها آية تبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عندهم
لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان
الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي من ولا يتم هذه في نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا
اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان تضمر من اول يومين مبتدئين بالمضاف وهو اول
وان كان الفعل حالا فهما بمعنى في نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ اليوم فيما يعني في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فهو يقتضي ابتداء

اولاً

الغاية ولا تقتضيه وهذا تمام الكلام في تقريب المذاهب والك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ
او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد منذ وربما وان تنصبه بالعطف على نفس منذ على ما اخترنا لانه
ظرف منصوب اذ تقع ما بعده او الجر لان المعطوف ان وافق ما بعد منذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف
عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على منذ فمثال الموافقة في مجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ
فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة
ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المبين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة
وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم
وهو ان زمان مقدر قبل الجملة التي بعد منذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع
والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل اي ما رايته
يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ لان زمان مقدر بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى
عن بعض العرب انه قيل له منذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية
فحذف الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر وهذا آخر الكلام في مذ ومنذ **ومنها**
لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان
او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقل انفراد ... فاذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان
لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم
افتقر لدن اني غلام ومنها ثماني لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى
ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين كسرا
لان التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الاول كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في مذ فهذه خمس لغات مع لدن
الذي هي اصلها وقد جاء لدن ولدن فكان لدن خففت بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما عرف في
التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان تكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع
واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب
او مقدرة التي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر
القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب اللغة الاولى اعني التي على وزن
عضد لغة قيسية قال المصنف الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها لتشبيهها
ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف
اي على اقل من ثلاثة احرف شائع من التواسع على ما علم من كونهما مال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكر
في صدر الكتاب في شرح قوله الاعراب ما اختلف آخره به فلا يجوز ان تكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف
فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف بعدم التصرف في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء

زوال التقاء الساكنين يحصل بكل ذلك نهه

لدن المشهورة لغة قيسية ء

في حد الاعراب فلا يجوز ء

متوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى فهو مبني عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي
المال على وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز ردها مع
المضمر فلا تقول من لده بل من لدنه ولذلك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان معربا وتقديرا ان كان
جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال
لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر كما سبق في
لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة
جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز في راقود خلا او بالمفعول الذي هو الاصل
في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة
الا نكرة واما بالاتباع لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن
كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى يعامل معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر
غالبا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال عادوا علاهن نظير الاها واشدد
بمثنى حقيقها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالضمير المرفوع وخص ذلك
بشبه المضمر المجرور دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع
بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو عصا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب
نحو عصاك وقفاك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف على والى وقلب الف لدى الاسمية
وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلاثة واما
حناه على ما حكى المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه **وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي** معنى قط الوقت
الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر وقط وعوض
بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض في خظباتي واوصالي ويقال
افعل ذلك من ذي عوض كما تقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع
كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سنذكر بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط
اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض مع المبني للمعنى ومع الاثبات ايضا قال
ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر
الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي من الدهر داهر وبني قط قيل لان بعض
لغاته على بعض الحروف كاجل والاولى ان يقال بني لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابد فليس
كذا الشيوع نحو قولهم طال الابد وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ ومنذ وجاء قط ساكنة
الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان

ما جوز ء

والداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر ء

الاستغراق لازم لمعناه ... الابد على ابده ء

تفاؤلا

لبان تدق أم تغالقا بانحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية أمس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام
التعريف وذلك أن كل يوم متقدم على يومك فهو أمس فهو كان في الأصل نكرة ثم لما أريد أمس يوم التكلم دخله لام التعريف
وذلك أن كل يوم متقدم على يومك فهو أمس فهو أمس الأصل للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة
المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم كل من تسمع أمس مطلقا من الإضافة
الى أمس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته أمس الأحدث ولم تبن صباحا ومساء وأخواتهما المعينة مع كونها أيضا
معدولة عن اللام لأن التعريف الذي هو معنى اللام ليس بظاهر فيهما من دون قرينة ظهوره في أمس لأنك
إذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين في قولك أمس
ولما سحر فأمره مشكل سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه لأنه مخالف لأخواته من صباحا ومساء وضحى معينة إذ سحر منع
فهو شاذ من بين أخواته مبنيا كان أو غير منصرف وإنما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني أمس تفصيلا للداخل في
الوجود في باب التعيين والتعريف على المفقود وجوده وذلك لأن التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه
بخلاف أمس فإنه قد حصل له وجود وإن كان منتفيا حال التكلم فتعريفه يكون أقوى مع أنه قد روي عن بعض العرب
إعراب أمس مع الصرف وليست بمشهورة وأما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه إعرابه غير مصروف في حال الرفع و
بناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر كالحجازيين قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون أمس بعد مذ قال الشاعر
وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم جعلوا أمس تركه أيضا بعدها
من جره فكان مثلها بنفسه قال لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لأن الخفض
بعد مذ قليل قال سيبويه إن سميت بأمس رجلا على لغة أهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق إذا سميت به و
ذلك أن كل معرفة مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجيء في باب الأعلام وإن سميته به
على لغة بني تميم صرفته أيضا في الأحوال لأنه لا بد من صرفه في النصب والجر لأنه مبني على الكسر عندهم فيهما وإذا
صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع أيضا إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف
في الرفع ووجه منع الصرف في أمس اعتبار علمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف والمختار واسع صرفه
دفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع أن الجميع من باب
واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعليه
منع الصرف كما بينا فابتدؤوا باعتبار الإعراب إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء واختير أسبق الإعراب وأشرفه
وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان أعني الجر والنصب مستويان حركة في غير
المنصرف فأرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن بناء وبما إذ كانت
ضمير كسائر غير المنصرف فلم يبق إلا الكسر وأيضا أولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وأيضا يكون هذه الكلمة
في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند أهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة أن أمس معرب عند
بني تميم مطلقا أعني في جميع الأحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذ أمسا وقد قال سيبويه إن بعضهم
يفتحون في موضع الجر بعد ما تجاوزهما فإن نكر أمس كقولك كل غد يصير أمسا وكل أمس صار أول من أمس أو أضيف

نحو معنى أمسا أو دخله اللام نحو ذهب الأمس بما فيه أعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني المقارن
للام ولعل ذلك لاعتقاد زيادة اللام قال سيبويه ولا تصغر أمس كما لا تصغر غد وإن ثني أمس أو جمع فالإعراب لأن اللام
إنما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيبطل تقدير
اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء أمس على الفتح لغة كما قال الزجاج مستدلا بقوله
لقد رأيت عجبا مذ أمسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الإشارة إذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء
أمس وفيه نظر إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها وقال السيرافي لشبه الحرف لأنه في أصل
الوضع موضوعا واحدا وبقائه في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الأسماء يكون في أول الوضع نكرة ثم
تعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال فلم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحرف لا يتصرف فيها وقال أبو علي تضمن
اللام كأمس وأما اللام الظاهرة فليست للتعريف إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع
مجردا عنها وقال الفراء أصله الفعل من آن يئين أي حان دخل عليه اللام بمعنى الذي أي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال فإنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء وبقيا على البناء الذي كانا عليه والجواب
أن قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا أعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء
في أمس أنه أمر من أمسى يمسي وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى إذ عند
أبي علي يستعمل استعمال الشرط كما استعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فإنه قال لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما يكون مثل لو فشبهها
بلو ولو حرف فقال ابن خروف لما حرف وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو إلا أن لو لانتفاء الأول لانتفاء الثاني
ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول وقال لو كان ظرفا لم تجز لما أسلم دخل الجنة والجواب أنه على التأكيد والتشبيه كأنه دخلها
في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جليتها للغرض الذي ذكرنا في إذا ويليه فعل ماض لفظا
ومعنى أو لم يفعل وجوابه أيضا كذلك أو جملة اسمية مقرونة بإذا المفاجأة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال إذا فريق ومع
الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لاه أبوك أي لله أبوك
لأن أصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه أبوك
كما قال لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين
وسكن العلام لوقوعه موقع الألف الساكن ورجعت الألف الى أصلها من الياء لسكون العين على ما هو مذهب سيبويه
في الله وهو أنه من لاه يليه أي تستر فتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسر والضمة وقد تحذف الياء فيقال لاه أبوك وإنما
قلب لأن الكسر لم يبق في لاه لالتباسه بالجر الذي هو أصله فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير مناسبة
للإعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالإعرابية ونحو لاه لأفعلن بالنصب وأما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم
التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه أنه مبني قال سألته يعني الخليل عن معكم لأي شيء نصبتها قال لم يبن على السكون
هذه اللفظة فمن قال إنها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف أو لمشابهتها الحروف بقلة التصرف إذ لا تكون إلا منصوبة
والأولى الحكم بإعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو جئت من معه أي من عنده وإن كان دخول من عليه
شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لأن الحق أنه محذوف اللام كما يجيء مع أنه قد تقدم أن وضع الاسم وضع الحروف

مسبوق بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال الحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعية نحو ان
مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر واعيته نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب
للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان اسما كذا وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبني من
دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينتصب منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا اي في
زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا اي معا يفيد
الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في
الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استكثارا الاعراب الموضوع على حرفين
مع عندهما عكس لحوك يد لامها في غير الاضافة وحذفت في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها **الظروف
المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان** قد مضى شرحه فيما تقدم **المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف الى
احدها معنى** قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا نريد بعينه ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم
يدخل في حد الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين قصد المستعمل بالمعنى انه وضع
ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله
في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا
موضوعة بالتاويل الذي ذكرناه هناك او يجعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل
عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل
المضمر نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس عبدا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل
بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام
في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في رب شاة وسخلتها فنكرة كانه قيل ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود
اليه بحكم والاولى الاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر
وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعود اليها او المعهودة مخصوصة صفة
قبل بحكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو ايما رجل قام ابوه والظن
كان امك ام حمار كما مر البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالهاء قصة ورب رجل و
اخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة و
سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مخصصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها
نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص بحسب عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك
جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل المختص في هذا الاستعمال بصفته وكذلك
يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع
المعارف ويخص اسم الاشارة لكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع ح

اذ لا موجب للبناء فيه معدوم ملحة مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسميته ثم نقول يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر ح ك

اذا كان المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل ح

منهما

منكرا

للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق
معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم تغلب
الى خارج لم يتميز في الذهن جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان نحو الصوت في قولك اشرب الماء واشتر
اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان
هذه الفائدة تقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة
لفظية كما يجيء في الاعلام منقولا وقولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء
شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله
اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فيبطر
في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر
اللحم فان الشرى قرينة ان المشتري بعض ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فان اللام
التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية
او الجمع كالضربين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا
ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان تكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي
وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن البعضية والكلية لكن كلامنا في المخصصات الخارجية لان الالفاظ
موضوعة باز اشها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه
السلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم او الغضب في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة
فهيهنا حان وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى
الاخفش فالمفرد في مثل هذا يعم جميع المفرد والمثنى فلا يستثنى من المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين
اي لا كل واحد منهما وقوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل
برفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الى المتكلم معا الا يجوز ذلك على ان يكون الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى
الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اي الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا
اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيجوز استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين
والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثله يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا
زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه السلام لا تحرم الاملاجة
اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد
ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو محتمل لانه بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في
استغراقها اي ما لقيت احدا من العلماء الا زيدا والا الزيدين والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اي شيء من
الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه مما
ماخوذا من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا الا الزيدين اي لا كل واحد منهم ولا يجوز ان

كل كلمة اشارة ء لـ

كقرينة الشرى الدالة على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ودلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد ء

بل يمكن ء

خارجية

جه

هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم ح

تقول لا ارفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معاً وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اي
اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع
لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان هناك عهد
فاللام عهدية على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او
التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو
اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك
الاسم بعض من جملة فمعنى رأيت تمرا ورجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به
الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس
واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى
انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر قال ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا
مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف
فيها الا في المعهود الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ونعني بالمبهمات اسماء الاشارة لان الاشارة حسية
الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون
الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند
النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام
وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي
اللام وحدها والمعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اليها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل فانما تخطى ان ما هي
على حرف لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا وبما رحمة فلان الفاصل بين العامل والمعمول
لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغايرا لرجل حتى
في [illegible] فالقياس ولم يكن ابطاءة وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة ووضعت ساكنة ليستحكم الامتزاج
وايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال كهل
اداة التعريف نحو هل وقد استدل الا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك الى اذا
تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قولهم [illegible] الحادي من
اهل الجلال وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف
الاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس
من امبر امصيام في امسفر ولام العهد التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اي اتيته وادركته يقال عهدته اي
اي ادركته وعهده اما بجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وعلم التقدم

به قبل الذكر بالاجري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او واحد و
قد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو ادخلوا الاول فالاول
وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما ياتي في باب العدد وقد تزاد فتلزم كما في الذي ومتصرفاته وتكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا تعوض
اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في
غيره نحو قوله لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام
ولا يعرفها البصريون واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف
الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهد الغلبة
كالصعق والبيت على ما نذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلانه فرع
المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احترز عن
الاضافة اللفظية وانما تعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة
العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمر
وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين اريد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا يتطرق الى تناوله
معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد يتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول
كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به
شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لشخصين لكن تناوله للشخص الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر
المعارف كما مر ولو لم يذكر قوله بوضع واحد لخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن
هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير
باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في الذهن متحدة
فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع
بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق
فاسد ليس موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوعة لحقيقة الذهنية
حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي
على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئ
قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس
الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا مخصوصا بالاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق
خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا كلا لا اكلا لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعين
والحامل لهم على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وابن
لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على ذي بعض اضافة اب وام وابن ونحوها كما في

الكون في اعلام الاناسي ويجي منها الاحوال ويوصف بالمعارف ومع هذا كله تطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب
وضبع فان ذلك ليس جاريا مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء
ونسبة لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة
وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش واحناش الارض والمعاني
فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كثعل للضبعان ولبعضها
كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام
لمح معنى يناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني
للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا و
منه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في
الشعر نحو قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام نحو قوله سبحانك اللهم
ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو
مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم
وفا وما اولى في اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدا ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل
فعلى وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه
ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلى بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فلذا لم ينصرف وهو من ولية الشر
اي قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والآن خبر اولاة اي الشر القريب الآن واما هاء
الآن فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وتنوين التاء لا يضر الوزن
لان ذلك في آخره فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا ثانيا
واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب
اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة
المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد
من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرا من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح
الاستثناء من مثله كما صح في قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا تقول اسامة تفرس الانسان الا الداجن
منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان
ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والتمر والسوء وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في
اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي توزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام
اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات فكل وزن على ما عرفت قالوا فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف فوصفوه بالمعرفة
ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما اجتمع العلمية فيه سبب آخر كتاء التانيث
نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة للالحاق

واذا نكرت هذه كلها بدخول رب او كل او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان
حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان جعلت الالف للتانيث و
لغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية ياء فتمنع نحو ارطى وعلقى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث
لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان
الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل
خير من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم نقلوا بعضه منقولا كالاعلام
من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم غيروه عن
كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كالاعلام كقولك
فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم
راوها اذا عبر بها عن موزوناتها لا تقع على فرد شائع منها كما تقع النكرات فبعدت من النكرات لفظا ومعنى
فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى
الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل وحاقل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها
لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي
هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس آخر او مرتجلا
لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما
ساله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف
وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس علما ايضا لدخول
لفظ كل عليه فنوى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن
اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام فيصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة
بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين لمقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم يجعل لمنع
الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه
اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الآساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك
اسامة خير من ثعالة فكذا يجري الوزن ههنا مجرى الجنس اعني الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا
وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه
الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حالتيه
اعني كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين معين واصل ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة
كالادهم والبيس المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل في تعريفه لفظي سواء كان
جنسا او فردا شائعا وليس قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو
الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى

الاعلام بنون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب نضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو يتوب
المقابلة عنه لانسون الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف
وتركه حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعله لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لان موزونه
حوله ويقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن نظر
الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو
مررت برجل افعل اي احمق وفعله اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم
جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما مر واما ان اردت بالاوزان
اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها نحو قولك افعل امر واستفعل
حكمه كذا وضارب نضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لاحظ له في الصرف ولا في تركه
مع ذلك على الوصفية بالمعرفة نحو قولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد
بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم
فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه
والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية
سبب آخر وان تكرت فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان تجردت بها الموزونات بل اريد بها الاوزان فهي اعلام
وقالوا بحابة الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا
المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف
خمسين قال المص الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه
علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا النكرة في الجا
العموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويجوز
استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة
على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدا كقوله علمت نفس ما احضرت واعلم انه اذا
قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل
هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد
يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد
جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب
اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغيره
ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود
قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل
العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه التي بهذا الاسم من امثاله وكذا السنة حتى ان الله

٤ اصح
لجوزنا الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جارت النكرة عن المبتدا اتفاقا للتعجب ٧ للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ونفس وما سواها ٤

لكون هذا الاسم التي به من سائر من امثاله ٤

عاش

لان عنز كانه بالنسبة اليه ليس بينا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف
الحاصل بلام العهد المشار به الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلا يقال غلام زيد الا لاليق غلمانه
بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اختصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه
فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد شائعا
فيهما قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا الزم الاضافة في ما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالا
فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما
لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا
مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا اما
ان تستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات وتعر
وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحا
الخلافة كاهله او بالاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببيض ماضي الشفرتين يماني وهي اكثر
من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذ لم
يكن اشتراك في الاعلام واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب
وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا
زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب قول المص جبر ذلك التعريف الفائت باخصر اداتي التعريف
وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفتين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم
يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى
والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المص مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي
العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم
تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك فان العلم واقع في كلامهم كثيرا فلولم يثنوه
ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل
مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك نحو التعريف الزائل بالتامة اللام لزوم
التعريف العلمي فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان
التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مصحوب باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسم
لازم تصاحبها كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء
فيه وكذلك عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذلك حمادتان وانما جاز تجريد هذه الاسماء
من اللام لان احد الجبلين مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان نكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما تسمي مثلا شخصا
بزيدان بخلاف تخصيص مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى
بالمثنى حتى يقال الهمادنيان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع

النجم

كثر

قال المص وجب جبر

كان كل موضع منها كان يسمى عرفة ٤

واما اذرعات للبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كاحد موضوعا لشخص معين واعلم
انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف
فلانة كما عمري افعل يعني احمر بجريها مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر
الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان
واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فقيل الفلان والفلانة
وابو الفلانة وام الفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية
اعلام الاناسي لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال
ابن السراج وبعض الناس ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض
بما روى الاصمعي عن بني اسد العنبي سكنوا شبثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن
اكرومة رقعوا معاوز فقده بفلان ويقول معن بن اوس المزني اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما
اكاد ادان وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين في
هنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم ولهذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فتاء التانيث
مبدلة من اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليوذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح
ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته
على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا وابرهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيا فاخلفوه هذا
والظاهر انه كني عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنه ياهناه للمنادي غير المصرح باسمه تقول
في التذكير ياهن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث ياهنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي   هنة
اواخر المندوب وان لم يكن مندوبة تقول ياهناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء
تثبت في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا رباه اياك
اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة
اعني في هناه مضمومة قالوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة   ظنوا
المبدلة من الواو وابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ويجيء الكسر في هاء هناه يقوي
مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا
ووقفا على ما حكى الاخفش نحو ياهناه وياهناناه وياهنانيه كما ذكرنا في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه
او يا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال القبيحة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل   المستحسنة
هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم
اما صفة كحاتم او غيرها كعامر وقد يكون الاسم صوتا كببه واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب
ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وبلدة
اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل

تبعا للنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل
الخطبة اذا اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه
والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة وما كان
مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر
مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو
ثابت في الجنس اما بفك الادغام نحو محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد
لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد ومورق
والقياس على يوعل من وظب ووهب لانهما لم يستعملا في كلامهم او بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى
كمغزى ومرمى لان معدى واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم والقياس مقوزة وفعيل من مكن ومريم لعدم
استعمالها واما مدين فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند
سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اي جمع جمعه في شفتيه وعند غيره اصل
حية حوية لقولهم الحاوي والحواء قلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكل بهذه التغيرات عند النحاة يصير
مرتجلة لانها لم يستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل وبعده في حال العلمية كما في
شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو واما لقب وهو ما
يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح و
لفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او
الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت
كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى
ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح   فانه لا يعظم المكني بمعناها بل بعدمه
بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير
المؤمنين رضي الله عنه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك واذا اريد الجمع بين
اللقب والاسم وفي بالاسم ولا يتم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به   اوك
اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا
على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما   او مختلفين في ذلك وان كانا
مفردا دون الآخر وان كانا مفردين وهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظ
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى
الفراء قيس قفة وجي عيناتٌ بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات عليه والاشهر
اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز واما على ان الاضافة
لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل شبب بثلث كذلك قال ابن قيس

احى الرئيات ما احسن العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجرآء ومن طلب الاوتار ما حزّ
انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرّع القوم رهطه تبيّن في اثوابه كيف يلبس وقد
ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت التسمية بشي من الالفاظ فان
كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حدّه كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعربه اعرابه
قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة
سبعة لان حروف نحو قرعبلانه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعشبان معتقب الاعراب
فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون اليا لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره يا ونون
زائدتان وقبل اليا فتحة قال الايادي بار الحق بالسعدان والزم الجمع اليا دون الواو لكونها اخف منها وقد
جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس
لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب
اكثر من استعمال البحران كذلك جاء في الجمع الواو وقلّ لا مع اليا نحو قنسرين وقنسرون ويبرين ويبرون
وصفين وصفون لان مثل زيتون موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد بجواز الواو وقبل نون الجمع اذا كانت
معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال
في قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم عجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطا المفتوحة
وفي الصحاح الناطرون بالنون والطا المكسورة وقد يدعى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه عجمي
وجب ان لا تكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون
معتقب الاعراب لانفتاحه وكان القياس المجموع بالالف والتاء مذهب البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية
مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب الاول ولا يدخله التنوين فيروى
تنورتها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف وبفتحه في حالة الجر فيروى من اذرعات
بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة
المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل
اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمنّ
وقد يجي معربا نحو قولك ليت ينصب ويرفع قال ليت شعري واين مني ليت ان لوا وان ليتا عناء فان اولته
بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو
كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت
الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم ما اذا
جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول جاني كم ورايت منا مخففين بجعل من باب
ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كميّ كيديّة وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان
العرف لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب

قالوا

النون المجعول معتقب

موضع بالشام

الماطرون بالياء فمن جعل الواو مكان الياء اشكال يطولون و جيرون العجميان صح

واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات نعيه المذكرة في اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت

بد اي ما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما
جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول كثرت من الكم ومن الهل مشددين وذلك لانه
لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان
المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غيّر لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا
في اللفظ والمعنى واذا كان ما في الثاني حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او
لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذه لوّ وفيّ ولاء زدت على الف لا الفا اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء
وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى
المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو وقلناه بالكلمة او سميتنا به المراة وجب التضعيف لانا نامن التنكير
بجي التنوين اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء
وفيء ولاء والاولى اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولا حاجة للخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب
اسما حروف المعجم الكاينة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها الفا للساكنين
فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي
فهو على ثلاثة احرف آخرها اليا كالواو واعربته او لم تعرب وفيه لغة اخرى زيّ نحو كيّ فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت
زايا نحو كيّا ولا يجوز في اسما حروف المعجم مع التركيب مع عاملها والا تقول كتبت با حسنة كما جاز في نحو من وما
وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في
التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا
عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكي وانما وجب اعراب الكلمة المبنية
اذا سمي بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت اذا سمي بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت
بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك
معنى ان ينصب ويرفع اي ان الى معناها الحقيقي تنصب وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان
المد في نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مدّ وما وضع على
ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه جعل ابا جاد وهوّزا وحطّيا بيا مشددة عربيات
فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشت اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان
ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهوّز من هوّز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال
المبرد يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان كا عليها تعليم الخط بالسريانية وفرسنا
بخطنا التنوين كما في عرفات وتعريبها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمن اي هذا
اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بذو قال الخليل تقول ذوا لان العرب قد كفتنا امر هذا لما اوردوه فقالوا ذواتا فابدلوا الميم
مكان الواو ولولا ذلك لقلنا ذوى برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو واذا سمي به فانه تقول هذا ذوى كهوى
ورايت ذوى ومررت بذوى نيا على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذوّ فتقلب الواو يا لسكون

هذاء

ضعفت الالف نقول هذه بآء

بجوازه

العين على ما مر من مذهبيهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في فو اذا سمي به ان يقال فوة ردا الى الاصل ولا يجوز
تشديد حرف العلة كما شدد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت مؤنثا بهو كان كما لو سميتها
بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان
سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا كما في الاصل كما والعطف ولام الجر وباء الجر الا
على قول او لا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى من غيره لمناسبة حركته وانما
جعلوه ثلاثة لما لحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بيّ ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته
لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف
على مذهب سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما
تحرك اللام بالكسر ثم تضعف مجانس الكسر اي الياء فيقال لي وذلك لانه لا يبدأ اذا اردنا زيادة حرف قبل عليه من تحريك
هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار
في نحو غلامي ثم تضعف مجانس الفتح فيقال يا وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا
فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا ولا اولى ان يكمل بشيء من تلك الكلمة
فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فتقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان
كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل
ولا يكمل باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء والعين وان كان ذلك المتحرك المسمى به لاما فالمازني
يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون
مما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كباء جيم
وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقال اج واس
واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال لقد اتى بعض الاسماء على حرف اذا
اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة عارض فكان الكلمة على حرفين غير ان حذف
همزة الوصل فانه لا يبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اختلاف همزة الوصل بالمتحرك والزجاج يزيد الهمزة
كما زاد سيبويه ويقطعها فرارا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما يكون في الفعل والاسم
الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك برجل اضرب وان
سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء
عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضربت فالهمزة مقطوعة
لما ذكرت وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما
او وقفا نحو اردد ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد ومهدد
كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى

مثاله

لكون الحرفين متجانسين بحركته

لا بد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا اردنا زيادة حرف عليه والساكن

الاسم

الف واذا سميت بالبنت من قولك بنات الحي ولهذا ترد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام والعين جزما
او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف وقل وبع وخف وقل وبع فتقول جاءني يغزو ويرمي ويخشى
واغزو وارمي واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول وبيع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغزو ويرمي واغزو وارم كقاض
اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لوجوب الجزم ولا
الوقف وترد اللام مع العين في بك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز وبحذف هاء السكت من كل ما هي
فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم ترد
لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في لا فرد الاصل اولى فتقول جاءني راء والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة
فتقول اراء غير منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع
اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما فتح الواو لخفة الفتح
ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم
الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كما في ضربوني
اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم
بعد ذلك يجوز ان تعربا باعراب المثنى والمجموع وان تجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان و
يضربون على لغة يتعاقبون عليكم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل
وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على
على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب لجواز ضربه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت
واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به مذكر واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التأنيث ولهذا لم يفتح ما قبلها
وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتأنيث ابدلت من اللام فهي منزلة علم مذكر فيه ساكن الوسط فاذا
سمي به رد الى هنة لان له مرادا فاعادة على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتحذف
اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني
عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها
اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون وياسين والم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها الصرف
ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن
قابيل كانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في
كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير لفظه فالواجب
الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء المعددة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف
تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح
جميعها واعراب صاد على ان تكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير السور فاما
ان سماها او غيرها فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتأنيث في الف اذا كان اسم

والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة وعن يحيي كيحي واعز

ها

بيضربن

والتاء ليست للتأنيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم

ع

اوسميت

امراة والتركيب في نحو جم **واعرفها المضمر المتكلم** اى اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في
المخاطب بخلاف المتكلم **والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه** وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشر به الى خارج
اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والاستفهام استغرقت
الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بل
نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الا
ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا
دخل تلك النكرة من التي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن
هذه وان كانت زائدة كما به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس
ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود وكانه قيل ما جاء في هذا
الجنس من واحد منهم الى ما لا يتناهى ومن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة
في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة نحو تمرة
خير من جرادة ورجل خير من امراة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على انها في الموجب مجاز
في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يسبق الى الفهم مع تلك
اللام بلا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى
دلائل الحقيقة **اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء** مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد
وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة
التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفة العين احترازا عن الجميع فانه وضع لعدد
غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله آحاد جمع احد فيلزم ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان
واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه لا يقال كم درهما عندك فتقول واحد آحاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في
جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان ادخل نحو رجل ورجلان اصلا لانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا مع ذلك وضعا
لماهية الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان
لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ونحو ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة
لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع
بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والثاني
فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد
عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان **اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة و**
مائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد وان كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة وما عداها
فمتفرع عنها اما بتثنية كمائتان والفان واما بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع واما بعطف كثلاثة و
عشرين وكواحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة

حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به ح

عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاءني من رجل وجدنا نحو لا رجل اى لا من رجل فانه نص في الاستغراق ومن هذه ح

خير من دينون

يبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق العموم ح

اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع ح

وثلثه آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة آلاف ونحو ذلك ثم شرع
في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال **واحد واثنان واحدة اثنتان وثنتان** يعني ان واحد و
اثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس ذو التاء للمؤنث
والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد
ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب
وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد وتبدل الواو
في هذا التركيب همزة اما في احدان فهو قياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كوجوه و
اجوه ووقتت واقتت او في الوسط كقؤس واما في احد فهو شاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند
المازني اى ابدال المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة والدة شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنفية
اختار والفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال
واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير
التنييف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى الا في التنييف او مضافة واما احد فيستعمل
مطردا للعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن
كاحد من النساء وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا
تقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد
ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي
همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله احد
فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو قل هو الله احد ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان
تقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا الاحد
في الموجب في غير تنييف ومع غير اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح وفي المثل
هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر بمعنى هو احدى الاحد داهية
هي احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد للاستغراق في غير الموجب الفاظ
وهي عريب وديار ودارى ودورى وطورى وطارى وارم واريم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يعتم
شينه وقد لا يصحب نفيا ودبيج ووابر وآبر بالواو والتاء وتامور وتومور وتومرى وتمي واما اثنان فهو لفظ موضوع
لواحدين من الشيء واثنان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت ما التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل
وابدال التاء من الواو وكثير كاخت وبنت وتراث وتكاة **ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر** يعني ان ثلثة الى عشرة
للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب
عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يخبر
به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثه واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلاثة

بلا تعسف والاضافة ح

المؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة

رجال فلا تقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا
في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عروض هذا العرض
فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في غير هذا الفن
ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود وطرا عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسما المشتقة
اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها
اغلب نحو ثلثة رجال اغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلثة وان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل
مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف
التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف وهو من احد عشر
الى مائة فلعلة كما يجيء واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين
اهل المصرين اضيف الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية
او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب
الاضافة فلا منع ان يقال يجوز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية
فلم يكن دخول اللام في الاول وان كان تعريف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم
يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت
تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا اعني رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف اعني بما كان موصوفها
بعدها او مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز
اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا قال هذا الفرق مطرد في الصفات
المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف
به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن كالاعداد في الكثرة فنقول نعت الاعداد اذ كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها
الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكون صفة الجمع والجمع مونث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما
لا يقعان صفة للجمع فنقول رجال ثلاثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفها مضافا اليه نحو ثلثة رجال
بقيت الاعداد تابعة للمضاف اليه في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر العرض له
اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم تؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث لما يجيء من ان اصل عشرون
درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة درهم والف رجل دراهم مائة ورجال الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها
المجموعة في التانيث اذا اجريت عليها كما ذكرنا لان عشرين واخواتها لزم اواخرها الواو والنون ولزم اخر مائة التا لما
عرفت منهما الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولى النظام عن العادة فلما لم توافق هذه الاعداد اذا اجريت عليها
لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فنقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة واما بقي الثلثة الى التسعة
مع التنصيف وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفي بالمميز الاخير عنه لان عادة
الفاظ العدد اذا ادنت انه يجيء بمميز العدد الاخير من جملتها نحو مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل

فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة

مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشرة اذا
لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف اذ مميزه بلا نيف مجموع مجرور ومع النيف مفرد منصوب بخلاف
سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال
ومائة رجل فلما كان مميزها المجموع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى
الصفات المشتقة باثبات التاء فيها مع تانيث موصوفها وحذفه منها مع تذكيره ولا موصوف له مذكرا
اذ لا يقع الا صفة الجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه
من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث
اذا لم يكن للوحدة يلزمها التانيث الاغلب كالصفة والغرفة والقصوة والمجارة ومن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وعباءة
همزة ولان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم
نحو هما على الطاوة وخزانة ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهو غير لازم
فلذلك تقول عزاوة واستقاوة فلو ثبت الياء فيها في الجمعين لتشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها
مع جمع المؤنث لان تانيثه حقيقي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلب ذلك لان تانيث جمع المؤنث
المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في السعة
قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وايام ازال التانيث الاصلي
ايضا في نسوة لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشي لا ينفعل عن مثله انفعاله عن
ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصار التاء التي كانت في الاصل للتانيث
مجرد لفظ العدد على ما تقرر للتانيث المعدود هذا كله في الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز للعدد عند
سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا تقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات
قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما
قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لابد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فجمعه منكر
في الاغلب وان كان مجردا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم
في الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل يقول ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع ونحو قوله تعالى سبع
سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلثة الى
العشرة الجمع المكسر فيني امر تانيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا يعتبر في تانيث الثلثة واخواتها
الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا
كثلث غرف وعيون حذف التاء منها كما راث وان كان الواحد مذكرا اثبت التاء منها سوا كان في لفظ الجمع علامة
التانيث كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات آوى والواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم يكن فيه علامة
التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس
السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف واعتبر حال الموصوف لا حال

هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف

الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان
لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل وجيش كثير وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر
كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع
قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان
احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك
النص فان كان النص ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندى ذكور ثلثة من
الخيل وعندى من الخيل ذكور ثلثة او عندى من الخيل ثلثة ذكورا وعندى من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندى
ثلثة ذكور من الخيل الا ان يتبع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندى ثلث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز
لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرني له مثال اثبتها وان جاز قا
للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء
نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو جنة من
الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلاث من النخل لانه يذكر ويؤنث قال
تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء لانه قائم
مقام جمع شىء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا عرفت امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعنى من واحد
الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعنى جرى الواحد والاثنين على القياس
وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة
وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب اى تثبت التاء فيه في المؤنث و
تسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر
اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا تنييف ايضا
موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل

احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر ثلث عشرة الى تسعة عشر الى تسع عشرة اى احد عشر
اثنا عشر للمذكر واحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث

وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع
امتزاجها بالنيف الذى في آخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى كسره واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط
الى السكون لئلا يكون اثنا الكلمة ثقيل ثقلا آخر وهى الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين
عشر المركب بمنزلة الآخر لاجتماع اربع فتحات احدها مقدرة آخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر

عشرون واخواتها فيهما يعنى في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجلا مثنى وثلث
عشرات رجلا الى تسع عشرات فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرات وكان المضاف مع
المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف

العزة الفرقة من الناس والهاء عوض عن اللام والجمع عزى وعزون قال تعالى ... عزين اى اصناف من الناس

ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث
عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الالفاظ للاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة
بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التى في مرتبة الآحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى
في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجى في غيرها من الالفاظ وسيجى في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف
لامه سائغ بالواو والنون نحو ثبون وسنون ومئون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابدى
بعضهم عشران المثنى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطية لجمع غير القياسى في اخواتها التى بعدها اذ
جمع المثنى غير قياسى لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى آخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجئ في باب المثنى و
انما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لو لم يغيرها لكان معنى الجمع في ثلثون مثلا
فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر مرات وكذا اربعون وغيرها ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه
فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته كما يجرى مجراه كما قيل في عزون و
كرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في
الرجال والنساء والطولون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا فلا يمكن دعوى التغليب في
عشرون رجلا وامرأة احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة و
الف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف والمعطوف عليه اى العقد والنيف
بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس
وثلثة الى تسعة على خلاف الظاهر قوله فيهما اى في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى ترجع من ابتداء كل مائة الى
انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة
ثلثة ومائة او تعطف على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم
مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اكثر استعمالا اعنى عطف الاكثر على الاقل الا ترى ان العشرة
المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرين
وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل يكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف
فتعطف الالف على ذلك العدد او النيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان
والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكر في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس
ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى لا نهاية كما كان
للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المائات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان
وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا
عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف
الف ثلثمائة والف الف الى الف والف الف والفان والف الف وثلثة آلاف والف الف الى الف الف الف
وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة

القياس

المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف ع

والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ع

بل المائة والف ومائة واخواتها الى اضيف الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو مائة
رجل او امرأة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة
لان مميز المائة والالاف لا ما اضيف اليها المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا
منها كما في عزة وشية ولانها لما لم تحك الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه
بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف

وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء عملا الفتحة لخفتها كما في رأيت القاضي وجاء اسكانها كثيرا استثقل المركب بالتركيب كما
اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع فتحة للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء
ففتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وجوز كسرها ليدل على
الياء المحذوفة وقد حذف الياء في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان
واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يعلل ذلك برباع وجوار وشبههما في
البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا
وبضع عشرة امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود

ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسه مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة ادخلها داخل في المحدود اعني ان مميز العشرة ايضا

مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة
اثواب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما
تقدم وهو المقصود فلو نصب لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في نحو احد عشر فلا ينبغي القول
به واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف اليه العدد ليحصل التخفيف
واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او معنى الجمع
المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل
بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة
العدد اليهما بعد ما عهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض
بقوله تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول ان لم
يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال
وان كان له الجمعان فما اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد المعدود في القلة نحو ثلثة احبال وقد
جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس قال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب تأويل ثلثة من كلاب والمشهور
قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان
القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف

الرابعة مثال اثمانت السن التي بين الثنية والناب والجمع رباعيات وتقال للذي يلقي رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اى التمست قلت ركبت برذونا رباعيا ع منه

ومثل المائة قوله تعالى

اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها العدد جمع التكسير كما في ثلث عوذات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعد ما تقرر المميز بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة الشعر ثلثمائة وخمسائة قال ثلاثمئين للملوك وفي بها رداءي وجلت
عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يكسرها بكسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم
ولا يضر الضم وذلك هو الاختيار قال الاخفش لو جمعت مئة مئات فقلت مئات كما في مؤون جاز وبعضهم يجعل نون
مئين معتقب الاعراب كسنين كما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين بحذف اللام فهو
عنده مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقيل لمائة واحدة مئين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل
الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المئي عند الاخفش اصله المئين حذف النون ضرورة وحكى عن
يونس انه مطروح الهاء مثل تمرة وتمر وليس بمستقيم اذ القياس اذن مئي كتمر كما تقول في لثة لثي وفي ظبة ظبي
وقد قيل اصله مئي كصليب بكسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصغير ثم خفف
لاجل القافية ومئي كصليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهيتهم ان يجعلوا ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت
فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الى اثني عشر لما مر في باب المركب قيل ليس هذا مثل ذلك
لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف
اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن بجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلانه
لم يحذف النون للاضافة اذ ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضون زيد وكرو
وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة
وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما ذكرنا في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة
مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعية
الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام
الاول كالموصوف فابقي الجمعية فيه له مضافا اليه كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة
الفضلات لم يبق المنقول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حالة والجمعية كانت عيبهم
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات روعي اصله حين كان
موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه
كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان
ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع
في العدد كما مر قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلا حرام عليه افراد
المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه
المرتبة اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من

ملان النون ليست الجمع حقيقة حتى يحذف بل هي
بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اوله

والجمعية مفهومة من العدد

على الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاحكام كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فشهرة كثرتها لا كرتبة الاحاد فاغنت عن جمع مميزها وتدجمع

الاشياء نحو تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى جمع الكثير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته
وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
قال المص وتم ما قال بعض من قرا قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل
لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه مكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي
عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا
تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان
سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلاثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة
قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلاثين على رايه قال وهذا الذي
ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرآ ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن
منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة ليس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره
مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان
الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج
انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد
له فلا هذا آخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا
ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم
ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر
طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في مثل هذه الصفات الا ان كانت الصفة
الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فارس كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا
اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه
اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام انما قالوا نحو الاحد عشر وان كانت الالف
واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما قاسا اللام والاضافة وذلك فان اللام كثيرا ما تكون
مبنيا نحو الآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا نرى
الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه الى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند
القطع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حينئذ واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام
عليها في مواضعها والاخفش يعرب ثاني الاسمين فيا شاء مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له
مجرى بعلبك والفراء يجعل الجزئين معربين اعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس تشبيها لفظا
لفظ المركب بالمضاف والمضاف اليه **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا وبالعكس فوجهان** يعني
مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مؤنث ولفظ
الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاكثر في

الاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني
الذكور ويجوز ان يعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس الرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان مجني دون من كنت
اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر **ولا تمييز في واحد ولا اثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان**
لافادة النص المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد تقصد بها الدلالة على خصوصية العدد
لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصر لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان
يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال الا ان لفظة
رجال وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين تفيد
الاثنينية وقوله كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة وقوله استغناء بلفظ التمييز
عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال
لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف
ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرون رجلا والثلثة والاربعون رجلا وان كان مضافا
فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول نحو ثلثة الدراهم ومائة الدرهم
وثلث المائة واربعة الآلاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم
وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وقال الكوفيون هو قياس
وتقدم الكلام عليه في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها
على التمييز نحو الاحد عشر الدرهم لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كدخول الحرف في وسط
كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل
على الجزئين والتمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر
ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك
اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة
فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجارا اي التاريخ مبني(?)
على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام والليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام ثلاث
خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك والفصل اذ كان مع الفصل لم
يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بينهما
فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وخمس آم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد
فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث ومائة ناقة
وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار
بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم
يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر جملا وصفة(?) واربعة وعشرين(?)

والاثنا رجل ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين
والثلثون جملا

يوما وليلة هذا واذا كان المميز يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر
يوما لان مع الليالي اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة من عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى
مجموع عدد العبيد والاماء عشرة بعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس
اماء ويجوز ان يختلفا والتكرير المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة
بين مستعارة من الظرف المكاني تقول القوم بين رجل وامراة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين
ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل
في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان الشهور عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البوادي
الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عند
الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله او
لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة
اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت
او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص لوقوعه فيه ومع
قرينة نحو خلت يكون لوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت لوقوعه قبله ويقول في الليلة الثانية كتبت لليلة
من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما
يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام في اليوم الثاني لليلتين خلتا وفي الثالث لثلث ليال خلون وكذا
الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي
الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة
ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن
والجذوع انكسرت فجعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من
ثلاثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة وهو المستكن
في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس
عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا
وذلك لان الاول اخصر منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس
عشر الى الاخير ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا
مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الا
لآخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لآخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه ويقول المعدد
من المتعدد باعتبار تصيير الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاول
الثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتا
سعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول

حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب يعني بالفرد
الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف
ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا و
قصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر
فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما
ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد
آخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد
الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي درجته انما تكون واحدا من درجته بسبب
تصيير الدرجة التي تحت درجته محوية ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته
نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحو عن المجموع
اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه اي صار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا
قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد تصيره احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان
تبني من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه واذا جئت بعد نحو هذا المصير اما مجرورا ومنصوبا
وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص
باكثر من درجة ولا ان ينبني اذا المعنى انه صير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في
الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى
الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الافعال والتاثير في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل
وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه يسقط عن
المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الذي
هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا
وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع
واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما
لامه حلق بمعنى آخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى
ما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوزون بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز
العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيد تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم
ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير
فيما فوق العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث
اثنى عشر وبنونه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت

واعلم انه اثماء

ثلاثة عشر ولا اعلم احدا حكاه اقول انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة
عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ
لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرت
وثلثت الى التسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد
ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلاثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان
بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابا ولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف
اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر
بمعنى الاحد كما يجيء واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر
وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم تقصد الترتيب فغلب
الاول ليتبين قصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف كلا
نحو الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام
والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ياء الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معديكرب واما باء
العشرون والثلثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب الى التسعين والمائة
وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان
اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين قلت ان تضيفه اما الى اصله وهو
الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال
اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد بمعنى ثالث
ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين
وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش
عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم
على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى الاثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجازه
سيبويه وحكى ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر يكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر وحكاه
بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب
هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي
المركب فبنيه من الجزء الاول وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل وحكاية عن العرب
لا ينكر لعدالته ولا ريب ان حذف الجزء الثاني من اول المركبين نحو ثالث ثلاثة عشر اكثر استعمالا لخفته والاستعمال مع ثقته وعدالته
تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين لزوال التركيب الذي ثاني جزئي المركب المضاف اكثر
لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول ثالث ثلثة

عشر والذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف
اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف
ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قد رسم نذكره
اصحابنا وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ
لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلاثة عشر معنى احد
الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر
لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر و
يجوز ثالث اربعة عشر واصله لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور
سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الاسمين في المركب كما
تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث
ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف ايضا فاما
فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه المذكر والمونث المونث
ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التا والالف مقصورة وممدودة كل
ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مونثا فالحقيقي الظاهر العلامة
نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير
الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف
لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقد مع
في قدر واما الزايد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد رجع التاء فيه ايضا
شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء فالتانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه
يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا
تحملها الحركات وابدالها هاء في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف وليس
بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث
في نحو هذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كذا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف
واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث قد تدخل الحرف
كربت اذا كان المجرور بها مونثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء يا
صاحبا ربت انسان حسن وبجوز ان يريد بالانسان المونث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا
مفردا على مفرد وتقال لات لمشابهة ليس على ما مر في بابه وتقال لعلت في لعل واما تاء بنت واخت فهي

وكلتا وثنتان ومثنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها في ثنتا
كانه بدل من اللام لكون واحد وهو منه كشفة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة ردت
قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار
فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لبقي الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيهما الى حرف يقبل الحركة
دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها
الى بعض اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في رداء وكساء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان زالت الالف
وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لغدا غدو على اشقر يغتال الصحاريا وتعلم تانيث ما لم تظهر
علامته بالضمير الراجع اليه نحو والشمس وضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث
بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة ولظى
نزاعة ولسليمن الريح عاصفة وبتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من
التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض وعلى
مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر
على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل ويجي التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين
المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة
اعني في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة و
نشئة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ونشئة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة
قليلة نحو امراة ورجلة وانسانة وغلامة الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسها كنحل ونحلة وتمر
وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ومنه قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون التاء قالت
لتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجي والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة
وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير
بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة نحو سفين وسفينة و
لبن ولبنة وانما الحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة للجنس وكم للواحد وكذا فقع وفقعة وقال
بعضهم بل هو ايضا جار على القياس يعني ان المجرد جنس وذا التاء مفرد والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء
يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان في الكتاب العزيز قال تعالى نخل خاوية ونخل منقعر وقد يجي
ياء النسبة كالتاء للوحدة ايضا نحو عواقي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجي التاء
للمعنيين المذكورين فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في عراءة وسقاءة وياء في نهاية على خلاف نحو شقاوة
ونهاية وعلاوة وهراوة وسقاية ومحذوة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتبار لازمة
نحو غرفة وظلمة كما يجي وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم
واما جواز القلب وتركه في عباية وعباءة وصلاية وصلاءة وعظاية وعظاءة فكما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى

الثالث ان يجي التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة
منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب في
ركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والحمالة والبغالة والحمارة
والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كمأة وكم وذلك لان ذا التاء
في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة حمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاءت حلوبة للواحد وحلوب
للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء
اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجي الرابع ان يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال
او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما تفيدها ما هو كياء النسب في نحو
احمري ودواري وكان التاء فيه للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشي الواحد مجرى جماعة من
جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فعل مفتوح
العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة
الخامس ان يدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء
امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم
بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة و
المشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء
النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا تقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجي في باب النسبة ان شاء
الله تعالى فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء لكون التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة
كما يجي وايضا الياء والتاء متشابهتان في كونهما للوحدة وللمبالغة وكونهما لتانيث المعنى في بعض المواضع وقد
حذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في
اسم تكسير لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقا
وجمع مقتوي قال هو كنا لاميك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع
المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي فرسنة بل فرس ولا في جمع بلخي
بلخمة بل بلخ وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجي لمعنى يدخ
في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة كجحاجحة في جحاجيح و
واما في فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة وان يكون علامة لمعرب الواحد والتاء والياء
في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان يدخل لتاكيد تانيث الجمع
وذلك اما واجب الدخول وهو في بناءين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائز وهو في ثلثه ابنية فعالة كجمالة وقد
يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى
كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة وارزوية وهذه التاء لازمة

قبل وقد جاء التأكيد التأنيث في الصفة نحو عجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير
لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تأنيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة
الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر
دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهي في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية
الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير
لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف
البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم
يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كما في حبيرة تصغير حبارى
وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبير كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتأنيث و
وشبه التأنيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويطلب في الصفات المختصة
بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع
ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد
الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث
نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة
اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول
الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث
لكنه اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند
حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة
اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه
هو مؤول بنحو انسان حائض وشيء حائض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد
الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر غير هذا التأويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لتأديتها معنى النسب قال
المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث وانما يدخل
على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي
قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة كالفعل في معنى
الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم
الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى طالق وحائض
ذات طلاق وحيض اي طلاقية قلت غاية ما يرى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى
كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلثة فلم يؤنث تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابه
لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكان اجدر

في نحو حاضت

يلحقها

كأنه مع مشابهته له لفظا

بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع
انه للاطلاق دون الحدوث وليس له فعل لا من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة
ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونابل وقواس اذا قصد به المؤنث
لا تدخله التاء بل يقال امرأة ناشبة ونابلة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم
نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهر في الامتناع من تاء التأنيث و
قوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وحمله اياها على المبالغة كما في علامة خلاف الظاهر
وايضا هب ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها انما قالوا ان معناهما نبلي و
نشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر
به وقولك فلانة مرضع من باب النسبة ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى يحملهما
عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحقا التاء
للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به معنى الحدوث كالفعل ومعنى الاطلاق وقصدوا
الفرق بين المعنيين فانثوا بتاء التأنيث ما قصدوا منه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشابهته
له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء
فلم يقصد في شيء منهما معنى الحدوث ومعنى الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في المعنى الاول والتجريد
عنها في الثاني بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به
الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم
الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول وكذلك جمعا جمع سلامة
المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل
ومفعيل وفعال وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة حصان وجبانة وناقة دلاث
وكذا فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث
كالركوب والقتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتأنيث فيكون بعد لحاق التاء
ايضا صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه
نحو هذه قتيلة فلان وجريحته ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو
امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال
الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمت الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول
مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف و
وربما لحق التاء فعيلا بمعنى فاعل نحو ناقة ربيض واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين و
لا تاء والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى واما لتكثير حروف الكلمة كالقبعثر
ى

من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى يحملهما عليها كما حملنا حائضا على نابل والاقرب

احدهما دون الآخر

الف الالحاق خاصة تمتاز عن الف التانيث بانه

اوللتانيث والتي للتكثير لا تكون الا سادسة يلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى وتميز الف التانيث عن الف
الالحاق خاصة بان تنون ما فيه الالف ويحمل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم
علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يجئ اسم على فعلل حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق
ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط
ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك
من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة
قبل الزيادة معنى للالحاق معنى كجيئل نحو قطع تقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس يلحق بدحرج يدحرج لمخالفة
مصادرهما المصدر ومن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه
في بهمى بهماة وروى بعضهم في دوبا دوباة ومما شذ ان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل
كالافضل والفضلى وهو قياس او لا كمثل انثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى و
حزوى وبهماة ورؤياة ان صحا فالفها عند سيبويه للتانيث ايضا اذ لم يجئ عنده مثل برقع وجخدب ولحاق التاء
لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جخدب وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا
اسما قليل ولم يات منه الا ثلاثة اسماء شعبى وادمى في موضعين واربى للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم موضع ورواه
سيبويه بالفتح والمد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كحيدى وناقة
ذلجاى سريعة واما اسم كذفرى وبلى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وفوعا
نحو لابا الموضع وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعنلى كقبعثرى لمشية وفعيلى كخليفى وفعلوى
كرهبوتى وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية ومنها فعللى كهبندى لمشية في شق
وفعلايا كبردرايا موضع وفعليا كذربيا للداهية وفعليا ككبريا والظاهر انه اعجمي وفعللى كهرشفى لنوع من الصبي
وفعلى كدفقى نوع من المشي وفعلى كحلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كشمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعلى
كهندبى وفعلى كسبطرى لمشية فيها تبختر وانفعلى كانجيرى العادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تستغرق
اكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق
ففعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك
فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا ارطى فيمن نون وقد تكون كالشروى واما فعلى فان كان
مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا تكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا
مع التاء فالالف للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في سبرى وحكى اصحابهم الفا وحكى ثعلب عزهى منونا
بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر فقد تكون للالحاق نحو معزى
بالتنوين وقد تكون للتانيث كالذفرى والشعرى وقد تكون بحسب الالحاق والتانيث كشرى منونا وغير منون وكذا
ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد
يجيء صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجيء مصدرا

كالسراء والضراء والنعماء واسما مفردا غير مصدر كالصحراء والجحجباء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة
فالمحذوف من الالفين الاولى لا الاخرى لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لا نصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف
حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها سوى اربعة احرف
قالوا ابن ثاداء اي ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء والقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان
ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفرد كالعشراء والرحضاء او
جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كخيلاء وخشاء للحمقان بقطايس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء
ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كدبوقاء
بمعنى العذرة وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء كقريثاء ضرب من التمر و
فعلاء كزمكاء وقد تقصر وليس الالف للالحاق في سيماء لانه لا يثبت وافعلاء اما مفردا كاربعاء واما جمعا كانبياء وهو كثير
وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء ففيها ثلث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء وفعالاء كجخادباء نوع من
الجراد وفعلالاء كبرناساء بمعنى الناس

وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامراة و
ناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير
حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق و
لو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر له من جنسه الا بحسب العقل قوله واللفظي
بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه
ذكر فيجوز ان يقول جرت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور ويجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر
لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا
عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه
ان التذكير الحقيقي لطارئ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره وتعدى الى ذلك واما مع الصرف فحاله مخصص به لا يتعدى
واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير اليه التذكير والتانيث نحو عندي من
الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كما سيق شاة ونحو مثل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان
يقول صاح دجاجة اي على انك اعتبرت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان اعتبرتها في التانيث
الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما مر

واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام
فعلت وفعلن اذا اسند الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا
فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما
قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم
اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها المفرد والمثنى اما الجمعان واسم
الجمع فسيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاول في الظ

الحقيقي المتصل برافعه الحاق التاء برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة
استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكر المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع
نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشابهتهما الحرف بعدم التصرف فلا
يلحق في اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قوله اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير
متصرفين واعطيا اللزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو نولك ما جاءتني
من امرأة وكفت بهند فلبس الجار الفاعل بالاسم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا
عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل
مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو
الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم
امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام وكون الاثبات
بالعلامة اذن وحطا بالشيء مع تأخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق
العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن لظهور الفصل الحقيقي على غيره سواء
كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة
لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة
ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تأويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء
المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران

ماذا فان اسندا الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التأنيث
كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء فينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبيلات في
الغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع
بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه
بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الطارئ ازال حكم
الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع
بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي
في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير فيه المفرد والعلامة اما
بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير
وكان تأنيث الواحد قد زال بزوال علامته ثم جاء التاء فيه مقدرا فلا يظهر فيه تغير عليه كالزينبات والهندات
لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل عليه ان تأنيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته
تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء لفظ واحده وهو ابن قال لو كنت
من تميم لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون

حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوي
التاء في اللزوم وعقيمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية نحو يعصرون السلطا فاربه فظهر بهذا كله معنى
قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى
آخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون
هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان
اصل ما يراد حروف اللين والالف اخف فالمثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو ومناسب للكثرة التي في
الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصار الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي ثم نون لجمع غير العاقلين من جموع

لا نعقل
العاقل

المؤنث غيره بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما ما نحو الرجال والطلحات
فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى الظاهر بمعنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر كالايام والجبيلات
ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والطلحات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث
الغائب للتأويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام
والجبيلات والدور والغرفات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره
جارية في جميع الضمائر على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم
وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل
انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث
وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت واما
اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالخيل والابل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز
تذكيره وتأنيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاظة مجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب
مضى ومضت والله اعلم بالصواب

المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على
ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد

بهما

واحد بوضع جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما
في نظر الواضع البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها ومتفقة كما تقول الابيضان للانسانين
البيض لا افراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين
في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الموضوع الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان متميزا بهذا الاسم
عن غيره حتى لو سمى بزيد انسان وسمى به فرس فالنظر في الموضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات
متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس

كقولك

وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وهذا المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك
وجمعه باعتبار معانيه المختلفة نحو قولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب
غير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل

وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان ثم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب يحمل ما اقتيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد كما عند المص فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غير المص فقال المص ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته ففيهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس يوخذ آحادها فيثنى ويجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس يوخذ آحاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس قد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب والنظر فيه تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كتمايل ابي بكر وعمر وكذلك القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال احب منك الانف والعينان وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية كما في قوله العينانا وقوله يا ابتا تعالك من حرينة لا ينقضي شوته شهرينه شهري ربيع وجماديينه وقرئ في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وتدغم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا في الشواذ اتعداني فانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما واشر ومحل وقال كان من فكيها والعك فارة مسك ذبحت في سك وقد يعود العطف بين في الشدة واما اذا قصد التكثير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم على منزلة الدار او فصل بينهما بفصل ظاهر كقولك جائني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جائني رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت في غير هذه وصور وقد يكون للتكثير بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا وقد يجيء للتكثير ايضا كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل هي صيغ مستانفة كهذان واللذان وعندي غير بل هي لا تبنى لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف على ان المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقته علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع تضمنه اكثر من واو وهو مثل تضمن من الهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل

الاشر شدة المرح والبطر صحاح منه

السك نوع من الطيب والوبع الشق وبحت اي تشققت منه

كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان ولبس منه

المفرد في المثنى واقعا على شيئين لفظا واحدا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها للا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع علامة السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا اثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا الواو العطف ولا الوجب في عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف نحو جائني زيد وعمرو ومعتد لكما في خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككلا وكل وجمع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة وسيطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطرادها قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون فيهما والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المص لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف آخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل بالواو والياء ولم تقلب الفا لئلا تعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوق الثلاثي لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العربية المتمكنة لا تكون اصلا او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم تسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربوا وجب قلبها ياء لانه يستثقل الكلمة بالواو في المجرور مع الضمة او الكسرة في الصدر فيل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واو الشهر وقوله والا فبالياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او رابعا فصاعدا عن واو كالمعزى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمستقصى او رابعا فما فوقه زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليلى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد تحذف الالف الرابعة خامسة صاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء كما في قبعثرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت فظ الف حتى تقلب ياء اذ لم يثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الى آخره الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء وجيد القراءة ما التي

ماذكر فيها ايضاء

كالوان ولدوان وعلوان واذوان وحسوان منه

نابدا عن الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى منه

قال الاودكا الزهري السيئ الخلق ومنه سمي الرجل وقال ابو عبيدة الجبن وقيل الكذب

للتانيث مغلب في الاشهر واما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها
مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فالعول في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء
اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن
المازني قلبها ياء نحو حمرايان ولا عرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان
عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحديهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو وياء ملحقة
بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل
بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها
لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا نقاس عليه خلافا للكسائي واما
صحتي اثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء وفي التثنية اما ان
يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان فالالف والنون فيها لازما ن
كما في مذروان فثنايان كسقاية وعماية وجاء حذف زايد في التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعان وخنفسا ن
للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان المحذوف رد في الاضافة وجب رده في التثنية
ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام في
التثنية لما لم يرد في الاضافة وانما تقلب واوه ميما عوضا وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا واما الاذ ولام الاضا فه
بخلاف فم فانه مختص من الحذف لامه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء
في الشعر فموان قال هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه
تكون ضرورة وقيل هو بما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنيهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان
هو ابعد ورده لام ذا في التثنية لا لام ذو فقالوا ذوا وذاتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل واما نحو غد ويد
ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية فقال دمان ويدان واما يديان قال يديان بيضاوان
عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان
بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دميان كرضي يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان
ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبي ودلاء
ودلو ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط
وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه ياء فدموان عنده شاذ قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال
الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر
الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في
يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان
الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعل متحرك العين كقوله يارب سار

الرجام جمع الرجمة وهي الحجارة الضخام

ترمى

سلا ما نحو بدا الا ذراع العيس او كف اليد فاما ما حذف لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه
واما منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح
مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا تقول قاضيان وقا صبين

ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان انما يحذف النون للاضافة لما مر
في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر
اجدر برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة وهو افصل وقد تسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما مر في
اسم الفاعل قوله حذفت تاء التانيث في خصيان اعلم انه نحو خصيتان واليتان على القياس اتفاقا قال متى ما
تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقال يا بؤس للحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار فاما
خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبه صار اللفظ الدال
عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية والية مفردين
لخصيان واليان بل مفردا خصي والى في التقدير ومثنى خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان
وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه وقال يرتج الياه ارتجاج الوطب و قال كان خصييه من
التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا يحذف التاء منهما وقيل خصي وألي مستعملان وهما لغتان
في خصية والية وان كانتا اقل منهما استعمالا واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزءان الى متضمنيهما فان كان المتضمنان
بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا والاضافة معنى كقوله
حيا الله وجوها اللذين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة
اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما وهي ما لفظا فبالاضافة وانما معنى فلان الغرض ان المضاف
جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية
عند الكوفيين وهو الحق كما حكي تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما
فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد
لمناسبته التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان
يكون الاول متعددا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق
كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما
مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو بطن زيد وعمرو وليكون ظاهر
المضاف موافقا الظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس
نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنيه المضاف واجبة وان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم
يجوزونه سماعا نحو وضعا رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا من لفظه
مخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتا واعجبني وكذا الوصف والاشارة وعود ذلك في نوع
المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله

وعنابي في روض من الحسن تنعم وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله عليه السلام المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تاويل الق الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم يخاطب صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقصد تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جت مذاكيره وبعير اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال الشاعر الملاني بينهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان

المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اي يقصد تلك الآحاد وتدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد تلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمين او بالحركة كاسد في اسد وبهما كرجال وغرف والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغيير ما ودخل في قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا بل آحاد الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل نحو ركب وطلب في طالب وحامل وباقر في جامل وبقر دال على آحاد من لفظها كما رأيت اخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب مفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الآحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لعود ضمير الواحد اليها قال لها حامل لا يشتكي الليل ساهر وقال مع الصبح ركب من احاطة محفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس آحاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء قلت ليس ذو التاء وذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع ويزيده بيانا ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم وكذا في حميمين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس بما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظة الكلم وعند الاخفش جمع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان

اسم جمع كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما يجيء لمثل تراب وجل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع مع اشتراكهما في انهما لفظا على وزن جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجنس لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج نحو لك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مما لغته لاوزان الجمع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبد ود ونشاء كغلام وغلمة فكان له مفردا غير بعينه ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها مذكورا ومذكار ومحسن ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل الحوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله ويقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ما ليس في الاصل مصدرا وصف به فيعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخصر الحركات والحروف المزيد غير حركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعود فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى ضيف ابرهيم المكرمين وقال نبؤا الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما تاء التانيث فلا تلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانها ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث فالمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون قيل فتح نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رباح وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا على المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا الا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون وانما قال المسمى نظرا الى قاضي والمنقوص يحذف ياؤه لانها تضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزوم مهل

العبادد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه وكذا العبابيد وقيل عباديد وعبابيد والشماطيط قال سيبويه لا واحد لها واحده فعلول او فعلال او فعليل في القياس

الابيض والدلاص البراق يقال درع دلاص وادرع دلاص

الزعنفة بالكسر القصير واصل الزعانف اطراف الاديم والاكارع

تحذفا فالمثنى ساكنان يحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو ليناسبها
الضمة كما في الصحيح ولم ابقيت الكسرة مع بقاء الواو وبعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع
الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لبيان الاضافة التي هي على شرف الزوال و
اما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها
تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذف الالف
في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الاحوال الساكنين الجمع
وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت في المثنى ايضا لالتبس في الرفع
اذا اضيف بالمفرد نحو جاني اعلاك اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلى اخوتك واعليهم فلم يلتبس به واما لان
فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل
الواو والياء ومن ثمة لا يقوى في الطرف نحو غزوت ورضيت كما يقوى في نحو نزوان وغليان واذا لم يات ذلك
في الطرف مع كون الواو المضمومة في غزوت والياء المكسورة في رضيت في حكم الوسط للزوم الواو والتاء
بعدهما كما في سروت وعفريت فما ظنك بمثل اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل هي مثله في الوسط
نحو قول وطويل وعيود وبييع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين
والعيسين بكسرها   وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا تكون افعل
فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه المؤنث نحو جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل
علامة اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام
في جمع المذكر وانما ذكره لرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشي وان لم يكن تحته
معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لجمع المذكر ولرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في
برودة هذين العذرين ثم قال وظن ان طلحة داخل فيجمعه على الطلحون وهذا ايضا ليس بشي لان نحو طلحة اخرج
بقوله مذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا
وكان عليه شرطه التجرد عن التاء كما ذكره فيخرج نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج ح
نحو طلحة وصدع واعلم شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام
لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا د
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون بلفظها
قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء
لما كان حقه الالف والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها
بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث وان
حذفت كما علم حذف الشي مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكن جمع المجرد عنها بالواو و
النون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا التاء على ذي الالف فليس

لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فيبقى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبهما في الثقل كما
صحراوات ولا الالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسيا لحصول
الثاني للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر المازني كان في ورقاء وقوف الهمز في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو
لان انضمامها الواو والجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك او للساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز فيهما
الهمز اتفاقا وانما الهمز في الواو اذا كان ضمة لازمة واذا سمي سعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون
كما يجمع زيد بالالف والتاء اذا سمي به مونث وكذا اذا سمي باحمر مذكر علم قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث قلت
احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون
وقد تشبه غير ذوي العلم بهم والصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء نحو قوله تعالى اتينا طائعين
وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم
يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى فنعم الماهدون لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام
العقل للمنع من القبائح الجارح على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولوا العلم بالجمع الصحيح بالواو و
النون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص
ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العقلاء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل
وانسان اما العلم فتخصيصا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية
بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى
فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو ثبون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه متقللا بالعلا له
مصححا تصحيحه كما بين في التصريف ايذانا بكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل
وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف ايضا واوا وان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا
ولتناسب الواوين نحو قام رجال قاعدون غلمانه كما قيل سيقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به
من المقتضيين للتصحيح لم يجوز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا
ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري
على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والحسن
والطويل والبصري فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ
معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد
قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر معها كالصفات الغالبة وتفارقها ايضا من حيث انه
لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والمصغر موصوفه مفهوم من لفظه
لا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال
ونحو ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة
بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم تجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي

ح
كانضمام واو دلوك او انضمام واو تلقوا القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما هي في التصريف واذا سمي

ح
والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر

مذكره ومونثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان
يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت و
كذلك في المضارع التاء وان كان في الاول نحو يقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع
صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوي مذكرها ومونثها ككبش وفرس هذا
هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات
وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل
فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت نبات بني نزار حلائل احمرين
واسودينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا احمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد
شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا تلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل
في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو و
النون انه لا تلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل النقص في نحو قلون وكرون وارضون على ما يجي واجاز
سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا تقول
ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا تلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى
ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم
الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومونثها عدوة حملا على
صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المونث
حملا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذ من هذا الاصل
صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومونثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات
لان تكسير الخماسي مستكره كما يجي فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عاقل ذكره وذلك لانه
لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى
اسما اي فهو علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان
كان اسما فشرطه ان يكون علما فتكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات
الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان
الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يحمله معنى المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر مرذولة
نحو قوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجي في بابه فلا يقال زيد ان لقيته يكرمك ويمكن ان يعتذر بان الشرط
والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعده وان كان صفة فمذكر قوله ولا يستويا فيه مع المونث عبارة
اسمح من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف
مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث لكان

اسودين واحمرينا

رجل سيفان طويل ضامر البطن وامراة سيفانة

رجل خمصان اي ضامر البطن وامراة خمصانة

صوت صهصلق اي شديد والصهصلق العجوز الصخابة

شيئا

ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين ثم يحذف النون للضرورة كما في المثنى
ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة
اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي
وهاب المئي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت
تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على
وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير
ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره و
مجي افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابن تصغير
ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة انه تصغير ابن على قياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله
قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا انهما جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير
ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع
مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط
كالدهيدهين ومنها اولو فانه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما قال الله تعالى
في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى
علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها علي ككرسي في المنسوب الى كرس وان قلنا ان عليون غير
علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل ويكون المقدر
في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه وصف ولا علم واما
العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو
الذي يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا عليه فيكون بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز
ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس ومنها قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء
جيئل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهليه ومنها عشرون الى
تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات
او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقية ويجوز اسكان الراء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها
لكونها غير وصف ولا علم واما ذو ومال نحو صف ومنها بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على الاصل بنو و
هو بنو على حذف اللام في الجمع نسيا منسيا كما حذف في الواحد ومنها قولهم لقيت منه البلغين والاذرحين
بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد قولهم لست
عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب بجعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون
مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك
الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقدحاء

سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسر واعين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم
كالقُلون والثبون وليس بمطرد اذ الظُبون والكُرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه الضم
كالعِضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسر بين الفتحة والضمة وجاء قليلا مثل هذا الجمع
لما ثبت تكسيره ايضا كاللثين والاثابى في الثبة وربما جاء ايضا في المحذوف الفاء كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما
قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبر
لاماتها لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال الكميت ارين به
الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة
لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبر في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاحرين د
حرين وحكى عن يونس احرون مفتوح الهمزة ومكسورها قيل تدجاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن
زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه ما وقع هذا الجمع بان هذا الجمع افضل
الجموع لكونه حاصا بالعقلاء فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون وازون
فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احدهم في المضعف
كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفة
للقياس فكانه مكسر يجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال دراني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يدري الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال عرات الوجه
صامية البرين وقال وان لنا ابا حسن عليا اب بر ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما قلنا في المثنى علم
سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فيكون النون معتقب الاعراب
سائغ في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين
معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقلون فقوله
متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا
جمعا رجل مقتوي ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المراة والمراتين والنساء ولعل سبب تجريهم
على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للمجموع وذلك من
اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما
بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى ويجمع على مقتون كاعلون لا على
مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد
منهم باسم من نسب اليه فكان كل منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال
ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان الاصل مقتويون
واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين
وذلك ايضا للتغيير عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب المؤنث

كما تقدم في المثنى والمجموع فيكون كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقلاء في
بعضهم كاف نحو زيد والحمير معقلون وشد ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعان
ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يدور الاعراب
على جزئه الاخير كبعلبك ومعديكرب يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع
للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنيا
اما للتركيب كخمسة عشر او للعجمة كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو
خمسة عشر وهكذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا وذوو تابط شرا اتفاقا وذوات اشاب قرناها وذوات
شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا تلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقال في المثنى والمجموع المسمى بهما
اذا لم تجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين معا لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان بالحرف
وشذ في الاثنين الاثنانين واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والبريد نحو ذ
الشيبيهان والشيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم نحو يوم في خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني
فيهما فلا كلام في نحو ذلك كما في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو
عبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابوا
الزيدين واباء الزيدين والاول اكثر واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كابن اوى وابن عرس فقلت بنو كذا وذوو
كذا وابناء كذا واذواء كذا وان لم يكن العاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون
وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون اولم يجئ لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو
بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث
على ما يجئ كما مر من قولهم الايام مضين وروى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير
عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل المؤنث ما لحق اخره الف وتاء

وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والا جمع
مطلقا قوله المؤنث اي الجمع للمؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح
لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا
في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان لكونها
كزيادة في جمع المذكر وانما حقق الزيادة بالالف والتاء لانه عوض عنه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من
الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة
الى اخره يشير الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط شرط وهو
قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر ونار وشمس ودلو وعقرب ونحو
نحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل سمع فيها سموع كالسموات والكائنات
والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع الا هذا الجمع قياسا

بني جزؤه الاول للتركيب لانه لكن جزؤه الثاني مبنيا كمعد يكرب

والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه منها ايضا اولى

باب المرأة ... اذا القبت

من الاسماء المؤنثة الاعلام المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذو تاء التانيث
الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد
اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات
كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول فلذا نقول ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من
التاء وثلثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى
والصحراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر
ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والباءات الى اخرها وذلك لان الاسماء اذا واب الجموع الاهل ويجمع هذا
الجمع ايضا مطردا واذا لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن ود ونحو ابن عرس وابن مقرض وذي العرق
وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات
له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا
القسم مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ
وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات ولا يقال الكلبات لقولهم اكالب وان كان المونث
صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي
كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما
لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ابن كيسان فانه اجاز كما ذكرنا
حمراوات وسكريات لما جاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا
كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى جعلته علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن
في الصفة علامة تانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه
في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن
له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما يجرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي
هو معنى الفعل وفعل المؤنث تلحقه ضمير جمع المؤنث نحو ضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف و
التاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض
ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية
اصلية الحروف كالرجل والمراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة
جحمرشات ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور
من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات
عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات
وحميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الوصفين جمع الحق
لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير

البوان بالكسر عمود من اعمدة الخيمة صح

العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدا الذي
هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدا ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون
له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي استوى مذكرها ومؤنثها
كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الملحق
ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا نحو لانه يجمع بالالف والتاء و
تقول في جمع بنت وابنة بنات وهو جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام
نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والملحق
المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات
وسنوات وعضوات في هنة وسنة وعضة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء
منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشفة وشاة
واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يجئ
فيه الا ترك الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه
فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا
من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد لا الف قبلها اللام المردودة
فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت
لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر واما
ان يقال انه مفرد والالف للالحاق ببرثم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرقات اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر
وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف ذكره في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرا او ظاهرا كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا
كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب
فتح عينه فيه كتمرات والدعدات والتزم في جمع لجبة لجبات فتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها
والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة
اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا الاسماء وعلى الفتح
في جمع ربعة لتجويز بعضهم في الواحد فتح العين وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما قال في
جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه
ولم نحو ضيعات وصعبات خلافا للقطرب ونحو اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة
ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام عروات وجدبات
سكون عينها وقد يقاس عليها قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ونحو ما ايضا في القياس ان يقال

رجل ثيب وامراة ثيب صح

ولم يرد فيه الرد

العضة كل شجر يعظم وله شوك ويجمع على عضاه كشفاه [illegible] وقيل نقصها الواو ولهذا يجمع على عضوات صح

اذا قلت ورع وصل خرقار واحتب زيارتها تخلف حبال الى ساعل صح

الوصف

نحو شوع كَلَبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صَعَبات بفتح العين اذا جمعت صعبة واهل في الاصل اسم رجله
معنى الصفة فقيل في جمع اهلون واهلوه النار فقالوا اهلة قال واهلة وُدّ قد تبريت وُدّهم وابليتهم في الحمد جهدي
وبالمكي اي وجماعة مستاهلة للودّ وقال فهم اَهَلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وقال
اَهْلات ايضا بسكون الهاء اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هذيل العين المعتلة نحو جوزات وبيضات قال الحي
بيضات رائح متأوّب وفي رءيه في التشواد ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون
اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والياء فان قيل فلتقلبا الفا لحركتهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم تقلبها هذيل مع تحريكها كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض
الضمة واما فُعْلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فُعْل المؤنث كجُمْل فان كانت مضاعفة فليس في جمعها اذا جمعت
بالالف والتاء الا الاسكان كعُدّات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وتبعا
لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات ودوضات لانهم علموا خفة الفتحة على حروف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه
قال لا تحرك في دُوُلات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان
كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ع
ههنا اكثر منه في فِعْلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كُلْية لم يجز
الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نصّ على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما أُم فقال الناس لفظة
اُمّهات اكثر من اُمّات وفي غيرهم بالعكس والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تأمّهت لكونه على وزن
تفعّلت قال ابن جني حذف والياس ابي ووزنها فُعْلة بحذف اللام واما فِعْلة بكسر الفاء وفِعْل مؤنثا كهند فان كانت
مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قِدّات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اصلية
كانت كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوزون فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند
غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كجِلفات وان كانت اسما فان كانت اللام واوا امتنع
الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء
كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فِعِل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي
لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا
في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين او لا فيما سمع نحو خطوات وغرفات جمع الكسر ما تغير
بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعُل وافعال وافعِلة وفِعْلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع
السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى
بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد
تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في
الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث تتغير فيه ولا يبقى على حاله الا ما التاء فيه

مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق آخره علامة الجمع وجمع الكسر ما
غير بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحهما واتباعهما فيتقدّر حصول
هذه التغيرات بعد سكون عيناتها لعروض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات
كما كان حذف الياء في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع الساكنين فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار
الاصل قوله وجمع القلة افعُل الى آخره قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى
العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء
فَعَلة كقولهم اكلة رأس اي قليلون يكفيهم رأس واحد اي يشبعهم وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم
بأكل رأس لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا لشدة
مشابهتهما المثنى في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت
ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما
قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة
مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على
اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بقلة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع
ان وجدت واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرِّجل والاجمع الكثرة كرجال في الرَّجل وكذا كل
جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه ولما لا يجمع الا جمعه كجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر
والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له ومأخذ اشتق منه فيقال في
حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتّل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل
جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ
لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق
منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا
لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى
الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفية على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا و
العامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول و
النزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وزيد
ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ
منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد

وكذلك قلب الهمزة في حمراء واوا وقلب الالف في حبلى ياء في جمعهما يقدر بعد لحوق العلامة منه المكسورة

ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر
حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او نحوها
يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية وهو من
الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا يريد ان ابنية مصادر الثلاثي لا تثبت
ولا تلمس في الاغلب كما يجي في التصريف واما في غير الثلاثي فتاتي قياسا كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يركب
قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان تقال تنظر الى الماضي وتزيد قبل آخره الفا فان كان قبل الاخر في الماضي
متحركان كسرت اولهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعّل فعّال وفي فاعل فيعال وفي فعّل
فعّال وان كان ثلاث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعلّ اذ اصله افعلل وافعالّ اذ
اصله افعالل وتفعّل انفعال واستفعال وافتعال وافعلال وافعيلال وتفعّال ولعبس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق
من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا بل انه له سبق علم بالفعل وجاء ايضا في فعّل وفعلل وفاعل وتفعيل
على غير القياس المذكور لكنه هو الاشهر نحو تفعيل وفعلل ومفاعلة وتفعّل واما فعّال فهو مخفف فعّال ويجيء احكام
هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا
ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام م
تقليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود في محل
يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر ما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الوا صح
لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في
اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها
في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فقيل اذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه
يشتق من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او
بتغيير مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغيير مع الزيادة كيضرب واضرب في الضرب بحيث يدل تلك
الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة على التعيين مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فيسمى
تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او مع اقتضائها ان يذكر احد لوازمه الاخر من الزمان
المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل
ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فيسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم ذكره بعدها
مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يكن التنبيه بها
على سائر اللوازم في الاغلب بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك
كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب
فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانا جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة

او يقتضي وجوب ذكر
احد لوازمه الاخر

المذكور
بعدها

اعني المبني للفاعل وللباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهمها اما بحمل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه
الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول من فعل كل ما يرفعه الفعل دليل على كون
ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك للتطي
او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو
ضرب عمرا زيد يوم الجمعة فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وضعا وعلى الفعل يفيد كونه
اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وضعا التوسع في الكلام فقط وفائدة
تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون
الاصنام اي كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما
كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا
الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر
المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه
ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا الطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم يقم مقام الفاعل تبعا
لاقتضائه الفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصل العمل في المسند اليه وغيره وغير
الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه وان كل واحد منها ايضا على المعنى
الذي نسبه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل المرفوع وضعي وطلبه المنصوب تابع
للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع
على العقل ونال حكمه لان الواضع نظر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره اذن لا فاعلا ولا مفعولا
وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على
المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله وشابهة
اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل
الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له
لما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضمار مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي
الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا اضمار كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج
تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في
نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهته الفعل لفظا
لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا وبادنى مشابهة لطالبهما
وضعا اعني الفعل تحركت ذاك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لا انما كان في اسمي الفاعل
والمفعول ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد
مر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يعمل به الفعل اذا كان يقدر بحرف المصدر

في المصدر م

والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت
ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا
مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل
ان م لانه اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا
شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل الا عند تقديره
اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري
موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما
مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا
على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون
كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه هذا
ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك
البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله
في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري
من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف والجار يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله
بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا قولهم اما انت
لما سلكت لاهينك بترك مبالاة فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قولهم وما الحرب الا ما
علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في
قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي
على هذا فلا نقدر الفعل لقوله اياما معدودات وكذا يجوز حذفه مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما
يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا
ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني ولالتبس حينئذ المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر
وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع وهو
مستثقل او يحذف احديهما وهو مؤد الى الالتباس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يثنى عليه اسم الفا عل
هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الآخر وجمعه وللقائل ان يقول
يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقد تقدم علته قال
المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم

المفعول والصفة المشبهة وللقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من جعله
له وبين جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله
ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جارية في المصدر دون اسم الفاعل
وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا ولكونه احق بالاضافة منه منونا
وانما يضاف الى المفعول اذا قام القرينة على كونه مفعولا اما بتابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او
بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني
اكل الخبز ويجوز ان يأتي بعد المضاف الى المفعول فيرتفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز
فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء المجرور بتابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز
النضيج واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام
قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما اعتمد المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في
اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة تدخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان لمشابهة اسم
الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح بل
قد جاء يتعدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال ان التعدية بالجهر على البناء
للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسوية وتعليل
جوّزنا اما ان اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله
لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبني على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد
على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستحالة الاضافة فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال ولو كون
منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان
مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل
سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار ففي الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه
فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق
فلم ينتصب لكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل وكأنه بدل
منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل فقال الاكثرون
الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب ضربا فالمصدر عامل في المفعول لكونه كالنائب
لا لتأويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول
المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذاك المقدر فعلى مذهبه يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه ما عامل لا
تقديره ان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل قال المص وان لم يكن حذف الفعل لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز
اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف

الاولى ما اضيف الى الفاعل لكون
الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما
يكون في الفعل فيكون عند ذلك
اشد شبها بالفعل

داخلة

وان لم يكن الفعل
لحذف لادماء

اوجابر فيه خلاف هل هو الفاعل او الفعل هو العامل والاولى ان العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف لشبهها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب واما نصبا او رفعا على المحل اذا اعتقدنا محل على اللفظ والظاهر كما مر في باب الاسماء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا والبدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل والصفة والمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بنائية كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم لكونه فاعلا حقه على انه فعل اي غلبه بالحق المظلوم ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور وبمعنى اسم المفعول نحو قوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا بالاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفي المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به

اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقاتل عمرو وانا مقترب من فلان او متبعد عنه ومجتمع معه لان هذه النعوت نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى في ضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور ويعذر ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان زيد ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه بخلاف نحو مخرج ومستخرج قال المصنف

اي

سمي بمعنى لفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وهذا الذي قال فيه نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات المفعل والمنفعل والمتفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يدخل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم متفعل اتباعا للعين او ضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني بمفعل عن فاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغني عن متفعل بكسر العين بمتفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكونا على النسب كتامر ولابن اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتامر بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل بكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى انه كان وعده ماتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول آخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا تقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكورا قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخاه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخاه وظننتك ضاربا اخاك وان زيدا ذاهب غلامه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدا او حالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله

او الهمزة او ما الاولى كما قال لكن ولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب
اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربان زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤولا به نحو قولك انما
قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان وبتقدير الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله غير
معتمد على شي من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدا قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة
معنى يعني يجب ان يضاف الى ما هو بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافته معنوية
هذا ان جاء بعده ذلك والاجاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب
الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيها رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي
ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظانك
زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافي لا يجوز ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول
الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى الفعل فانه لا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في
المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول
عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع
فيتخلص بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي لا يستقيم ما ذكره الفارسي في
نحو هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان
كان قليلا كما مر في افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوي مذهب
علي في انتصابه بتقدير لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما في
السيرافي في معطي عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز
اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود
في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى
الآن على ما لفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ
قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم
تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب
منه تقول رايت الاسد فآخذ السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته تكون معنوية
فيتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه
في باب الاضافة فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل اذن بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي
في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد
في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه
باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك عن

قال تعالى

ولا يجوز الاعمال من دون شي من هذه الاشياء

اي قال الماضي

سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تصريحه بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى
جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال
واستدلوا بقوله شعر واللهم نفسا في طوارقه من خوف رجله بين الطاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برجله وبين
والطاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو
اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام تشبيها للمنصوب بالمفعول لا لانه مفعول به كما
في زيد الحسن الوجه وضعيف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب
ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم
الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعديا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما
لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعدى الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وتعديه
ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به يجوز زيادتها مع افعالها ايضا كما مر وما
وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية المبالغة العاملة
اتفاقا من البصريين خمسة وهذه الثلثة ما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب ... ضراب على الحرب حتى اضاليها الكتائب وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب
بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس وقتال
من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال
سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل وفعل يعمل ايضا وانشد حتى شاها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم
كليل مبالغة كال بمعنى البرق وشاها اي ساقها والضمير للاتن وضع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف
لشاها لان كليلا لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له ان كليلا بمعنى
مكل وموهنا مفعول له على المجاز كما يقال اتعبت يومك فكليل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا
سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار
ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا
البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن بالاخلاف في انهما لا يعملان
في المفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على
راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة
فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شي من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء
بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك
النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل ولا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم
يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل في

طبن

الطبن بالكسر الفطانة

الابنات المفيدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار وبعمل مبنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا
قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وعند سيبويه ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم
الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عند قوله والمثنى والمجموع مثله اى يعملان عمل
اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما
الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل ويجوز
حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف
بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان
الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة
ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن
تأويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء
لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويري فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء
في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى معموله عنه بظرف قال وكرار خلف المجحر جواده اذا لم يحام دون
مليها اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو وكما جاء في المصدر نحو قوله تعالى
قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو
فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك
ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا لتوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب
زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى وسيبويه هنا
الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل
اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن
مخراق اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على
صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطى غلامه
درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت
عدم خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به فيقال فعلت
الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم
فاعله وكان قياسه ان يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادى الى حذف
الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل
لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها
كحركاتها نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عموم الحركات

تغيير بزيادة الواو ونفتح الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو ومستثقل قليل كمغرود ومغلول وعصفور فبقي اسم
المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان فتحة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع
كقوله ادنو فانظور وصيغة من جميع الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في
مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعف الشيء فهو مضعوف اى جعله ضعافا
قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اى المضارع المبني للمفعول كحال اسم
الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه
او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادة نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة
ان عمله فيما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الازمان وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او
الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل وان كان الفعل
متعديا بني اسم المفعول منه بلا واسطة حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز
بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان
تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد
حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم ومنه قولهم اسم
المفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فيقال اليوم مسير
فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال في سير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر
ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم
يسم فاعله كمودب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف
الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب
عمرو او لا كقولنا الحسين مقتول الطف اى موضع آخر اخزى الله قاتليه الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام
به على معنى الثبوت قوله من فعل اى مصدر لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم
المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمقعود عنه واسم المكان والزمان والآلة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار
واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه
نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث
ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة
كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة
ولا دليل في الصفة عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا
دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم
يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن

وصيغها

فقط حسن فظهور وفي الاستمرار لبس وضعيا وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول في
نحو في مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود في
ابيض وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل ولا كانت للحال في
الاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به
الحدث المشتق هي منه بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فالحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل الحدث المشتق هو
منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا
وقيل علة مشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع ومن ثم لم يعمل
افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يعتمدوا ان تثنية الصفة
المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لا يمكنك
ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل سائر الصفة المشبهة فان قيل المشابهة التي
ذكرتها ات حاصلة في افعل التفضيل لانه شابه اسم الفاعل المبني من باب المبالغة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل
اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في باب
الصفات المشبهة قلت اول ما نقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه
التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او باللام
كاسم الفاعل من باب المغالبة لان حقيقته كان حينئذ ان يجوز انا اطول القوم او انا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم
وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المطلوب الا بمن التي
لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب
المغالبة وليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه آخذ في الزيادة في الطول من مبدا
القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفته تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه قال
المصنف يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد
فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل بمعناه يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل المغالبة تفيد فائدته فالجواب
ما مر قوله وتعمل عمل فعلها من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد
على احد الاشياء الخمسة فلابد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة
باللام ومجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب
ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في
النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه
والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها

الفاعل والمفعول

فيها كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف وتؤنث وتثنى وتجمع واسما الفاعلين والمفعولين غير المتعدين مثل الصفة
فيما ذلك اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب — اما ان تكون
اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في
اعرابها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة فصارت
ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام
الستة اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة وتفصيلها — مرفوع او منصوب او مجرور
بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد
الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان
باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول
مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانهم لم تفد الاضافة فيه
خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا لعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة
~~من الاضافة اللفظية [illegible]~~ المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل و
استتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجه
وانتفاؤهما معا كالحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين اذ لم يكن في الصفة بسبب اللام
حينئذ والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل
في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه والحسن وجه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف — والضمير
الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن
مثلها لحق ان تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا تكون على ضد ما هو عليه وهو
تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسالة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوز — نونها
بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على العقد المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل
ضاربه اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على
اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في
الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين وشبهها ابن بابشاذ مستدلا
بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى فكذلك انما سوغ من
منع الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الانتحال مع انا
ندعي هنا انهم قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من الصفة ثم اضيف
اليه حتى لا تستكره في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن كما اضيف

حسن

حسنا الى ضميره نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه
وصيد بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما
جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى
اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا باعتبار ما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا راجع الى روانف
لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك
زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام وسمى بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان
اكثر فاسفل الجارتين ابيض واعلاه كميت وما فيهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه و
من المسائل المذكورة مسئلتان اخريان تستحسنان عند النحاة استحسانا ما وهما الحسن وجهه وحسن وجهه
بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى
فاعلا ليس في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها
قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه فان الضارب هو
غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة التي هي اصل غير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة
المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف
اليه بعد نصبه كانت اضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه
بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع
حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد الجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة
اما ليظهر النصب فلما كان فاعلا في المعنى جازت الاضافة اليه او لاغابة الظهور فيبقى في الجر وانه كان قبله
منصوبا قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع الوجه فيهما وهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى والاصل
ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلابد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما فرعان حسنان في
القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن
انتصاب المعمول في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له
الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز وفي نصبه ايضا
تحصيل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن الجر في الوجه مع اللام فيه
فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن
الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير رعاية للاصل في التعريف
وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل
على استتار الضمير فيهما في الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين
والزيدون حسنو الوجوه ولا تأتي هذه اللغات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في الندرة نحو قام رجل قاعد و

فالالف في تستطارا اسم

وهو اصل لغير المحضة

احدهما في الصفة والآخر في معمولها في الحسن

نحو قولك هند حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون

بعد اسنادها الى السبب

على انه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع كونها مسندة في المعنى الى السبب لكونها في اللفظ جارية
على المسبب خبرا او حالا او نعتا او في المفرد دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد
حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
اي متقو بهم فحسن اذن ان تجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه
فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان
يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليها
لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استكنان ضمير المسبب فيها فيقبح زيد اسود وزيد علام الاخ
وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان
يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس يدل
الصفة في نحو زيد اصفر ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم
من كون الثوب سببا للزيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحزين
با ما والمعتو كليا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا ان
المعمول لا اصله في التعريف واربع مسائل قبيحة فيما لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه
والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاتيان اقبح من الاخيرين لعدم موافقة المعمول فيه للاصل
في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عايد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه والوجه منه
وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستحق في الصفة قال في قوله مفتحة لهم الابواب وهذا غلط منه لان اللام
لان بدل البعض وبدل الاشتمال لابد ان من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من
الضمير كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد علم ان ابدال اللام من الضمير
فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستكنان في الظاهر وهما الحسن
الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطية الجر وهو حسن كما مر واما الاشكال
ظاهر بما فالنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لانهم يجوزون تعريف
المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين
وهي الحسن وجهه حسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان
اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل
الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين على
جريها على المسبب واشتمالها الصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة
لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستحق فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا وجر بالاضافة لزوال المانع من
الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استحق ضمير السبب في الصفة سقط
مجيئه في السبب اصلا لان الضمير في السبب انما احتيج ليتبين كونه سببا واستتار الضمير في الصفة دال على انه

حسن

او لا نحو زيد غليظ النفس اي قبيح ما لم تجر به اللفظ على المسبب

الضمير فيهما

[illegible]

[illegible]

٢١٤

سببه لانك لم تضمر فيها الا الدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاعن الضمير في الصفة عن الضمير
في السبب فلو اتى به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب لم يدل انه صفة
سببه على صفة نفسه واشبه هذا القبح المذكور في الحسن وجهه عن المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة
اللفظية فيها كذا امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحويين على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله
ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها الا كما
معرفة الحسن والاحسن والقبح على ما ذكر مبنية على الضمير فقد عرفت بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير
وقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا نحو وجهه او
الوجه منه وان كان في الصفة وذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا
فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراد الفاعل وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم
المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام ومضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ فحكم مررت
برجل حسن الوجه حكم برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الى ما وردت وكذا حكم المعمول المضاف
الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وعلم حتى الحكم مررت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه
وبرجل حسن وجه ابي غلامه وكذا الى ما وردت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحب قطاب الجيب منها
وبرجل حسن وجه بيوسه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم مررت
برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وهكذا الى ما وردت قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين بمعنى اسم
المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي
الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معطى اخوه عمرا كما تقول
في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاهد النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام
سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما المسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر
في باب الاضافة فاذا جاء في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه على ما تبين قبل فتجيء في كل واحد منهما
الثاني عشرة مسئلة وكذا اعلم انه يجوز استتار الضمير فيهما مستقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل
لصاحبهما المقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم اباه ولا
قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو
زيد ضارب غلامه عمرا او معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا
للالتباس بالمفعول فان له معمولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى
يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فاين الالتباس المنصوب او المجرور بالمفعول
لم يمتنع عندي على نصب الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيري وقد يجري بعض الاسماء الجامدة
مجرى الصفات المشبهة نحو قولك شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة

على السببي ٤

عنه مبنية

لروزه

بها او الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه و حسن وجه الغلام ٤

وكذا المجرد عن اللام و الاضافة نحو مررت برجل حسن وجه او غلام و كذا الى ما وردت ٤ ٤

نحو مررت برجل حسن وجه وحسن وجه غلام وحسن

كاشتغاله بالفعل

استقبال الضمير البعاس المعمول ثم ٤

فا

اسماء

المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير
السبب اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو برجل طب في داره يومك وكذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي
نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا يعني تعمل في سببه واما نحو مازيد قائم الجارية ولا
حسن وجهها نحو الوجه او ولا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب الجارية التي هي
سببه فجاز تعلق الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف اليه وجه
راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهي حمل على المعنى كقولك مررت
برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونا مصطلاهما كما مر لان
اصله جون مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي
واستتر في جون فصار جونتا وادخل اللام في اعالي لتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضمير
راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في معنى الاعليين فليس هذا اذن من باب حسن وجهه بالا ضافة
لانك لا تحذف الضمير ههنا من جهة كما حذفت من اعاليها اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على
غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي
في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى
ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال و قد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى من
ثلاثي مجرد ليمكن البناء ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد
نحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وحمقا وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشهر واشغل
شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز
من آيدى وارجل من اليد والرجل فانهم قالوا وقولهم احنك الشاتين اي آكلهما من الحنك واولشاذ وكذا قولهم
حيث الحنك لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكر يشكر شكاسة اذا قام بمصلحة
الابل وهو اوس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها فعل ايضا وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار
فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والا فعل موضوع للتفضيل
في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما يجيء في بابها فالا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اي
اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لان ما نبس ملازم للنفي لا الاثبات
فان قيل يقال لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث الذي هو الكلام وليس الموضوع له بل هو لنفي المفضل في الكلام وقولنا متصرف احتراز
من نحو نعم وبئس وليس وعسى فانهم لم يقولوا انعم واباس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا
يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويجب ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقوله ثلاثي
احتراز عن الرباعي نحو دحرج وقوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو احرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن
اي لاجل ان يمكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واحرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير

ضافة

لى

القياس ٤

الكلام

ما نبس بكلمة اي ما تكلم وما نبس اي ما تنفس

حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين
فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس
باخرج من الخروج وكذا في غيره من المشعبة هذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر واعليه اختصارا
قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب
لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر لو قلت زيد
الاسود مجيزا كونه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة
مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على
الاخر في الصفة فالاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
بني منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واغبى واعجم وانوك مع
ان بعضها بني منها افعل الغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء
وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب
الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعلّ وافعالّ كابيضّ واسودّ واحمرّ واصفرّ فحمل كل ما جاء من الثلاثي
عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحولّ و
اعورّ فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذا التزم تقليب الواو فيهما حملا على اعورّ واحولّ وما لم يجئ منه افعلّ و
افعالّ كالعرج والفقم والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على
القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصلا
الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان
قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل من الفاظها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان
والعيوب الظاهرة بني افعل التفضيل من فعل يجيء بناؤه منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب المعنى الذي تقصده
ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا
واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة يؤثره كثرة
السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو كثير جدا ويجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه
الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن
الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم
السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو
اضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين
وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سائر
الالفاظ المشتركة فما يعرض فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه
في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ ما من مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا من

نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم
اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوه في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية
ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهم بشانه اعنى ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا
او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط
ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح
فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد
فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا افضل الا ان يعلم اعلم انه لم يستعمل
افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى
معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز
ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن الثلاثة
لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما تقول
لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز
واطول وقوله ستعلم اينا الموت ادنى اذا دنيت الى الاسل الحرار ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو
المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائم ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوار فقد
ذكرنا انه قد يعوض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر من كل شيء وتقل الحذف في غير الخبر
نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال
كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في
افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في جمعهما الا ادراك مكان ذكر الاخر فاذا ذكر احدهما لغا الاخر واما قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من في قوله ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول
مثلا زيد مخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد عليه السلام الافضل من قريش اي الافضل من عيسى من بين قريش ويجوز
ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا ذخر الذاخرينا ويجوز في البيت على ما
قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه ولا يمتنع من اجتماع الاضافة ومن
التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما
تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن
ذكر المفضل عليه ولا بد للمجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا
كقول علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه

مكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا
منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه عليه السلام
شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار وقال في التهكم
انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض
التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاعل عن المفضول
وتجاوزه عنه ومن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل التي بمعنى
متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز
ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل تقرب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه
زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن بيانية عنه كالتفضيلية الا في التفضيل ومنه قول امير المومنين رضي الله عنه
فلو يا ابعدك من نزول البلاء بحملك والنقص في قولك اصدق واوفى من ان يكذبك او تغرك اي هي متجاوزة من فرط
صدقها عن الكذب ويجب ان يلي من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او تلي معموله قال فانا رايتنا العرض
احوج ساعة الى الصوت من ريط يمان مسهم وقد تفصل عنها بلو وعطفها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس
وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستثنوا الزباء فسرادي من عقاب لوح الجو على منيع وقوله لزم ذلك ان كان المفضول
اسم استفهام نحو من انت اعلم زيدا او مضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا اكثر لان وضع افعل التفضيل للتي على غيره فلا
ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه مرضيا لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما
اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المص في دفع هذا الاعتراض انه انما
لم يذكر في القياس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم بل الغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء
لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما
المص بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل
الفرع الا بعد الاصل فيقول لفظ افضل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل ولا يحتاج لاجله الى شيء آخر والاولى في
تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين
الى آخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على
كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما يضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما يضيف سائر الصفات
نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف
بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم تعده فيهم بل يدخل لو قلنا احسن الاخوة او احسن بني يعقوب

فان فيهم خيرا وابدلهم

منه تعلقت

علي

ذلك

احدهم كقولك

وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه وان قدر
المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى آخره يعني
اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهو من التفضيلية لانه يعرفه
على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما شاركه في هذه
الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدء النظر من التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا انفصال
بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال
صيغة المفرد المذكر نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند والهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث
لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضيف واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه
كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا شك
ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما بين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن
مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا
الا بذكر من في احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن لكن للمشابهة التي بينهما وجاز ايضا
تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المبالغة من التصرف وقال ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش على اجراء المضاف
بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده وذهب الجمهور ما ذكرنا اولا في
اما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا شبه له بالمصاحب لمن اذا لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه
المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف تثنية وجمعا وتانيثا بل وجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل
انما لم يتصرف في الذي من لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا
يتعجب من شيء الا وهو متفضل فلهذا يتبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى
الثاني فلما لم يكن فيها علامة التفضيل اي من ولا كان بعدهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل
التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم
يمتنع من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده
عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له
اي لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم
الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا آل زيد نفرا الام قوم اصغرا
واكبرا اي صغيرا وكبيرا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام وقولهم الاحسن والافضل بمعنى
الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء عليه تعالى اهون من شيء وما ورد كذلك
فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من تنا
اول مذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال الجمهور منهم على انه من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا
التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله اوال من وال اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله أوأل

فيقتضيه

وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر

من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كما شهر واحد فقلبت في الوجهين الهمزة واوا فقلبا شاذا
وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من ووكب وقيل فقلبت الواو الاولى
همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطل لان يكونه فوعلا واما قولهم اوله واولتان فمن كلام العوام
وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اول همزة على مذهب البصريين بخلاف واو ووري فانه جاز القلب للبناء على جمعها
وهو اوائل فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وأل اصل اولى ؤولى قلبت همزة كما في
وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون عادا لؤلى لانه
حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فلم يجتمع الهمزتان فاولى كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاولى
الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من عمرو وهو اولهم وهي
الاولى ولما لم يكن لفظا ولا مشتقا من شيء يستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك
خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم اي ذو علم اكثر من علم غيره
واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل
اسد اي جري فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اولا وذكر من التفضيلية بعده
ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين
مع الجر بحاله وصفيته كما مر وذلك كقول علي رضي الله عنه احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز حذف
المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان منويا لا ظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا
تعدو المنية اول اي اول وقات عدوها ويقال ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام
وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتحها وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك
وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك اول اجزاء عامك اما من الليالي والايام او
الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه وجب
بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من
عامك فجعل الزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال نجوز صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ
قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا
لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته
مذ اول من اول من امس ولا يتجاوزون ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا
يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من معتدا مع المجرد طابق ما هو له
تذكيرا وتانيثا وافرادا وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة
العظيمة قال في سعي دنيا طالما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز
ذلك لانهما اهملتا في الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنى بمن قرا بالالف
وسوءى في قوله ولا يجزون من حسن بسوءى ولا يجزون من نغلظ لين بتانيث احسن واسوا بل مصدران كالرجعى

كما لزم في نحو اواصل على ما مر في التصريف وعندء

فزال اجتماع الهمزتين

اسبق اجزاء

الواو

والعشري ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار
غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا
بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان افعل التفضيل ضعف مشابهته للفعل معنى ولاسم
الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجيء وحكى يونس عن
ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه والجمهور يجرد
ويرفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا الفعل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا
ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على فعل ناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من
كل احد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا
ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما
كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل
الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل
واذا جاز لك ان تقوي اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما
وجب ذلك في افعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء
نحو انا اعلم به وكذا اعرف وادرى واجهل وذلك لان افعالها بانفسها قد تنوب في معناها الباء نحو علمت به وجهلت به و
كذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه افعل
ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك بالقشاب ويتعدى لي اول مفعولي كسوت وعلمت باللام ويعمل في الثاني في الباب
منصوبا نحو اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام لان
لا يتعدى بحرف جر مما يلي لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولي بها او زمانين او مكانين فان لم يكن امرع
كقولك ذهبت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك انت في العراق في البغداد او في رمضان في الخامس بدل
الجزء من الكل واستغني عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف معنى الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو او
لفظاهما نحو مرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب الثاني عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار
اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل ويكون المفعول الثاني لافعل محذوفا والفعل محذوف مع المفعول
الاول اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهارها المفعول المحذوف لافعل
بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني
لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشجع احد علمتك زيدا منطلقا او علما
بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم
منه الحب او البغض يعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الي واعجب الي وهو

مشابهة افعل التفضيل للفعل لضعفه وكذا الاسم الفاعل ء

ثانيهما ء

١ اولهما المذكور ء

٢ ثاني مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين ء

انفض الله واستت اليك واكرم اليك لان افعالها تتعدى الى المحبة والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى احب اليكم
الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وتقدم انه غير قياسي وتتعدى الى المفعول
من اى فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وبنصب افعل التفضيل الظرف
لاكتفائه برايحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه
ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشى آخر هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل الظاهر
قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشى هو رجلا في المثال المذكور ولانه صفته قوله وهو اى افعل في المعنى لمسبب اى لمتعلق
لذلك الشى والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السببى لا المسبب واحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق
الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا
اعتبرت الاول اى صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول
منفصل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اى
مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى
فاضل وباعتبار الاول مفضولا او حاله باعتبار الاول مساويه لحاله باعتبار الثانى والمراد في مثل هذا المثال
انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذى في عين زيد يفضل الكحل الذى في اعين جميع الرجال
وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفى فيكون عامة ان قيل كيف
يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي
جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالا
الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثانى من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت
زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشى اى نظرت اليه وراعيت حاله
قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كان لاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة التى علل بها
تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزم منه اذن جواز رفعه الظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه
اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين
زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى
العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن في
الجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف
ومعموله باجنبى ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك في العامل القوى نحو زيد كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبى
ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذى لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافعل خبره ولهبه
تعلق من هذا الوجه وعند الكسائى والفراء ليس الفصل ههنا باجنبى لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في

يحرم منها المدح الاسمين من نوع واحد كما مر ولعلت

او ردها نطرد،

الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبى انسب

اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم هذا المحذور قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز
وهذا التعليل يطرد لو كان الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني
جواز كونه مثبتا والسماع لم يثبت الا في المنفى ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفى وان لم يكن صريحا فيه نحو
قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعنى ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضابط
المذكور وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذى ذكرنا انه
غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل
الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اى لك عبارة
ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل وادخل عليه كلمة التشبيه
وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وهذا وان
لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها نوع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا
بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك الكحل زيد اى عينا كعين زيد عينا احسن فيها
الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اى كعين زيد ولا زائد عليها ومعنى ما رايت احسن منها اى احسن منها ولا
مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اى رايت كل عين انقص من
عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين
زيد ولم تذكر ان النقصان في اى شى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى
ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدا عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشى في الوصف زائدا
عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عن العائد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد
عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه
في عين زيد قوله كوادى السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة
النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان كقوله كوادى والكاف اسمية ويجوز ان يكون
تمييزا كقولك عندى مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل به لاس كوادى السباع كما كان احسن في عينه
الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف به ركبهم بوادى السباع قوله ولا ارى
الواو اعتراضية قوله حين نظام ظرف لمعنى الكاف اى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله
مصدرية على حذف المضاف اى وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واجد قوله تائيه اى
تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب أ ى ى تأيى تأيى يقال تأيى اى تمكث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك
زيد احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن ثوبه واقل تائية ركب اياه ولو
عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع كقوله عليه السلام ما من ايام احب
الى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تائية
من وادى السباع

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه

وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا

كرعه الت السماع

ودخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلت وتاء التأنيث الساكنة قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله
مقترن بأحد الأزمنة الثلثة اى الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اى
على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى على
قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع
والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اعنى على قولنا كل فعل هو مقترن والجواب عن
الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع
التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماها سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل
وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف
الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو سف
افعل وقيل ان السين مقطوع من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين
للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها
الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم
حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا تقلها وهي الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانها توجدهما
في الفاعل والمفعول فلما انتقضت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بنى الكلمة على اصلها من السكون فسمي
ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا
على السكون لان على ما سمي جازما لم يظهر فيه لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان
تكون ساكنة الآخر ولهذا لا تطلب العلة للمبنى على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو اصله الى
حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم تغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغز وارم واخش وانما حذف الآخر لتكون
فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا لو بقي سكونه
لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اى حرف العلة لتكون تنبيها على انه كالمعرب الاعراب فيه بظاهره بل مقدر ايضا
لزوال محل الاعراب اى الحرف الاخير بالآلة بخلاف يا نحو ولا نحو فانك ابقيت حرف الاعراب لتكون الاعراب
مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة
الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل
نحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم وتجرده عن العوامل
الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع متقدم على عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما والحاكم
عندنا التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طارئا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا
اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر وزوال
الرفع اى الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما في
اقصى ما يمكن في تمشية قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم

الخناق الحبل يخنق به

ح
لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها
في الاعراب الحركات الثلث و
نقصوا الفعل لفرعيته عن الاسماء
في الاعراب ما لا يكون عليه و
هو الجر فلما نقص الجر لم يحرك
بشيء بدل الجر فبقي مجزوما اى
ساكنا ح

لشمول الناصب جازما لان تعريفه باثر العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي غير الرفع بالعدمي فسمي جازما الا انه
يلزم على هذا ان يكون الناصب في قولك لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لان اثره الرفع لا الى بدل ولو اخترنا
مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت
عامله وما نقاله بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع لان عامل الرفع ثابت
مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله ولحوق تا فعلت يعني به اتصاله
ضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير
الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس قوله وتاء
التأنيث الساكنة لانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة
الاسم وثقل الفعل قوله **الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو**
قوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه واعلم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله
قبل زمانك اى قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية وقولنا لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت
في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك
حاك وقيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه وبه يخرج ايضا نحو اخرج في قولك اليوم
قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به ولكن ما يستعمل في الانشاء الايقاعي
من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع اذا كان حالا ان قولك ابيع لا بد له
من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة
فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا
اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة
الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف
الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله وما امرا نحو قول علي رضي الله عنه في الحج احرم امرؤ في ثوبه
اتى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى
ونادى اصحاب الجنة وسبق الذين والعلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه
وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان
فعلت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا
بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت
السموات لتضمنها معنى ان اى ان كانت كثيرا وقليلا وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما
دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في
الثلاثة رائحة الشرط وبعد حروف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتقريع كما يجي في قسم الحرف وكذا اذا كان صلة لموصول
عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رائحة الشرط

كذا

عنه ح

المقصود به الحاكي ح

اى كيف وليواسيه

في بابه ح

كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة
فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو رجل ضرب اى ضارب فالمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب
وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة واضا لو وقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة فلك
وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر في
الزمان وتطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر
في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا
اصل علبط وهدبد علابط وهدابد قوله الضمير المرفوع احترازا عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن
قوله المتحرك احترازا من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به
الواو انضم آخره لمجانسة الواو المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما
وحروف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد
ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اى الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم
يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع الشيئان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع ويقال لا وقت
الرضاع قوله باحد حروف نأيت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب يحصل لجهة
مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت كقادرون في
الثروة قوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق
الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة ففي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ونحو ذلك على ما تقدم
قوله لوقوعه مشتركا اى هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخيرين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء
الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الماضي والاستقبال ولو كان زمانا
لكان التصنيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن
سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم نقول انه يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض
صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم
بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر
ان اصلها ان يدخل في المبتدا ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة

لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام
الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة
بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم
باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان
الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم
يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب لمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما
في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد تتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب
اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب لئلا يلتبس ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع
بمعانيه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه يخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك
لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما تاتينا
فتحدثنا نصب نظيره دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام
للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود ويتعين المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه
معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول اكل الخبز
سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم وفي الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل ومساوية لها فانه قد يطرد في
الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في يعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في نكرم
وتكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون
للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فقد اول كرمت انيا همزة وليست للمتكلم لتسويتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون
الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او
مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم
كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين
والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين ايضا والياء للغائب
غيرهما اى غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة
مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زائد كيكرم واصله يؤكرم وتقطع وتقاتل واصل الافعال
ثلاثي ورباعي وفتحت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان
الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف
المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا
اذا كانت بعدها ياء اخرى والمساوي للرباعي الاصل حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفعل ويفعل ويفعلل ويفعّل وبقي
غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فما زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في
التصريف ان شاء الله تعالى قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد

اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة
ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل لما امتزجا فهلا اعرب
الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب
الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما الاول فلان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم
بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا
على مذهب البصريين واما الثاني فلان علة الاعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم ولكنا الافعال مبنية فترجع الى
البناء الادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا آخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا
ما قبل التنوين وهو الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق
بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما
كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي لادائه
الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال
بعضهم جميع ما به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب
مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو
هل تضربان او الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين في حكم الثابت نحو تضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند الى احدى الاحرف الثلاث معرب مقدر
الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو
يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة
لاجتماع النونات وانما لم يبد الاعراب عندهم على نون التاكيد كما على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهة النون التنوين
والاعراب قبل التنوين لا عليها وللمشابهة بقلب الفاتحي تنوينا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على
ان الفعل مبني لحاقه قال سيبويه ان تضربن شابه ضربن يعني لما سكن آخره وانه لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا
على ضربن حاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى اذا
شابه الفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو
ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب
خوفا من اجتماع النونين

واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للمثنى والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد
الى آخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فيها
نحو تبيينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه
بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى قوله

فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع ثم
بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما
احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما مر وانما قيد الضمير بالبارز
لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب
واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز للزم
ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع
المتصل به ذلك الضمير المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها
وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف و
بالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل
الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي
ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لمانع مع كونها معربة لكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير
كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو
ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخويها الالف والواو وفي
الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل
كالجزء وخاصة اذا كان على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور لا
علامة الرفع لا تكون في حال النصب لان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة
الخمسة زال الرفع الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم وتحذف هذه النونات الخمسة
مع نوني التاكيد اما لان الفعل مبني معهما فلا تكون في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال هو
معرب مع النونين ويكون الاعراب مقدرا كما في قاض وكسر النون بعد الالف والياء لان الساكن اذا حرك فالكسر
اولى وفتح في المثنى اتباعا للتي وفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد تحذفها لا للاشياء المذكورة
نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا
استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما ظهر في الضرورة الرفع في
الواو والياء كما ظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال لجواري يلعبن في الصحراء وتقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب
الواو والياء نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي
جوار يتعاطين الورق وقد تقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا تقدر
في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجزمه قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل واعلم ان حذف الواو
والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف لا ستثقال قبل
دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلاثة
في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها

اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كما في قاض ٤ ٤٤

للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو
فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جاء نحو لم يأتي في السعة ويرتفع اذا تجرد عن النواصب
والجوازم نحو يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء
الى ذلك المذهب ولعل اختياره الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه
بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اى ضارب او مجرورا او منصوبا نحو مررت برجل
يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وتلك الاعتراضات مثل انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي
نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان
ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدمه اسما
غير الاعراب مع تقدمه فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد
اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وكدت آئبا وانما عدل عن ذلك
الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف واحالته
عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها
وصيرورتها كجزء الكلمة بعزلها الطاري المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالآن وآنفا وما في معناها من الظروف
الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم
وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان تطلق النفي وما النفي للحال
ومقتضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال فسيجيء الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل نحو
اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض
والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنون
التاكيد ولام القسم اذ الثلاثة تؤكد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن على ضعف ولاضربن واما الحاصل
في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان
موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع على صفته او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم مما هو للحال كان
ما في الحالية ظاهرة كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت ان الناصبة علامة
للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن
وكذا بكل اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه
لازم الشرط الذي هو مستقبل وبلا النفي والنهي واتفق زمانه وتخلص بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا
النفي ايضا وقال المالكي بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الآية

كارتفاعه في
بيان
اصله الاسم
يتعين بها
وسيجيء الكلام على ليس في بابه ويخلص
الحالية كما

يبطأنه

ونحو كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما تدخلان على لفظ الماضي وتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى
المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعتان
للماضي وينصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد
ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا
يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الي
الى آخر قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع
اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل
التحقيق نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه يضعف
ان يقال ارجو واطمع واخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت
او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الوداد انني بما في ضمير الحاجبية عالم و
نحو البلاغة وددت ان اخي ملا انا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف لمنع ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان
كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام وان في ثبوت خبره وتحققه وذلك لان الانها ان ان دال على ثبوت خبره
وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فمعنى ان يثبت هذا نحو قولك حق انك قائم وان بني نحو قولك لم يثبت ان
زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان من معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود
فنقول اذا خففت المشددة صارت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان يخرج ولا تقع الا
بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء والنداء و
نحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول اعجبني ان سيخرج ولا وددت ان يخرج ولا
رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما
لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالتزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي معناه او
ما يجري مجراه من الظن الغالب لتكون موذنا من اول الامر بانها مخففة بان المخففة التي للتاكيد تناسب التحقيق
واولى لهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد الظن وما يؤدي معنى العلم فجاز المصدرية والمشددة
والمخففة ولم يمنعوا بهذه لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل
من يحفى وينتعل والفعلية الشرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق آخر اذ المصدرية
تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان
ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى ولم ينبأ اعلم بعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله اولم ينظروا الى قوله
وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة
لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة

ان الثقيلة
مؤداه
لان التحقيق

من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم تقم ولن تقوم
ولا تقوم وما قام وما تقوم وذلك لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع
الفعل بتاويل المصدر بمعنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين و
الفعل كما يجي بل قد يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام يدخل في مواضع لا تدخلها اخواته
نحو بودك ان تحبث بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما
قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون ان مخففة ومصدرية كما في
قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا
الا في مثل هذا الموضع ويسمي النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى
نوني أنّ وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك يعد يستعمل
الخوف او الرجاء الجاري مجرى المتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها
جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع
المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوزان يكون قوله علما رايت ان تراه مالة واثل موجودا وسد مفاعيل من هذا ولجوز
ان تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فقول ان ان
التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل
الترجي كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى ولم يكن لهم آية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما
كان جواب قومه الا ان قالوا ولا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان تصوموا خير لكم من ان تقعد وقد
يجي المصدرية ولا تنصب المضارع نحو قوله ان تقرآن على اسماء وحكى عنى السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد
لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف
العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة
على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعدما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى
القول كتحققت وتظنيت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر وتقول واوحى ونادى فان فيها معنى علم
وقال معا فمقول ان وليها فعل غير متصرف كنادته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف
غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك نحو قوله تعالى
نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى المباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا
في نحو امرته ان قم وذلك لان اصله المخففة لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية
ايضا على الاصح كما مر في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان
قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية
تكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته
ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر

بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا تفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة
فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية مع منع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون
لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل او اوحي اليك بان لا تفعل
ولا يجوز ان تكون لا نهيا لانجزام الفعل الا عند ابي علي كما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر
بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت
الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصريح بل وليها اسمية نحو ناديته ان
زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية
كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحي الي قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب
ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله ولا يجرمنكم
شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة
النافية ولا يستقيم على ان الموصولة معمول صلتها لما تقرر في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي
بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء عيك جابرا ان تسألي وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بل ان اجلدا بدل من جزائي او مبتدا مقدر
او متعلق باجلد مقدرا وكذا جابرا منصوب بتسال مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي نفي المستقبل نفيا موكدا
وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال
الخليل اصل لن لا ان قال يرجى المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه
مفرد لا بمعنى للمصدرية في ان كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب
والخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول
الفراء ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز
حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
الذي يلوح لي في اذن وتعليله في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا
لجميع الازمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور مقصود والى لفظ
اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة
المضاف هو اليها لانهم قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما
تقول لمن يخبر انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر
صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا فاذن ههنا هي
اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كثر ذلك في نحو حينئذ لكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم
يكن قبله ظرف في صورة المضاف نكسروا نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه
فتحه لكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقوله

سيبويه اذن جزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب
اضافته الى الجملة تقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة تمنع عن الابهام
لكن لما كان الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما
لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كالحرف اذما وحيثما وانما قلنا لكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل
للزوم معنى الشرط فيه كما اطلق النحاة لانه جاء بحيث في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين ولا معنى للشرطية واذا
كان الشرط جاز ان يكون للشرطية في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل
واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله اذن لاذقناك اي لو ركنت
اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم
اذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز استعمال جزائها استعمال جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا
رفعت سوطي الي يدي اذن نعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من اتاك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت
بشيء تكرهه فلا رفعت ثم قد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل هو جزاء الشرط
المذكور مع فعل الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين
للتوكيد ثم كما يجوز تأخير كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاء في المعنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تأخير اذن
الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا توسط اذن من جزء ما هو جزاء في المعنى نحو انا
اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الاصلية قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب كما يجوز ذلك
لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة
الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال تعالى وان
كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك وانا
اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرطية في المستقبل
كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا
اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء فتكون اذن مع الحال كما
قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال
واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها
تخلص المضارع للاستقبال فتحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة
من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقرب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة
في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينبو عن المضارع
الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبمعنى الا او الى نصب الفعل بعدهما سوء
لان النصب علم النواصب اعني ان المصدرية او لان تكون بمعنى المصدرية مستترا لكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على
الاسماء وكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو

يوجه به نيه كاد

لا معنى الشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وما انا من الضالين واذا كان الشرطية

دخول الفاء وجزائها كان في جزاء ان ان انت بشيء ولا رفعتم

وتجد في الغمان غصنا لكن

فقط جاز فيد

واو وحتى فلم لا يجوز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها ولم يجز
الفصل بين اذن والمنصوب بغيره لان المقتضي لنصبه كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه
النصب كانه عامل النصب كان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين
الفعل فصار الفاء والواو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما على الاصح
احتمل ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن
رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين
منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك تفضل لامرؤ ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال
اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما
اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن
والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فلهذا تقول والله ان اتيتني لا آتيك فكيف
بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب
انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدرها وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما
بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا انصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف
كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك ان تأتني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك
عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل
بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط
وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان
الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب
وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان لا يصلح للابتداء ثم لم يظهر
فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كأنه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يجيء
واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها
ظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما قاله فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو
زرتني اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها
متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى
الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها
فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم
والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله وانما
قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله فان عنها اخاك مصاب
القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه وروي عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه

لا دوم كون الفعل مبتدأ وانما قولهم سمع

ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز
تقديمه في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما
ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان
ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز وقوع الحال بعدها وانما قلنا قبل ان النصب
مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب
بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم تعتمد ما بعدها
على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا
لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تتركني فيهم شطيرا انى
اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال
الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي لا اذل ولا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك
جعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اكرمك وقول الشاعر ان تجارك
لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا نهيا
لا انه جواب الامر مجزوم ولا مضى بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر
تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدرة كان المخاطب
قال لا ارتع فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرجن وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا
على ما قبلها بالاستقراء بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو قبل اذن دخ عمرا ولبئس الرجل اذن زيد ويجوز لك
يجوز في نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على
الاستيناف وعطف اذن على الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتداء بعد اذن
اي اذن انا اكرمك وقوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها لانها
حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر
لتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تاسوا وتاخرها عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخرة في الاول
بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد تبدل الحرف من مثله الموافق له في
المعنى قال ثم اذا اصبحت اصبحت عاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها ابدا
على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذر وبه
في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل مقدر
بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتقادهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف
الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة عليه ولهم

ان يليها الحال والنداء

كون المبتدا انا صفة على القيد منه

ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي تكون اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة
الاستفهام كما في لمه وبمه بان الجار والمجرور ككلمة واحدة فليسقط ما بينهما الوجه من التقدير اللفظي والثالث
حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في الكلام وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان في
جارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد
من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام التعليل وكذا في كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير
هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها وبمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها
ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام
ان كانت ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة
ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي تقديم معمول كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما
يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي لضره ونفعه وجوز المبرد والكوفيون نصب
المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبيها
لها بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجيء مرجح كما في
حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع
اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب فتوجه موقع الاسم بنفسه
اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم
بوجه وذلك ما يسمى جوازما فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبله بمعنى كي او الى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان
اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع ويجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع
الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار
حتى يدخلها ابتداء بالحروف التي تنصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف يختلف فيها اذا انتصب الفعل
بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينتصب عندهم شيء
منها بنفسه لان الثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد القبيلين والثلثة الاول من عوامل
الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها
وعند الكوفيين ان حتى واللام تنصب بنفسها لقيامهما مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى
التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا نظر لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله وابقاؤه
على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تاول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه
الحروف حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها
للبس عباءة وتقر عيني وقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى
للغاية ليست بمعنى ان فكيف يحلان في النصب على ما ليسا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في

منصوب

لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء ان

العرب حرف جر وان الجر بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه
الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على شارح الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة فتبطل لكن
في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها
مع اجزاء الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة
على الخلاف اى ان المعطوف بها صار مخالفا المعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد
الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا فيهما لانه طرا على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى
الجمعية وعلى او معنى النهاية والاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الظرف
بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدا والخبر اذ لا
يطلق على زيد انه عند كما اطلق في زيد قائم انه زيد هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا
كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لجاز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد
لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني
المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في
قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا
حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير الفعل اسما
الا بان او كي او ما او لو ما ولو لانهما ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا تجيء مصدرية الا بعد فعل
التمني كما يجيء ولا يصح تقدير كي لان كي لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي اقوم او بمعنى اللام نحو كي افعل
بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضيديني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد
كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل بغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح
تقديرها في نحو سرت حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها ايضا في غير هذا الباب نحو
وتفرح بعين واحضر الوغى وحل الشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى
ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد
حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا الارب
فجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان حصل منك
السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول لا ماضيا ولا حالا
ولا مستقبلا وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة تعرف بها نصب المضارع بعد حتى من
رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين
لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان
يحمل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض لو ورد تقريره ان يقال انك اذا اخرت في نحو سرت حتى

ادخلها بالنصب ان كون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم
الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فلهذا جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا
ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك راجع الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد
حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء
الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله
سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها وتعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها
فيما بلغني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط
الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني
نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو راى مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام فيبنى على هذا ان يكون
ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول
وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها
بالرفع الا ان العرب لم تكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه و
انما الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار
حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى
النفي الصريح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب
النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما لتحقير الشيء كقولك انما سرت وتعدت اذا حقرت
سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت
شجاع اي قيل هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغيب الشمس بالرفع لان السير لا يكون
سبب الغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما
بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد
لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونها مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل
المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى
الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء وعو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى
ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب
الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر
بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي معناها لا تدخل على صريح الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية
نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي الا ويأتي الا للانتهاء واقول نحو قولهم كلمته حتى
يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء اي الى ان يأمر وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع
منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة

على الخلاف كما مضى في باب المبتدا والظاهر

ولا يجوز تقديرها او ولو لانهما ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين

في احد الازمنة

التي بعدها

قوله كانت حرف ابتداء اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق
المنصوب لا بحتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا نعنى بكونها حرف ابتداء ان بعدها مبتدأ
مقدرا اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء
ان ما بعدها جملة مستانفة كما فى قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المص وانما وجب
الرفع السببية لان الاتصال اللفظى زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان
السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظى قال ولا اصلح حتى تضبعون وضبعا
نعم الصلح سبب للضبع اى مد الايدى بالسيوف وقوله وضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب فى قوله
فاصدق واكن ورفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن
ثم امتنع الرفع اى من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كانت
الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذى هو سبب
الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما قولهم سار حتى تدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعين السائر واعلم
ان الاخفش اجاز ان تفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شئ تاخذ بنصب تاخذ
ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك فى تاخذ الا الجزم وكذا نحو لا والله اواذا ملت لك اركب تركب بنصب
تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول واقم
حتى متى اكلنا تاكل فالظرف معمولا به على قبحه اسهل من حرف الشرط اعنى ان واما الفصل بالاسم غير الظرف
نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل ايضا فا بين ان ولن وكى وبين منصوبها
لانها الناصبة بانفسها ولا تفصل بين العامل الحرفى ومعموله وكذا لا تفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب
بعدها لكونها على حرف واحد ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفى لكان مثل وما كان
الله ليعذبهم الظاهر ان ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة التى تجى بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل و
يريد الله ليذهب والتى لتاكيد النفى تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما
كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة
اى مناسب لها وهى تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعل ولا مليق فى ذلك ولا شك ان فى هذا معنى
التاكيد وقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على ان حذف الجار
مع ان وان جائز جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان والفاء بشرطين
احدهما السببية والثانى ان يكون قبلها امر او نهى او نفى او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية وان
يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك
فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجى ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه
الذكرى فى قراءة النصب وقال لعلى ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل
فى باب الامر والامر عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجئ فى باب الامر نحو اللهم لا تواخذنى بذنبى واهلكنى اللهم

فهى فى الاستيناف مثل قوله حتى اذا جاء امرنا جاء بعدها جملة شرطية مستانفة قال ء

جواز حذف الجار مع ان وان جائز ء

ارزقنى

فاصدق ع

ارزقنى مالا فاصدق منه والكسائى والفراء جوزا نصب الفاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك
فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امرا اذا كان الامر صريحا نحو ايتنى فاشكرك فلا كلام فى صحته وان لم
يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس
او باسم فعل نحو نزال فانزلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو فالكسائى يجرى
جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جنى فى نحو نزال شاذا على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه
واما النصب فى قراءة ابن عمرو اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث انه جاء بعد
الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب تضرب اى اضرب ان تضرب تضرب
اى تضرب زيد واما النهى فنحو لا تستمنى فتندم والتوما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مأول نحو قلما
تلقانى فتكرمنى وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات يستعمل بمعنى النفى الصرف وتستعمل فى اللفظ ايضا استعمال
واما ما فيه معنى النفى لكن لا يجرى فى استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربنى وكذا
التقليل بقد فى المضارع لا تقال قد تجيئنى فتكرمنى وقد يجوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفى
قياسا لا سماعا وقد يجئ التشبيه المفيد لمعنى النفى ملحقا بالنفى فى نصب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اى
لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقية لا النفى فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمنى فاثب عليه اى
لو شتمنى لوثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتنى فتكرمنى او
وتكرمنى اتك او بعد الشرط او الجزاء نحو ان تاتنى اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط فى الاول
والجزاء فى الثانى النفى اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين
بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد
جاء بعد الحصر بالا نحو انما يحيئنى فيكرمنى زيد لما قلنا فى حتى ان فيه معنى التحقير الغريب من النفى واما الصبر الذى
على فيه ما بعد الفاء بواسطة او بغير واسطة الى المنفى المثبت بل الى نفى فى حيز المنفى نحو ما قام احد الا هند فاحسن
اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن
متعلق بما قبل الا وقد تقدم فى باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة
هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا فى ضرورة الشعر بما ليس فيه معنى النفى اصلا كقوله سانزل سرلى بنى تميم
والحق بالحجاز فاستريحا والتمنى نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا تنزل بنا فتكرمك والاستفهام نحو
هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل فى جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة
لان فاء السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب فيها ان تستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك
يتعاقبان فى جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله
تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسال الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاز جميع
هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس نحو
معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربنى واضربك بالرفع وكذا فى او قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع

قيل النصب قراءة ابن عامر لا قراءة ابى عمرو على ما فى الشاطبية ء

بينهما تصحيح

بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح الى ان تم ريح ه

فتعطيك ء

الاغلب ان تستانف بعدها ء

فيه معنى النصب اعمالا ان يسلموا جانب الثان لا انصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى في
الاكثر انصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد الفاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا
التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم (والمضارع ظ)
في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه
الى النصب منبهة في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخلص
المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء
للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا (لما ظ)
على قولهم ان ما بعد الفاء مبتدا بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا تقديره زرني فاكرمك ليكن منك
زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد
الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد الواو والصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها
ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر
دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اي قم وقيامي ثابت
اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما (منصوبا ما بعدها)
بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو
عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن في نصوصية (فيه نصوصية ظ)
على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى
في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يحمل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب
ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق
الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء
السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة
الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى
ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية السببية
ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا مما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل بين الفعل الذي
قبل الفاء ومعموله نحو هل تعطي فيأتيك زيدا وتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل والظرف او كيف او لم
وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فيأتيك تخرج ومتى فاكرمك تروح وكيف فاستقبلك تجيء ولم فاسير تسير
ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء مما هو كالشرط
نحو متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد
منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا

تطردوا الذين يدعون من دون الله جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شيء فتطرد
جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فيكون عطفا على فتطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا
يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا ان تأتينا تحدثنا اي انتفى الحديث لانتفاء الشرط وهو الا (ثان)
كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل الذي قبله مثبتا
ان لم يكن ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما
يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل الرفع بعد
فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست سببية لان في كلمات
اتيتني حدثتني خالفت في المعنى كقولك تأتيني ولا تحدثني بل انما في هذه الفاء معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة
للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل (الموضع)
نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الصورتين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع
الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من
جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله ولا يؤذن لهم
فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط كان المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله
رضي الله عنه في النبيذ لا يخرج لكم من امري رضا فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفى الاول فقط
لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يثبت من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف (لا يكون ظ)
لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال
غيرنا الم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اي نحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء السببية في
المبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا قبل فيكون قوله
تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون وكذا
قال [illegible] وفيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق و
لم تدر ما جزع عليك فيجزع ولا ارى باسا من ان لا نقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع
المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجيء في المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال
سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك
اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا في الحال نحو وكيف بالرفع لا
واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا نحو لا
يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد
الامرين والمعنى لابد من احد الامرين القتال والاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا فالرفع بعد اذن اربعة
معان كما تقدم والنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء

بقا الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما بينا بعد نفي كما في لم يكن فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا
تسعى في شيء فيعجزك اي وتسعى في شيء لم يعجز عنك قال وما قام منا قائم في نديّنا فينطق الا بالتي هي اعرف اي يقوم
ولا ينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولو لا
ان ما بعد الفاء في البيتين مثبت لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في الموجب وقد يستأنف بعد الواو من غير
معنى الجمعية كقولك تدعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعدا ومن غير معنى الجمع اولا كما تقول انا اسافر
او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي وانا اقيم اي بل انا اقيم وحكى سيبويه الرفع في قوله على ان يملكا او
تموت اما على العطف على غاولنا او على القطع اي نحن وقولها او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا
فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين
غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون وأو بمعنى بل كما يجي في حروف العطف كما في قوله الى مائة الف
او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو وغير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور ويقصد وهو ناقض
ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجور الكائن بمعنى يعدل على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على
القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجي اذا اشبهت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجي فالمعنى ينبغي له ان يقصد ان لا يجور وقد
يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فترجي وتكثر التاميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فأبهت
حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت قوله والواو بشرط الجمعية وان يكون
قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها مضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك او نهي
نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك
عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا بواو العطف
نحو لكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت علته في الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين
او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو
لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها
وسيبويه يقدرها بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان قدرته بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو
الظرف اي الا زمان الا وقت ان تعطيني وهو في محل النصب على الظرف للفعل او وعند من قدرها بالى ما بعدها تأول بل
مصدر مجرور بها والوعد بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز بالشيء
رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف
على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه
صاحبي وهذا ضد المقصود واما نصبه فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لانه يصير اذن نفي النفع والغضب وهو
عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا الصرف في سياق
قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا نقول قولا

يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون
القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه
كما ينتفي بانتفائهما معا وتقديم الواو على ما هو منفي في المعنى بقؤول كتقديم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك
يكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اي لذي غضب صاحبي
اي لسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير التابع فيكون المعنى وما انا بقؤول للشيء غضب
غضب صاحبي من الكلام الذي ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما
اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل والفاء
اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قوله حتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعدها ان نحو قولها للبس
عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف لان الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم
وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيدا او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية
والانتهاء ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار
ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهارها فالذي بقي بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز اظهارها
فيه فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على الاسم
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك كقوله ردف لكم فجاز ان يظهر بعدها ما يقلب
الفعل الى الاسم صريحا وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر
بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى الى وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى كي لان المعنى
الاول اغلب في التي بعدها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد تظهر ان بعد او في الشعر قال وان يوم
حاجة لو انها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول البصريين لان حلول
حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يتخطاها العوامل نحو كنت بلا مال وجئت بلا
ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي
الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو
ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير
فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه مساك تفعل
كذا على راي كما مر في المضمرات ويقل ذلك اذا كان معتمدا باسم مرفوع كما تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وتجاه
قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه في الاصل مفعول وقد تنصب مضمرة شذوذا نحو قوله الا ايها اللائمي احضر
الوغى يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم
المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واني ولم تع كيفما واذا قياسا وبان مقدرة هذا ذكر

عو ردف لكم

بليها المضارع

الجوازم مطلقا **لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولمّا مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك** اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا فتذكر لنا في باب المضارع
ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة نحو قوله لولا فوارس
من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال
فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش توهل قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا
ونفيه اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما
الشرطية وانما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل
في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير
او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء
الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم تعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من
معنى الاستغراق منه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق فيه وقال هو مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر
بها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم و
اختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن
لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها
في الاختيار عن ذكر المنفي اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك في قد اني نحو نظرتها
قال افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك
التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل
التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك والم نشرح لك وقوله الما تعرفوا منا
اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد
تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ومع الواو والفاء اكثر لان
اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن
فخذ وكتف فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب
وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور
نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم
وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلابد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر و
بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا يا حاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام
في المضارع المخاطب لتقييد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ لمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم
غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في
فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو

لتفعل قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة و
الاولى ان يقال في مثله انه وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة جواب الامر كانه لما كان
يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه السلام صلوا جعل قوله عليه السلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه
لكونه شبه الجواب كما قلنا في كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا بجواب الامر اعلم انه كان القياس
في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني
لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة
في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر
قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو
القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة اخر معاملة المجزوم كاغز وايضا الحمل على النهي
فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك هي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب
الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يعمل لا في الامثلة للنهي لا النهي
تجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريتك
ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا يكن ههنا حتى لا اراك **وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية**
الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فوجهان اعلم
ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا
بلا مع ابقاء لا نحو ايتني والا اضربك اي والا تأتني اضربك وكذا يحذف بعد ما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم
ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي ان لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين بمعنى
اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان وليت
للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلم ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات
استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى تضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف
من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال العلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال بعض من تبنا ان ان ترك
الانطاق لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم مومنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وعدمه
وللارتياب وصدق لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى
فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف لكون الالف للالحاق ولو قيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها
ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واينما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الالف
ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى
وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام
مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فقلت مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن

قد جاءت في الشعر غير جازمة

ما الوجهان

معنى من كما في قوله أماوي مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان متوقياً للمذهب الزجاج
وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية أنشد أبو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعلي وسرباليه
ومهما اسم بدليل رجوع الضمير إليه قال تعالى مهما تأتنا به من آية وقال الشاعر ومهما وكلت إليه كفاه، وقد جاء ما ومهما ظرفي
زمان تقول ما تجلس أجلس ومهما تجلس أجلس أي ما تجلس فيه من الزمان أجلس فيه وأما إذما فهو عند — دخلت
سيبويه حرف كإن ولعله نظر إلى أن لفظة ما تدخل على إذ مع أن فيها معنى الشرط وهو المستقبل وإن دخل على
الماضي كإن تصير جازماً معها فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فإذما عنده غير مركبة وقال
السيرافي ما علمت أحداً من النحويين ذكروا إذما غير سيبويه وأصحابه واستشهد سيبويه ببيتين أحدهما قوله إذ ما
دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس والآخر قوله إذما تريني اليوم أزجي ظعينتي أصعّد سيراً — في
في البلاد وأفرع وقال بعض النحويين أصله أما وهو لا يجيء إلا بنون التأكيد بعده نحو قوله أما ترين فلو كان بكسر
البيت بالنون غير صورة إما بقلب الميم الأولى ذالاً ولا يتم له هذا في قوله إذما دخلت وقال المبرد إذما باقية
على اسميتها وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فإنها صارت بما بمعنى المستقبل وكان — للشرط
وأما الاعتراض بإذا ما فلا يلزم إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اعتباطاً منهم بلا مرجح ألا ترى أن حيث
مثل إذا متضمن لمعنى الشرط بل إذا أقعد فيه ويجزم بحيث ما دون إذا ما وإنما حيثما مثل ما فيها كما في حيث من — مخصصة
الإضافة لا لازمة كما في أما ومتيما وذلك أن حيث كانت لازمة للإضافة فكانت متعينة بسبب المضاف إليه — الإضافة
فكفتها ما عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وإنما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلها الجزم
لتضمنها معنى إن التي هي للإبهام فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع لا تقال مثلاً إن غربت الشمس أو طلعت فجعل
العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم والشرط الواقع بعد إن لأنه نوع عموم أيضاً والشرط بعد هذه
الأسماء أيضاً كالشرط بعد إن في احتمال الوجود والعدم وأيضاً فإنهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة
معنى إن إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت إن ضربت زيداً ضربت وإن ضربت بكراً ضربت إلى
ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر أخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بإن وأي وأيان وأين ومتى وإما في حيثما وإذما
مكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين
اقتضاء واحداً وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت وإن
وأخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معاً تعملان
في الجزاء لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر وأجيب
عن ضعف الحرف عن عملين بأن ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الأخفش إن الشرط مجزوم بالأداة و
الجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه وأجيب باستغراب
عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار كما أنه جر بالجوار في قوله كبير أناس في
بجاد مزمل والجزم أخو الجر وليس بشيء لأن العمل بالجوار للضرورة وأيضاً ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع
بعده عن الشرط ويجزم بعد الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم

وقوعهما شرطين ثم مختص وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة إن لأصالتها في الشرطية وكونها أم الباب جاز أن
تدخل اختياراً على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل نحو إن زيد ضرب وإن زيداً ضربت وكذلك لو نحو لو أنتم تملكون — الضرورة
بخلاف سائر كلمات الشرط فإنه لا يجوز فيها ذلك إلا في ضرورة الشعر قال فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف
عليه كأس الساقي وقال أينما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت أصلاً في الاستفهام وسواء عليها أولى ذلك الاسم فعل نحو أزيد ذهب
أو لا نحو أزيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيداً تلقى و
تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد يخرج وهل زيد خرج وهل زيداً ضربت أو ضربته إلا اضطراراً فإن لم يكن بعد ذلك
الاسم فعل جاز نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي إن وما تضمن معناها
من الأسماء أن يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً نحو إن زيد ذهب وإن زيداً لقيتا ولقيته وقد
يكون مضارعاً على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد وقوله أينما الريح
تميلها تمل وإنما استضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فإن كان بعد ذلك الاسم مرفوعاً
فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع إن زيد لقيته إلا ما حكى
الكوفيون في الشاذ إن منفس أهلكته وهو أيضاً عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب
أي إن هلك أو أهلك كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء لكنه
مبتدأ يجب كون خبره فعلاً لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أو لا ونقل عن الأخفش أيضاً في مثله أنه مبتدأ لكن العامل
في المبتدأ عند الأخفش الابتداء وعند الكوفيين الخبر والضمير في الخبر كما مر في باب المبتدأ وإن كان ذلك الاسم
منصوباً فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره أو متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر
كما تقدم في المنصوب على شريطة التفسير وإن لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو إن زيداً ضربت فهو أيضاً
عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط الفعل
حتى لم يجز الفصل بينهما لفظاً إلا في لفظة إن لكونها أم الباب ولم يجز أن يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك
في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز
عندهم إن تقم زيد يقم وإن تأتني زيداً أضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط أما الكوفيون فلا يجوزون
جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع لأن الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط
أما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلاً مانعاً من الجوار نحو إن تضرب زيد أضرب وإن تقدمه المنصوب فالفراء
منع أيضاً جزم الجواب مطلقاً كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فإن كان ظرفاً للجزاء أجاز جزم الجزاء
لأنه كلا فصل نحو إن تأتني اليوم غداً آتك وإن تأتني إليك أقصد وإن لم يكن ظرفاً لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون
بقول طفيل الغنوي وللخيل أيام فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية والأكثر
جعل المرفوع مبتدأ فيجب إذن رفع المضارع اتفاقاً وتصدير المبتدأ بالفاء نحو إن تمت فزيد يقوم وكذا الأكثر تصدير
المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقاً نحو إن جئتني فزيداً أضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية

الاعتراضية بين الشرط والجزاء ان تاتنى والله آتك وان تاتنى غفر الله لك آتك وان تاتنى يا زيد آتك وان
تاتنى ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب ضربت وكذا
معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتنى اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا لكون الشرط متوسطا وزيدا
اضرب دالا على جزائه اى ان جئتنى فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان كلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز
انصاب زيدا ان جاءك فاكرمه كما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت
زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل
جعلتهما كيوم الجمعة فى قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولى اذا لم تشغل الفعل بالضمير لقبح زيد
ضربت على ما ولى ضربته فان قيل اليس كفى الضمير فى اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على
زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الجزء فى الحقيقة كان اظهار الضمير فيه
اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما مر فى المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع فى نحو زيد ضربته
اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا فى ان وشغل
تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الجزء فى الحقيقة والشرط قيد فيه ولا يعتبر الضمير
الذى فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا من حيث المعنى على خبر المبتدا نحو زيد ان جاءك
فاكرمنى واذا جاءك فاكرمنى لكون الضمير فى الشرط واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا
لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عنده فى الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب بجزم على
الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب
مراعاة لاصله من التقديم وقد يكون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر فى الظروف
المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب وقوله وانى متى اشرف على الجانب الذى
به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل
يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتنى لاكرمنك
فسيجئ وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر فى قوله تعالى انما امرنا الشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون
لعدم عراقتها فى الشرطية واما على التقديم والتاخير الضرورة اى انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان
المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائى دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط
ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان الشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض
منه وقال الكوفيون بل هو جواب فى اللفظ ايضا لم يجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع فى موقعه
كما ذكرنا انما يجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتنى فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا
لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار فى قولك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية
ايضا لا يقيد مع هذا المقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم مغنى عنه فهو مثل استجارك المذكور

زيد ضربته بالرفع
اولى من النصب
٥

منك

الذى هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان
مرتبته التاخر عن الشرط فتقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء فى انت مكرم ان اكرمتنى
ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان يضمر علامة لزيد قرينة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند الكوفية
قبل الاداة كما مر وقد يدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا يدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى
بتلك المقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط نحو قولك اكرمه وان شتمنى الشتم بعيد من الاكرام
الشاتم وضده هو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة
الشرط فى مثله اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات
نحو قوله فانت طلاق والطلاق الية وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجئ بعد تمام الكلام كقوله عليه السلم
انا سيد ولد آدم ولا فخر فمعنى الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفى الثانى زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط
فى مثله مدلول الكلام اى ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما قررنا ولو اظهرت
لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولم تذكر الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزرى هو واو
العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده
زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا بخيل وقد تقدم فى باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه
يلزمه ان ياتى بالفاء فى الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر
اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اجزاء من الكلام كما بلا
تفصل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشرى ان الواو فى مثله للحال فيكون الذى هو كالعوض عن الجزاء عاملا فى الشرط
نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عنده بعضهم فى متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يجيء اعتراض
الجزرى عليه بان معنى الاستقبال الذى فى ان يناقض معنى الحال الذى فى الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا
كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما و
اعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب فى المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتنى وان لم
ان لم تعطنى واغا ذلك حتى لا تعمل الاداة فى الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية
وقد يجئ فى الشعر مضارعا نحو آتيك متى تاتنى انشد سيبويه فقد عمل يوفى طوقك انها مطبقة من يأتها لا يضرها كانه
قال لا يضرها من ياتها كقوله والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اى المرء ذيب على احد التقديرين وان تقدم ما هو الجواب
معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى فلا شبهة فى تضمنها الشرط
اذ لا تصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام فى هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها
موصولة ايضا نحو من وما واى فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو آتى من اتانى فان
كانت موصولة فهى منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فهى مبتداة والخبر محذوف كما ذكرنا فى باب المبتدا و
التقدير من اتانى آتيه ولا محل للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو فى محل الجزم ان كانت شرطية وان
الترجح قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض

مجزوم

القضية ان ثانية التعليق باكمل صورة التاقة
قد رتب عليها الفراء وسواه جميعا بد جوق
الكلب والتعوذ به الكلب علقا النعج
واشتد ادل الخشان انش نبه
عاهد حكما بالكلية تبعا
ربه الله

عنه وان جاء بعدها مضارع نحو آتي من ياتني فالوجه كونها موصولة وتجوز جعلها شرطية على قبح مجزوم المضارع وذلك لما تقدم
من ان الشرط يكون في الاغلب ماضيا اذا انعدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة
الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو — في الحكم المذكورة ما ص
اذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها
اذ في المقام تداني فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتذكر اذ من ياتنا — المضاف
نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان غلام كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار الكلمة
واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا لم يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى
الجملة الاولى من وهي في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما ذكرنا في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا
مصدر يكرم او افعل على من اي اذكر وقت اكرامنا من ياتنا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه معنى الشرط
اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلهذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لاذكر المقدم عليه فلا
يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت نحن مع جعل اذ عليه في صدر الكلام ويكون كلمات
الشرط والاستفهام كونها في صدر الكلام ما يجوز زيد من تضربه اضربه وما ان الذي من يضربها قلت قد مر في باب المبتدا ان
كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وذلك ههنا
شرطا فانه لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني
ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن واخواتها وما النافية لا تقول ما من تضرب اضرب
وما ان تقعد اقعد واما لا فانها ليست كالانها لا تؤثر في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من
يعطك تعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيتك اعطيتنا ولا ان تقعد ما عندك سالت عنا والظروف المضافة
الى الجمل لا شك في انها احدثت فيها معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا تسبق كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام لان المصدر — لا شك في احداثها في الجمل معنى
مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا كذلك فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة تصير بسبب المبتدا في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما
الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها فلا شيء سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد في تقدير ما
بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا الافراد بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في
محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصلح لوقوع المفرد فيه وتقول ما انا بخيل
ولكن تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي للاستدراك ما قبلها كما مر في الحروف المشبهة بالفعل قال
ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى ما الملك القوم انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة على التقديم والتاخير لضرورة — فسر بعد القوم ارفد وأما قوله وما اذا اني كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى م
الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع ومن شرطية بلا شبهة فجزم ملك اذ لا تجي موصولة كما ومن وما واي واما اذا المفاجاة
فيجيء بعدها من وما واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا اي يأتيه يعطيه على ان من موصولة
وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى واين من الظروف
بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة
الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا نحو فاذا اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا في امتناع اتذكر اذ من ياتنا نكرمه ولا يحسن

يحسن اذا المفاجاة الا ترى لها حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من وما واي
وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما مر في حروف الشرط و
يقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتني فاني
اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح ولا يكون بعدان وان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان همزة
الاستفهام ان لا يدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم
نحو امن يضربك تضربه وائن لقيته تشتمه فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو
حذفت ضمير الشان بعدان على قبح فيه كما مر في الحروف المشبهة بالفعل نحو قوله ان من لام في بني بنت حسان المه
واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المقول الثاني لهذه
النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان — في الدار
من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد عندك ام
عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة تقول ان اتيتني اكرمتك فتقول
وانا ان اتيتني وكذا في لو قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة
فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم تفعل لئلا تعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل
في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت
مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا
ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو — ومثله
قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بسيء كنت منه كالشجى بين حلقه
والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى
نحو ان لم تضربني لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان كان الثاني
ماضيا لفظا او معنى والاول مضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها
نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني زرتك لان اداة الشرط اذن تؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى
المستقبل من غير ان يؤثر في الاقرب شيئا يغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني
وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطيتك
ان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اي لا يكون معمولا ثانيا للشرط نحو ان عصيتني
اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه تضربك فاما ان يتفقا
لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجي مه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى
نحو ان تاتني تسال احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط نحو ان تامرني اذهب
الحقك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك

بلى انا ما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف
للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتنى احسن اليك احسن
والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرنى اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الى اتيك اسرع والمختلفان
معنى لا لفظا نحو ان تاتنى اضرب اضرب اى اسير وان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم ولك النصب
مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا فى فاء السببية وواو الجمعية وكذا فى الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك فى
المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تاتنى احسن اليك واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية
والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحدثنى تامر بالمعروف
فعطفت فعلا عليهما فان من شكل الاول دفعته لا غير نحو تحدثنى تامر بالمعروف وتحث عليه وان كان من شكل الثانى
نحو تحدثنى تامر بالمعروف وتنهى عن المنكر فلك فيه اى فى المعطوف ثلاثة اوجه الجزم على العطف والنصب
على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثانى نحو تحدثنى تامر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة
اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثانى قوله
وان كان الثانى فالوجهان اى ان كان الثانى اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففى ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم
والثانى اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة
الرفع فى ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه فى نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل ومنه نظرا الى هذين الوجهين
مختصان بالضرورة وكلا الشاقى خال السعة والاولى ان يقال لتغير عمل ان وضعفت فى هذه الصورة عن جزم الجزاء
لحيلولة الماضى بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل فى الشرط لم تعمل فى الجزاء فيكون الاداة جازمة لشئ واحد وهو الشرط
تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء
معنى نحو اقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل فى المتقدم عليها ثبت انها قد يعزل عن جزم
الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب متقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون
انما يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار — واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز
الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كان اسما او ما تضمن
معناه ولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشئ من الحروف لشدة طلبها للافعال الا نحو مضارعا مصدرا بلم لتعلقها
بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها تتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وما سالم فلانها تغيرها معنى المضارع الى الماضى
صارت كجزئه مع قلة حروفها اما لما اختها فكثيرة الحروف ولا يصدر الماضى شرطا بلا فلا يقال ان لا ضربت ولا شتم
لقلة دخولها فى الماضى على هذا لا يقال ان استفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت
ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الجزاء الذى يليها مفروض الصدق اما فى
الماضى نحو لو جئتنى لاكرمتك او فى المستقبل نحو ان زرتنى اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على
امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة
الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باى حرف كان فقيل ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة

الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من
رابطة بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط وكذلك هذا
ولخفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك
لتاوله بان وجود الشرط مناف لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان جملة طلبية كالامر والنهى والاستفهام
والتمنى والعرض والتحضيض والدعاء والنداء وجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن
معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية صدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا
هادى له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتنى فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير
القسم كما يجئ فى بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اى بتقدير القسم ويجوز
ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اذا المجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ فى قوله تعالى والذين اذا
اصابهم البغى هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة فى موضع اللزوم
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف
العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهى شاذة ويجب الفاء ايضا فى كل
فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم فى المضارع فيجب فى الماضى مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما لا نحو ان زرتنى فما اهنتك وان زرتنى فلا
ضربتك ولا شتمتك وفى المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا
جزاء الا مع علامة الجزاء فبقى الماضى غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا او لم اما الماضى غير المصدر و
المضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتنى ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظ الشرط
على ما جيئا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقى المضارع
المجرد والمصدر بلا فقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر
الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت فى فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال و
الاستقبال على ما تقدم فى المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال فهو نوع تاثير قال تعالى
ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه فى لم ولما
تثبت وقال تعالى فى المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا
فى الاخير ليكون جملة اسمية فى التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع
صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكر ناس فلتعليل دخول الفاء فى مثبت المضارع يسقط
هذا التوجيه للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان تمت فموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن فى مثله تقدير
مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا
بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز
دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اكرمتنى كانك قلت أإن اكرمتك

كلمات الاستفهام على الهمزة

يكرمني قال تعالى أرأيت إن كذب وتولى ألم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة لأنها
أصلها قال تعالى قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك وقال إن أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم ربكم
وختم على قلوبكم من إله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى أرأيتم إن كنت على بينة من قال يا قوم
ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول إن أكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال وقد أحسن ع أن يخص ما
ذكره كلاما إنما يدخل الفاء إذا لم يؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء معنى وعنى بالتأثير تخليصه للاستقبال إن كان
مضارعا وقلبه إليه إن كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف لتخلصه للاستقبال بدون أداة
الشرط وكذا في الإنشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتخلصها للاستقبال ويدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك
إذا كان مصدرا بقد ظاهرة أو مقدرة لأنه إذن متمحض للماضي وذلك لأن قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان
أو مضارعا وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقطع على أنه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال
قال وإنما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه وأما المصدر بلا النفي فقال إن لا
وإن كانت للاستقبال فقد تتجرد للنفي من حيث الإهمال فيكون الأداة أثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال ل
وإن لم يتجرد للنفي أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها على الاسمية
نحو إن جئتني فأنت مكرم لأن الأداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم أن إن يكون شرطها في الأغلب مستقبل
المعنى فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته وإن كان قميصه وإنما اختص
ذلك بكان لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لأنه يدل على الزمن الماضي ومطلق
الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد متسلطا فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لأنه يدل على تعيين الحادث
وتسجيل نفس الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد متسلطا في الزمن الماضي فيه مطلق فكان مدلوله هو
الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال الناقصة
لأن صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم إن كان إذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في
الماضي نحو إن كنت قلته وإن كان قميصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وإن كان غنيا إلا أنه بخيل وقد يستعمل
الماضي في الشرط محقق الوقوع وإن كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة إلى كان نحو قوله أتغضب أن أذنا قتيبة
حزتا ونحو قولك أنت وإن أعطيت مالا بخيل وأنت وإن ضربت أميرا لا أهابك قال المص العذر أن تحز أذنا
قتيبة لكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لأن الغرض أن ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ل
أيضا نحو إن كنت غدا جالسا فأتني نظرا إلى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الأفعال لسبب الصيغة
الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى إن كنت قلته قال ابن
السراج أنا لا أقول هذا ولكن أقول إن المعنى إن أكن قلته وهو ظاهر الفساد لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة لكون
عيسى عليه السلام قائلا ذلك أو عن قائل إنما هو في الدنيا وأيضا يجوز التصريح بقولك إن كنت أعطيتني أمس فسوف
أكافيك اليوم وقوله إن كان قميصه قد ظاهر في المضي وجاء إذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط أن لا
يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء وأي مناسبة بين معنييهما وإن مقدرة بعد الأمر والنهي

والاستفهام والتمني والعرض إذا قصد السببية مثل أسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر
تدخل النار خلافا للكسائي لأن التقدير إن لا تكفر اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يجزم إن
أجيب بمضارع مجزوم إلا النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح
للجزاء من الخبر وذلك لأن كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه وحامله على الكلام الخبري إفادة المخاطب مضمونه نحو
ضرب زيد أو لم يضرب زيد إذا قصدت إفهام المخاطب ضرب زيد أو عدم ضربه وأما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب
مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره ومعنى كونه مقصود الغير أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط
أعني توقف غيره عليه فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب
مقصودا لنفسه ولغيره وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه
فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا وأما الخبر فإنه إذا ورد حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم
لإفادة المخاطب مضمونه لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره إذ قد يخبر بشيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود للمخبر
كقولك تضربني مع كراهتك لضربه فلو جئت أيضا بعد الخبر بما يصلح أن يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب
إلى أنه جزاء إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن المطلوب مقصود إما لذاته أو لغيره ومع ذكر الغير
فالأولى أن يكون له فلما تقرر أن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء معنى الشرط جاز لك أن تحذف فاء السببية
وتجزم به الجزاء كما تجزم بإن وانجزام الجزاء بهذه الأشياء لا بإن مقدرة ظاهر مذهب الخليل لأنه قال إن هذه
الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره أن إن مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك
المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لأنه لما جاز أن يجزم الاسم المتضمن
معنى إن فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه
بالخبر نحو حسبك أو كفيك أو شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذا أسماء الأفعال نحو صه
ونزال والأمر المقدر نحو الأسد الأسد تنج وإنما لم ينصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء
بل وجب النصب بصريح الأمر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر و
النهي لأنا قلنا إن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ون
ولم تقدم ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع ضعف دلالة الفاء على السببية لأن الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد
تقدم الأمر والنهي وسائر الأشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي إذن مقوية لمعنى السببية في انهم
الفاء فأريد أن يكون قبل الفاء صريح الأمر ليقوى في الأمرية حتى إن ضعف دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها
كان صريح الأمر قبلها أشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الأمر من اسم الفعل ونحوه وأما الجزم فهو نص في السببية فلم
يضعف معناها معه فلم يحتج إلى صريح الأمر بل كفى معناه وقيل في قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم إلى قوله يغفر لكم إن لا يضر
يغفر جواب لقوله تؤمنون لأنه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل أدلكم لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع أن نقول هو جوابه كما
مر في لام الأمر في قوله قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال المبرد في مثله إن يقيموا جواب أقيموا مقدرا أي أقيموا
يقيموا وليس بشيء لأنه مثل قم تقم على قراءة أبي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله إذا قصد السببية أما إذا قصد لا

نحو قم يدعوك الامير وقال زائدتهم ادسوا نزاولها مكاحنفا امرى يجرى بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع
او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو مرة يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع
اما على الاستئناف اي انه ممن يحفرها او بحذف الفاء اي فانه يحفرها ويجوز في ذرهم يقول ذلك الرفع على الاستئناف
او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف لما حال وقطع وكذا قوله ادسوا نزاولها ومما
جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل
لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تقرا عطك فانه لا يجوز فيه الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ط
ظاهرا او مقدرا الفعل المصدر بالفاء او الواو وثم نحو ان تاتني آتك فاحدثك واتني آتك فاحدثك يجزم ما بعد الفاء
على العطف ويرفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء السببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد
جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب
واذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق ن
واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال له عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جزوا الثاني لان الاول قد يدخله الباء وجر موالثاني لان الاول قد
يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره يجب
ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا فان تنزل تصب فلان كلمة العرض
همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل

مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة

لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل ما
يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا
عند الاصوليين نحو قول السيد لعبده على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم
ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير
ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو
الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المالك والضارب اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو على حقيقته كالضارب و لضارب
القاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني عاجلا يسمى في اصطلاح النحاة وان كان دعاء
في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا نحو لافعل انا
ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما صدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان
لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف

الى شيء آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اي
ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة
فبذلك فلتفرحوا بالتاء وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد
نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف
امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون لانه
جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما
باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المشابهة ورجع
الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل يحذف للجزم قوله فان كان بعد حرف المضارعة
اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلوا ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحركا او ساكنا
فان كان هناك متحركا فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدأ من الامر بذلك المتحرك نحو
تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده
نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحركا رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهو حرف المضارعة
وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حروف المضارعة اما في اقيم فللاجتماع
الهمزتين واما في نقيم وتقيم ويقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف
المضارعة متحرك ابتدى بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة
المتحركة في نقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب له ايضا وذلك المحل على يعد ويهب
بالياء كما مر في التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك قلت لانه لو رد
لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو
اقرب اليه من المصدر نحو عدة وهبة فكان يكون السعي في رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رددته لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك
شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يؤفعل لان قياس بناء
المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق
وانما يحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي وفي المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يؤكرم لان
الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما مر في التصريف وحمل سائر حروف
المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط وغيره
ما ماضيه اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء
كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما مر في التصريف ان شاء الله تعالى وانما ضمت هنا
لضم ثالثه في الامر كما في اقتل وفي نحو انطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير
حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلابد من هاء السكت

كما مر في التعريف فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم
الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب
اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه الفا قوله
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بالفعل لفظ الفعل فيكون
اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا
مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في
باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال حتى اذا ابو الحسن حذف الفاعل خلافا للسبق
مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المص حدا تاما لان فعل هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله
قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاستخرج
واكرم او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غيرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول
المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه
وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضروري معناه ما يقوم به فلما
حذف منه ذاك خيف ان يلحق في اوايل وهلة النظر بقسم الاسماء فحمل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني
لحصل هذا الغرض لان الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة
الى الضمة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني
كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقف
عليه واتصل بما قبله نحو لا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في
حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له كقولك تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من
الماضي الثلاثي المجرد قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلها قول وبيع استثقلت
الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع
بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة
في اليائي فيبقى بيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله
فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند المحققين استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها لان الكسر
اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فجوزوا هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة
المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها قال وبعضهم يسكن العين
ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا للضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى
اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالطريقة اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف
انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما ذكرنا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا
وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها

من الكسرة الى الضمة اثقل من الكسرة الى الاولى ثقل بعد الخفة بخلاف الثانية ثم قوله

هذا هو مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف
وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن
المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان
تم ثم قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان
لم تقم نحو عدت وعدت فالاولى انه في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم والاشمام
لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله
باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلثة فيهما
لمشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها لان ما قبل حرف العلة في افتعل
تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير
يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد
والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين
الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف واعلم ان شرط نقل حركة العين الى
ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي
على هذا ولا اختوي وانما لم ينقل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال في قلب
العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي
وينطاي ويختاي ولا يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راي وزاي
لخفته وكسروا فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لانك
ان حذفتها اجتمع الثقلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف
الكسرة في رد الثقيلان لكنه مع ذلك استحسن النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشموا نحو رد ضمة
وربما كسروا فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح المخفف فقالوا في عهد عهد كما يقال في المبني للفاعل في شهد شهد وفي
الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجي في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل
كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول
الماضي وانما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر ليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله و
معتل العين ينقلب فيه الفا اي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك
للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لا في الاعلال الخاص الا ترى ان
قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في
مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما له اصل يفعل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله ينقل الفتح

الماضي في التصريف في باب الاعلال عند بيان اشتراط قلب عين نحو طوى وهوى الفا

في اسكان العين كما يجي في التصريف ان شاء الله تع

الى الساكن ويقلب العين الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل قصد
قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان وقد مضى الكلام في التصريف وقد جاء
في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء لم يستعمل فاعلها لانه
من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال
نحو جن وسل وزكم وورد وحم ووعك قال سيبويه لو اردت نسبتها الى الله كان على افعل نحو احمه الله
واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لما لم يات من فعل المذكور كجن وسل فعل فصار كالم ووجع وعمي ونحو
ذلك من الالام التي بابها فعل مكسور العين فصار يعدى الى المنصوب كما يعدى باب فعل وذلك بالنقل الى
باب افعل المتعدي وغير المتعدي ما المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه
كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم وارى واخبر وخبر وانبا ونبا واوحد
مهد مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا
شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حددنا ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق
بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة و
هذا كما ذكرنا في الامر وامر الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول
بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول
به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى مرة بنفسه الى المفعول فيسمى
متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرت لك و
نصحت لك ونصحتك هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام
هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما
في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو استحيت الله مختصا
بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي كدخلت في الامر فهو لازم حذف منه
حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في قراءة بالسوق ولا تلقوا بايديكم وردف
لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل
والصواب ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت
زيدا وكرمته لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كان جزءا من المفعول بوجه في
اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعيين
الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاولى اولى لضعف الجار عن عمله مضمرا
ولهذا شذ نحو الله لافعلن وعن قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما
صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا

قياسا اذا تعين الجار كما في عجبت ان تقام ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما ما شذوذا نحو قوله يمرون الديار ولم يعوجوا
وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم
معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ
كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون
عنه واما الكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم
وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون
لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت
معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي اختير الرجال سماحة كل
ذلك مع تعين الجار ولا يغير شي من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف
نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع
وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وعدمها فقوله تعالى
لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من
معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله ايتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة
الوصل واذا ادخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى
واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم وراى نحو اعلم وارى و
المفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل
مباشر الفعل ولهذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلهذا تقول احفرته بريد زيدا و
تضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلثة كالهمزة وقل تعديته لحلقي العين الا
في الهمزة نحو نايته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة
لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين
اما ان يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا
كعلمت زيدا منطلقا وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشي اذ الحال يجي بعد تمام
الكلام ولا يكون الحال علما ومضمرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف نحو ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم
وارى يدخل الهمزة على الفعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر هو صنعه
الطبيعي قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشي على اصل الفعل فمعنى اعلمت زيدا عمرا منطلقا حملت على ان يعلم زيدا منطلقا
فلا بد ان تذكر الاول المحمول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذات المحمول والعادة جارية
بان تذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال والموصوف والصفة وكذلك
في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف الا نقل علمتك
زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني معول علمت لما ماهو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت بقولك علمته زيدا

مطلقا علمت عمرا انطلاق زيد او علمت عمرا الانطلاق قال تعالى واذ علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة
باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولهذا
القياس في هذا الجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واعطيتك زيدا قائما ويجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب
وغيرها ولم يجز اتفاقا ويجاز نقل جميع الافعال الثلثة متعديها ولازمها الى باب افعلت وفعّلت نحو اضربت زيدا عمرا واذهبت
خالدا فثبت انه موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المشبعة واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث فلم يستعمل
احدث بهذا فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مثبتا
لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم وا ... وثلاثي غير مستعمل مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة
الاثنان والبواقي الحقها بعضهم والحق بعضهم اربعة الحلمية ... واري الله في اليوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية
الى واحد بنفسها والى مضمون الثاني والثالث ومضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما
ينصب على المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا منطلقا وعلمت انطلاق
زيد وعلمت الانطلاق لكن علمت يتعدى الى المضمون الثاني نحو علمت زيدا منطلقا وعلمت المذكور بنفسه كما رأيت و
انبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول خبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبأته
نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصدر اي انباء واخبارا وتحديثا ولو
كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول خالد ولا يجوز في السعة
اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك وانبأتك واخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك الحديث المخصوص و
هذه النسبة المعينة وخبرتك الخبر الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين المفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا
مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما لكونهما متضمنين المفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما
في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع
منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما
اي اخبرتك بهذا الخبر والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب
مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك
خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوب على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول اي
مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل
على انه مفعول به كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائما كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة مسد
وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيدا قائم فيضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم
الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيدا
منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكر بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا فرجعا
على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى
المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت والثاني والثالث

بالهمزة والتضعيف نحو

كونه مفعولا به

المفعول المطلق

معا كمفعولي علمت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت في باب المفعول به ان هذه الافعال في
الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني ومفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمت زيدا
منطلقا اعلمتك انطلاق زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كما في اعطيت وان
تذكر جميعا وان تذكر الاول دون الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر فلا يجوز كما مر
في افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد
من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجاز ابن السراج مطلقا وقال السيرافي
اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون
فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد
بسبب الهمزة كما تقدم افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة
الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا يخ من ان يكون المقصود منها حكاية
لفظها او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا تعمل فيها القول لان القصد حكاية اللفظ
فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها
لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن على الاسمية لان ذلك الفعل ان طلب المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان المعروف
من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ
لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا
جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما اثر الفعل
الداخل بل اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت من قام وعلمت
اي يوم ضربت وايهم رأيت بنصب اي على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل
او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز
نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا
الى المبتدأ فمعنى كان زيد منطلقا فاعل كان انطلاق زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد منطلقا
الصائر هو انطلاق زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال
واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان في الصباح والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة
فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها معمولة كما مر في
بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي
اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي ولذلك يدل على
نصب الجزئين لفظه ان الجملة المحكية في تقدير جزء واحد ولم تعمل في الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا
بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المفعول ما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضربين اما
للظن فقط وهي ثلاثة نحو ظننت وحال يخال وحسب يحسب ولكل منهما مصدر فاذا قلت الافعال بالمعنى المذكور

واما ذكر واحد وحذف الثاني او الثالث وترك الآخر فلا يجوز

ووليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصدا وغير ذلك وخال بمعنى اختال وهب
امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب
المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذي هو ما لم يسم فاعله من ارى عاملا على ظن الذي هو بمعنا
ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى بمعنى علمت واما اليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت
فرقا معنويا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب
جزئي الاسمية كما ينصبها علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في
المعنى بحكم لفظي دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا
بمعنى اعلم لكن ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدها مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغي رشدا
ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلم فلا تقول
من تعلمت الشيء اى تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم بنصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما الظن في الظاهر
مع احتماله في بعض المواضع اليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه
وقد يجيء ظن بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن السيء بقولك ظننت زيدا
اى ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما الاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو
راى فاذا كان بالمعنى المذكور وولته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر
غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا مضمن
معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى حالهم وقد يجيء راى الحلمية براى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى رايتهم لي
ساجدين واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما
الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اى اعتقدوا فيهم الانوثة واما القول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل
زعم في التحقيق قال امية الله موف للناس ما زعما واما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى وهما من افعال
القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا
يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ويستحيل معناه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله نبتليه ونضل ونحو
ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب
المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا
الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا يحصل منه مصدر فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقع بعدها
الفعلية في الندرة فضمير الشان مقدر وقبلها الخبر اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعا ل
يكتفى بمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها على عكس ذلك نحو ظننت
وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اى لا تظني شيئا غيره وكذا قال الفراء وقد يقوم
الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها بقولك لمن قال اظن زيدا منطلقا انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا باقي افعال

القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذا كـ وهذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس بما قال لاني لان مفعولي باب
علمت تتقدر بالمفرد على ما قدمنا والصلة لا تتقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي وعندي ان الضمير واسم الاشارة بمعنى
المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله على ما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى يظنون
بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره
قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اى لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اى تلك الجملة الاسمية صادرة
عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر
عنه نحو قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي
ظننت زيدا قائما عن ظن   ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز
فيها الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها
انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى اخر تتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت و
رايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين
معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما لتجعلهما نسيا منسيا نقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تجعلهما معا نسيا منسيا فلا تقول
علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون
المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعة صادقة قال باي كتاب ام باية
سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في
قلته مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول كما في قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني
كما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلة على اغرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز
الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا
ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى
منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل علمت لزيد منطلق وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة
معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد في ظني منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد
موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري
وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان
الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد
قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ومنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تقدم الجملة عن الفعل

كما مر

القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمها تغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترناه وعامل
المبتدا والخبر كما شرحنا في حد الاعراب تزاحمهما ضعيف فمع تقدم عامل عزهما عليهما تغلبهما ومع ذلك فقد جاء قوله
كذاك أُدِّبت حتى صار من خُلُقي انى وجدتُ ملاكُ الشيمة الادبُ وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال
لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها ظاهرا كالعلاج وايضا معولها
في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة
قال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك مع عرفك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اعني هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقول النحويين نحو متى تظن زيدا ذاهب
اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف الفعل بين المبتدا والخبر
جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوى اعني فعل القلب تقدم على احد
ركنيه الكلام وتقدم الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستُ بمُقلين احال
حتى اقاسي الخطب الوتودُ وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد
وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بما   ل
ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر
فاسهل اذ ليسا صريحين في المصدرية نحو زيدا احسبه او احسب ذاك منطلق ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو عجبني ظنك زيدا منطلقا وعلمك لزيد منطلق واما الالغاء فواجب مع
التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك
في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف
الفعل جوازا نحو ظنا زيدا منطلقا ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح لما ذكرنا
من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حُذِف وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا منطلقا اي ظننت ظنا فعند من
قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد
ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر
لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل
في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول
المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل
معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة
المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف
الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله لنعلم اي الحزبين
احصى وعلمت اين طيبك ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء

نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلقا وان زيد منطلق ولا زيد في
الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فلاطراد وقوعها في صدر الجمل وضعا
فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجلية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام
الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا القائم فلضرورة الجملة اليه وهو اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الا
فانما كانت معلقة لانها لا النسبة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة
اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاءت في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لمنطلق فان اللام لا تدخل الا مع
المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك
لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنت جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح
همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها
فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق
فصار كقوله واني قسما اليت مع الصدود لا ميل وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان
المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت بمن تمر وعلمت ايهم ضربت
بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها
اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم يوم الجمعة
ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فتكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبق والمنصوب ظرف خبر
مقدم لكنه ظرف واذا صدرنا المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا تعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو
علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد
علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لا تفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو منطلقا مع ان المعنى علمت
ما زيد منطلقا واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز في زيدا الرفع بل النصب
واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة
او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي
كان مفعولا به لرايت نحو ارايت ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمعمول كما يجيء بل
هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر
عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من
دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي ارايتك هذا
المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى
ارايتكم ان اتاكم الاية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كذب ارايت للتاكيد ولا محل
للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن
اي شيء من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس للجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت

كما ظن بعضهم وتلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبرني لانه لما صار بمعنى اخبرني كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية
عن شيء نحو النجاءك فاستغني بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فتبقى التاء في الاحوال
مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايتك التاء لا الكاف المقدر
في نحو رويدك لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني في نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من
بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك كما مضى في اسماء
الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف الملحقة ثم اسم يتصرف بتصرف المفعول
الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتماكما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا
وارايتماكما الهندين وارايتنكن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة
فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى
علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام
يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام
الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها كانك قلت علمت زيدا
الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا تقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان
موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علمت ازيد ايهم قام مفيدة لاستفهام
المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف
نسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على
انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه
الشاك بانه زيد او عمرو فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة
الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام
الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا
قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع
الى التصريح به كقوله تعالى وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومثله كثير وعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي
جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى
زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى
ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا نحو علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو
جوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى
في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب ١٧
بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا
الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام

فمعنى

لانه يعني

فمعنى علمت ازيد قام ام عمرو علمت احدهما بعينه متصفا بصفة القيام لان ذلك هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما
زيد اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم
يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا
نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون الاستفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم (للعلم)
للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان
المعنى نعم زيد قائم ولا زيد بقائم فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد فعل شك لا ترجيح فيه لاحد (بعد كل)
الجانبين على الاخر لتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد
كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت و
استفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد عندي ام
عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في
التراب اي متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة فجاء لسان انفسهما ايهما يسقي صاحبه كاس المنون اي متفكرين
ايهما يسقي ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو
ضربت ايهم في الدار وقلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سالتك هل زيد
قائم واستوثقت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او تضمن السؤال
معنى القول فيجيء به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين فمفعول الجملة بعد الفعل
المعلق في موضع النصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو
شككت ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول يتعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء
الفعل اياه وضعا واما لتضمن الفعل ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا (لتضمنه)
نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون
تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك
هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو في الدار قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين
لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو
واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا
لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقائم هو ام قاعد اي
تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ويقع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهو
من وقعه في نحو علمت زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان لو سلطتهما عليه كما
ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما
اقتضاه وضعه ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا اهل

هو كريم اى عرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اى عرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسئلونك
عن الساعة ايان مرسيها اى يسئلونك عن وقت ارسائها يسئلك عنها وهذا كما قلت في المفعول المطلق في علمك الله ان
الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد
هل هو قائم او لا اى شككت في زيد هل هو قائم او لا اى شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت الحال
ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيد هذا وقد اجاز
الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما مر في باب
ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين
الاخرين فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وظن فتقول — ابن مالك ء
اعلمتك لزيد منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد منطلقا وزيد اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم
اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو أعلمتُ ما زيد قائما وزيدا أعلمتَ قائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق
والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفاعل للفاعل امتنع الالغاء وتعليقه واذا
بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى بينهما فرقا سواء بني الفعل للفاعل والمفعول قال ابن جعفر لو بنيت فقلت زيدا اعلمتك — والذي ارى انه لامنع من الالغاء والتعليق ء
قائما وعلقت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول
وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه او تعليقه بالنسبة الى
شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته في الفاعل و
علقته عن المفعولين وايضا المعول معنى الهمزة اى التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير العامل واعلم انه لا خلاف — المعول ء
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول لانه كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما قال تعالى اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر
نحو قولهم رأيتني مع رسول الله ورأيتك تقول كذا وقد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم — م
وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون
مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب
زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان يخالفا لفظا لا اتحادهما معنى
وانما ثقلهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا نفقد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا — نفس ء
ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز نحو ظن زيد
زيدا قائما اى نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد
الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك ضرب وما ضربت الا انت وما ان كان الفاعل

والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا
وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب
على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة
المنصوب بها جزآها نحو علمت ان زيدا منطلق ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على — المنصوبة الجزأين ء
ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى مفعول افعال القلوب اذا
دخلت على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل
نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وظننت وخلت كما تقدم في اول الباب لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال
الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود
الجزئين المنصوبين هو ما صرح به في الاستعمال الآخر الذي مع ان اي المصدر هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع — المصرح به في الجزئين المصدرين بان ء
اسمها وخبرها مفعول لظن ولا تقدر له مفعولا ثانيا اصلا فاما الاخفش فانه يقدر مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا — ٢ ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اى علمت ان زيدا ء ام
قائم حاصلا اى قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء
حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان مع اسمها وخبرها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول
بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما مر في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادا ان مسد ان مع
اسمها وخبرها ومغنيان عن تقديرها اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا
آخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة لجزئي الجملة كالتي بتقدير المفرد فهي — مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو ء
صير وما ادى معناها من جعل ووهب غير متصرف وردّ وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه
في الحقيقة اسم وخبر لصار اذ منزلة صيرت زيدا قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في
عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت فلا تقول جعلت زيدا كريما مقول لك ما جعلت واما بلا
قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا بد من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في
علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل
صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه لم يجئ
اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما اذن لا يصدران بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها
وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لانهما انما جاءا في افعال القلوب لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها — لان ذلك فيها لضعفها ء فهو ء
المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب نحو جعلته غنيا فهذا التصيير اثر ظاهر في العيون
اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب اذ لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات
والنور اي خلق ووهب اى اعطى ورده اى جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الا
لكنه لا يجيء الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما ثبت قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا فحصل — وذلك لما ذكرنا ان معنى صار ء
من الهمزة معنى نقل خبر الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم

ضرب مع المثل بمعنى صير نحو قوله تعالى وضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلاً مفعولاً ثانياً وعبداً هو الاول اولاً اي جعله مثلاً وصاغه مثلاً من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلاً اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كالذي به تركنا الذي بيننا نحو غادرته صريعاً واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالاً ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصديها للجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا عمل في المبتدا لم يكن الخبر الا فعلاً دالاً على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا ارى منعاً من نحو سمعتك تمشي بجواز سمعت انك تمشي اتفاقاً قال سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي معنى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو قولك الآن زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعدما قولك في هذا الكلام متلفظاً به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غداً زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعاً والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجرداً بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفرداً نحو قيل زيد قائم او قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى الذي يفهم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين نحو تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضاً كالباري تعالى وكذا غيره ممن لا يتعسر عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الجملة اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اعني المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة الالسنة باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتباراً بحال الحكاية فان زيداً وعمراً في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا والاول اكثر استعمالاً وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولاً بها لا مفعولاً مطلقاً على ما وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم واری وذلك لان معنی قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان آية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال ضربت ضارب الضرب القوي والذي اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوباً نحو قلت اما زيد قائم او لفظاً آخر ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤدياً معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلاً قلت كلاماً حقاً او باطلاً او صادقاً او كلاماً حسناً

المفهوم من الاصل ء

يسهل عليه ذلك ء

الكلام

فيه غائبان

والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم والاطلاقات على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة المحل مفعولاً بها جاز عطف المفرد عليها منصوباً كقولك قلت اما زيد قائم او لفظاً آخر

ويقع المفرد

اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد ولا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبراً عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظاً يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظاً فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضاً جملاً تغير لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى تراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيداً اذا تكلم بزيد مرفوعاً واما بناؤه فهل يراعى اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دباءة اي هي دباءة وقوله تعالى قالوا سلاماً قال سلام يجوز ان يكون سلاماً المنصوب معبراً به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاماً بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير اي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف اي سلمنا سلاماً فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويجري عند الكوفيين بالقول في الحكاية في معناه كقولك ناديته عمل واخبرته زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غداً وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس بمجابه واضمار القول غير عزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غداً وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما تقول لمن قال زيد منطلق فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علماً او ظناً نحو قولك كيف تقول في هذه المسالة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيداً قائماً فيجيب اعلمه قائماً بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علماً كان او ظناً وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقاً لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون القول مضارعاً مخاطباً قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو يقول زيد عمراً قائماً على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل لفظاً نحو تقول زيداً منطلقاً او منفصل بظرف نحو اكل يوم تقول زيداً جالساً او بالمشروط تقول زيداً جالساً او باحد المفعولين اجهالاً تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشرائط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضاً مع استيفاء الشروط قوله وبعضها معنى آخر بل كلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال وزعمت به اي كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعاني يكون لازمة وقوله علمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت يتعدى الى واحد تعدى علمت ووجدت الى مفعولين ربما بمعنى عرفت واصبت ايضاً الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين

من الخمسة الاوجه فيكون مفعولاً مطلقاً ء

ويقدم نصبهما يتعلق بالاستعمال عرفت واصبح مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لانتصاب المفعولين

الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ح
وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس وقعد وجاء في ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة تدخل على
الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها
لا يتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها يتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما
قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لانه كان في كان زيد قائما يدل
على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على
حصول ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول
اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق
تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث
المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على
الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما
زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية
الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة
فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما
الناقصة فتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام
المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى آخرها قوله لتقرير الفاعل
لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة
وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال تعالى فارتد بصيرا اي صار مثل تشبه ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال
التي ذكرها المص ونقص منه فالذي زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وحار وارتد كان كلها في الاصل بمعنى
رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان نحو جميعها ان تستعمل
تامة وان تتعدى الى ما هو الآن مصدر لخبرها بالى او عن نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن تتعدى
لان المتحول اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها
ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها لان معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد
ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز ان تستعمل صار ومرادفاتها تامة على

الاصل

الاصل قال عدنا الى الحسنى ودق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال ابيت الى لا محالة حيث
صار القوم صائر اي مكان انتقال القوم منتقل وقال تعالى ظن ان لن يحور بلى لا بد في التامة ان يليها
لفظة عن والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا تفهم من دون المنتقل عنه
والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى انه لا يلحق بها انتقل بمعنى
تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما فتئ وما افتأ وما ونى وما رام من رام يريم اي برح واصل ما زال ل
وما برح وما فتئ وما فتأ وما افتأ وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو الآن مصدر خبرها
فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت
الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح ودام
ان يكونا تامتين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن
بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان تتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائما
لانه اذا كان لا يزول عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان

لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر

نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك
اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا
القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء
الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي
كالاثبات مفيدا لوقوعه اي لوقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن مناقضا لذلك
الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات به غير الجزء الذي يفيد به النفي فلا يتناقضان فالنفي في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذا استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار
نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين يناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما
ونفي النفي اثبات فيكون اثباتا دائما وهو المقصود ولا يجعل بمعنى كان دائما كل فعل مفيد للنفي دخل عليه النفي بل
ذلك موقوف على السماع فلا تقال ما انفصل وما فارق صار يا ولا نقال ما زلت امر اهم الراي ولا ما انفك امرا
وما زال الناقص واوي نص ارعه ما تحاف فاما زال يزول فتمام يقول فيقول قولك زلته ازيله اي فرقته من الباء
فتامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا فلان
كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد
وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى
في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتئ وما فتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال
سيبويه انه في قولك ما زلت تحتى تعل مفعول به والاولى ان يقول هو الخبر اي ما زلت معه ونقص ابن مالك
من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامتين وان جاء بعدهما منصوب فهو حال كقوله

ولا يجعل بمعنى كان دائما كل فعل مفيد للنفي دخل عليه النفي بل ذلك واحد

ونفي النفي يلزم منه الاثبات فلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود

زال كان ٣ دائم

غدا طاويا بعارض الريح هافيا اي ول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى
رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما نحو قوله يروح ويغدو واهنا
بمحل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح ح
فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن المحققات جاء في ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما
استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي رضي الله عنه
ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين اعني
جاء وقعد الموضع الذي استعملتها فيه العرب قال وطرده بعضهم وقال المص واجاد الاولى طردها في مثل جاء البر
قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد و
ان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد
كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله فتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان
مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها اولى من تسميته
فاعلا لان الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا
لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه
بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على الغلبة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما فلا بد له من
فاعل وقد يستغني عن المفعول فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها دائما او منقطعا وبمعنى صار وتكون فيها ضمير الشان
وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار و
تكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار ومازال ومابرح ومافتئ وماانفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعله ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف
وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة وبذكر اتيانها بعضها
تاما او زائدا قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل
الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون لاحد الزمانين وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى كان
يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد د
من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت
كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون للاستمرار ايضا وقول المص دائما او منقطعا رد على
هذا القائل يعني انه يجيء دائما كما في الآية ومنقطعا كما في قولك كان زيد نائما ولم يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذاك
الى القرينة والمعنى الثاني ان تكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها قوله وتكون فيها ضمير الشان مقدرا فترفع المبتدا والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان و
قال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة وفاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة ف

الاول

الاول كاسمان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك
الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد
وعلم الناصب لمفعولين بمعنى واحد ونقل ان كان تجيء بمعنى كفل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة
لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة
العراب وكذا في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز على هذا حال وكذا
قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لجة غمرت
اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن
زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم
خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم
عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا يعمل مع انها غير
زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على الزمن
الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا الزمان فجاز لما كان تجريدها في بعض المواضع
عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي
كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف ايضا الا الحاقه بالظروف التي تقع
فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل
مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو مجرد اذ لا
معنى كقولك ثبت الثبوت وقوله بدا لك من تلك القلوص بداء اي راي بادا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي
علي انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه
ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه
هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاولى قوله لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان عن معنى
العاملة لا يقعان اولا لان البداءة تكون بالعوامل والاصول المجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر وتقع
في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد جاء ابو البقاء
زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها
وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن
فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي
يدل عليها تركيب الفعل اعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي و
الحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الخبر مضمون

الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد
اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال والاستقبال
ويكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحى اذا دخل
فيها كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب كما في قولهم ما اصبح ابردها وما
امسى ادفاها ورده ابو عمرو قال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى
الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث الزمانين اعني الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله
وظل وبات الى آخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع
النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وتصريفه
ظل يظل ظلولا قالوا ولم تستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات
زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن همّ زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمان الماضي ومصدره البيتوتة
ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب ويجيء تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم
ليلة البيت بيت وبيت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه
مسودا واما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بابشاذ قوله
وما زال الى آخره قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دائما تقول ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت له
مذ قبلها واستاهلها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية
فبما ولم وبلا في الادعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز
ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله
ما لا وابى دهماء زالت عزيزة شاذ وليس مما يكون فيه حرف النفي مقدرا وما كان في قوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف
بتأويل لا وابى دهماء لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها
لا تكون ناقصة الا معها قال نفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى
تالله تفتؤ وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب
القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم تكيف بها وكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث
المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها الا ان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر
المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر
ليس واخبار كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد تمنع ذلك اذا
تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطئ
ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما
تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تغنية بيوم

ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف ومعه ومناخة
حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما تنفك احدهما ان المفرغ قليل في المثبت وان كان المستثنى
فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى منه الا في تابعه او في المستثنى
كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ قليل في المثبت كما
ذكرنا والثاني ان عامل الحال لكون الظرف متاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن
يكون معمولا في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام
لتوقيت امر الى آخره اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها الفاعل ذلك المصدر فات في قولك اجلس ما دام زيد قائما
ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما
قوله ومن ثم احتاج اي من اجل كونه توقيتا للشيء كون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلابد معه من كلام جملة اسمية
كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان
محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا
تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي
الحال قال الاندلسي واحسن ليس من القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما الحكم ليس في كونها عند الثلاث
لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمها في باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما تقال علم في علم
وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل مثل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة
لا تسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولم تقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه
والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد
لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب ان
ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولستما فلتشبيهه بالفعل
لكونه على ثلاثة وبمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء ها انتما هاؤما اي ها انتما ايتن مع كونه اسم
فعل لتشبيهها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهو لا يتصل بغير صريح الفعل الا نادرا
كما ذكرنا فيها، وبجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من
كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن
معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله
من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص ومما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات
وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون
غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها

والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم
قلب يائها الفا كما هو القياس في هاب
لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف فلا
يجوز ان تكون مفتوح الياء اذ الفتحة
لا تحذف في العين تخفيفا عند سيبويه

بمنزلة الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانهما لم تلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى وفصل بينها
وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوزه المتاخرون نظرا الى لفظ ما ولو لم تكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا
بمعنى الدوام واما توسيط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لزمت هذه الافعال
حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرناه في ما النفي فهو ثابت في ان
النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال
اتفاقا لما ذكرناه في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر على ما مر في المنصوب على شريطة
التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع من ذلك الكوفيون لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها
بها كان وما فوقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون
الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ثم يرد عليه المكسورة مع اتصال الضمير كما ذكرت في صيد المحلق العيس
فقالوا صيدت ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوزون
بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم
ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب والفعلان لا يتقدمان على لم ولن والمانع ان يمنع الظرف في الآية بحيث ليس
ويتعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة لا تمتنع تعلق الظرف والحال بها لدلالتها على معنى الحدث بل هو اولى من تعليقه
بخبر كان المؤخر وكذا ليس لانه بمعنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة ولا يصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين
لذهابه الى فعلية ليس دون الكوفيين واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف كما يكون النعت المقطع
بالرفع والممدوح او المذموم ولا يدخل على مبتدأ لزم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف
كما التعجبية ولا على مبتدأ لزم الابتدائية لكونه في المثل فان الامثال لا تغير نحو قولهم الطعن نظار او يليها لكونه في
جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية او يلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة
او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لتفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا تقع اخبار هذه
الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى
كان زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي
بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع
قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام
لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في
الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر
قريبا فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب غلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير
ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام
حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب فيها عن الطلب
في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها نحو كن قائما اي قم وهل يكون قائما الا هل

(هامش: زيدا لن اضرب ولا اضرب ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث و اعلم ح)

(هامش: لما ذكرنا في المبتدأ ولا على مبتدأ لازم التصدر ح)

(هامش: لكونه)

(هامش: لكونها)

يقوم وقد جاء في الشعر الطلب وكونه في الكلام ذكرناه وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والآخر استفهاما
نحو كوني هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الآخر فيجتمع طلبان على مصدر واحد في حالة واحدة واما
ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد
وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو
ومضمون الخبر فان قيل يجب ان يجوز على ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام
تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فلهذا جاز وقوع اسماء الاستفهام خبرا
لهذه الافعال اذا لم يكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى
لم يزل هذا واي وقت لم يكن سماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاول اولى الجواز ومنعا
ذلك بناء على منع تقديم خبر ليس عليه لتقدمه الكلام عليه وان منعا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز
ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويعرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى
او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم تصدر
بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة
وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد
او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تأخيره عن الخبر اذا كان في الخبر ضمير يعود الى الاسم نحو كان في
الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تقدم الخبر لاشتبه
المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان واسمها معا ان دخله الا نحو ما كان زيد
الا قائما ويجب توسيطه او تأخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل و
اسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان زيد قائما اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل
الناقص نحو ما قائما كان زيد وا قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا اذا تأخر مرفوعه عنه
نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله
الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها و
الزم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان
واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون
الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة غير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا
واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعها بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر
العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل
نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواتها نحو كان زيدا

(هامش: اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال)

(هامش: اخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل ح)

الحمى يأخذ او كان زيدا يأخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت
زيادة كان واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة
على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما كان رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال
وان شفائي عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في
المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي الجزئين هنالك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيد ان
زيدا هو الخبر وقال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء
فيمن روى النصب في مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر
امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى فلا
عذر مع اختيار ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان الاولى بالاسمية ما تقدم
في نحو قوله ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر واما اجتراؤهم على تنكير
الاسم وتعريف الخبر فلعدم اللبس في باب ان وكان واورد سيبويه للتمثيل للاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن
المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ
حسان عني اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه
عن ان الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاعه بمضمر يفسره ذلك الفعل فارتفاع ذلك المرفوع ع
اولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا
لم يليهما المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر كانه معدوم وايضا فان استواء
ما وليهما انما يكون في الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع
انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله حماسة اظبي كان امك ام حمار
الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا تقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل و
اجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة
بدليل وقوعه مبتدا نحو مررت برجل وهو راكب ولو كان نكرة لجاز وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة
بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو رب رجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير
في الابيات الثلاثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس يختص من بين اخواتها بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من
النفي وبجواز حذف خبرها كثيرا نحو قوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل جاءت على الاضافات حرف يجري ع
عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام ولتصادفيهما ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر و
اسم فاعل الا نادرا لانها ليس بها حرف النفي وهي لا يدخل على المفرد وقد يحذف نون لم يكن للجزم تشبيها للنون بالواو وحذفت
مع انه قد حذف للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك شيئا بغيا كما حذفت شرح لم ابال لقيل لم ابل
فيما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال قال سيبويه اذا لاقى نون يكون المجزوم ساكنا لم يحذفها فلا تقول لم يك الذين كفروا قال تعالى
لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في

نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا
مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر فيه تقول
كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما قال المحصول المحصول عليه ويستقبح
تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له
كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتمد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو
المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
الذي ادعاه ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق
من حصوله فكيف يدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف
اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى خبره
ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون الخبر بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله عن قرب او بعد مدة
مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي عليه السلام ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله
يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في حدهم طفق ومراده انه من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق
زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى
القريب قلة المسافة بل يصح ان يقال لمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على بعد نعم لعل هذا الذي من افعال المقاربة التي
هي موضوعة لدنو الخبر لا كاد ومراده فانه وقول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر كما في قولك ع
على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما تقول يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فالمعنى
يعجبني دنو رجاء الخبر او دنو حصوله او دنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا اي ان عسى ع
وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الخبر في قوله وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء وخبره
فيما قصده من المعنى ولو جعل المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحال
يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح ايضا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل قريب الحصول ومن قرب الخبر
حصوله متناف لان القريب ما لم يحصل بعد فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد
وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح
وقيل يكون للاثبات وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب
واخذ وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى بمعنى الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع اي الذي لرجاء دنو الخبر قال ع
واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف واعلم انه لم يتصرف
في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني معاني ع
الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال
الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه

ان طلفكن للمحبوب لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلام الله تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة
عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء والبقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم
بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اى ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى اليقين فقوله
عسى اليقين فيه عسى اليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اى مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل بضمير المتكلم
نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المونث نحو عسين
وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما
اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى برفع الاسم وينصب الخبر لكان والمقرون
بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما
ونقل عن سيبويه ان ان يفعل ليس في موضع خبر عسى قيل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا
وصائما النصب على معنى كان واجرى في الاستعمال مجراه وعد من جملة خبر ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى
حال زيد ان يخرج او في الخبر اى عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد
ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة
وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في افعل هذا اثرا ما ولن ومنه مطردا في موضع معين
اى كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان
اصل معنى ما احسن زيدا شيء حسنه ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب
ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في
عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اى لا ينهاكم الله عن ان تبروهم ولا ارى
هذا وجها بعيدا فيكون في نحو يا زيدون عسى ان تقوموا وقد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى
ايضا يساعده قولهم لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى
قيامه وانما ابدل فيه بدل الاشتمال الا ان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فاذان على تضمينها معنى كان و
قال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف
مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب
سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرقتان الا ان القرينة ههنا ادل كما
ذكرنا على مذهب الكوفيين اذا حذف ان في الخبر مع تلك ذلك بقوله انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فتكون
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى
زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان ان يخرج خبر ايضا وهو من باب التنازع منقول في التنبيه

على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث
وجاز ان يقال ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان
يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن فاعل
فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني
وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان
يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا ضمير في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ الابتداء كما كان كاد
منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل
الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرا كاد يزيغ بالياء فليس من باب
التنازع والاوجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع
واعمال الثاني ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس يشهد واضمار الشان من افعال المقاربة الا
في كاد من الافعال الناقصة الا في كاد وليس ولا يتقدم اخبار افعال على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه
غير منصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال ما كدت ولم
افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله اى كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم لكم عسى زيد
ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب مما مر اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد
يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك للتشبيه عسى بكاد عند من قال
هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين تقديرا ان كما ذكرنا ويتعين في اخبارها جميع افعال المقاربة ان تكون فاعل خبرها
ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد
زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كما بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار
حريا وحرى اى جديرا او صار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم بحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان و
ان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قوله حرى
ان يفعل واذا قلت هو حرى على فعيل وحر بكسر الراء كعم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا
وقد يقع بعد اخلولق مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى زيد ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيء من طيء بعد
هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتاخرين قائمة مقام ان لكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان
يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى يتوقع اطفاء
غلات الكلى بقوله والثاني كاد اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كبت تهاب وحكى الاصمعي
كدت بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع
فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات
كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه
الاصلي قارب قال فعادى بين هاديتين منها واولى ان يزيد على ثلاث اى قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها

قال المصنف رحمه الله ""

معنى لا اولى ويجب تجريد خبرها لما من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهي بتقدير حرف الجر اى كادا وكرب من ان يقوم واوشك فان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس وجواهما احدهما الكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما مر
وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك اى يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لقا ... دنة
الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كادا اى مجردا عن ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت من
من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان تقيد مع الحروف كما في قسم المتعدي واما ان يحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد
وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقارنة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة وما كدت آتيا وهذا
اضمير ضمير الشان فيه في نحو كاد يزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهو طفق واخذ و
انشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان لا
خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات و
النور اى اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اى نشط فيه فا ... وهنه
استعمل كان لتضمنها معناها واما هلهل فاما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر
ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر وكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل جرم بغير
ان يقال هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته وافعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان وتحوله
عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون
الاسم والماضي والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال الظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث
الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك
الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل حدوث القيام
على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا في ذلك الوقت مع حدوثه كان
فلما حملت هذه الافعال على كان وقصدا المعنيان المذكوران اعني حدوث خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون ... اى حدوث مصدر
اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان ... خبرها وكون فاعلها
يكون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شرع القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع فهي ليست متضمنة
لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كان من طول
البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر مثل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى ان يكون مضارعا مقترنا بان ومنعهم من ان ... كونه
يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان الاستقبال خاصة والطمع و
الاشفاق مختصان به فهو الذي يعني من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك
ان تقوم قوله واذا دخل النفي على كاد الى آخره قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال فما كون
اثباته نفيا ان اراد وانه انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش
وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب بلا ريب وان اراد وان اثبات كاد دال على نفي

معمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت آخذا
في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اى القرب في ما كدت اقوم اثبات له فهو
من المحض غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان اراد وان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو
الغش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب
من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وانتفاء القرب منه فيكون
تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت دون وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي
كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر
كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يذبحون قبل الذبح وما قربوا منه اشارة الى
ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع لنا يبين لنا ما لونها وهذا
التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تأت قرينة هكذا حكمنا بانتفاء مضمون خبر ... قلنا نفي مضمون
خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحبين لم يكد ... صح
ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في
الماضي كان كقوله وما كادوا يفعلون او في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل ايضا للاثبات بخطئة الشعراء ذا
الرمة في قوله اذا غير النأي البيت وقولهم رآه وقد برح حتى ادى ذلك الى ان غير ذو الرمة لم يكد الى لم اجد ولم يكد مستقبل
لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب عن الاشكال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل
مفهوم من القرينة اعني قوله تعالى فذبحوها لا من كادوا كما ذكرنا وهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يموت لم
تكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم وتصويب ذي الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اى ان نفي
القرب من الفعل لا يكون اثباتا وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في رويته من قال وقد سمع تلك الحكاية اصاب بديهته
واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ونفي المضارع نفي لقوله
لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث يعني الذي يفيد شروع فاعله في
مضمون الخبر وقد ذكرنا امر ادوات طفق واحوالها يقال طفق يطفق طفقا نحو فرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن
بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة
في هذا الباب ويندر اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجيء جعل جعلة جلة اجية قال وقد جعلت
قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض
نهض الشارب الثمل

افعال فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهو صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفتين ومما غير متصرفتين
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر
موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه ولا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية

هذا الامر ابرح من هذا اي اشد وتلويم ابرح تثنية اي اعجبه ويقال ما ابرحه اي ما اعجبه ويقال ابرحت رباً وابرحت جاراً اي اعجبت

على المذكور وليس ع

او زاين فقيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك به وهده درّه وواهاً له ويالك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربّا الا ان نقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع واما نحو عجبتُ وعجبتُ منه فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شي فعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل وافعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحروف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان حقه ان لا يتصرف منه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وقد مضى ذلك في بابه ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو ان لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعُل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعُل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالغريزة اذ باب فعُل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرُب لزيد وقتُل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعُل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع بنائهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعُل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما يبنى من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي متعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى وبعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعُل وان لم يستعمل كحق امقته واعجبه وامقته من مقُت وعجُب ومقُت وان لم يستعمل واشهاه من شهُو كما يقال زهُوت اليد يده و قياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشيد ونحو هما نحو ما اشد ما ضُرب واشيد بما ضُرب ويبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما اعطاه له والاخفش والمبرد جوّزا بناءه في جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما يبنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي آكلهما وكذا يقال ما آبله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الدّه وندر وما اخيره وما اشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل و يتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي بني منه وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعدّيه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم بعض الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوّى توهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلان شدن لنا والما الكلم

النصب

ومن ثم لم يجز

كل واحد منهما تستلزم ع

يوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا للفتح اخرى بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في باب اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا للنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه للفعل بغير فاعله في موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولا ناعب يذنب الا بشؤم غرابها عبس احب الظهر اليه سالم بنصب الظهر وهو ضعيف لان الانتصاب الظهر وهو ضعيف لان الاولى مثل احب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ولهذا لا يجوز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غير التعجب واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به فجواز التصغير انما جاز لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واسود قوله ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن ثلاثيا نحو ما اشد كونه قائما واما ما كان لازما للفعل كانجر او مصوغا للمفعول او عادما للمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا بنحو ليس او مصوغا للمفعول نحو جُن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يجيء التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يعني انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا الفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيته وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفة زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهو مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن وانقطع الا انه لم يتصل بزمان التكلم كما دل على ذلك وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها والضمير للغداة والعشية ولا يجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اختصر من اللفظ على قرينة وهي التعجب من الشيء سواء

كان مجعولاً وله سبب او لان همزة افعل التعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل
الى فعُل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا العمرو فما مبتدا افعل خبر
وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها
صلتها والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا موجود ومنه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده
ايضا لبس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من
وجه وهو استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يرد مع ذلك مبتدا وقال الفراء وابن درستويه
ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يشفا
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وا تدرى من هو ولله دره اى رجل كان قال وهو
عند اجتنبوا ايما فتى قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم
يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل اى صار ذا فعل كاتجم اى صار ذا نجم
والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلها نحو احسن ان تقول اى بان تقول
ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى
صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز اجم بزيد واتجم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليله والمطرد زيادتها في
المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان
يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان
القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر
من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شئ منهما قياسا مطردا وانما لم يصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع
او مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسنى واحسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك تجرده
معنى الامر فيه كما تجرد في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه
معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن
والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما مر في وجوب واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون للتعدية اى اجعله ذا حسن
والاولى اولى لقلة همزة الصيرورة ثم الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر
الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو قولك احسن بزيد يا عمرو ولا تخاطب شيئان في حالة
واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد الغى ويجب ان يكون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم
الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه في موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه عند الفراء لكونه
مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لزمته الجر وكون الفعل الذى قبله في
صورة ما فاعله مضمر والجار المجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما
جاءنى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤكد لفعل التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما
جمودهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد

ولم يسمع مع

امر صورة و معناه

قليل

كون المتعجب حالة كذا

فعل التعجب لانه الغى منه معنى النقل الى التعجب معنى الفاعلية كما قلنا بل معناه الان

ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذى وباللام لانه الغى عنه معنى الفاعلية كما قلنا بل المعنى الان اى حسن حسن
زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد الغائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا
بالظرف افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او
مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هى وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر
مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص
اذا علم مثل نعم العبد وفنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب
مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او
ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما
تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه
حتى يكون خبرا بلى تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم
المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى
الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن
ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلى فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت
زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية
زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك ما اخبرت او لم
تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله
ليست بنعم المولودة بان ان النعمية اى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب
قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما مر في التصريف
فى فعل اذا كان فاوه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل وهى الاصل
والثانية فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد
اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين
كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى
تميم في اتباع العين ثم اسكنوا الثانى كما فى ابل وقد استعمل على الاصل في قوله طرفة نعم الساعون في الامر المبر ومنه
قوله تعالى فنعما هى بفتح الفاء وكسرها في القراءتين ولم يجز اسكان العين مع ما قصد الادغام وقراءة ابى عمرو في الشاذ نعم
عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يجئ بئس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين
فى المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم
او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نحو نعم الرجل زيد لاستغراق
الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه
كما في قوله تعالى ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا على سبيل

يقع

الحلق العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر

الفاوصر

ولم يات

المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم
يقصد بعد ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل
الرجل بل بمعنى انت الرجل اذا قصدت المدح اي من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم
الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف
بهما واما لحوق الفعل واربعة احرف احديها الات مع ان بعض الكوفيين يقولون انها هي التاء التي تزاد في اول حين والآن
قال نولي قبل نأي داري جمانا وصلينا كما زعمت تلانا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من
مطعم كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ربت وثمت والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث
ابدا نابه منا ول الامر وذلك اذا عطفت بثم قصة على قصة قال فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ولا تقول جاني زيد ثمت عمرو
وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد ربت يا صاحبا ربت
انسان حسن يسأل عنك القوم او تسأل عنه ويجوز ان يكون اراد بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها العلة ودليل
فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نحو نعما وبئسوا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال واصل جواز
استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين
نقاطعهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل
رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي جيد فصار مقاطع جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى
سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا منطلقا وكان زيد منطلقا على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان
الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدا وكون مضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة
فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت على تقدير محكية مطلقا وان لم تكن
فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم
اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن باستحقاقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب
الفاعل والثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا
يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتها اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الجزآن ان كان المضمون مضافا
اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم واحدا لا يجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب
مناسب كما كان في كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدا وما اصله الخبر
كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير
المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم أأنذرتهم
لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم
كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجي فكان القياس ان يقال
نعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام
تعريفا لفظيا كما في اشترى اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة اح لهم الى ذلك

هي لات وثمت وربت و لعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتها ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ع

والمطعمون

اليوم ع

حتى لم يجز الا اسما واحدا من دون ع

غلبوا تأخيرهما المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له وقع في النفوس فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة
وان كان نكرة في المعنى ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصدرا على وجه لا ينكر ان مدح شخص بكونه من
الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فيتوا الى المدح والذم من اول الامر على وجه يحسن في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في
تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد كانه صفة
مشبهة ويجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من
دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا خبر مبتدا اذ لو كان خبر
مبتدا مقدر لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان ق
جدتما واذا ظهر كونه مبتدا ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه والاعتذار
بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد فذلك اما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير
المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها
في حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصنف نعم اذ لو كان في مقام المضمر لكان الضمير
اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه
اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطلق لكل فرد فيكون اذن
كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجلا مع ان رجلا يطابق كل فرد وان لم يكن منه لام يشار بها الى ما في الذهن
على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان تكون الجملة
في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا
كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس
العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام
صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على
وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ونعم
النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل
انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كما
لم يكن لرفعهما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الظرف لا تقول ولا يقال نعم اليوم الرجل
فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدا لان
الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر ويدخله عوامل
المبتدا نحو نعم الرجل كنت وقوله فنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم المخصوص على
نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل باللام زائدة كما رأيت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول
الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما التزم كون الفاعل بهما مع تقدم المبتدا لان تقدمه
كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا

كذا في بدل ع

كالذي يروى

لا يرجع الى المبتدا والاسم يحتاج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده مما روى وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم
مررت بقوم نعم بهم قوما ونحو اقوما ليس الضميران اعني هم والواو براجعين الى الموصوف والاسم يفسر قوله مضر ان منا
بكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين
احديهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا جاز واو نعم المراة
هند وبئس المراة دعد كما جاز واو نعت المراة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق
بعض الحروف ايضا نحو لات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية
ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما يعود عليه الا معنى شيء ويصلح للمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والمقصود
بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم
رجلا ورجلين ورجالا وامراة وامراتين ونسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلزمون
افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما تقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس لهم فيه ما يعيد
لانه مثل قوله وربها روحة وربها قصة وربالته من ليل وقد عرف في الضمير كاد ابت واما تمييز هذا الضمير فذهب
الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما تقصد عند اهل المصرين اما
عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم
لو التزموا افراده كما التزموا افرادا لضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته
لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس
للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو حسبي رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء
شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فلجوازا استغنائه عنه ولذا قيل حبذا رجلا زيد
وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والا
بتمييز وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان تميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف
اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما مر وقد جمع عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل
زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا اي ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه
بانه سبعون ذراعا وهذا كمجيء الحال في قم قائما وتعال جائيا للتاكيد ومنع ذلك سيبويه لان وضع التمييز لرفع الابهام
وتاول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها مصدر
بمعنى المفعول اي مذروعها اي طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل ونعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيأت
نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف
فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال لا حاجة ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما وشابهتهما
الحروف الا انه يحتاج الى التكلف في اضمار المبتدا والخبر في نحو نعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل

بنه

والمطمئن

عباد

اي مذروعها اي
طولها مصدر بمعنى
المفعول قوله ء

لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا فاما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي
قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف وضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة
بالجملة في نعما هي لان هي مخصوصة اي نعم الذي نعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص وضعفه عدم مجيء ما
بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر
من الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما مر في الحروف بل مجيء ما بمعنى شيء اما
موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اعني المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو
نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون
التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه
يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف
وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان
نقول على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه
الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان
للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف
كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو نعما هي وقولهم
دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب
البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما مر ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
بئس الرفد المرفود وقال ونعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام
وقال ان المرفود مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين وهو
كقوله تعالى ولعبد مؤمن ولا يمتنع عند المبرد وابي علي وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من
وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نعم ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال فنعم مرزاء من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي هو عند زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار
والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم ما علمنا الابهام وقد يرد فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجل زيدا ومضافا اليه
كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مررت بقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل للتشبيه نعم بفعل التعجب وهو فاعل
به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح
اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز
وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو اذا الفاعل ليس مضافا
الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التوقيف لشبه الاعلام
كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل

ان يكون

الشيء الامر...
[illegible]

بجريرة دار كرم
يجيب...

مررت ء

ح

مما ترك تمييز صبر اى حبث بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اى مرحبا بهذه القضية ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد تونث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مونثا اذ هو هو نحو نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يونث الفعل وان كان المستتر الضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن عصفور لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر بجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهو الذي نصرناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقته الفاعل يعني ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بدنوله بين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك اضربت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيدا او بالتحويل الى الضم من فعل وفعل نحو موت اليد برع وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى اعمل به نحو ظرف بزيد اى اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله تعقدوا منا مثلي ما فيه نابئ ولما في قولهم وشدما انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما وما مثلي وان محصوصان ونظير فاعل فعل المذكور كثيرا على ونحو ما قبله نحو حالى الزيدان وكرما اى ما اكرمهما ولم يجرد التمييز في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصله حبب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرناه في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولا ولا حب تا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هنالك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادخال ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه بكم لون وبسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يكون حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك هو الضمير المستكن فصار الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا في نعم وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر

نحو نعمت الانسان هند قال ذو ع

فاصلا التمييز لانه عن الضمير حاز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا لفصل الظاهر على الضمير وقيل ٥

ما عليه وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز حذفها قال وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله تعقد ما مثلي وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى حسن ذا ويروى عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر بالباء فاعل حب المفرد عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا قال وحب بها مقتولة تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين الحرف ما دل على معنى في غيره وقد مضى شرحه في اول الكتاب ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الحرف من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل في نحو قام زيد واما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل واسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكانْ وقد وخرجت ولما حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من حقه وشبهه متناول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل والمجرد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم وسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تجر معناها اليها نقل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى وبمعنى الفعل بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك يعدى الظرف الى كرامك وهو في الحقيقة معدى الفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مسد الفعل وشبهه جاز ان يقال ان اللام متعلق بالظرف وكذا في يا لزيد فان يا قام مقام انادي او ادعو والمصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوك ولا اراه من ذلك لان في الدار عامل والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه في الدار اى كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال جر عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم ابو انت مني لان معنى ابي انت تعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر ام لا من لولا ولكن وكاف واحد وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المصنف العشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة التي تلي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسما وافعالا لانى ارى في العدان يكون من الكلمتين المتحدتين في النوع المتماثلين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشاركها على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعل ايضا مع انه يكون

حد الاسم ع

امرأ من مائن يمن وكذا في مع كونه امر المؤنث من وفي بفي وليه امرأ من وفى بلى وكذا لم اعد الى اجامع المعنى بمعنى
النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وارى ابى اصلية العدم مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلا اذا كان
فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي وليه امنا الا اصلها امين وامنى واولى وفيما
قال نظر لان علا الاسمية يكتب الفا واصله واو وانقلبه اذا اضيف الى الضمير يقلب الالف يا تشبيها على الحرفية
وقوله بانت تنوين الحوض نوشا من علا علاقيه مبني على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعرض على
نفسه وقال لغاشي وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها انها امليه واجاب بانها لما تضمنت معنى الاسما اشبهت
الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عندي بارد قوله فمن للابتدا كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من
لابتدا الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين
والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتدا
الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية من للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء
كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان
ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار بقنة الحجر اقوين من
حجج ومن شهر وانا لا ارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتداء
شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل
المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال
خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد
بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت
من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض
حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقوآ لم يبتدى من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين
اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية
بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وأفرّ اليه
فالبا ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ
لشيء ممتد جاز ان يقع موقعها عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيء نحو انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعن كذا وسقاه من
العيمة وعن العيمة اي بعده عنها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها
صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا تغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية الفاعل والمفعول لكون
الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبدأ رويتك مكانك ومبدأ كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا
قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت
من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام
لمقام الفاعل نحو أخذ من الدراهم والدراهم ما خوذ منها ولو ذكرته بعدها المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون

وقوله

الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذ تقدم على النكرة
ان يكون انتصابا حالا عن النكرة الموخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر
هو بعض المجرور بمن نحو خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد
وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ
قوله وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون
المجرور بها تفسيرا له ويقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس هو الاوثان وللعشرين انها الدراهم
وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك
المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر
من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور
على العشرين ولا يلزم ان يكون المجرور في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح
وتقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد
لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس
فلا يكون مبدأ له ويجوز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حطه في روضة ومن رعايته في حرم و
عندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن المبينة مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من
حطه في روضة وعندي من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء
من خصال زيد كرمه ومثله كرمت من زيد يده اي شيئا من اعضاء زيد يده وفي جميع هذا ما هو المبين محذوف و
الذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد
اي شيء من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يجيء من التجريدية نحو لقيت من
زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه اسد
والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فسل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي سل بسؤاله الخبير
ولقيت بلقائه زيد اسدا وقد تكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وقوله فليت لنا من ماء
زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب وهو ما
نفي نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين شرط
فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا
فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله
يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد عليه السلام ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران
كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر
وزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول الحق

كما في قوله تعالى خذ

بلى هو

شئ من مطر ومن للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجار والظرف مقامه بلا شرط
ذكرناه في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل
الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله
ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف
جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ
المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال الضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة
من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا يراد من الاستغراقية فيه
دخولها على ما لا يوصل ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا لا
مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في
غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء
في نحو الذي يبدء فانها لتثبيت للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من ابتداء
ما لا انتهاء هو وقد يجيء للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ب
ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ولا تدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصا باسم
الله وشذ دخول كل واحد منهما على مدخول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه وان ضم ميمه في القسم خاصة
وزعم بعضهم ان من المقسم بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليها في باب القسم
ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع تقال جئت من معه اي من عنده
وكذا المبحوث من بلده ان ياتي بالمجرور وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين والى
للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا ويختص بالظاهر خلافا للمبرد في الظرفية وبمعنى على قليلا والباء
للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره
سماعا مثل بحسبك درهم والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم
للتعجب اعلم ان تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاظهر عدم دخول حدي
الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذاك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في
الشرى ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا
وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو
اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول لقوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم و
المحققون انها بمعنى الانتهاء اي تضيفوها الى اموالكم وكذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة
الى الذود وقوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل هي بمعنى في كما في قوله
فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى مطلي
به القار اجرب مكره مبغض والكريه معدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الاماله وقال

كاختصاصه التاء بالله وشذ ع

زد

والاكثر

بتوجه

تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعث منه حملا على اشربت ورضيت عليه حملا على عطفت قال اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل انت الي حبيب او بغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها
كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتقي الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منضم الى ذروة لا بمعنى في كما قيل
قوله وحتى كذلك اي للانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فروقا كما يجيء وعتى بالعين لغة هذيلية وهي على ثلاثة اضرب
حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فعلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا
به الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة والا عولي حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر الصريح نحو سرت
حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لانها تحد والتحديد
بالمجهول لا يفيد ونحو قوله فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اي حين لحتفهم ومذهب الكسائي ان جر ما
بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال وهي كما في لغة بني تميم
عتى وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت
ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه حد فلا بد من توقيت في ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة في
انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء وان في ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة
وفي الجارة يجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح
وتفارقان ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء له بالاختلاط نحو
ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التي لا تثقل الا انها
فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع على
زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على نحو ان يكون ما بعدها متصلا لاخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت
رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا
جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع
الفجر ومطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال الجزم جار الله
بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وحكى ابن مالك الدخول
وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا لاخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء
داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي ولهذا ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت
القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل
واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العا
آخر اجزاء ما قبلها حسا او آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك لكنه يجب فيها ان يكون آخر اجزائه او ادنيت
الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بقصدك من الجانب الاضعف صعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات
الناس حتى محمد عليه السلام بالعطف وليس عليه السلام آخرهم حماما ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم نوعا وشرفا واذا

طفة

ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب
في ضربت القوم حتى زيدا الا مما له
واقع على زيد ايضا واما الجارة ع

ابتدات بعبادتك من الجانب الاوى مجتهدا كان آخر الاجزاء اضعفهما نحو وقدم الحاج حتى المشاة عطفا و
بجعفان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم
يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرات القران حتى المسورة الناس جزا ولهذا جاز بعد
ماهو ملاق ايضا والتزم صاحب المغنى التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة
محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي
جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى
كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى
نصفها والى ثلثها والعاطفة كما والعطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا
لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الابتداء بخلاف الواو وهكذا كما توهم المصنف دخول ما بعد حتى الجارة
فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فيقال ويعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى مجرور فالاختيار اعادة
الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او
عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رايت عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة
للاسم واما العاطفة للجملة نحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا
قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم
حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء لها الى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا
يدخل آخر الاجزاء واوسطها ويقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم حتى زيد وشبهة المبرد قوله واكفيه ملحبي و
اعطيه سوله والحقه بالقوم حتاه لا حق وليس ما في البيت حتى الجارة والامر يحتمل لو رفع الحق وجه بل هي ابتدائية
اي حتى هو كما في قوله فيا عجبا حتى كليب تسبني رجله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد
وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى لا يلزمه تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الا
دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان
جزا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم
جزا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي
اجزاء المجرور الذي قبل حتى شيا فشيا حتى ينتهي اليما بعد حتى من الجزا والملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء
وبعدها الجزا والملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى
واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني
بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما
ذكرناها وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم
كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس
الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو

اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في
الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال
الظرف على المظروف فكانها محيطة بها في جوانبها وكذا قوله عليه السلام في النفس المومنة مائة من الابل اي في قتلها
فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم
في جذوع قيل ان فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع
تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر
والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم في
افواههم والاولى ابقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله ع
يعاف بها الكفاة نا وتهيبها ونشرب في اثمانها ونقامر والاولى انها بمعناها في الموضعين اي حاصله في زمرة عبادي
او بمعنى ادخلي فيها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت
خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء الله اي رضاه تعالى مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه
الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك
مررت به اي التصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به صعف
وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع
وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بالاتها ولا يكون بمعنى مع الا
مستقرا اي كائنين بالكفر وكائنة بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته
ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله وللتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول به لكن
معنى التعدية المطلقة ان تنقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ونحوهما وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر
نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما سمعته معتدا الا في قراءة من قرا ايتوني زبر الحديد
اي ايتوني بزبر قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اي فيها ويكون للسببية نحو قوله تعالى فظلم من
الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها الببب وهو فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله والمحموا برؤوسكم
قال ابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى المجرور بنفسه
وبمعنى من نحو عينا يشرب بها اي منها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب وبمعنى التجريد نحو رايت بزيد اسدا اي رايته بزيد كاسد
من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم قوله وفي النفي
بليس نحو ليس زيد براكب ويلحق ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في وما بعدها
في النفي ان مما كان للمص ان يطلق النفي والاستفهام وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت و
واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحاله وهي على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا في كل ما كان فاعلا
لكفى ومضارعه وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا الذي هو حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا
الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف

هي

ان يقول بمعناها والمراد

تمامه حتى الذين رؤسا الغداها

سكم

ماهو فاعل

ونرجو الفرج وقليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوع
نحو قوله الاهل اياها والحوادث جمة بان امرا القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن
غريب زيادتها ان تزاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا ويضم كثيرا
مع الله في القسم نحو الله لا تفعلن وشاذا قليلا في غيره كقولك وثبة حين قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص
لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعية وربما فتحت قبل ان المضمر نحو لتعلم بفتح
الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء ولام الامر فحقها
الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واما كسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم
تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو
الجار واما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص
الالحاق بحال دخولها على المضمر لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست
بلام الابتداء والفرق بالاعراب ربما لا يتم اما للوقف او للبناء وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها
نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرأنا لجهنم ونوع لام
كان ولدا تهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن والضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل
العامل الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه
مقدرا نحو الزيد وبالملكية ام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك على الاستغاثة والتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده
اي استمع الى من حمده وبمعنى على للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها قوله
وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب التعدي واما في وزنته
المال ووزنت له لا اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله سعوتكم الفتنة ولا ثالثوكم حالا وكذا
اللام زائدة في لا ابا لك عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا
وقوله اريد لانسى ذكرها وقيل ما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وبمعنى زائدة ايضا في قوله تعالى واذ
بوانا لابراهيم لقوله ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وتجوز ان يقال الثانية
تاكيد لفظي لقوله وبمعنى عن مع القول بمعنى في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت اللام
في قولك قلت له لما قال ما سبقونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو للقسم في التعجب نحو
لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الا
العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يقال انها للاختصاص
اقالم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل في بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته
لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص كما مر في باب العدد **ورب**
للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مبهم مميز بنكرة
والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة في

لانه ادرعا يكون الظاهر شيئا او موقوفا عليه ونادر ع

رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء
المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة
والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدهما تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال
ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة
كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز رب
رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان حذفه في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب
هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به
بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها
وذلك ابلغ في المدح ومن هذا التقليل قوله تعلم انه لا تقليل للضائع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا انكر
ان اعرف شيئا من العلم وهو حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها اسما مع انها في
التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي معينة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تعرب حتى ولا ابانا
كانجرار كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل وتشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي بالفعل
الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني اما ذلك لانه ضعف الفعل المتاخر عن المعمول
عن العمل فيعمد بحروف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة
ان يعد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في
ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بانه لا يكون
رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والضمير معا ولا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان
اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا
خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر
مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا
سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا
ان لقيته مفسر للفعل المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل
اخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك
ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد
وقولك لزيد اضربه والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متمحلا ان جاءني صفة
والعامل محذوف ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرحه قوله محذوف غالبا بانه
قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما وهو مضاف الى النكرة بمعنى
رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر

له كالخبر كما في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان على ان في رب من معنى القلة وكان نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو عزمها سوف على الرمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام لكنه لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي ولهذا كان لرب صدر الكلام لان النفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواضعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه وكثر وقوعها ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفرت وطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرت من معشر حصلت لي واما انت مجرور او اقل فعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدا واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدا وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه قوله مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان احديهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصا في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجال اي هذا الجنس اذا فصلته واحدا واحدا فلو لم تحتمل الكثرة لما انهم لم يستعملوها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلا او رجال قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدا على ما اخترنا لا خبر له لا فادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذاك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحروف النفي فان التقليل عندهم كالنفي ولذا لا يتقدم عليه ناصب ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ورب رفد هرقته وهذا الفعل المعبر عنه لا في رب على الخبر بل هو صفة مجرورة كما تقدم ويجوز ان يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه او ظرف كقولك رب رجل في الدار وصفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضمير ها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجرمي هذا

لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم تحتملها لم يستعمل فيهما والمعرف اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله

ح ا ح

لم يشترط حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار وامام الدار او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعه او صفة مشتقة نحو قوله عليه السلام رب نفس طاعمة الخبر بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هي وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد

ح ا م

المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحروف النفي الداخل على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه والاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وربما قصد بعض كا عمرو واخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن عملها قريب واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادة واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفها كما مر ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقال ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فانما دخل ربما المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القران بلفظ الماضي كثيرا نحو ونسوا ونادى ونحو ذلك وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما وقال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله فلقد تكون اخاذ وذبايح وتجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوع الحال والاستقبال بعد ربما وهو الاظهر لا الاحتجاج في الاية والشعر المذكورين الى تاويل وقوله ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة الا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك عندهم جائز عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص وسماها بخصائص فمنها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافا الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بها التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها التفخيم لا مه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها من دون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد تلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة نحس يصطلي القوس ربها واقطعه اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب

نحو ليا قدمت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في قائم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام
نحو وليلة نحس لا يقدرون عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كانت للعطف جاز
اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت
بمعنى رب تجر كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال ووليلة نحس ولا
فوليلة نحس اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف (هذا كله على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا)
والفاء وثم عليها نحو ووالله وفوالله وثم والله واضمر الباء باقيا عملها في قول رؤبة خيرٍ لما قيل له كيف اصبحت وهو
شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن وتقدم في بابه واما قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال
(معا) الخليل في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال في امس في نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤه
كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا فرب
مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة قوله وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال
مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف
النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم
معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني ان لا تستعمل
في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على المضمر فلا يقال وك كما يقال بك
واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل
القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفهيتين ومعنويا لان في واو العطف وواو
الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في تراث وتوراة وتكلة وتكلة
(ب) فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب وتر
الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد
تضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغيير
معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة
من ايمن والمكسورة من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يقال
تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا
يوجب البناء بدليل هذ ويد والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم مُنُ الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة
الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما مَنَ الله بفتح الميم والنون فمنقول (بفتحتين فمنقول هو من الله بكسر ح)
اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم فتح النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فلهذا من
الجارة في القسم تختص بربي او بالله وقيل بل الثلثة اعني مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة
من ايمن اما اختصار مُنُ الله بضمتين من ايمن فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورتين

(يقال رجل وكل بالتحريك ووكله ايضا على مثال همزة وتكلة يقال فلان وكله تكلة اي عاجز يكل امره الى غيره ويتكل عليه صح)

(كما في يد ودم والاولى ح)

منه
من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجيء والقصر لا يوجب البناء ومن ابن جا بكسر النون وفتحها (اي الرفع ح)
بلى لو جاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجمع وجرا ايضا عند الكوفيين
جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمن الله باتباع الميم النون بعد
القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون الميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل
الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب
الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها وكلما قصر من ايمن لا يستعمل الا
مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال مُ الله ومِ الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من مُنُ
ومن على ما قال سيبويه وقبلهما مقصورتان من ايمن الله بعد كسر الميم اذن انتقال وقيل المكسورة مقصورة من
يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم شفهية كالواو فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي (والواو شفهيتين فاختصا ح)
على حرف لم تجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بعمل
القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر في جميع ما يحذف منه
الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لآتين ويختص لفظة الله بتعويض ها
او همزة الاستفهام من الجار وكذا تعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكأنها حذفت
للدرج ثم ردت عوضا من الحروف وجاز الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة
(يأتي) الله كالتاء فاذا جيء بها التنبيه بدلا فلا بد ان يجيء بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تعلمن ها
لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند
حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة
الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر
في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه
على كون ها من تمام ذا قال ها الله ذا بحذف ها ابو بكر ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في ارقت وهياك في اياك
والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة وهي دون (بعد قلبها همزة ح)
الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكأن
الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للساكنين كما في الضالين
ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب
الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لا
انا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ خبره محذوف اي ذا قسمي بعد
هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري
آلله ليقومن عبيد من عبيدي فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه لعبد الله بن مسعود حين قال
هذا راس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره واذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل همزة الله الفا صحيحة وهو الاكثر (الثانية ح)

(قال زهير تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك القصد بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد واقصد في مشيك اقصد بذرعك اي اربع على نفسك صح)

او تسهل كما هو القياس في آلرجل ونحوه ولا يحذف اللبس ولا تبقى الا الاستفهام واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص
وذلك اذا كان قبله فآء قبلها همزة الاستفهام يقول لمخص هل اصبت دارك فيقول نعم فيقول له ثم فالله لقد كان
كذا ويجوز دخول الفآء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل
بينها وبين الله ببقاء العطف وعند الاخفش الفآء في أفالله زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدالا لا اعواضا تنبيها لحرف القسم و
لزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط
والجزاء صارتا بقرينة القسم جملة واحدة فان القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله و كانت
لعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا للدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد
الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله و
يمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم
ان يؤدوها اليه تعالى سالما قال تعالى انا عرضنا الامانة الآية ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من قوله والشمس والليل
والضحى ونحوها واليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني و
امانة ه نحو اثبات الخبر نحو على الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لا فعلن او والكعبة يميني لا افعلن
وقال الفرآء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين
ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك
وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه
قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم
المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لا افعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت
يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي لم يات سماعا في لفظة الله الا النصب او الجر دون الرفع وجوز الا بدلي الرفع
ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة
الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل
دج عليه تجويزهم كسر همزته واما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله وافعل يتحقق في المفرد منه شي صالح كآنك وآجر واذ
في مكان واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكرر الواو بعد واو القسم
واذا تكرر الواو بعد وا نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف
وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم
به الثاني بما عطف بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها مستقل
فكل قسم لا بد له من جواب فتطلب ثلثة اجوبة فان قلت احذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا
هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول
المقسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار
وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لا افعلن وبحيوتك ثم حيوتك لا افعلن ولا يقول الخصم

حملت همزة القطع منه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعند سيبويه

للقسم لكانت

وسيجد ان يكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسما والافعال ولذا قالوا في الامر من نحو انصر بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا فيصدق بينها قوله كلام كيبها عن رجلك شاسح واذا تكرر الواو ٤

بالله اقسم بالنبي لا فعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين
لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال
الواو كانها عوض من حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم
يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحروف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو
قال المص فيلزم على هذا ان لا يجيز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار
الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم يكن فيه معمولان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء
حتى كانه يجر وينصب وهو المحذور وقال المص انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب
العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالليل في الحقيقة هو
العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل
وقت غشيته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك
م وعمرتك الله وبعمرك الله وقعدك الله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام
كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى وعاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله
تعيذك ان لا تسمعيني ملامة ان فيه نادرة وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى
القسم اي يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اي اجابه واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية
والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة
م للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم والا
الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجي في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا
على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد منطلق جواب القسم ايضا والقسم قبله
مقدر نحو هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيدا آكل فقد دخلت على غير المبتدا و
قوله عوك اجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المعلقة
للمثك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم مثل قولك يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال
بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق لي الوجه آ مثل
ظننت لقد فعل لكان نصا في اجرآ ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام ابتداء مفيدة للتوكيد ولا
يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع
حروف النفي وان جاز ان يؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو منطلق ولا يقال لما زيد منطلق وذلك لان
اللام للتقرير والاثبات وحروف النفي للرفع والازالة فبينهما في الظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو منطلق وان
زيدا لم يخرج فان واللام انما نفى مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته
المبتدا في كونه اولا جزئي الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس ولا ورثت بعدي سنة تقتدي بها واحلو على
ذي شبهة ان توهما وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل

على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله
ولقد آتينا وذلك لانها تقرّب الماضي من الحال فتصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا
معنى التحقيق وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اى تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا
اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد آكل ولفي الدار زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضا(رعا)
نحو لطعامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا تدخل
على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيرها وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما
من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لمحمود زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير
هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر كان زيدا لقائم كما مر في باب انّ واللام في جميع ما ذكرنا ليس جوابا
لقسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز ومهملة عند
غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ونحو والله لا رجل في الدار والله لا نهار حل
ولا امراة واما مصدرة نحو والله انّ زيدا قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره
باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تأتي بالنون
اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارن
فانه وان اخاهم لم يقصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون اجازوه
بلا ضرورة ويحكى عن ثعلب على موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال تالى ابن اوس حلفة ليردّ
الى نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردِن بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم
الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لِتفعلنّ هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوّزون
وقوعه جوابا للقسم وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب
موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع ويقول والله ليخط
زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتي بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه
بما وان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة
فالمستقبل لا يجيء والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع
بلم ولن في جواب القسم لانهم يقولون عامل جزمه للاختصار كالحذف والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا
العمل لم يتعين الباقي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما
في نعم وبئس فاللام وحدها لان قد لا تدخلهما لعدم تصرفهما فالعين نعم السيدان وجدتما وان طال الكلام او كان في
ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال الله تعالى في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله قد افلح فلم يأت باللام للطول
وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد مع اللام لان لام الابتداء
لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم

من الشر مظلم فمذهب سيبويه أن أنْ موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب
لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا ويجيء الكلام عليه في حروف
الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي
قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اى لا تعذبهم فلا يلزم تكرير لا كما يلزم تكريرها اذا كان
في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها
نحو فلا صدّق ولا صلى وربما جاءت غير مكررة في الشعر كقوله فاي امر سيّئ لا فعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما
جاز عدم تكريرها لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كان
المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اى ممهدة ومعينة
لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لآتينك ويجوز والله ان اتيتني لآتينك بلا لام فان حذف القسم وقد
فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم
لمشركون وان تقدم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو في حكمه من حروف الشرط وجوز حذف النافي من المضارع
الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواتها او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح
قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب
القسم من الفعلية والحذف للتخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع
اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواته نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه
وانما جاز منها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل
فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات
لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احديهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وايضا
حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض
او تقدمه ما يدل عليه اى اذا اعترض القسم اى توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي النهج فقد والله
لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم او تأخر عنه
هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في
بابه وقد يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى جوابا كالمذكورين وذلك نحو قوله
تعالى والفجر وليال عشر اى ليعذبن ولينعثن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الآية عليه وقد يحذف الجملة القسمية
لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة
استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد
تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدمه لكون التاكيد وما يقال
عوض لا نمنك وعوض ما اتيت لغرض سدّ مسد القسم كما في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل في غير
القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف

التصديق وهو حير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوبين كالقسم تقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهى مبنية على الكسر وقد تكسف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نونت اضطرارا قال وقائلة اسيت فقلت جير اسيّ انه من ذاك انه وبه استدل على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم لبعد ويلزمه ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شئ اتانا رسوله اى اقسم بما نقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما عرف في الخبر الصرف نحو تضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابى القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا اكلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا التزام نذر نحو لله على لافعلن وعلى عهد الله لا نومن

وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين لدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر مثل ما رايته مذ شهر او مذ يومنا وحاشى وعدا وخلا قوله

وعن للمجاوزة يعنى لبعد شئ عن المجرور بسبب احداث مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب الرمى وكذا اطعمته عن الجوع اى بعد عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما او اخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المراد اطباق كل واحد منها اعظم من الآخر نحو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين في ان المراد التكثير والتكرير واقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قوله وربت السادة كابرا عن كابر اى كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اى كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اى بالهوى والاولى ابقاؤها على معناها ولكان والمجرور صفة للمصدر اى نطقا صادرا عن الهوى نعم في مثله تفيد السببية كما في قولك تلف هذا عن علم وقوله وتبدى عن اسيل اى عن خد اسيل وتبدى بمعنى تكشف اى تكشف الغطاء وتبعده عن وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعلاء في شئ لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت على بنو قشير فلحمل رضيت في التعدى على ضده اعنى سخطت كما حمل عجبت منه على سخرت منه وقربت منه على انفصلت منه وقوله تعته اشهرا وعلا عليها اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه في تبعه وقولهم فلان على جلالته نقول كذا اى معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سيروا على اسم اى ملتبسين به كانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به

وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار من يتكله فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان المجرور اسم لا محالة قال تعيف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامى فيبنيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على قال ما تت نوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اى من فوق والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاء الذى كزيد فهو مثل الذى في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اى الذى هو كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدأ في صلة غير اى اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو الذى كزيد شائع كثير وتتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما في قوله انتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه الجزولى وتكون ايضا زائدة اذا لم تلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اى فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو قوله تعالى ليس كمثله شئ او دخول مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض ان لا شبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ما سوى حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التاكيد اللفظى وهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا دواء واما ان يكون احدهما زائدا فيكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين وحرفين واحدهما زائدا فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف قلت لا نمنع منع الاسم عن الجر الظاهر وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدى فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخى زيد اخ اعنى نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فالمعنى بل وم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاحسن واجمل في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك آسر وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت ويجئ ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت مثل كفها التشبيه

ولا يبعد ما ارتكبه في جميع حروف التصديق

إيجاد

زيادة الكاف في

الكف

المفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور
مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه
فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الان فما مبتدأ محذوف
الخبر وانت تتمة الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله عليه السلام كما تكونون
يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني بالتهم المكروهة وثانيها ان تكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن
العرب انتظرني كما آتيك اي لعلي آتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى
ان مما هي بمعنى ربما قال وانا لمما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول اي لما افعل اي ربما
قال بعضهم ان ما هي بمعنى ربما هو اي ربما افعل اي ربما وثالثها ان تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم
الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون الكوفية نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذفت الياء تخفيفا
ولم يدفعوا الرفع والبصريون لم يثبتوا الا افادة كما التعليل ولا نصب الفعل بعدها واستحسن المبرد القول وانشد الكوفيون لا
تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اي لعلك وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كما
تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز
ان يكون هذا النوع اعني نحو كما تدين تدان من القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي
ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتوطئ رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها و
من قال انها اسم فهي كافة له ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما اما كافة للافعال
عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول

**الحروف المشبهة بالفعل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ لها صدر الكلام سوى أنّ فهي بعكسها وتلحقها
ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال** سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لا التي تشبه
ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه
تشبه الافعال معنى كما مر ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وانفتاح اواخرها فان لم تقل انها للمشابهة لها
بل قلنا هو لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت من جهة اخرى بها اشبه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا
انها لمشابهة الفعل فلا اشابه تشبيها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا
يكون بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحتها فقط كما تحفظ سكون من وعن بها من جهات
المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فعليا شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين منها وشابهت مطلق الافعال
لفظا اذ كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فعمل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها و
ذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع
قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر او تنبيها بحمل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل
وها ان العلتان ما حسنتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان
ان وان معنى حققت واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا اسد و المشتق

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما هي مما بمعنى ربما و

ولم يثبت البصرية لا افادة كما التعليل ء

لا تظلم اي

ل

نحو كان

اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا
والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الخبر
مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول
كانك مت وكانك تموت والاصل كانك رجل يموت وكانك رجل تموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن و
كانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه
اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا تحكم بزيادة شيء وتقول المعنى كانك
تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا و
تشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كأني بالليل وقد اقبل وكأني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر
هذه الحروف فتبين ضعف بالليل وقد اقبل قول الفارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان
عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت
وماهية التمني غير ماهية الترجي لا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي
لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا والترجي
ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب اقوالهم في لعل
الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة الترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا
الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال
بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما
قوله آمنت بالذي آمنت به بنو اسرائيل فتوبة بائس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان
الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نظر الى مذهبه في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا
على ان نرجو او نشفق كما ان او المفيدة للشك والابهام للسامع اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا الشك
تعالى الله عنه وقيل ان لعل للاستفهام تقول لعل عمرا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة
بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز
عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الجزئين مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام
زيد فنصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم
فهو عنده كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحال
وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف
لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالهما فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض
اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا لما رواه عنه عليهم ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشدوا كأن أذنيه

مقاما كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة

الحال اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وفي لكن معنى استدركت

وهو استعمال التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك

ذلك لان الاسماء

ومن ثمة

ليه

اذا انشق فاقادمة او قلم محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بلا جار و
الثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بشيء وقد ردّ على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب
كأن اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تصل
بهذا النحو الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلا له كون مضمونهما مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت اى وسيقعا
في غنم والخروج منها نوق كذا زاجرتان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين لانها مفعول تمنيت وبنى على ما ذهب اليه
الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقديرها المفعول الثاني ان تقدير اصابعهما خبر ليت والاعراض كالاعراض واجاد
الاخفش قياسا لعل في محل ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب ما في اخوات ليت الجزئين
فممنوع والمروي ان تفرجهم لسبعون حوليا وان في تفرجهم لسبعين واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه
ردّ على الشاعر قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فرتبته الصدر كحروف النفي و
اما الاولم ولن فقد مرّ في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض
والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم
التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك
الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اولو جوّز تأخر ذلك المغير لاخر والواجب على السامع حمل الكلا[م]
الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغير راجع الى الكلام المتقد[م]
الذي حمله على انه خال عن جميع التغيرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر ذلك المغير فيه فيبقى في حيرة وكل
واحد من هذه الاحرف يدل على قسم الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقرير الثابت لا تغيير
المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء فلذلك وجب تصدرها كالكلام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل
المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه ولا تتصدّر
وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل وكأن وان المفتوحة لا تدخل على مبتدا
في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما الطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون
مع ذلك مطلوبا بطلب آخر اذ لا يجتمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كأن فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما
ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كأنك دقام وكا نك
ثمت او تقوم او تعدل او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم
استفهام لوجب تقدمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد
لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم أوّل نحو قوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط واما ان
المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان في نحو
امرته عن قم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن
كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدّرة
بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى مانعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدا وان كان قليلا

نحو

واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطئ فيه ء اهـ

كونت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من هذه الاحرف ء

فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب آخر اذ لا يجتمع عندهم طلبان ء

فلان وضعها لكون

نحو ان زيدا لا تضربه ولكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولولا اذا دت لقالت وهي
صادقة ان الرياضة لا تنصب المشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى
قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة
الاسمية فالاولى ان تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه
انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة
وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال قل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد الذي هو معناهما
تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما شائع عند الكسائي
واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى
بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره
فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع
المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها ومبتداة وقالوا لولا
انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا
واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا وحكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو
ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد
ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما
بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا
خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره و
يلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة
فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها
فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة اذا لحقت
الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية والضاربية وكذا المعنى ان زيدا في الدار اي حصول زيد في
الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة
لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدا بها سواء كان في اول الكلام نحو ان زيدا قائم او كان في وسط الكلام لكنه ابتداء
كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا و
كذا الكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها
بعد القول بمعنى الحكاية لانها ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء
بالعصبة وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتحان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن
في خبرها اللام ولعل ذلك لتاويلهم بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا
وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون لان الجملة تقع حالا ولابد

كانت

هما
لا معنى آخر متجدد وعدم ك

على كونها في تاويل المفرد كامر بان قلت فتحها لكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان
صريح المصدر لا المؤول به وكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل على
كون الجملة اذا كانت خبر المبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا حدثا جاز فيها في الخبر نحو ما قولي انك قائم ويكسر ايضا
اذا دخلت في مبتدا في جزم لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة
فهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعله نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم
اي علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كرامة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر
نحو عجبت من انك قائم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا يدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان
فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما عرفت في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان جزء الاسمية
ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتدا والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب
الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف
شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها ليكون مع ما في حيزها فاعل فعل
مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسيجي في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا
قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وندر دخولها على الاسمية كما يجي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما
في لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في
مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه فالكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدا محذوف
الخبر اي فاكرامي ثابت له وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد
قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمتان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعها الشاعر بما حولها كقولهم
جبت مذاكيرهم فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبودية قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد
قولك هذا وذلك تقرير الكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين خبر مبتدا محذوف وان عطف على هذا
الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها مع الجملة المتقدمة المحذوف احد
جزئيها قال اني اذا خفيت نار لمرملة الفي بارفع بيت اهله اللادي ذاك واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يجنى
على الخيار فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب الآية فالجملة العشية في الآية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا
وليت نحو اول قولي واول كلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقوالي
حمد الله ولم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى
مقولي اي اول مقولاتي هذا القول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك
كما يقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله
اني احمد الله معمولا للفظ قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المقول فهو كقولك مضروب زيد فزيد مضروب من حيث
المعنى وليس معمولا لمضروب وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف
اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده المص لحسن كرد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه

بهذا الكلام اول ووسط وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلث بلفظه بلفظه اي وباعتبار الحروف بلفظه بهمزة
ان فيكون المعنى اذا صرحنا تلفظي بان او بهمزة اي ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود المتكلم وبهذا الوجهان بعد
اما فان فتحت فاما بمعنى حقا نحو اما انك قائم فان فاعل اي حق ذلك حقا او تقول حقا في معنى الظرف اي في حق نكو
ان اما فاعلا ومبتدا كما مر في باب المبتدا قال احقا ان اخطبكم هجاني ودليل كونه في مذهب الظرف قوله افي حق مواتا
الحاكم مالكم تطلبني الشر ليس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت فاما حرف
استفتاح كالا نحو اما انك قائم قال تعالى الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي في
حق والله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية
يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك
حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ ان زيدا قائم
ومنذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى
ان رب واية مضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في باب الظروف
المبنية والغالب بعد لا جرم ان لهم النار فلا رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما في لا اقسم
لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد
بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها
اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب
اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يكسبنكم وبمثله فسر بعضهم الآية اي جرم كفرهم
ان لهم النار فان معمول جرم وقال الفراء هو اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب
لا جرم والجرم والجرم تشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان
لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال
لا جرم لا تينك ولا جرم احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان تفعل كذا اي من
ان تفعل ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها
من التعبير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون ذا زائدة كما قيل في ماذا صنعت ولا ان ذا جرم بغير ميم ولا ان ذا
منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان
بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي ثبت حق الا ان في لا تعمل على شد وعز لكونهما في
الاصل فعلين ويجوز ان تكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك
وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل بضم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول عز زيد فاسق كما ان عمرا
صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فقال
الخليل ما زائدة وان مجرور بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم التزموا الكاف مع ان هذه
الزيادة كراهة ان يجي لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب

كما تقول لا بد

وجهد رأيي أنك قائم بالفتح للعلم لأن المعنى في حق وفي جهد رأيي حث بأما فعلت أما حقا فإنك ذاهب وأما جهد
رأيي فإنك قائم فالوجه الكسر لأنك لم تضطر مع أما إلى جعل الظرفين خبرين لأنك كنت مضطرا إليه من دون أما وذلك
لأن معمول ما في خبر إن يتقدم عليها مع أما الجائي في حروف الشرط نحو أما يوم الجمعة فإنك سائر وأما زيدا فإنك ضارب
ولا يتقدم عليها من دون أما فاضطررت إلى جعله مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز أما في رأيي فإنك
ذاهب بالفتح والوجه الكسر لأنك غير مضطر إلى فتحها وتقول أما في الدار فإنك قائم بالكسر إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل
في الدار وأما إن أردت أن في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح والتعريف المذكور داعي الفتح في مواضع المفرد
والكسر في مظان الجمل أولى من تعريف أبي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح لأن ما بعد
فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وأيضا ما بعد إذا المفاجأة
يتعين للاسم ولا يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف إلى آخره يعني ولأجل أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة كان
اسمها المنصوب في محل الرفع لأنها كالعدم إذ فائدتها التأكيد فيتطفل العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم أنه
تختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المص يعطف على المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع إن مع اسمها كما قال الجزولي
وكأن الأول نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول إن ودخولها عليه كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا
لاشتغال لفظه بالنصب فإن كاللام في لزيد ولا شك أن المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه
فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع إن ومن قال على موضعها مع اسمها نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده
مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد لأن إن كالعدم باعتباره وإنما
يعتد بها إذا اعتبر النصب ويشكل عليه بأن إن مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأة والمبتدأ هو الاسم
المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالأولى أن يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء
طرفا من هذا قوله لفظا وحكما راجع إلى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو إن زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم
المكسورة نحو علمت أن زيدا قائم وعمرو فإن هيهنا مع اسمها وخبرها وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن التقدير علمت
قيام زيد لكنها في تقدير اسمين إذ أن مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما أن إن المكسورة مع جزئيها بتقدير
اسمين أعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد أفعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وفيما
قال المص مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لأنا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين
نقول إن ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلمت أن زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما وقولك علمت زيدا قائما بتقدير
علمت قيام زيد كما مر في أفعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد إذ ذانك الاسمان
بتقدير الاسم المفرد هذا مع أن النحاة أن مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من أول الأمر بتقدير اسم مفرد
أعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وإنما دعا المصنف الأمر بتقدير اسم مفرد أعني المصدر الذي
ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وإنما دعا المصنف إلى هذا التكلف أنه رأى سيبويه مستشهدا على العطف
على محل المكسورة بقوله تعالى وأذان من الله ورسوله الآية وأذان بمعنى إعلام وكذا استشهد سيبويه
بقوله ولا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول

فالكسر هو الوجه

هكذا

المعنى

إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله

والمقدر

فعل القلب

والمقدر بأنا بغاة وأنتم بغاة فلولا أن المفتوحة بعد أفعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور
وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال إن المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز
العطف بالرفع على محل اسمها لأنهما حرفان مؤكدان أصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني أن زيدا قائم و
عمرو والسيرافي ومن أخذ أخذه لم يلتفت إلى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة
مطلقا لأنه لم يبق معها معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور كما ذكرنا
فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر أبي سعيد صحيح فنقول إن قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز
ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور أعني قوله من المشركين مقام التأكيد أو نقول رسوله مبتدأ
خبره محذوف أي ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على أن مع ما في حيزها بل الواو اعتراضية ونقول في قوله
ولا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق إن ما بقينا في شقاق خبر أنا وقوله وأنتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم
لنا مثل هذا في قوله ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم ولا أني بالمشي في القيد أخرق بعد قوله فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم
لشيء ولا أني من الموت أفرق لأن قوله ولا أني بالمشي في القيد أخرق عطف على أني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا أنا
ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك إلا عند المبرد ولا أني
بالمشي في القيد بالكسر لا يرتفع الإشكال ولو كان قوله ولا أنا ممن يزدهيه مستأنفا ولا مكرر وحكم لكن في جواز
العطف على محل اسمها حكم إن المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم إن بالرفع لكن
الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة إن يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما في حيزها دون
إن كما يجيء وإنما كان لكن مثل إن لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل لأن الاستدراك في الحقيقة معنى راجع إلى ما قبلها لا إلى ما
بعدها إذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان أو إثباتا عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قائم
حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم
كأن وليت ولعل أيضا لكونه في الأصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما أحدثت فيه الحروف من المعاني
وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج والفراء ولم يذكر
غيرهم في ذلك لا منعا ولا إجازة والأصل الجواز إذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله قل إن ربي
يقذف بالحق علام الغيوب صفة لربي ويحتمل بعده وجوها أخر ولم يذكروا البدل والقياس أن يكون مثل سائر التوابع
في جواز الرفع نحو إن الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المبنية بلا نحو لا غلام رجل
في الدار لا زيد ولا حمل على المحل عند البصريين إلا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم إن زيدا وعمرو قائمان وأجاز الكسائي وإنما
منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر إن إن فيكون قائمان خبرا عن زيد و
عمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لأن عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي
كما ذكرنا في صدر الكتاب والأثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكر في علم الأصول لأنه
يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الآخر فيلزم من احتياجه إليهما معا استغناؤه عنهما معا ولو فرق الخبران العطف
نحو إن زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكروا فيجوز ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى

ومن تابعه

والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول وأنتم اعتراضية

كونه كسائر

وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان ياتي المعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان
زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد
لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين واما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر
المبتدا لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتدا دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر يترافعان
عنده فلا يلزم صدور اثرين من مؤثرين والفراء توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا
بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا بمقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان و
ان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا يستنكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفي
ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في
ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من امن فعلى ان الواو
في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في قوله
ثم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك [illegible]
ومنع سيبويه قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد
ذاهبان وذاهبان خبرهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوز بعض النحويين بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف
على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك ذاهبين وعمرو وليس بشيء لان ظن واخواته ان حولت اعراب
الثاني نحو ظننت غلامك ذاهبين وعمرو وليس بشيء لان ظن نسخ معنى الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا له واذا اسقوا ذلك في
ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني لتكون المعمولان في
الظاهر كاسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي
كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة
مع خبرها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان
حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما
فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا وهو ضعيف العمل وراعوا
مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني
المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما يجيء في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل مع التاخير الا على
احد الثلثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا
قائم لفي الدار لئلا تخرج حقها كل الخروج بتاخيرها عن حقه صدر الكلام من جزئي الكلام اللذين هما صدرا ان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه
وبينها الظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او ظرف متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يكثر على ما [illegible] لام الابتداء فيما قبله
لنقصان حقه من الصدر نحو قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اللام الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية
صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا
ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس

شك

عامل قوي الاثر في الاسمين اللذين بعده بان ضاربه مضروبا مفعولا به

حكم

الرجل

الرجل كما مر هنالك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا
للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء ومعناها التاكيد ولا تفيد الحالية كما توهم حتى تنافي ما هو حرف التنفيس كما مر في
المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التاكيد لا تجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا تدخل ايضا على
حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافيا
ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان له موضع الشرط واجاز
ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء
كما ذكرنا في جواب القسم فلا تدخل الا على ما تدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى
سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا
وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيفان لانها
لما سقطت عن الصدر ان لا تتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اوردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام
القسم وجب ان تفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة
كما قلنا في قولك زيد صديقي كما ان عمرا اخي وانما يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد
فلا تقول ان زيدا لطعامك آكل واني لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجاز الاخفش
وقد تدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر
فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده وقد يتكرر اللام في الخبر وفي
متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لبك لواثق وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر
المبتدا المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقدره بعضهم لهي عجوز ليكون في التقدير داخلة في المبتدا
كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ وان الله لسميع عليم
بالفتح كما جاء في الخبر معمولا الا ففي نحو امسى زيد لمنطلقا وامسى قال مروا عجالى وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا لمجهودا
ولزال قال ومازلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصي بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما وقوله واعلم ان تسليما وتركا
للامتشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على [illegible] وقال لولا قائم [illegible] لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت
ان تتعدى بالباء نحو شهدت بكذا او شهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم
واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد معلق كعلمت
في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى
القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذلك شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر و
المشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت
لتاتين منيتي وقد يقال علمت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعد
ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة
مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فمعنى قولك شهدت ان زيدا لقائم و

كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حروف الشرط فلا يجوز

هو الخبر بل

كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها واجازه

الفصل

الشهربة العجوز الكبيرة

اي مستعجلين

بذوت من البواو يقال [illegible] الناس [illegible] في نحو علمت لزيد قائم

ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت ع

انهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى القسم واللام وان جوابه
ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا القائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك
لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لهنك لرجل صدوق قال لهنا لمقضي علينا التهاجر قال
لحق لا اسقى الناس ان كنت غارما وقد يحذف اللام وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم
وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما
غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء وهو ان اصله والله انك
كما روى عن ابي ادهم الكلابي لهو ربي لا اقول ذلك نقص اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذف لام
التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك ثم حذف الف يقال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال
الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيها قال كلفات والثالث ما حكى
المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم تعلق به ما علم في مذهب الفراء اقرب من هذا لانه
يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التاكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب
قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله لقام وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان
كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات
ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجئ لام الابتداء من جملة الحروف
الستة الا بعد ان المكسورة ولحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا وجه الجواز انها
لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع
ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما
بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا يناسبها معنى فلم يغتفر معها
سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل
لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا باتفاقهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم
ان ان المكسورة ترادف نعم كما مر في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل نحو [illegible] فلكونها مع
جزئيها اسما مفردا يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قائم
وليت في قلبك انك تعطي وكذا في البواقي ويكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها
لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم
اهلكنا واما قوله تعالى أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر انكم الاولى وانكم الثانية
معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعول لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالاخرة هم
كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة خبر انكم الاولى اي انكم وقت
موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم

والثاني قول الفراء ع

قالوا انما ذلك لانها ع

وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ع

الحق اليمانون اتى اذا قلت اما بعد اني خطيبها بكسر ان وروى اني بالفتح على ان يكون تكريرا لانى الاولى كما قلنا
في الاية الكريمة قوله ويخفف المكسورة الى آخره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء قال تعالى
في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال
المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما
مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباسها بالنافية نحو قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او
معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم تدخل فيه اللام لان
الدعاء لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتدا
حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين
شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى
للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما واما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله
ان قتلت لمسلما وان تزينك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان
التعليق واجب لو دخلت على اول معمول افعال القلوب الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو
الخبر وتدخل على المشغلة اما على المبتدا المؤخر والخبر القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في الشعر بل لم تدخل الا على
ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان
نظنك لمن الكاذبين ولمناصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال
تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك واما قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ
وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة وفي الافعال فقال ان
نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسماء اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل لان معنى النفي راجع الى الفعل وعموم من
الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل وفي الاسم واللام بمعنى الا وانه خلاف الظاهر قالوا وجاز
ذلك نحو ان جاني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما
بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا
على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله ويخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر قد مر ذلك في ضمير
الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل
وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل الى آخره قد
مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل
من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بحرف نحو علمت ان لا اثني لك او باداة شرط نحو علمت ان من ضربك اضربه اوبرب

لزم عند البصرية كونه من نواسخ ع

قالوا ع

وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الا لجاز جاني ع

ب

نحو علمت ان زيد خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم علمت انْ كم غلام لي وكان للتشبيه ويخفف فتلغى على
الافصح ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى ويخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز
الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه
ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد
التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا يدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى
باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت
في محل جر ان لصيرورتها كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاي محل لصيرورتها كجزء الاسم ولا تطلب ما يتعلق
به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها
وقد جاء كان وريديه رشاء اخلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعلها لفظا ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن ما لزم
الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف
العوض في الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجي بعد المهملة اسمية كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم
...
وقوله ايد الرجل غير ان زيكا بما الماثر برحالنا وكان قد اى وكان زالت بها وان جاز بعدها مفرد كقوله يمشي
بها الدرماء تسحب قصبها كان بطن ذات او بس مثيم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون
تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان
ان زائدة اى كظبية قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها ليس كما
قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك
والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي واللفظي قد يكون
فقد يكون نحو جاني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اى ولم يريكهم
كثيرا او يقول ما جاءني زيد لكن عمرا ساكن ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى ان الله لذو
فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق بمن يشكر المفضل ومثله كثير
فاذا خففت الغيت ويونس والاخفش اجازا اعمالها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة
ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال
فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني الى آخره قد مضى شرحه في اول هذا
الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل ولعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة
وآخرها نون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد قال لعا الله فضلكم علينا بشي ان امكم

شرم وقد يلحق لعل تاء التانيث كما في ربت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها و
كذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعه لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة
لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها للمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت
وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا وهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه
جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر وابي
المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اى لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل
محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل
ايضا ذلك عن يونس وابي يونس وابي عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي
لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش دعا له فادغم
تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله و
اللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها
على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند البصريين
للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد
دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه
من هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما
في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست ضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا
عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن
زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في
الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباءا وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية
المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف
المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد تعني انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى
انه وتقول ان في الدار جلس ابوك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر واما جواز حذف ضمير
الشان من دون ضعف لفقد تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء
في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في
مثله غير عامل لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون
لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا
محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى
الاخرة وتقول ان مالا وان ولدا وان عددا اى ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذفه خبرها تكرير
ان كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما

روى من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الماتُ حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس وان المكارم نهشلا قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجئ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فحذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اتاتيني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اى ليت علمي بما نسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية التي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومعه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اى ليت شعري اهو حي ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا انه لا يشترط تعريف المبتدا ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة لئلا يلتبس الثاني بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشده سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعالى فان حسبك الله كما قلت في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل على هذا الوجه منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتو باسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره عني خيرك كفافا اى كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اى كان فحذف الناصب ضرورة كما في قوله فلوان واش باليمامة داره تكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى ما دام الماء ريان

الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربع الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا

اعلم ان بعضهم عد اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها فما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدو بها عن بعضهم واما معها فقصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ولبس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او وعمرو اوثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وقال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله اوجونة قدحت وفض ختامها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة اعلم ان الواو مرة يجمع وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اى حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لكان توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له ولكان توهم ان المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او ومع القصد الى معناه كقول الشاعر كنت آكل تمرا زبيبا اى احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو تصير الجمعية نصا كاملا ويصير معنى احدهما نصا اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو ومثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني الجنس والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاء زيد ولا عمرو وقد ترد حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا تستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي واذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل من انها زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت معين لان نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون التكرير العامل وهذا القول اقرب وكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في

لا من احدهما دون الآخر قوله

ان التخصيص غير مشروط في المبتدا مع حصول الفائدة وانما لم يخبر عن المبتدا المنكر بخبر موخر لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان

[illegible]

اى بقيد الاجتماع [illegible]

مصادر تلك الصفات نحو قولك جاءني زيد الآكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح
فالغانم فالآيب اى الذى يصبح فيغنم فيؤب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما
في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفاء جملة على
جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف
في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم
اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله
تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد
الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان تبييت البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد
يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي بقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة
الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف
ويعربه باعرابه وهكذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا تجوز
حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام
ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى ما بين الدخول الى حومل الى توضح الى
المقراة فان قلت كيف يصح هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا
عطف قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك الشرب ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى عمرو الى دار خالد
بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي ايا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان فالمتثلم
اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الفروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم
فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعني الى فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف و
يجوز ان يكون المعنى قفا نبك من منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما
قوله يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم
فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند فهذا كما تقول داري ببغداد بالكرخ فان عنيت ان يحصل المجيء
في حاله وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد فهذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى
الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية ويختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرطية قبل الفاء وجعل
مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لهم
ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال
فاخرج اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اى اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين
وقال فانك من المنظرين اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك
من المنظرين ثم قال فبعزتك اى اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية

اى الى

الشرط عنوان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه ونحوه بان يصلح تقديره اذا المصرح

وقد تكون فاء السببية

وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل
على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذه داخلة
على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخلت على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة
فقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه
ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها
لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح
وقد يجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان
افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدى بعد نزول المطر لكن يتم
في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى
تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما
استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة وثم مثلها مهلة اي مثل الفاء في الترتيب
الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثمه قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا يكون الا عاطفة
ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد تكون في الجمل خاصة
لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله
تعالى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض
مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة ثم قال كان من الذين آمنوا فان
الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة
وهي الانقطاع بالكلية اليه تعالى وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد تجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء
وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما
يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ
بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه
متقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص وهي كالفاء في قوله تعالى فنعم
اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر
الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف
تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما عملوه فاقام العلة مقام
المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل
الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها

ونحو وتقول اكرمه فانه فاضل

في الظروف المبنية وقد يجيء

في فبئس مثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد تكون ثم

من مرتبة ابتداء اليها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشاناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل
همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون
اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد تكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير
اذا دخلت همزة على جملة منفية نحو قوله تعالى قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قالوا
لولا اوتي وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع الصم عطف
على منهم من يستمعون اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هولاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت
تهدي العمي ان ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية
كما في قوله تعالى من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا افلم لا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله ياتيكم
بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد
كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به فثم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان
بالشيء مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله في الكشاف
ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم و
هذه الحروف الثلثة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما يمكن التاويل صيانة للحروف من الزيادة اما الواو
فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك
ما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي البيت واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه
اخاه عن العدد وصبت عليهم تغلب بنة وائل وكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصبت بحذف المعطوف
عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا المامك وذلك الالمام واما الفاء فزائدة وقيل
بل الزايدة ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقائم قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان
فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع
زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم
بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف
عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكل ما جاء من مثل ذلك فليعتذر لكل ما يمكن وان منع الاعتذار فليحكم بزيادة
الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز يا دهر ام ما كان مشيي رقصا بل قد تكون مشيتي توقصا قوله وحتى
مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها
وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة
او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى
اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء
الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في

وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف

قدم الحاج حتى المشاة **واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد**
المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا ومن ثم
كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه
لازمة مع اما جائزة مع او اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واو واما العاطفتان في المعنى
سواء الا في شيء واحد وهو ان او يجيء بمعنى الى او الا ويجيء ايضا للاضراب بمعنى بل فلا تكون بعدها اذن الا الجملة ولا
تكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد
تعطف الجملة على الجملة نحو ما بالى قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم تبدو لك الاقامة فتقول او اقيم
على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما قول الشاعر
بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها
مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون واما جاءت
الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم انهم مائة الف بناء على ما يحزره الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم
وانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم
الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما
يغلطون فيه في هذه القضية ان قالوا ذاك وحقق وقال او هو اقرب اي بل هو اقرب وقالوا ان لا واذا كان في الخبر
فلثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن
احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني
زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا
الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا
لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال
على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمأمور
بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي
للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي
التخيير يحتم احد الامرين ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه
او النحو ليس من اما واو بل ليس هي الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة مما قبل العاطفة وما بعد
معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير لا لاو واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى
احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من
قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون
الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب كالاستفهام نحو ازيد عندك
او عمرو فلا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ في الاغلب

ان من تمنى احدهما لا يكره حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا
تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي
معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان
بمعنى مستويان وهو مثنى فلا بد من الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا
او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية
احدهما لا بعينه فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين
عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الآخر وكذا اذا نفيت
الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما
واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر
المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين
فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى
لا تضرب احدهم واضرب الباقيين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهو القياس هو
مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل
في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا
بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من
الالفاظ الثلثة افاد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما
او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا
منهما ولقيت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف ما فوق الواحد اي المراد
نفي رؤيتهما كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا
او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما عما كان اصله اي عدم الرؤية فيبقى الآخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت
واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء
الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان علمت ان لا تاتي
بقولك ما رايت لا واحدا ولا اكثر حتى يحتاج الى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من
جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه فيتعلق
الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في
الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا وما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد
واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه مع عدم من يحتمل
الاستغراق وبعدم ومع من يصير الاول نصا في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر
ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا يحتمل احتمال الامر نحو لا تضرب احدهما

اي عدم الرؤية نفي على حاله ولم يتصف بعلمها باقل ما يكون اي الواحد فما زاد واذا تقرر ذلك

واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع
واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او
الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا
او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا
من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه مع عدم من يحتمل الاستغراق وبعدم ومع من يصير الاول نصا في
استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او
عمرا يحتمل احتمال الامر نحو لا تضرب احدهما واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا
تطع منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفر فلفظة او في جميع
الامثلة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج

موجبة

او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هو موضوعة له والله اعلم واما
إما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بإما لابد ان يكون مصدرا بإما اخرى نحو جاءني إما زيد
وإما عمرو ومبنى الكلام مع إما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم إما على المعطوف عليه نحو إما زيدا وعمرو
فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام
زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان تكون شاكا او مبهما من اول الامر وان
تأتي بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت جازم من اول الامر على الاستثناء فتقول الا زيدا فإما
الثانية في كل كلام لابد لها من تقدم إما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم إما عليه
وعدم تقدمه نحو جاءني إما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت إما غير مسبوقة بإما اخرى في الشعر لكنها
نادر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها اي إما
بدار وإما بأموات وقد تحذف الثانية الا قال فإما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا
فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني ويلزم إما الى نار ويروى إيما الى جنة وهي لغة في إما وقالوا ان إما
لا تستعمل في النهي وحكى قطرب ثم منزع إما العاطفة وهي عند سيبويه من إن وما بدليل حذف ما للضرورة قال
سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما اراد الشاعر حذف إما الاولى وحذف ما من الثانية
وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعا وإن اجمال صبر قال المقدر إما تخرج جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة
وحالها بالتركيب كما مضى من كون ما معنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البيتين بان
الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة
على ما ليس معطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا اصلح ان للعطف وشبههما من جعلها حرف عطف كونها
بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي
إما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لإما
الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من

وجوه لان تقديم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود
في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار
مقدرة قوله واما المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الى آخره اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة
بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو وللتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم وقد يجي بغير همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال العرجي ما ادرى
وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال الحرث ما ادرى وان كنت داريا شعيب ابن سهم ام شعيب بن منقر
وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما جي هل قبل المتصلة وهو قليل
شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام
وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام و
عادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان ن
واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام م
اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم
بها عمت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو
مستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار واين
زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز
وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيء او اشياء ثابت احدها او احدهما عند المتكلم
لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم
بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل
التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال كلام الى كلام آخر
لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة
الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد يجي بمعنى بل وحدها كقوله تعالى
ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى
ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان
انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل وحدها والمقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا
سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كما في وجواب المنقطعة لا او نعم لانها استفهام
مستانف وثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام
عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة
في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة

ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ن
بعدهما بتاويل المضاف اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي
الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليها مما عندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا
جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليها والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا
فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وا قام زيد ام انتبه فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى
الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام قام عمرو وا اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد
اخي ام عمرو وهو فالاولى ان ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال
والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاول
ازيد قام ام عمرو وفي الاخيرين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخي ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل
الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل وانما
ارجئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقام زيد ام قعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو في
كذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه متصلة لا جرم جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف لا يذ
جوز الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد على ان وقع الاختلاف بين
الجملتين اما بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر
الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتناسبا وفظهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو
وابكر قام ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف
الجملتين مع انها متصلة لانه لم الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد
لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها
همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت الآن وقال سيبويه ام في قولك ازيد
عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال
ام لا واما عندنا منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان
يكون لقولك فائدة مجددة وهي تعرض ظن عنده كونه الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة
التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت
ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو
العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي
ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين
في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد ام يليها مستويان في علم المستفهم لانك انما
انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما
عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ

النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام
بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي نظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين
الامرين بقوله اقمت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اى الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع وكانه في
الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت نحو ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية
المتقدمة اى الامران سواء دالة على جزاء الشرط اى ان قمت او قعدت فالامران سواء على ولا شك في تضمن الفعل
بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان تقع بعدهما الابتدائية
نحو سواء على او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن
معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والاسمية ومن وقوع الاسمية
موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اى فتستووا لتقدم الاستفهام
الدال عليه ومن ذلك قوله ولو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع
المضارع بعدهما نحو سواء على اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة
معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش انه جاء في التنزيل من هذا النحو على مثال الماضي قال تعالى
سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال
سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام جفاني بظهر
غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبي كان
امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض
وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حروف الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله فتقاربا فلما
جردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين
او الاشياء فمعنى سواء على اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر
مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان
قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سيان عندي ان بر واوان فجر واوليس يجري على امثالهم قلم يقوى خالقه
وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك
ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى
التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما ابالي فالغالب ان تصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام نحو لاضربنه
قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اى قيامه وقعوده مستويان
عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرطين شيئين
او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا
بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت
الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء

ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال
ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء على قمت او
قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون
معنى سواء على ايهما فعلت اى الذي فعلت من الامرين لتجرده عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه
ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد
مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما مع ذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد
مستدلا بصحة قولك لاضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا
ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال
فاملى او تناهى فاقصرا روى او تناهى والهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى ام تناهى
بالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجيء بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او
قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما فيهما من التسوية المطلوبة ههنا وليس في
الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولافعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في
محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كائنه وفي كائنا وكان ضمير راجع
الى ذي الحال اى كائنا اى شيء كانه قال المصنف كل موضع قدرت الجملتان اى المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه
قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدرت الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه
ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ام فبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة
في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا او عمرا رايت احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه
بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف
تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الاخر فقد ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز
الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل
من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدر او باحدهما وام بايهما تقول الحسن والحسين افضل
ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما
وابن الحنفية والجواب احدهما وقوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اى لانه لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اى لانه لم يليهما
اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال او مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى
قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين اى لكونها لطلب التعيين ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لانه للنفي اعلم
ان لا لنفي الحكم عن معرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء الا بعد خبر موجب او امر ولا يجيء بعد الاستفهام والنفي والعرض والتحضيض
ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام
زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والجواز
مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول

قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك لادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف وتتمحض لتأكيد
النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كأن دثارا حلقت
بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل تنوفي ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا قال
انما يجزي الفتى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا واما بل فلها ان يليها مفرد او جملة ففي
الاول هي لتدارك الغلط ولا تخلو ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل
عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا نحو ان يكون قد قام
وان لم تكن اردت بل ان تلفظت بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين
انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا
على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت بل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر انها
للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه
ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا
يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر
كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن سمعا وهذا الاطلاق منه يقتضي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني
زيد بل عمرو محقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المص لانه قال مجيئها في
زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما
قبلها واما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو كانك قلت
بل جاءني عمرو وقيل الفعل المنفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد
قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان انطباق الاسم المعطوف عليه ينقل فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني
كانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو
قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل يعني في قولك لا بل عمرو نفيت
بلا القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وكذا في
الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون آمرا بضرب زيد وان لا يكون مع
الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل اذن على
على الخلاف المذكور من المبرد والجمهور ولا تجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل من الجزم
بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل
انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض
والعرض واما التي يليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام
ايضا كقوله تعالى أتأتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج
زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان في شيء وقد لا تشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا

حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائما بل قاعد ويجوز الرفع كما ... المتقدم

من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ولكن المفرد معنى النفي
لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي ليغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
وفيه معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق وبعد الكلام يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم
المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي
عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو
حملا على بل وليس لهم به شاهد ولكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يبالوا بهذا الوضع واذا
وليها جملة نصب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي
والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف
وليها مفردا او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد بتقدير العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا
جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعا
هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان يكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها
الثقيلة في مجيء الجملة بعدها مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس
وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي
فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء **حروف التنبيه ألا وأما وها** اعلم ان أما وألا حرفا استفتاح
يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكأنهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي
ونفي النفي اثبات تركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار معنى الا انهما غير عاملين تدخلان على الجملة خبرية
كانت او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما
اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب وتدخل الا كثيرا
على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء او عينا نحو هما وعما وقد تحذف الفها في الاحوال الثلث نحو أم وهم وعم
وقد تجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها
كما مر في باب ان واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف
النفي وليستا كهي في الاستفتاح لانهما بعد التركيب تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بالاختلاف واللتان للعرض مختصتان
بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولها على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فتدخل من جميع
المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها وتفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وتفصل
ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وغيرهما قليل نحو
قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا وهذا
مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما
وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به
هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وليس معناه ان تعرف وحدث يونس هذا انت تقول كذا

لم يكن الحكم به منك غلطا وانما

طفة

ها

[illegible]

واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه
وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او
الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او ضربت زيدا انت هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع منه اي لا ينبغي منه او علته
مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك ضربت زيدا الذي استغربته ولم نتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء
تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في
محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه
او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدرة
في ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد — بحو قوله تعالى
بعد انتم ويجوز ان يعتذر الخليل بان تلك الاعادة للتعدد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون
وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدد — كون المصدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان كـ
الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما
لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد ينفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من
الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا
ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا ربما غارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع
هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا ها
الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول والوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة — حروف النداء
يا اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد تنوب وا مقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد
جاء آ بهمزة بعدها الف وآي بهمزة بعدها الف بعدها ياء ساكنة ويا اعمها يعني ينادى بها القريب والبعيد قال — فياء
الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي
نفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكر المصنف من استعمالها في القريب والبعيد على السواء دعوى
المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا وآ وآي ووا في البعيد واي والهمزة في القريب — حروف الايجاب
نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب
من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام — تام م
مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم
بعد الاستفهام لتثبت التصديق انما تكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام
نفيا كان او اثباتا ومن ثمه قال ابن عباس رضي الله عنه لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيهم بهذا الاعتقاد
ان يقال لطلوب الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام
المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على
الاقرار والطلب له فيجوز ان تقول في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي

فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا كانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون
نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام
لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل
مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا تناقض بين القولين والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر
اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو
وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمت بالدينار بناء على العرف
الطارئ على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين
والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا في حتى وتقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني
اي ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب
اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزور وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء
كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا بالاستفهام فهي اذن لنقض النفي الذي
بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق
الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف ولهذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن
المحقق ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها والايجاب بنعم وبلى بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان
بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص
او انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم
كما يقال من الرجل فتقول زيد او احد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر — فارسي ى
او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في
الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف معرفة نحو زيدا وعمرا او انا او ذاك في جواب اي الرجال فعل ذلك او
نكرة مختصة بالوصف نحو رجل دانيه في موضع وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم
او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مختصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان
او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص
وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها
القسم لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فان
اراد انه يقع مواقع نعم ينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير
الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربني فتقول اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف
للشرطين اللذين ذكرهما المص اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع موقعها
فكلا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله

ولعمري تقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله واى ها الله ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعدها لفظة
الله فان كان مع ها نحو اى ها الله ذا فقد مر الوجوه الجائزة فيه فى باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة حرف التنبيه عن
الجار وان تجرد عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفى ياء اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تشبيها بحرف
الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف
وان كان الجزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين اجريا مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود الثوب كاى وها الله و
هذا ايضا من خصائص لفظة الله واجل وجير وان لتصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجى بعدما فيه
معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهرى عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام واجل احسن
من نعم فى الخبر ويجوز مجيئها على ما ترى فى الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها فى القسم فى حروف الجر واما ان فقال
سيبويه هى فى قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه محقق والهاء
اسمه والخبر محذوف اى انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها لا
لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه على تقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف ان ان لتصديق الخبر

حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما
وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا
مع الواو بعد النفى وبعد ان المصدرية وقلت قبل اقسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها قيل فائدة

الحرف الزائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما
وليس فان قيل يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل
المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة
الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به وبعض
الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد
اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما
فى كلام البارى وانبيائه وائمته عليهم السلام وقد تجتمع الفائدتان فى حرف وقد ينفرد احديهما عن الاخرى وانما
سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى
زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد
النفى وتدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاى زنيا وقلت زياد
مع ما المصدرية نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى ومع ما الاسمية نحو قوله ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا
الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما نحو قوله الا ان حلبت حلبت
فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر فى القسم ان مذهب
سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق

البيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية ويجى الكلام فيه وقد تزاد فى الانكار نحو انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو
كان ظبية تعطو بالجر وليست فى قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان فى زائدة كما توهم بعضهم بل الا
مخففان والثالثة مفسرة كما تقدم فى نواصب الفعل واما ما فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط
نحو اذا ما تكرمنى اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمنى اكرمك بمعنى متى تكرمنى ولا تفيدها معنى التكرير ولو افادته لم
تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير يقول ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا ايضا وايا ما تفعل افعل واينما تكن اكن و
اما تذهبن بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا ويجى حكم ما مع ان فى نون التاكيد قوله شرطا يفيد لجميع ما ذكر من
اذا ومتى واى واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد واما الكافة
وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله و
على مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها يكون ما زائدة وليست فى حيثما واذما زائدة هى الصحيحة لكونها جازمتين و
هى الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغى ان لا يعد فى نحو بعسى ما ازرتك ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لانها
هى المصححة لدخول النون فى الفعل على ما ياتى فى بابها وقد مضى الخلاف فى ما فى مثل شلاما فى الموصولات وقد تزاد
بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقى كما ان عمرا اخى وقيل انها بعد حرف الجر
نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل فى لا سيما زيد بالجر كما مر فى باب الاستثناء وما فى هذه اللفظة
لا انه قلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل انها ايضا
انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفى وقد مر ذكرها فى حروف العطف والنحاة
يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد فى الباء ورفع الاحتمال فى لا هذه وفى من الاستغراقية ما نعا من كون الحرف
زائدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كالعوض مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا
يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفى نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامرى
لا يدعى القوم انى افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف نحو فى
بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام والكاف فقد تقدم ذكرها فى حروف الجر قوله
حرفا التفسير اى وان فان مختصة بما فى معنى القول اعلم ان الفرق بين اى وان ان يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءنى
زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول حريق دمه اى مات قال وترمينى بالطرف اى انت مذنب وتقلينى لكن اياك
لا اقلى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله
يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت
اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى
اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير فى
به وفى امرت بمعنى القول وليس مفسرا لما فى قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه
الآية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدرى على الجملة
الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهى

متصرف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز اليه
بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة وذلك لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل أن في
أن اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها معمول صريح
القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم أن امشوا قال المفسرون قال بعضهم لبعض أن امشوا واجيب اما بانه زائدة و
بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور وبان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن
مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد
ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى
وآخر دعويهم أن الحمد لله رب العالمين ليست أن فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم
ولا منع لو ارتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول نحو امرته أن قم اي قال له قم تنبيها بل
اي يقال او بعد ما يقال نحو على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا طريق في جميع الامثلة
حروف المصدر ما وأن وأنّ فالاولان للفعلية وأنّ للاسمية أما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ
الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا توصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به أن
مع الفعل ما افاده مع ذلك الفعل والا فليسا مؤولين به الا ترى ان معنى ما رحبت ورحبها شيء واحد وكذا معنى
علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به أن مع الامر لا يفيد معنى الامر نحو قولك كتبت اليه ان قم ليس
بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا
لانهما خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي
ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر والمأول هو وصلتها به نحو لا
افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذرور وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او
منفي بلم نحو تهدد في ما لم تلقني ومعناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلتها ما المصدرية
لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان يكون اسمية ايضا وهو الحق وان كان قليلا كما في النهج بقوا في الدنيا ما
الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها حالا
وبحرو ولا يجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل
المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا أن من الله علينا او مضارع وله فيه خاصة تأثير آخر اذ نصبه وتخصيصه
بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يقلبون همزتها عينا وينشدون اعن ترسمت من خرقاء
منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فتوصل بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية
او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان وتختص
بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع فمن حتم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر
ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال على حراصا لو يشرون
مقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا

بالفاء نحو لو كان لي مال فأحج اي اتمنى وأود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فأكون من المؤمنين
حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا
يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه
في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ
واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه
الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت فأكلت واما نحو اما تطعمني
على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تأتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى
لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله ولولا اذ دخلت
جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مر
ولزومها صدر الكلام لما مر قبل وقد جاء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا
ينازعني شغلي فيؤول بلولا التي اذن لو التي لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما
في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه حروف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل هذه الحروف اذا دخلت على
الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال
مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قرب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قرب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لانه اذن تلك المعان مجتمعة التحقيق والتقريب فقط نحو
ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليس بمعنى
الماضي حتى يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ويضاف الى
التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد تستعمل
للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال
تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال قد أترك القرن مصفرا انامله ولا ينفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد والله
وقد لعمري قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل يحذف بعدها قال لما تزل برحالنا وكأن قد حرفا الاستفهام الهمزة
وهل لهما صدر الكلام تقول أزيد قائم زيد وكذا هل والهمزة اعم تصرفا تقول أزيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد
عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان دون هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم وأقائم
زيد وكذلك هل يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما
او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون
بمعنى قد نحو قد يعلم اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء
بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها

وقد وهو من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها
فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم تصرفا منها لانها تستعمل فيما لم تستعمل
فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا للفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت
على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها
ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا وانت قنسري
ومنه نحو ازيد فيه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافي لمحض التقرير اعني حمل المخاطب على
ان تقر بامر يعرفه نحو ألم نشرح لك والم اعبدك واليس ذلك تقادد وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما
هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر وتختص
هل بعكس دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب وقولهم هل ...
فهل جزيتك باعمر وبافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن
خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل هل عليها لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف
تصرفها وهذه الحروف تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون و
قال الشاعر وهل انا الا من غزية ونقول انا اكرمك فهل تكرمني ولا تقول فانكرمني كما مر في الجوازم وقوله اسلم
عليه ثم هل يلتفت الي ولا تجيء الهمزة بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها
فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام
قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف
ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن ونحو ذلك واذا جاءت ام بعدها اسم استفهام فلا بد من اعادة
ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني وابن آكل ام ابن اشرب اذا قصدت اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز
من يطعمني ام من يسقيني وان لم تقصد اشتراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد
الاشتراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقديم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف بمعنى
بل وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا تفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء
مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف
كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة بل لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة
لساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في
قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر
الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على
ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر نحو قولك منكرا ومستفهما ازيدا او ازيدنيه او ابزيدنيه لمن قال

جاءني زيد او رأيت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيدا وهل بزيد حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام
فان للاستقبال ولو للمضي ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل واطلقت بالفعل موضع منطلق
ليكون كالعوض وان كان جامدا جاز لتعذره قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي
على ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل
في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع
الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول وقال المص لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب
قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان
انتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان عدم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو
كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي
لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف وموضوعة لامتناع الاول لامتناع
الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر
وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء اللازمة
وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير
لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط و
لنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا
يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اي لنفدت
وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ويكون لو بمعنى
الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال
نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا في نحو لو ذات سوار
لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا ضربت
وقد جاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى
شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي
عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبرها اذن فعل ينوب لفظه
عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني لكافأته فكانك قلت لو جاءني زيد قوله واطلقت موضع منطلق يعني ان ان اذا وقعت بعد
لو المحذوف شرطها لخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد
ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واما قوله تعالى يودوا
لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل

في خبر أن الواقعة بعد لو وإن كان مشتقا أيضا كأذهب البوادي مالك قال الأسود بن يعفر هما خيبا في كل يوم غنيمة و
أهلكتهم لو أن ذلك نافع وقال كعب أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبول ومع هذا فلا شك أن
استعمال الفعل في خبر أن الواقعة بعد لو أكثر وإن لم يكن لازما وإذا حصل الفعل فالأكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط
لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال الشدة بالأعناق وتلويها وتشتكي لو أننا نشكيها وجواب لو إما فعل مجزوم بلم نحو لو
ضربتني لم أضربك أو ماض في أوله لام مفتوحة ويحذف هذه اللام قليلا وإن وقعت لو مع ما في حيزها صلة تحذف اللام
كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول وكذا إذا طال الشرط بذيوله كقوله ولو أن ما في الأرض من شجرة إلى قوله
ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا وأما
قوله تعالى ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله
تعالى وإن أطعتموهم إنكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب
جار الله إلى أن الاسمية في الآية جواب لو قال إنما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء وإذا تقدم القسم
أول الكلام على الشرط لزمه المضي لفظا أو معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله إن أتيتني أو إن لم تأتني لأكرمتك وإن
توسط بتقدم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر وأن يلغى كقولك أنا والله إن تأتني آتك وإن أتيتني لآتينك وإن أتيتني والله
لآتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن أخرجوا وإن أطعتموهم اعلم أن القسم إذا تقدم على الشرط فإما أن يتقدم على القسم ما
يطلب الخبر نحو زيد والله إن أتيته يأتيك وإن زيدا والله إن أكرمته يكرمك أو لا يتقدم والأول قد يجيء الكلام عليه
في قوله وإن توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله أول الكلام فنقول إذا تقدم
القسم أول الكلام ظاهرا أو مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت إن أو لو أو لولا وأسماء الشرط فالأكثر والأولى اعتبار القسم
دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه أما في إن فكقوله تعالى لئن أخرجوا لا يخرجون جون
معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية وأما في لو فنحو قوله ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله أن لو
جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما
جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وأن التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل إن في
قبل أسماء الشرط وعند غيره زائدة وأما في لولا فنقول والله لولا أن يحلم ضربتك قال والله لولا تحضا عبادك ثم بنا اليوم والحادثا
واللام جواب القسم لا جواب لولا وكذا لم يخرج حذفها وأما في أسماء الشرط فنحو قوله تعالى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من
كتاب وحكمة إلى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لأملأن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع
تصدره كقول الأعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم معركة
في نهار القيظ للشمس باديا وقال حلفت له إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر وأما العكس أعني
تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط وقد جعله بعد ذلك إلغاء القسم نحو إن جئتني والله أكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط
نحو إن جئتني فوالله لأكرمنك وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة وهي أن أداتي القسم والشرط لطلبهما التصدر كالاستفهام
لتأثيرهما في الكلام معنى ثم إن كلا منهما لكثرة استعماله وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة صدره على جوابه فيلغى باعتباره أي وبعدما جاء أو تدان تبيه
لا يكون في الجواب علامتاهما أما الشرط فنحو آتيك إن أتيتني وأما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف أمرهما ويصير أي جوابهما قد ع

بحيث لا جواب لهما لفظا وأما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم
لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط لأنه أكثر دورانا في الكلام حتى دفع الله تعالى المؤاخذة به فلا يتمرن ألسنتهم
عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم وأيضا تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير
الشرط في جوابه لأن القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مؤثر في جوابه
معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن
الجواب مع إمكان أن يلغى بخلاف الشرط تقول أنا والله أكرمك بالإلغاء وقد أمكنك أن تعتبره فتقول لأكرمنك
ولا تقول أنا إن لقيتني أكرمك بالرفع على أن أكرمك خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة بل تقول أكرمك باعتبار الشرط
والجملة الشرطية خبر المبتدأ وبهذا حمل قولهم إنك إن يصرع أخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فإذا تقررت
هذه المقدمة قلنا إذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم أولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو أصله وضعف
الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على أن إعمال الأول في باب التنازع أولى لأن الأول وإن كان أبعد من الثاني
إلا أن هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه وأصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله
وجاز قليلا بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا أن يرجح الشرط فيعتبر لأجل كونه أقرب إلى الجواب ويلغى القسم كما
في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الأصل
أقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم أيضا لإمكانه نحو إن أتيتني فوالله لآتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط
ويجوز إلغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره فتقول إن أتيتني والله آتك فآتك جواب وجوّز
الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم وأما إذا تقدم لو أو لولا على القسم فالواجب إلغاء القسم لأن جوابهما لا
يكون الجملة فعلية خبرية ولا يجيء أن يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لأكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله
وإن توسط أي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرنا قوله أو غيره يعني طالب خبر كالمبتدأ إلا أن وأخواتها ومع النواسخ جاز
أن يعتبر القسم ويلغى سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه فإن تقدم مع الإلغاء فنحو أنا والله إن أتيتني آتك ألغيت القسم
مع تقدمه على الشرط وجاز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كما في زيد
والله مقوم وتقول مع الاعتبار أنا والله إن أتيتني لآتينك اعتبرته نظرا إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع
جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من أنه لضعفه قد يلغى مع إمكان الاعتبار
إذا كان هناك لجوابه طالب آخر وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء فنحو أنا إن أتيتني والله آتك ألغيته لتقدم طالبين الجواب
عليه وهما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار أنا إن أتيتني فوالله لآتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط أعني
والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وإن توسط القسم بتقدم غير الشرط أعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط تقدم
على القسم ولا متأخر عنه فإن كان الخبر جملة جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو أنا والله لأقومن وأنا والله أقوم وإن كان الخبر
مفردا وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة وذلك نحو أنا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن
إطلاق قوله وإن توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره وإلغاؤه وطريق الحصر أن نقول القسم إما أن يتقدم أول الكلام أو يتوسط قوله المص
أو يتأخر عنه فإن تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله إن أتيتني لآتينك أو لا نحو والله إني آتيك وإن توسط

الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم
ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني والله لاتينك وانا ان اتيتني والله آتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني
والله لاتينك وان اتيتني والله آتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر
فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لاتينك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني آتك وان
لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لا آتيك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد
وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني آتيك والله هذا وكل
موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما
ذكرنا في الجوازم فيقال نحو اجيئك ان تجئني لاكرمنك وقبحا ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك
انسا ماها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل فقول المص لزمه المضي لفظا او معنى — رتبه
ليس على الاطلاق والاولى ان نقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني لأزورنك وقد ينشد ايضا
ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط مع تقدمه كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع — وإن قل
جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لئن فعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه
سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن
ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله
لئن اخرجوا او لم تكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر
قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام
على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل
على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كالجملة الواحدة نحو أإن ضربتك تضربه بجزم تضربه وكذا اذا ضربته اضربه وكذا ان تأتني آتك بالجزم
ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير
انما قال لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة أإن اتيتني آتيك بتقدير آتيك ان تأتني وكذا امن يزره — وفاقا ط
يكرمك بالرفع والحق هو الاول وهو مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يقتضي الجواب كما تقدم وههنا ليس — غير ملغى ؛
كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو آتي
الذي ان تأته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى أفإن مت فهم الخالدون والفاء في فهم جواب الشرط وفيه ان المسببة
ولو كان التقدير أفهم الخالدون ان مت لم يقل فان مت بل كان يقول أإن مت فهم الخالدون اي أفهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم
بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها الجزاء ؛ — الحروف ؛
لانه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا مع جملتيها كان مع جملتيها
بل مرتبة جزائها المقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما مر في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه ومن ثم
لم يات الفاء في قوله أئذا كنا عظاما ورفاتا أإنا لفي خلق جديد لان التقدير أإنا لفي خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما كرر الاستفها

في أإنا لمخرجون قوله تعالى أإذا متنا وكنا ترابا وعظاما أإنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفها
ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة — المذكور فما تقدم مهموزة
والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذي — في اوله
ذكرناه في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبرا لان الغرض
اذكرناه هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في
الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سألت فان اعطيتك
فعلي كذا لاني الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاء وهو معنى الشرط
الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا ونحو
والله ان اتيتني لاتينك فيلي الشرطين لفظا او لهما معنى ومثله ان تبت ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين
نحو ان سألت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سألتني اعطك فقوله فان سألتني مع الجزاء
جواب فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر   واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها
وبين جوابها جزء مما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم
فمن الاول والا فمن الثاني اعلم ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل بحال كقولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما
بشر فكذا الى آخر ما تقصد ولاستلزام شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى
الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط الجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع — فالزم
مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد يتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد
بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان عند هذا القائل — لزوم
الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فان نقول هو حرف
معنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام وكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها كما ذكرنا من قولنا
اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي ذلك الى الاستثقال لهذا ايضا واعتبار حذف ذلك وجوبا الغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم
ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسيره ان اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء
فزيد قائم معنى ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما — حصول قيامه لازما لحصول شيء في ؛
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط
والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء
بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير
موقعها فتقدير انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف
الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام
جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء كما ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لما
حذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة الكلام كما هو حقها ولم يتقدم

جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر
واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لانه اليتيم وذهابي لانه
ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربه
فلا تستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض
المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا معمول لضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه
يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا اما
زيدا فاضرب ولا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تحتاج الا الى مقدار الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد
يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي مهما يكن من شيء
فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم
جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني
فاضربك قال تعالى اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه فيقول وانما وجب الفاء
في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قصد ان تعمل في
الجزاء الذي هو ابعد منهما من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو اتيك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط
فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل هذا والا اصربت ما يحوم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط
مهما او اما كما ذكرنا بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما
وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لان معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو
منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما
انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما القتال لا قتال لديكم او مع قول محذوف يدل
عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا ألم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يتبع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما
زيد قائم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة
واعلم انه قد ياتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر ويكرر بعينه او يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو
اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما
فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فلم زيد فالمنكر
من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويجيز ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه
عند بني تميم على ما يقتضي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب فيه كالحجازيين واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع
والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع سواء كان معرفا او منكرا الا
ما سمع فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا
كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين قال الشارح كلامه ذلك لانه رأيهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يعلم الحال فيبقى مفعولا
له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم

قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب
المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف تبينه كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم والمذكور بعده
اي عالم في مثالنا يكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم
اي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه اول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب
معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي هو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم
اما الضرب فضارب اي انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف
المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنكر
مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما السمن فسمين واما العلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم
والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه
حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكيف
القطع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك
الدعاوى او يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما
اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي ابديت من نفسك العلم وتزينت به وادعيته فكذلك
فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا شك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد
الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى
الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تحمله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو
اما سمنا فلا سمن اي اما يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما
يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف عمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما علما فانت عالم او فانك سمين فقد مر انه
للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم وانما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لان التقدير اما السمن
فانت صاحبه ذو سمن وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر
القائم مقام الضمير نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم
ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما
العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فالاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما
العالم فلست بعالم اي لست به وانما اكتفوا بمثل هذا من مثل هذا الخبر الظاهر الشاذ مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غير هذا الموضع
كما جاء في باب المبتدأ نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما كأنهم غيروا ايضا مبتدأ
وخبرا واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروي عن بعض
العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين
ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة

معينة

فلا تصرع لك واما ابوك فلا ابا لك اولى اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد
الفاء لان معنى ذو عبيد اى تملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا افضلهم اى فانا اعلمهم بالفضل وقولهم اما ان
يكون عالما فهو عالم ان مبتدا اى اما كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى اما
عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا بد ان لا تكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التى ذكرتها
خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وهذا قليل الوقوع وفبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوب به
او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان
فانكح فتاتهم قد ذكرناه في باب المبتدا ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما قلنا تقدير اما
بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهى لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان
يقدم ما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر والنهى فان قيل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتدوا
به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف
مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر
في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز
فاهجر اى مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وفأووا وفاقيموا في الظروف الماضية التى هى اذ لم
يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضى محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق
من الغرض المعنوى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت
لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها اى ما بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اى لما
بعدها وليس ذلك مطلقا عند المص لان المبتدا في نحو اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل فيه الابتداء عندهم وكذا اداة (خارج)
الشرط في نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء مما يجب له صدر الكلام
كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف
وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى كان بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا نحو اما زيد فقائم عندك (من عمل ما بعد الفاء فيما قبل الفاء اولا)
بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز
النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز ذلك اتفاقا وكان الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم
ولا يجوز الا شاذا بل بعيدا اى قائم فيه وانما ارتكب هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا فصل بين المبتدا
والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام لتخلص للاغراض المذكورة وذهب المازنى الى انه ان
لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو
اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون العامل مع نون التاكيد
نحو اما زيدا فلا اضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى
قوله ومن الثانى وليس ايضا بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين

واكثر لان الغرض منهم فيجوز لتحصيله الفاء ما تعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه
قائم ولو كان معمولا مقدما لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وجزم قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما ياء قال
رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما بالعشى فيخصر

حروف الردع كلا ويجىء بمعنى حقا

الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى
رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم عاقبها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر بعيد (كر)
عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله
كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون
العاجلة وكلا اذا بلغت التراقى وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى
ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز (الجزء)
ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذى هى من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى
كلا لا يقال او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة
معناها معناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا للصدع لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا
لما توهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كما المقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة تلحق الماضى لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف

اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذى بين الفعل
وهو الاصل في كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل حتى يسكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل
واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل (لاجل تانيثه)
مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى وجعل التاء
ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فاوذن من اول الامر بكون هذه على بناء الحقيقة (نسخة)
لانها كالحروف الاخير مما لحقته وتحركه تاء على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في
نحو قائمة ونقلت الاسمية في الوقف هاء على خلاف الفعلية اذ الفعل تعرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية ١
هو السكون لم يرد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى كجزء
الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون والحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم تخافا
ولم تخافوا وخافا وخافوا وخافى وخافن ويبعن وقلن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان سكون لام المضارع ليس
باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله
المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم تخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهى الآن متحركة بحركة (لانها)
كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب
وبع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الآن عارضة ليست كاللازمة لان

الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في احشونّ واخشينّ وان تحركت الواو والياء لان اصلها من الحروف
السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا
ولا تقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير
قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخوك وقاموا اخوتك فكون الالف والواو والنون
مثل التاء حروفا مبنية من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا يكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما
يعود اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال
الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاء ايضا
استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا
منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما القائم في مثل هذا الابدال جائز في بدل الكل من الكل او
تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مقدما

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم

التنوين في الاصل مصدر نوّنت اي ادخلت نونا قوله نون ساكنة تدخل فيه نون من لدن ولم يكن قوله تتبع حركة الآخر يخرج
امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان تتبع حركة آخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما
اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن قوله
لا لتأكيد الفعل يخرج نون التأكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان التأكيد مبنية على
الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا وكذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيها وقد ذكرنا اقسام
التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا
فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهيّ بن بيّ وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف ولا ابوه ويحذف
العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين
لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع
ان التنوين انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في
المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الوصف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب
المائي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله

نون التأكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلّت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثمه قيل هل ترين وترون وترونّ وترينّ واغزونّ واغزنّ واغزِنّ والخفيفة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفا

الحركات المشددة

منبهة

لان نونها لا تتبع حركة اواخرها ء

وانما سمي التنوين وهو تفعيل من نونت لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا سماه سيبويه الحدث والحدثان فسميت آكد تنوين الكلمة بالتنوين وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب

به وقد يحذف ء

بالفعل المستقبل في الامر ء

بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربانّ واضربنانّ تشبيها بنون الاعراب التي في
المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله تختص بالمستقبل لم يدخل على الحال و
الماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الافعال المذكورة في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني و
العرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التأكيد ايضا كلام القسم نحو
والله لاضربنّ وما المزيدة نحو اما تفعلنّ لكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التأكيد وانما يأتي في الطلب على غرض اما طلب
وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو
افعلنّ ولا تفعلنّ وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك خرجت وهل تفعلنّ وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية
قال افبعد كندة تمدحنّ قبيلا وتقول كم تمكثنّ وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى
كيف نفعلا والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو والله لتضربن وكذا كل اداة شرط جاءت بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في
اما تفعلنّ ومتى ما تفعلنّ وايهم ما تفعلن واياما تفعلن واينما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد تدخل
نون التأكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يحسن دخولها فيه نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما
تشأ منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط
وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلنّ افعل قال من تثقفن منهم فليس بآئب ابدا وقتل بني قتيبة شاف وعلى النون
ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تجيء اولها ما المزيدة في غير الشرط احيانا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغنّ وبعين ما ارينك
اي لحصل القبي ان يبلغ نفسك وبالم ما تختنته تضرب لمن طلب امر لا يناله الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها ضرب لما
كان له اصل واسارة تدل على كون شي آخر وقلما تقولن وكثر ما تقولن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر
منها مع غيرها لان الشرط اشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ضرورة وانما
حسن لان ربما تدخل في ورت وترفعن في خبرها وجعل النون بعد النفي الا اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني
لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن ان لا في الاية للنفي ويقدّم مع لا النافية منفصلة نحو
لا في الدار تضربنّ زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا لغربته من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه
تدخل بعد لم تشبيها لها بلا التي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمّما وربما لحقت المضارع خاليا من
جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلنّ وقيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا لشبهها له بالمضارع قال اريت
ان جئت به املودا مرجّلا ويلبس البرود أقائلنّ احضروا الشهودا وقال آخر يا ليت شعري عنكم حنيفا أشاهرنّ بعدنا السيوفا
وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمّال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع
المقسم عليه مثبتا نحو والله لا تومنّ بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله
فكلا وربي ان يحق او سع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج
هي لازمة مع اما فلا فالقبيح قال فاما ترينى ولي لمة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر
اثباتها قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو ما ان ينضم ما قبلها كاضربنّ واغزنّ او سقط كاخشنّ
وارضنّ فالمضموم ما قبلها تحذف اذا اتصلت بها نون التأكيد لالتقاء الساكنين في كلمتين واولهما مدة وان كانت الثانية لتنزيل الا

تفعلن ء

الخيزران نحو ... والخيزران القصب ح

حسن الزيادة ما في ورت وترفعن في خبرها ء

كثر

وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها
وعليها دليل اذا حذفت وهو ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا
عن القياس كنحوة النوب ومُدْنَق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمد
كما مر في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التاكيد في جمع المذكر
في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة فيه قوله ومع المخاطبة مكسورة لان ضمير المخاطبة ياء فان كان ما
قبلها مكسورا كاضربي واغزي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت
بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين
هو الاصل وقال ابن مالك تحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضَنّ في ارضَيِنّ قوله وفيما عداه
مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن ولتغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربانّ
وجمع المؤنث نحو اضربنانّ وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف فتحة ولعل
هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون
كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين
واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا
الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين مع ما
كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعُدَ الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون
فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك للساكن
بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصالها بنفس الفعل لا بالضمير
كما في اخشونّ واخشينّ بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازمة رُدّ العين المحذوفة للساكنين في نحو قومنّ
ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على
ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فانه يقول انما ردّ اللام وفتح في الناقص نحو اغزونّ وارمينّ اذ لو لم
يُردّ لقيل اغزُنّ بالضم وارمِنّ بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتح ما قبل النون في
كل واحد مذكر صحيحه ومعتله واما ردّ اللام في ارضَيَنّ واخشَيَنّ فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شيء اخر
هذا ولغة طيء على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني
نحو والله لترمِنّ زيدُ وارمِنّ يا زيدُ ولتخشنّ زيدُ واخشنّ يا زيدُ وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنِ
عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربانّ وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربُنّ خوف
اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف
من الواو والياء والمدغم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربانّ كالضالّين واما الالف في اضربنانّ فلم تحذف
لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فُرّ منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة
الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلهما الخفيفة اي لا يدخل

الثقيلة

الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة
فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها
في نحو اضرباني بنون الوقاية واضربانْ نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون
نعمان لانهما ليسا بلازمتين واما يونس والكوفيون فيجوز الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم
ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محيايْ وقراءة ابي عمرو واللائيْ و
قولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كل ما اوردوا في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين
وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر
الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله وحالها في غيرهما اي النونين في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء
قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يحسب بها اي اخر الفعل مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر لحاق النون بها وقد بينا حكم جميعها في شرح الكلام
السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر
نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ واغنَ
وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزُنّ وارمُنّ بحذف الواو كحذفها مع الكلمة المنفصلة نحو
اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو
المفتوح ما قبلها نحو اخشوُنّ كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو
اخشيِنّ كاخشيِ الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون كالمتصل اي كالكلمة
المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
قال انما كان النون بعد الضمير البارز كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل
هذا هو ذنب كلامه ويرد عليه ان المتصلة التي هي الالف فعطل الواو والياء في ارموا وارمي متصلان ايضا وانت
لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون
عليه من المتصل والمنفصل اذ لو سئل ويقال لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في
ارضوُا الرجل وكسرت الياء في ارضيِ الامر ولم يحذفا كما في ادعوا الرجل وارمي الغرض وكل علة نذكرها في المحمول عليه نحن مطردة
في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل
تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن فيه العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت
في المتعدي قوله والخفيفة تحذف للساكنين وذلك اذا ولي المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه حذفها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة
فانها قد تترك الا لمانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل والتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط
المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن
يونس انه اذا جاء بعد النون الخفيفة في اضربانْ واضربنانْ ساكن بعدها همزة مفتوحة نحو اضربان الرجل واضربنان الرجل قال

لان نون الوقاية ونون نعمان

النون المدغم بها القياس

واحد في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه

حرف برأسها عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخففة فرع المثقلة

الرجل

حبيبه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف انما قلنا في المفرد المذكر والمؤنث وجمع المذكر
فيسقط الالف اجتنابا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه تقلب النون الخفيفة
الفا فيمد فيها المدة الطولى عند الفتح وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف لانها حرف لا يكون
ولا يوقى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي الزم الزجاج بشيء وذلك انه يريد ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف
الاول يرام به الف آخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يتبين ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن و
واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا واعيد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل
لا ارى ذلك الا قول من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن واضربن فتقول
يونس اضربوا واضربي وفاقا الباقي في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضميران المردودان ن
بعد حذف النون كما في وتقول في هل تضربن وهل تضربن هل تضربي بلا نون والواو والياء بدلا من الخفيفة وعند غيره هل
تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التاكيد مع رد النون التي سقطت لاجل نون التاكيد كما هي
ولسه يرد ما يحذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل تشبيها من الواو والياء وحدهما
كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي او من الواو والياء مع النون التي بعدهما كما في
في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على
انهم قدروا النون الخفيفة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها فعلم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف على حالي قائم
حالى قاصن على الاصح بغير رد الياء لكون التنوين لازمة اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة اصلا مع رويص الحيف هذا آخر شرح المقدمة
والحمد لله على اتمامه وافضاله بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية
على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت وان كانت
الصق بذكر بعضها في التعريف وحرف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت
فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا و
فا وهنا وذلك لان الالف حرف خفيفة فلا يبين بيانها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف فيتبين واما في
الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتى فلا تزيد هاء السكت لما يحوق البناء هاء السكت بهاء الضمير المضاف
اليه فان الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب متعذرا في الف افعى وشبه الحركة الاعرابية
في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او بشبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة كوسع
بل لو كان سكان الالف حرف صحيح لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا يلحق هذه الهاء ساكنا آخر غير الالف المد
سواء كان واوا او ياء كهمو وهدي او غيرهما كلم وعن وذلك لان الالف اخفى من الواو والياء احوج الى بيان الالف والواو والياء
في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكوه وواغلامكيه وفي الانكار نحو آلاميراه آلاميروه وآلاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت
فيهما وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة
اذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم تبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك ثمه ورجلانه و
ضاربانه ومسلمونه وهنه وضربتنه وعله وضربكه وعكمكه ومه واضربه وانطلقه وضربته وعصاته وعليه و

فقد المدة الطولى

تضربوا و هلم

اذا جئت بعدها وذلك في الوصل بحرف آخر تبين النطق بها واذا لم تات بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان ... خرجة فلذا وصلت بحرف ليتبين جرسها واختاروا ان يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها الخفاء لحرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين شدة الالف لتقوم ذلك مقام الحركة فيمكن التقاء الساكنين فيتبين الالف بذلك المكن والمد اساس الخفاء

علامته وهوه وهيه وانه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن اولى من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى انهم
لكان لو اسكن الآخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه لان النون علامة
الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته للالتباس بضمير المصدر وفي ضربته
بالمفعولية ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيكه وانه ولينه
ولعله واعله وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها
آخر نحو لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر الماضي
المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كانت الكلمة مما حذف لازمة
لانها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك ولا ابتداء
بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة
لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا لم تات بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف
وهي في نحو عه وقه في قولك ان تع عه وان تق قه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين
وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شيء
ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كما ولعل وليت وسائر ما ذكرنا الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض
العرب يقف على المحذوف الآخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما
الاستفهامية المحذوف الفها بعد حرف الجر كالام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل
مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وسيجيء تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تعالى في علام ولام وحتام و
بم وعم اجود من حذفها لانه حذف منها الالف كما حذف في اغزه وارمه واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان
صارت الميم على حرف واحد لانها امتزجت بحرف الجر فصارا معا كحتام لان الجار لا ينفك عن المجرور وهذا المجرور لكونه
على حرف صار كبعض حروف الجار لاتصال حاصل من الطرفين واذا وقفت على نحو مجيء مه فالهاء لازمة كما في
قه وره لان المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره وتحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل
الا ان يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان
اجتماع الساكنين يحتمل في الوقف وحركها من اثبتها وصلا بعد الالف اجراء للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير
او بالكسر على الساكنين وروى على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما شين الكشكشة وهي في لغة بكر بن وائل فهي الشين
التي يلحقونها بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم يلحقوها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين في الوقف علامة
المذكر فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون
كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان
كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للفرق بين المذكر و
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف
فيقال اقش ذاهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما لحوق الكاف فهي زيادة

لازمة

وذلك لانهم انما لم يلحقوها السكت الكاف

يلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة ان قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه على خلاف ما
ذكر تقول مثلا جاءني زيد فتقول لمن يقصد تكذيبك وان زيد انيه اي اظننته اي كيف يجيء هذه العلامة بيانه
انه لا يعتقد انه اتاك او يقول لمن قال من لا يشك ان زيدا اتى آزيدنيه كانه يقول من يشك وهذا وكيف لا
يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه على خلاف ما ذكر
فهو غلط وجه الهزء والسخرية فكانه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز
الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا غير وجه السخرية وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف
والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على
وجه الانكار لم يلحق وكذا لا يلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما في معناه نحو اتقول زيدا وتكلم زيد والاصل مع
حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو ازيدنيه
لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما يزيد مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق العلامة
بما يبقى المعنى الحقاتها به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه وبه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج
ان اخصبت البادية فقال انا انيه لرايه ان يكون منكرا على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرج ثم نقول آخر الكلمة اما
ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح فالاول نحو آالقاضي [illegible]
على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فحذف الاول [illegible] آالقاضيه وآالمعلاه وان كان الساكن صحيحا [illegible]
فلا بد من تحريكه بالكسر لالتقاء الساكنين فلا يكون زيادة الانكار الا الياء نحو ازيدنيه ولم تضربيه وان كان متحركا فتتبع الانكار
على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واوا وبعد الفتحة الفا وبعد الكسرة ياء نحو ازيدوه وازيداه
وازيدنيه فلبس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان يلحق مدة الانكار
بان يزيد بعد المذكور [illegible] بهمزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا الياء لا تكسر لان الساكنين [illegible]
ان الزيادة البيان والايضاح لان حرف المد والالف خفيان فهو زائد كما قال المصنف الظاهر انهم [illegible]
ان الاسم آخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يرد ان تحرك الساكن لو كان صحيحا وسقط ان كان مدة [illegible]
بعد المحترز في انا انيه لان نون انا متحركة واجيب بان الزيادة انما يكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار كان
لم يكن فيه الف يلحق ان بعده وحكم الموقوف عليه بالالف ولم يرد ان يقبل انا [illegible]
آالمعلي انيه والقاضي انيه وابيض انيه او ازيد [illegible] من خصيص [illegible] بالساكن آخره [illegible] في كلام [illegible]
[illegible] الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار [illegible] الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل [illegible]
[illegible] العلامات في من [illegible] ثبات التنوين فيهما في حال الوقف [illegible]
ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين وبقي [illegible] موقوفا عليه فلا يشكر [illegible] التنوين في الوقف ومدة الانكار [illegible]
[illegible] الكلام بعد الصفة والمعطوف [illegible] اذا قال الضربت
[illegible] الانكار على الجملة [illegible] من اقسام الكلام [illegible]
المنادى [illegible] حال الوقف من هاء السكت [illegible] في كلام فصيح [illegible]

و[illegible]

من غير فصل

او نفسه ان يكون على خلاف ما ذكر السائل [illegible]

كلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول و
من العلم قال الحمد بفتح اللام الى ان يتذكر ما يأتي ويصله به ويقول ومن العالمي وتصله بيا ساكنة ان كان الآخر ساكنا
صحيحا مثل [illegible] كان او غيره نحو هذا يستغني فان ادرت سبب من صفته كيت وكيت وتقول في من تعمل وفي الالف واللام
في نحو الحارث مثلا قدي وال وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو ومددت ذلك الحرف الى ان يتذكر
ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار والفرق بين الزيادة هاهنا وبين
زيادة الانكار لان هذه انما تراد اذا لم تقصد الوقف والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وفق الله لاتمام كتابته
بفيض فضله وجزيل عنايته في وسط رمضان المبارك سنة ست واربعين وثمانمائة والحمد لله على نواله
وصلواته على محمد وكرام آله اجمعين على يد العبد الضعيف المحتاج الى رحمة ربه الغني
آدم بن عبد الله السمناني في مدرسة والدة السلطان المرحوم سلطان
ابرهيم رحمهما الله تعالى اللهم اغفر لصاحبه ولكاتبه
ولمن نظر فيه بحق محمد وآله اجمعين
الطيبين الطاهرين

دخل في نوبة [illegible] العبد [illegible] محمد [illegible]
٩٤٦

ثم دخل في نوبة المذنب المستعين [illegible] الدين محمد [illegible] الشريف بعون الله تعالى